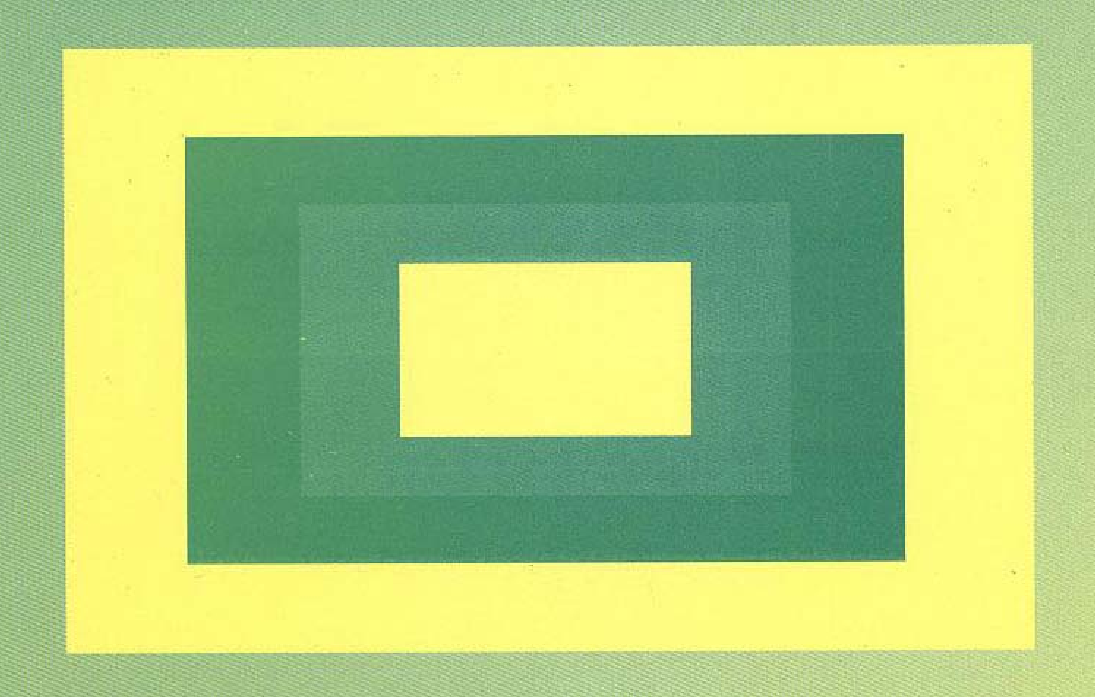
الدولة والتنمية في إطار العولمة

تحليل سوسيولوجي لأزمة التنمية العربية ودور الدولة في تجاوزها

الدكتور مجد الدين خمش





الدولة والتنمية في إطار العولمة

الدولة والتنمية في إطار العولمة

(تحليل سوسيولوجي لأزمة التنمية العربية ودور الدولة في تجاوزها)

الدكتور مجد الدين خمش
أستاذ علم الاجتماع – الجامعة الأردنية
رئيس قسم الاجتماع سابقا



حقوق التأليف والنشر محفوظة. ولا يجوز إعادة
طبع هذا الكتاب أو أي جزء منه على أية هيئة أو
بأية وسيلة إلا بإذن كتابي من المؤلف والناشر.

الطبعة الأولى: 1425 هـ - 2004 م

رقم الإيداع: 2004/7/1581
رقم الإجازة: 2004/6/1548

ردمك: ISBN 9957-02-155-9

دار مجدلاوي للنشر والتوزيع
عمان – الرمز البريدي: 1118 – الأردن
ص.ب: 184257 – تلفاكس 4622884- 4611606
WWW.majdalawibooks.com
Email:customer@majdalawibooks.com



المحتويات

الفصل الثالث

مصادر أزمة التنمية العربية

الفصل الرابع

الثقافة العربية وقيم العمل

الفصل الخامس

التنمية البشرية العربية وتطورها

الفصل السادس

الدولة في المجتمع العربي وتجاوز أزمة التنمية العربية

كشف بالجداول الإحصائية

الأشكال والنماذج النظرية

الإهـــداء

إلى شباب الوطن العربي

وإلى جيل المبدعين من السياسيين والمفكرين

الذين يصنعون التنمية ويخططون للتقدم في ظل قوى العولمة،

وشروطها، ومؤسساتها.

بسم الـلـه الرحمن الرحيم

مقدمة

يقدم هذا الكتاب للقارئ العربي تحليلات مستفيضة مدعمة بالأدلة الإحصائية الحديثة لعناصر الفكر التنموي المعاصر من مفاهيم ونظريات تبين دور السلطة السياسية في التنمية، وفي أزمة التنمية، والمشاريع القومية لتجاوزها. ويتضح أن أزمة التنمية العربية الراهنة تتلخص في حدوث نمو في الناتج القومي الإجمالي بدون أن يصحب ذلك تطور في القاعدة الإنتاجية المادية، بحيث يصبح النمو في هذه القاعدة ذا طبيعة متجددة ذاتيا. كما يبين الكتاب أن المصادر التي اضطلعت بدور في حدوث واستمرارية هذه الأزمة، هي: مفهوم التنمية التقليدي والنموذج المرتبط به، ومسار المتغير النفطي، والعلاقة غير المتكافئة مع مراكز النظام العالمي، وضعف خصائص القاعدة البشرية العربية. وتقوم هذه المصادر فرادى ومجتمعة –كما يوضح الكتاب- بأدوار متداخلة في هذه الأزمة وفي استعصائها على الحل.

ويقترح الكتاب إطارا نظريا لتجاوز هذه الأزمة يقوم على مفهوم شمولي للتنمية، على أنها تشير إلى مشروع حضاري عربي يحقق نموا اقتصاديا مستمرا يؤدي إلى تزايد فرص التضامن العربي، ويؤدي إلى تعديل تدريجي في مكانة العرب داخل النظام العالمي الجديد. ويستهدف هذا المشروع أساسا، الوفاء بالحاجات الأساسية للمواطنين العرب ماديا ومعنويا بحيث يؤدي ذلك إلى تحسن مستمر في نوعية الحياة لهؤلاء المواطنين، والى تحقيق العدالة الاجتماعية في إطار من الديمقراطية، والمشاركة الشعبية الحقيقية. ويقوم هذا الإطار أيضا على افتراض أن العوامل الأساسية التي تؤثر في التنمية العربية وتوجه مساراتها، هي: الدولة الوطنية وأجهزتها، والعلاقة مع النظام العالمي، والسوق التنافسية، والمجتمع المدني العربي وتنظيماته الشعبية. إضافة إلى عامل آخر هو ترسخ القطرية الذي جاء نتيجة لتراجع الأيديولوجيا القومية التقليدية، وسياسات الدولة

القطرية، والتطورات الحديثة في النظام العالمي، أو ما يصطلح على تسميته بـ (العولمة).

ويتضح في العديد من أجزاء هذا الكتاب أن العلاقة بين القطرية والقومية في تفاعلهما مع التنمية العربية أكثر تعقيدا مما يطرح في أدبيات العلوم الاجتماعية عادة؛ فالقطرية العربية قد لا تشكل عائقا جديا أمام تحقيق التنمية العربية القومية بالمفهوم الذي يطرحه هذا الكتاب. ذلك أن طبيعة الدولة القطرية العربية وحدود نموها يؤديان بها وباضطراد إلى مزيد من التقارب والتكامل والتعاون مع الدول القطرية العربية الأخرى على الرغم من تراجع الأيديولوجيا القومية التي سادت في الخمسينيات وبداية الستينيات من هذا القرن.

ولا يتوقع ان يعتمد هذا التقارب والتكامل العربيين كليا على الانطلاق من الإرث الثقافي المشترك، بل على المصالح الخاصة بكل قطر عربي، وعلى السياسات المتبعة للتكيف مع العولمة. مما يجعل من الضروري النظر إلى التضامن العربي في إطار علاقات جديدة عربية –عربية تسودها الثقة وتقويها الطمأنينة بين دول ذات سيادة مكرسة في المواثيق وفي القوانين الدولية- والعمل على بناء هذا التضامن القومي على المصالح الاقتصادية والسياسية المشتركة إضافة إلى الأيديولوجيا بما يؤدي بالتدريج إلى تكامل بين الأسواق العربية، وبين تنظيمات المجتمعات المدنية العربية.

ويتكون هذا الكتاب من ستة فصول، يحلل الفصل الأول منها نظريات التنمية والتحديث المعاصرة في ضوء خبرة المجتمع العربي، من خلال مراجعة لأهم أعلام هذه النظريات وكتاباتهم، وبخاصة أولئك الذين أجروا دراسات ميدانية في المجتمع العربي. وهذه النظريات هي: نظرية التحديث، ونظرية التبعية، ونظرية النظام العالمي الحديث. ويتضح في هذا الفصل أن نظرية التحديث تعالج التنمية في المجتمعات العربية على أنها عملية داخلية بحتة تتم بمعزل عن الإطار المجتمعي الدولي وهي تهمل بالتالي التركيز على أهمية الدور الذي يؤديه هذا الإطار في التأثير على التنمية في المجتمعات العربية. كما يتضح أن هذه النظرية في تأكيدها على أن المجتمعات العربية تتجه نحو صورة مشابهة للمجتمع الرأسمالي الحديث تهمل الخصوصية البنائية والثقافية لهذه المجتمعات العربية.

وفيما يتعلق بنظرية التبعية يوضح الفصل أنه وبالرغم من دورها في معارضة نظرية التحديث، وتقويض مقولاتها النظرية إلا أنها لم تنجح في تفسير التخلف/ أو عدم النمو في البلدان العربية، ولم تنجح أيضا في اقتراح آليات فعالة لتقليل التبعية، أو التخلص منها. أما نظرية العلاقة بين الحضارات المعاصرة فتطرح -كما يوضح الفصل- صورتين متناقضتين الأولى صورة التقليد والتكامل ويقدمها فرانسيس فوكوياما؛ والثانية صورة الصراع والعداء ويقدمها صاموئيل هانتنجتون.

ويوضح الفصل فيما يتعلق بنظرية النظام العالمي الحديث أن هذه النظرية المعاصرة وبسبب تركيزها على العامل الاقتصادي كمعيار لتقسيم الدول طبقيا داخل النظام العالمي، وكأداة لضم الدول النامية إلى هذا النظام أهملت العامل السياسي ودوره المتميز الذي يضطلع به في المجتمعات العربية بشكل عام.

ويناقش الفصل الثاني مفهوم أزمة التنمية العربية، ويعرض مراجعة مستفيضة لأدبيات العلوم الاجتماعية التي عملت على تحليل هذه الأزمة ومصادرها. ويتضح في هذا الفصل أن غالبية هذه الأدبيات لم تحلل مصادر أزمة التنمية العربية بصفتها هدفا بذاته، وإنما حللتها كتمهيد للوصول إلى هدف آخر هو إما تطوير مفهوم جديد للتنمية العربية يستبدل المفهوم التقليدي، ويؤدي إلى تجاوز عثراته، أو الوصول إلى صيغ جديدة للتكامل العربي تقود إلى الوحدة القومية العربية. ويتضح أن العديد من هذه الأدبيات يتميز بالوقوع في مصيدة أحادية التفسير؛ فبعض الدراسات تستخدم مفهوم التبعية لتفسير أزمة التنمية بربطها بالسوق الخارجي وقوانينه، أو بتطور الرأسمالية وأزماتها. وقد أعطي هذا المفهوم قدرة تفسيرية مبالغ فيها طمست أهمية العوامل، أو المصادر الأخرى، لأزمة التنمية سواء أكانت مرتبطة بمسار المتغير النفطي العربي، أم بضعف القاعدة البشرية العربية.

ويوضح الفصل الثالث كيف أعاق مفهوم التنمية التقليدي والنموذج المرتبط به التنمية العربية من خلال تركيزهما على تحقيق النمو في الناتج القومي الإجمالي، دون اهتمام مناسب بالإطار السياسي والاجتماعي -الثقافي

الذي يحيط بهذا النمو ويمارس تأثيرا عليه. كما يتضح في هذا الفصل كيف أدى ارتباط مفهوم التنمية بمفهوم التحديث، وتداخله معه، إلى تكريس الانقسامات الفكرية- السياسية التي قسمت المجتمع العربي المعاصر منذ التقائه بالحضارة الغربية الحديثة وحتى الآن إلى عالمين متعارضين يتعايشان سويا: واحد ليبرالي يؤمن بالتغيير، وآخر أصولي يؤمن بالتمسك بالماضي وتراثه. ويتضح أن الإيرادات المالية الهائلة التي حصل عليها الوطن العربي، وبخاصة في فترة الطفرة النفطية (1973-1981م) قادت إلى نمو مالي ارتبط بالمتغير النفطي، وكان انعكاسا لمساره. ففي سنوات الطفرة النفطية ازداد هذا النمو وسجل معدلات عالية، أما في سنوات الكساد النفطي فتراجع هذا النمو، وبخاصة في البلدان العربية النفطية.

ويحلل الفصل الرابع موضوع الثقافة العربية وقيم العمل مقدما قائمة بقيم العمل العربية المعاصرة محللا علاقتها بالعمل والإنتاج، كما يقدم قائمة بقيم العمل المتضمنة في العولمة ومؤسساتها. ومن أهم هذه القيم المتضمنة في العولمة ومؤسساتها: الإنتاج الكثيف، وإتقان العمل، وتجويد السلعة، والتحديث في الإنتاج والحياة، والتنافسية، وضمان السلعة بعد البيع، وتداول المعلومات والأفكار.

ويبرز الفصل التأثير الإيجابي للعولمة على قيم العمل العربية وعلى مهارات القوى البشرية العربية. ذلك أن العولمة وهي تؤكد على تحرير الأسواق تؤكد أيضا على التنافس الذي يوجد آليات فعالة لضمان الجودة والنوعية للسلع والخدمات. أضف إلى ذلك أن العولمة توجد منظماتها الخاصة، ومقاييسها الخاصة لضمان جودة ونوعية السلع والخدمات. ومن هذه المنظمات وأهمها: منظمة التجارة العالمية، وصندوق النقد الدولي. وتعمل منظمة التجارة العالمية –كما يتضح من الفصل- بشكل فعال على الحد من تشوهات الأسواق وتسهيل عملية اندماجها. وهي تلقي على الاقتصادات العربية مسؤولية السعي الدؤوب لتحسين قدراتها الإنتاجية وتوجيه مواردها بشكل أكثر كفاية من ذي قبل.

أما الفصل الخامس فيناقش مفهوم التنمية البشرية، ويقارن بينه وبين مقاييس نوعية الحياة. وتشمل مؤشرات التنمية البشرية العربية العمر المتوقع

للفرد عند الولادة، والتعليم، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. ويرتبط المجال الأول والثاني بوجود الخدمات وتطورها في المجتمع، أما المجالات الأخرى للتنمية البشرية فتتعدى ذلك إلى توسيع اختيارات الأفراد، وزيادة فرصهم في الحياة، وتوسيع مشاركتهم في التنمية الاقتصادية، وزيادة حقوقهم السياسية.

ويتضح من البيانات الإحصائية حول مؤشرات التنمية البشرية، ومن التحليلات المنشورة المقدمة في هذا الفصل أن غالبية البلدان العربية لم تحقق حتى منتصف التسعينات من هذا القرن سوى تنمية بشرية منخفضة إلى متوسطة -وهو مستوى قريب من المستوى الذي حققته تركيا، وبعض بلدان أمريكا اللاتينية الأقل تطورا مثل الأكوادور، وبوليفيا. لكن عددا من الدول العربية النفطية وبخاصة البحرين، والامارات العربية المتحدة والكويت حققت مستوى مرتفعا من التنمية البشرية.

ويحلل الفصل السادس والأخير دور السلطة السياسية العربية في التنمية وهيمنتها على الاقتصاد -وهو ما ميز التنمية العربية منذ البدايات الأولى المبكرة للتنمية والتحديث في المجتمعات العربية والإسلامية- وبخاصة التنظيمات في الدولة العثمانية، ثم تجربة محمد على في مصر. مما أدى ومنذ تلك المرحلة المبكرة إلى تعاظم أهمية البنيان السياسي، كعامل محدد لاتجاهات النمو الاقتصادي في المجتمع العربي، والى تزايد اتجاهات العلاقة مع المراكز الرأسمالية، إذ هيمن هذا المتغير السياسي تماما على مسار العملية الاقتصادية في ذلك الوقت. ويبرز هذا الفصل دور الدولة وأجهزتها في المجتمع العربي المعاصر في الهيمنة على الاقتصاد، وتوجيه الفائض الاقتصادي لخدمة أهدافها على الرغم من تزايد حجم الأسواق وحركتها. ويبين أن الدولة القطرية العربية، تؤدي دورا متعدد الأوجه، مترابط العناصر، فيما يتعلق بالتنمية في ظل تزايد ديناميات العولمة، وشروطها، ومؤسساتها. فمن جهة تعمل هذه الدولة على التحكم بالعلاقة مع دول المركز لتوفير الأموال، أو التكنولوجيا، أو كليهما معا

لاستعمالها في عمليات التنمية الداخلية دون تقديم تنازلات كبيرة فيما يتعلق بعلاقتها مع دول المركز هذه. ومن جهة أخرى، تقوم هذه الدولة باتباع سياسات وتشريعات مناسبة لضمان اندماج أسواقها في السوق العالمي تطبيقا لبنود اتفاقية الجات. وتقوم الدولة بتوجيه استثماراتها المتضائلة سواء جاءت من الإيرادات النفطية (في البلدان العربية النفطية)، أو من المساعدات، والقروض الخارجية (في البلدان العربية غير النفطية)، نحو ميادين تضمن المحافظة على النمو المستمر في الدخل القومي، وتضمن بناء قاعدة إنتاجية مادية لتوفير الحاجات الأساسية للمواطنين العرب وتدعيم القدرات التنافسية في السوق العالمي. وتعمل الدولة القطرية العربية -كما يوضح الإطار النظري- على توفير المناخ الاستثماري المناسب كي تعمل الأسواق بحرية وبدرجة مناسبة من التنافس الذي يؤدي إلى تدعيم قوى السوق، والى تدعيم الاتجاهات الإنجازية للأفراد من خلال التخاصية وحوافز السوق ومؤسساته والانفتاح على الثقافات العالمية. كما تعمل السلطات القطرية على توفير الشروط المناسبة لتعظيم جهود التكامل العربي التي أصبحت تعتمد الآن أكثر من أي وقت مضى على الانطلاق من تقبل واحترام سيادة الدولة القطرية، والتعامل معها بوصفها كيان راسخ يرتبط بالكيانات العربية الأخرى بإرث ثقافي مشترك، ومصالح اقتصادية وسياسية مشتركة، وتقبل العولمة كظاهرة كونية، ومحاولة التكيف الايجابي مع متطلباتها.

الفصل الأول

نظريات التنمية والتحديث
المفاهيم والمقولات التفسيرية

- مفهوم التنمية والنظريات التي أُسست عليه
- نظرية التحديث ومقولاتها
- نظرية التبعية ومقولاتها
- نظرية النظام العالمي الحديث ومقولاتها
- نقد نظرية النظام العالمي الحديث ومقولاتها
- نظرية العلاقة بين الحضارات المعاصرة ومقولاتها
- نقد نظريات التنمية في ضوء خبرة المجتمع العربي
- خاتمة واستنتاجات عامة

مفهوم التنمية والنظريات التي أسست عليه

توضح مراجعة الأدبيات حول التنمية أن مفهوم التنمية الذي تبناه الفكر الغربي والذي طُورت مقاييس التنمية الكمية في ضوءه يركز على تحقيق نمو مستمر في الناتج القومي الإجمالي (GNP)، وما ينتج عنه من تحقيق نمو مستمر في دخل الفرد الإجمالي (GNP/CAPITA)، وما يؤدي إليه ذلك من تحسن في ظروف المعيشة للمواطنين في البلدان غير الغربية التي عرفت بالبلدان النامية، أو بلدان العالم الثالث، أو التي عرفت حديثا ببلدان الجنوب[1]. ويلاحظ أن مفهوم التنمية هذا يختلط إلى حد كبير بمفهوم النمو الاقتصادي في كتابات عديد من المفكرين الغربيين، ويختلط كذلك بمفهوم التحديث، أو التغريب مع العلم أن هناك اختلافات جوهرية بينها[2]، كما سيتضح في فصل قادم من فصول هذا الكتاب.

وقد استخدم مفهوم التنمية هذا في صياغة عدد من النظريات الغربية التي تشكل في مجموعها جوهر الفكر التنموي الغربي مثل: نظرية التحديث (Modernization Theory)، ونظرية النظام العالمي الحديث (World System Theory)، وقد اثر هذا المفهوم على الصياغة الداخلية لنظرية التبعية (Dependency Theory). وعلى الرغم من اختلاف منشأ نظرية التبعية واختلاف توجهاتها الأيديلوجية إلا أنها تستمد كثيرا من مقولاتها من كتابات مفكرين غربيين يساريين وتركز مثلها على الجوانب الاقتصادية، وبخاصة تراكم الفائض الرأسمالي الذي يؤدي غيابه، أو هدره، إلى استمرار تخلف البلدان النامية وضعف نموها. أما نظرية العلاقة

---

[1] Un, Economic Development in selected Countries: Plans, Progress, and Agencies, New York: Un, 1947, P.Xv; and Gerald M. Meir, and Robert E. Baldwin, Economic Development: Theory, History, and Policy, New York: John Wiley, 1963, PP. 1-16.

[2] راجع: يوسف صايغ، مقررات التنمية الاقتصادية العربية، ج3، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1985، ص12-19؛ وأيضا: سيمون كوزنتس، النمو الاقتصادي الحديث (مترجم)، بيروت: دار الآفاق الجديدة، 1966.

بين الحضارات المعاصرة فتنقسم إلى فرعين؛ الفرع الأول طوره فرانسيس فوكوياما الذي يؤكد أن مجتمعات العالم النامي تسير جميعها نحو الديمقراطية الليبرالية. والفرع الثاني طوره صاموئيل هانتنجتون الذي يؤكد أن العلاقة بين الحضارات النامية والحضارة الغربية المتقدمة علاقة تصادم تعيق سير المجتمعات النامية نحو الديمقراطية الليبرالية.

وتقدم هذه النظريات جميعها عددا من المقولات التي تستند إلى مفهوم التنمية هذا والتي تعمل على تفسير عملية تحقيق -أو عدم تحقيق- التراكم الرأسمالي وزيادة الإنتاجية في البلدان النامية، سواء عن طريق زيادة الموارد المتاحة، أو عن طريق استخدام أساليب جديدة في العمل مما يؤدي إلى زيادة القدرة الإنتاجية للمجتمع زيادة مستمرة متواصلة وذات فاعلية داخلية متجددة.

ومن جهة أخرى، توضع مراجعة الأدبيات أن هذه المقولات التي استخدمت في عديد من التحليلات التنموية قد لا تنطبق على واقع المجتمع العربي وخبراته التاريخية الخاصة. فمقولات نظرية التحديث طورت في ضوء التجربة التاريخية التي غيرت المجتمعات الغربية ونقلتها من الإقطاع إلى الرأسمالية الحديثة مما حقق لها التقدم والسيطرة. ومن أهم جوانب هذه التجربة عمليات التحضر، والتصنيع، وتطوير التقنية الحديثة، وتحديث الشخصية، وقد تفرعت هذه النظرية إلى مدخلين أساسيين هما: مدخل التصنيف الثنائي للمجتمعات، أو النظرية التصنيفية، والمدخل النفسي، وقد أكد كل منهما أن المجتمعات النامية تسير بالضرورة في نفس خط المجتمع الأوربي الغربي لتصل في النهاية إلى صورة مشابهة لهذا المجتمع مما أدى إلى إهمال الخصوصية الوطنية لعملية التطور في هذه المجتمعات.

ويعد المدخل التصنيفي الأداة الكلاسيكية التي استخدمت بعيد التقاء الرأسمالية الغربية بالمجتمعات غير الغربية ومن ضمنها المجتمعات العربية وقد استمر استخدامها حتى مطلع الستينيات من القرن العشرين لتحليل عمليات التنمية والتغير في هذه المجتمعات غير الغربية. وجنح هذا المدخل إلى وضع المجتمعات النامية في مجملها -بالرغم من الفروقات الكبيرة فيما بينها- ضمن فئة عريضة واحدة، أو صنف، أو نموذج واحد. وأطلق على هذه الفئة العريضة،

أو النموذج المثالي، اسم "المجتمعات النامية". وكان هذا النموذج المثالي يقارن باستمرار بشكل صريح، أو ضمني، بالنموذج الآخر المقابل، والمغاير تماما، الذي يحوي المجتمعات الغربية.

ويتضح من خلال المقارنة بين هذين النموذجين أن المجتمعات النامية تحتوي ما هو مختلف، أو مغاير، لنموذج المجتمعات الغربية، أو ما هو أدنى مرتبة منه من حيث التكنولوجيا والمؤسسات وأنماط الشخصية. فالمجتمعات النامية مجتمعات زراعية عموما وفقيرة، وغير مصنعة، وتستخدم أدوات إنتاجية بسيطة مما يعيق نموها وتقدمها إلى مستوى مشابه، أو قريب، من مستوى المجتمعات الغربية الصناعية، الغنية، والتي تستخدم التكنولوجيا الحديثة.

وقام تالكوت بارسونز[1] في نهاية الستينيات بإعادة صياغة مفاهيم ومقولات هذا المدخل التصنيفي بعد أن تعرضت هذه المقولات لانتقادات واسعة. وأهم ما قدمه بارسونز مفهوم "**التكيف التطوري للمجتمع**" الذي يقارن من خلاله بين المجتمع النامي، أو التقليدي، والمجتمع الغربي الصناعي الحديث. فالمجتمع الغربي يقيم الأفراد بناء على الإنجاز الفردي، في حين يقيم المجتمع التقليدي الأفراد بناء على معايير موروثة مهملا الإنجاز الفردي. ويوضح أن المجتمع الغربي الصناعي يشجع على التنافس ويحض عليه، أما المجتمع التقليدي فلا يفعل ذلك.

أما المدخل السيكولوجي الذي يستمد أغلب مفاهيمه ومقولاته من تحليلات ماكس فيبر لدور القيم البروتستانتية في النمو الاقتصادي في المجتمع الغربي فإنه يشترك مع المدخل التصنيفي في استخدام النماذج المثالية والمقارنة بينها، وإبراز ما يعيق وصول المجتمعات النامية إلى صورة مشابهة للمجتمع الغربي. إذ يضع هذا المدخل أنماط الشخصية في المجتمعات النامية ضمن فئة عريضة، أو نموذج مثالي، يطلق عليه اسم "**الشخصية التقليدية**". ويفترض هذا المدخل أن الشخصية

---

[1] Talcott Parsons, "Comparative Studies and Evolutionary Change", pp.97-139 in Ivan Vallier (ed.), Comparative Methods in Sociology, 2nd ed., Berkely: University of California Press, 1973, pp. 115-139.

التقليدية تتميز بالتواكل والإيمان والغيبيات، والارتباطية، والازدواجية في الشعور والسلوك، وعدم الثقة بالعلم ومنتجاته التكنولوجية، والضعف في استيعاب العلم الحديث والتكنولوجيا الحديثة، في حين تتميز الشخصية الحديثة بصفات معاكسة، فهي تتميز بالاعتماد على الذات، والإيمان بالمحسوس، والإنجازية، والثقة بالعلم ومنتجاته لحل المشكلات المختلفة.

وقام دافيد ماكليلاند في الستينيات باستخدام هذه المفاهيم والمقولات للمقارنة بين المجتمعات وتفسير مستويات التنمية بينها من خلال عامل نفسي واحد حافز أسماه "**الحاجة إلى الإنجاز**"، وسمى المجتمع الذي يحقق التنمية الاقتصادية اسرع من غيره نتيجة لتزايد عدد الأفراد الذين يملكون هذه الحاجة بـ "**مجتمع الإنجاز**". وسار افيرت هاجن في هذا الخط ذاته مستخدما هذا العامل النفسي للمقارنة بين المجتمعات وتفسير التنمية فيها[1].

وعمل إليكس انكليس ودافيد سميث على مقارنة درجة وجود "متزامن التحديث" (Modenity Syndrome) بين الأفراد في عدد من المجتمعات النامية ومن ضمنها تركيا، ومصر، ولبنان، موضحان دور هذا المتزامن -الذي يوجد بشكله المثالي في المجتمعات الغربية- في النمو الاقتصادي في هذه المجتمعات[2].

وتعد الاتجاهات النظرية الحديثة التي ظهرت في ميدان التنمية مثل نظرية التبعية، ونظرية النظام العالمي الحديث ونظرية العلاقة بين الحضارات التي سبقت الإشارة إليها بمثابة تطورات داخل النظرية الغربية العامة للتنمية. وهي تطورات ترتبط بشكل أو بآخر بنظرية التحديث من حيث اللجوء إلى مفهوم ذي طابع اقتصادي خالص للتنمية، لكنها تختلف عن نظرية التحديث من حيث

---

(1) دافيد ماكليلاند، مجتمع الانجاز: الدوافع الإنسانية للتنمية الاقتصادية (مترجم)، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1975، وبخاصة الفصل الأول، وأيضا: أفيرت هاجن، اقتصاديات التنمية (مترجم)، عمان: مركز الكتاب الأردني، 1988.

(2) Alex Inkeles and David Smith, Becoming Modern: Individual Change in Six Development Countries, Cambridge: Harvard University Press, 1974, pp.290-300.

الموقف من التجربة الأوربية الغربية وبخاصة في حالة نظرية التبعية. فنظرية التبعية ترفض النظر إلى التجربة الأوربية في التنمية على أنها المثال الذي يجب أن تحتذيه البلدان النامية لتحقيق التنمية، كما ترفض النظر إلى العلاقة التاريخية التي ربطت البلدان الغربية بالبلدان النامية والتي أخذت أشكال الاستعمار، والاستغلال، واحتكار الفائض الرأسمالي -على أنها عامل مساعد في تنمية المجتمعات غير الغربية، كما تدعي نظرية التحديث. فنظرية التبعية تؤكد أن هذه العلاقة أعاقت، بل وخنقت، في عديد من الحالات التطور الطبيعي للاقتصاديات المحلية في المجتمعات غير الغربية، وبخاصة في أفريقيا. فقد عمل الاستعمار الغربي لهذه البلدان على تحويلها إلى أسواق لمنتجات الدول الغربية، وأدخل الاضطراب إلى اقتصادياتها بدفعها إلى إنتاج مواد أولية تخدم أهداف السوق العالمية وليس السوق المحلية.

أما نظرية النظام العالمي الحديث فترفض بشكل قاطع ثنائية المجتمع التقليدي -المجتمع الحديث التي تقوم عليها نظرية التحديث-، وتؤكد بدلا عن ذلك أن هذين النمطين العريضين وحدتان مترابطتان في نظام واحد متفاعل، متكامل. لكن نتيجة هذا التفاعل غالبا ما تكون لمصلحة الوحدات الأقوى، فالنمو في هذه الوحدات التي تشغل مكانة مركزية عليا داخل النظام العالمي غالبا ما يكون على حساب التراجع، أو عدم النمو، في الوحدات الأضعف التي تشغل مكانة هامشية، أو محيطية، دنيا، أو وسطى داخل النظام العالمي.

وهناك مداخل نظرية متعددة لفهم قضايا التخلف تناقش عادة تحت العناوين التالية: مدخل النماذج المثالية، ومدخل المتصلات الثقافية، ومدخل التحضر، ومدخل المراحل التاريخية، والمدخل الاقتصادي، والمدخل العنصري، والمدخل الماركسي، والمدخل الديمغرافي، والمدخل التكاملي متعدد النظم. وتعد هذه المداخل النظرية الفرعية في مجملها تفرعا، أو تطويرا، لنظرية التحديث.

وسأعمل في هذا الفصل على توضيح المقولات الرئيسية لنظرية التحديث، ولنظرية التبعية، ولنظرية النظام العالمي الحديث، من خلال مراجعة لأهم أعلام هذه النظريات وكتاباتهم. كما سأعمل على تقييم قدرة هذه النظريات على تفسير عمليات التنمية والتحديث في المجتمع العربي في ضوء الأطروحة

الأساسية التي يقوم عليها هذا الكتاب والتي تقول أن أغلب هذه المقولات لا تنطبق على واقع المجتمع العربي إذ إنها طورت في ضوء التجربة التاريخية لأوروبا الغربية.

مقولات نظرية التحديث

تستند نظرية التحديث إلى المقولات التالية:

1. رفض مراحل تطور المجتمع الإنساني التي تقول بها الماركسية، وهي: المشاعية، والعبودية، والإقطاعية، والرأسمالية، والاشتراكية وطرح مراحل أخرى بديلة اختزلت في مرحلتين رئيسيتين، هما: مرحلة التقليدية أو التخلف، ومرحلة الحداثة أو التقدم. فالمجتمع الإنساني يتغير عابرا خطا مستقيما من التقليدية إلى التحديث.
2. رفض محركات التاريخ التي تقول بها الماركسية، وبخاصة الصراع الطبقي، وطرح محركات جديدة هي قوى التحديث الغربية التي تغير في مؤسسات المجتمع التقليدي، وتقدم نموذجا يمكن تقليده، وتدعم النخبة، أو الصفوة المحبة التي تهيأ الظروف للانطلاق نحو التحديث.
3. لا يعود سبب التخلف في البلدان النامية إلى خضوعها للاستعمار وإنما يعود إلى المؤسسات التقليدية التي تتميز بالقدرية، والغيبية، والتي تنمي اتجاهات وقيم لا عقلانية لدى الأفراد. وهي قيم ذات أثر سلبي على التنمية من حيث أنها تبعد الأفراد عن الادخار، والتفاني في العمل لتحقيق النجاح المادي، وتوجههم بدلا عن ذلك نحو الاستهلاك والإغراق فيه، واحتقار العمل اليدوي والابتعاد عنه.
4. إن عملية التغير الاجتماعي التي لوحظت في أوروبا الغربية والتي اشتملت على التحضر، والتصنيع، وتحديث الشخصية هي العملية التي تلاحظ الآن في بلدان الشرق الأوسط العربية، وستؤدي هذه العملية إلى تكرار التجربة الغربية في تحويل المجتمع التقليدي إلى مجتمع حديث.

5. تمر مجتمعات الشرق الأوسط العربية، والمجتمعات النامية بشكل عام، بما يسمى بـ "المرحلة الانتقالية"، وهي مرحلة تعقب ابتعاد هذه المجتمعات عن الحالة التقليدية وترافق دخولها إلى العالم الحديث المصنع. وتتميز هذه المرحلة الانتقالية بتواجد المؤسسات الاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية التقليدية جنبا إلى جنب مع المؤسسات الحديثة الآخذة بالنمو والتعاظم، والتي لا تلبث أن تستبدل المؤسسات التقليدية وتمحوها بالتدريج.

6. ستصل جميع المجتمعات الإنسانية -بما أنها تخضع لنفس عمليات التغير المدعمة بعمليات التحديث المشار إليها سابقا- إلى وضع حضاري يشبه الوضع الحضاري في المجتمع الصناعي الغربي من حيث سيادة العلمانية والعقلانية المرتبطة بالنظام الصناعي الذي يفرض علاقاته البراجماتية المميزة ويؤدي إلى دخول المجتمع مرحلة المشاركة الجماهيرية والرعاية الاجتماعية التي تعطي الفرد مجالات رحبة لممارسة حريته في اختيار الأدوار الاجتماعية التي يرغب أن يعيشها في حياته، كما تحقق له درجة كبيرة من الرفاه الاجتماعي.

7. آلية التنمية الأساسية هي السوق وليس التخطيط الحكومي، وبالتالي فإن حل مشكلة التخلف الاقتصادي في البلدان النامية يعتمد على القطاع الخاص الذي يجب أن يتمتع بحرية كاملة في الاستثمار واستخدام تقنيات حديثة لرفع الكفاية الإنتاجية، واستخدام الأرباح المتحققة لإحداث مزيد من التوسع في الاستثمار.

8. النمو الاقتصادي الصرف هو الأداة الأساسية لتحقيق التنمية في البلدان العربية مما يستدعي توجيه الجهود لتحقيق النمو المستمر في الناتج القومي الإجمالي ومتوسط دخل الفرد دون اهتمام كبير بالظروف السياسية والحضارية التي تسود هذه البلدان.

9. المشاركة الشعبية الواسعة غير مطلوبة لتحقيق النمو الاقتصادي في البلدان النامية، إذ يكفي ازدياد عدد الأشخاص الذي يتميزون بالشخصية الإنجازية لتحقيق التقدم الاقتصادي. فهذا النمط من الشخصية الذي تنتجه مؤسسات

التحديث يتبنى القيم الحديثة ويعمل على التجديد والابتكار، ويستبدل بالتدريج نمط الشخصية التقليدية المتسلطة، وغير المبدعة، التي تسود في المجتمع التقليدي وتؤدي إلى استمرار تخلفه.

نظرية التبعية ومقولاتها

كان لكتابات عددٍ من مفكري أميركا اللاتينية وعلماء الاقتصاد فيها، وبخاصة كتابات راؤول برابيشي، وفردناندو كاردوس أثر كبير في تطوير مفاهيم هذه النظرية وصياغة مقولاتها، كما كان لكتابات مفكرين غربيين ذوي توجهات يسارية، مثل بول باران، وبول سويزي أثر أيضا في تدعيم هذه المقولات من خلال الأدلة التاريخية التي قدموها لتحليل العلاقة بين الرأسمالية الغربية والبلدان النامية.

وعمل عدد من المفكرين العرب القوميين واليساريين على إغناء هذه النظرية بالتحليلات التاريخية للعلاقة بين العالم العربي والغرب الرأسمالي. ومن أبرز هؤلاء سمير أمين، وجلال امين، وعبد الخالق عبد اللـه[1].

وتفسر هذه النظرية التخلف وعدم النمو في البلدان النامية من خلال مفهوم التبعية للغرب الرأسمالي، حيث ترى أن التخلف وعدم النمو في البلدان النامية يعود إلى الشروط اللامتكافئة للعلاقة بين هذه البلدان وبين الغرب الرأسمالي. وتعمل هذه الشروط على استمرار استنزاف الفائض من البلدان النامية وعدم السماح بتراكمه في هذه البلدان. ويبدو ذلك بشكل خاص من خلال تعريف دوس سانتوس للتبعية "فهي حالة تكشف أن اقتصاد بعض الدول يرتبط بنمو اقتصاد دولة أو دول أخرى وتوسعها. إذ تأخذ علاقة التشابك بين اقتصاد

---

[1] سمير أمين: التراكم على الصعيد العالمي: نقد نظرية التخلف، ط2، ترجمة حسن قبيسي، بيروت: دار ابن خلدون، 1978، ص25-51؛ التطور اللامتكافئ: دراسة في التشكيلات الاجتماعية للرأسمالية المحيطية، ترجمة برهان غليون، بيروت: دار الطليعة، 1974؛ وجلال امين، المشرق العربي والغرب: بحث في دور المؤثرات الخارجية في تطور النظام الاقتصادي العربي والعلاقات الاقتصادية العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1979؛ وعبد الخالق عبد اللـه، "التبعية والتبعية الثقافية"، مجلة المستقبل العربي، السنة 8، العدد 83، ص15-24، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1986.

دولتين، أو أكثر، وبينهما وبين التجارة الدولية شكل تبعية عندما تستطيع بعض الدول المهيمنة، أو المسيطرة، أن تتسع وتنمو ذاتيا، في حين أن الدول الأخرى التابعة لا تستطيع أن تفعل ذلك إلا كانعكاس لتوسع ونمو الاقتصاد المهيمن[1]".

وتعد مقولات نظرية التبعية رفضا لنظرية التحديث، ذلك إن نظرية التحديث تسعى لإعادة إنتاج التجربة الرأسمالية الغربية في بلدان العالم الثالث دون اهتمام بالخصوصية البنائية والثقافية لهذه البلدان. ولم تؤدِ الماركسية التقليدية دورا في معارضة هذا المسعى، فهي تلتقي مع نظرية التحديث في عدد من المقولات الخاصة التي تنظر إلى الاستبداد، أو الركود، في بلدان العالم النامي على أنها معوقات للنمو والتطور في هذه البلدان. كما تتفق مع نظرية التحديث في ضرورة اختراق هذا الاستبداد، والركود، من الخارج دون إمعان النظر في النتائج العملية التي قد يسفر عنها ذلك بالنسبة للبلدان النامية.

وقد شكلت الطروحات والتوجهات الأيديولوجية التي قدمها مفكرو نظرية التبعية المقولات الأساسية التي تقوم عليها هذه النظرية. ومن الطبيعي أن تكون هذه المقولات متناسبة مع هذه الطروحات التي يقدمها هؤلاء المفكرون ويدافعون عنها. وهذه المقولات هي:

1. الأقاليم شديدة التخلف اليوم هي تلك التي كانت على علاقة وثيقة مع مراكز النظام العالمي أبان تشكل هذا النظام في بداية القرن السادس عشر الميلادي.

2. يؤدي تركيز الدول الصناعية على الحصول على المواد الخام بأسعار رخيصة من الدول النامية إلى نشوء ما يعرف بأسم "الاقتصاد الثنائي" فيها، أي وجود شريحة اقتصادية محدودة تتميز بالكفاية التكنولوجية بينما تبقى البنية الإقتصادية الكلية في الدول النامية على درجة كبيرة من التقليدية في أساليب العمل وأدواته. وفي حين توجه الشريحة الحديثة قدراتها المتميزة للأسواق الخارجية وتزدهر باستمرار نتيجة لذلك، تبقى أجزاء البنية الإقتصادية عاجزة عن سد الحاجات المحلية المتزايدة.

---

[1] Dos Santos, Theodore, “The Structure of Dependence”, American Economic Review, Vol, Ix, No.2, PP.231-240, 1963.

3. يتواطأ رأسماليو الدول النامية مع رأسمالي المراكز العالمية الغربية لتحقيق مصالحهم المشتركة على حساب تطور الدول النامية وتقدمها. فهم يعملون على ربط السوق المحلي بالسوق العالمي باستمرار ويعملون على عقلنة واقع التبعية لضمان الحصول على الدعم والتأييد الشعبي والسياسي لهذا الواقع.

4. لا يؤدي وجود الشركات متعددة الجنسيات في البلدان النامية إلى نمو هذه البلدان لأن هذه الشركات العملاقة تقوم بتحويل أغلب أرباحها إلى مراكزها الرئيسية في البلدان المتقدمة. وهي لا تستثمر في البلدان النامية إلا نسبة ضئيلة من الأرباح التي تحصل عليها من هذه البلدان النامية.

5. هناك سقف للتنمية في البلدان النامية لا يمكن تجاوزه، وبالتالي فان هذه البلدان حتى وإن استطاعت تحقيق درجة من النمو الاقتصادي والاجتماعي لا يمكن أن تصل إلى مستوى البلدان الصناعية المتقدمة التي تعمل باستمرار على إبقاء البلدان النامية في وضع التابع حتى وإن تطلب ذلك استعمال القوة العسكرية.

نظرية النظام العالمي الحديث ومقولاتها

أدت التطورات النظرية في ميدان التنمية والتحديث مجددا إلى تجاوز تحليلات نظرية التحديث، وإلى تقديم تحليل معارض لنظرية التبعية، وبخاصة فيما يتعلق بطبيعة العلاقة بين المراكز الغربية والبلدان النامية والنتائج العملية لهذه العلاقة. وقد يعود ذلك إلى فشل نظرية التحديث في تقديم تفسير حقيقي للتخلف في البلدان النامية، وعدم قدرة نظرية التبعية على اقتراح آليات عملية تساعد على تحقيق النمو في هذا البلدان. فقد قدمت نظرية التحديث مفهوم "المجتمع التقليدي"، وأفاضت في شرح خصائصه، مفترضة في ذلك أن هذه الخصائص هي سبب التخلف وعلته. مهملة في الوقت ذاته الإطار السياسي الدولي وأثره على العمليات الداخلية في بلدان العالم الثالث. كما قدمت نظرية التبعية مفهوم "التبعية" واعتبرته المفهوم السحري الذي يؤدي إلى تفسير التخلف وتقديم آليات تؤدي إلى تجاوزه. وبالرغم من نجاح هذا المفهوم، في معارضة مفاهيم نظرية التحديث ومقولاتها إلا أنه لم يقدم للبلدان النامية الحل المنشود الذي

طال الشوق إليه. إذ لم تقدم نظرية التبعية الآليات المناسبة لتحقيق النمو في البلدان النامية. ولم تفلح فكرة "فك الارتباط" مع المراكز الرأسمالية التي اقترحها سمير أمين -على الرغم من جاذبيتها- في إيجاد آليات محددة لتقليل التبعية أو نفيها. فالإرتباطات التجارية بين البلدان النامية والمراكز الرأسمالية تتميز بالتعقيد الشديد نظرا لتنوعها وتداخلها. أضف إلى ذلك أن الإرتباطات السياسية بين فئات الصفوة في البلدان النامية وبين المراكز الرأسمالية في المجتمع الغربي تزيد هذه الإرتباطات تعقيدا. كما أن حاجة البلدان النامية إلى التكنولوجيا المتقدمة التي تمتلكها المراكز الرأسمالية قد يجعل فك الارتباط مع المراكز الرأسمالية أمرا ضارا، ومعوقا للنمو في البلدان النامية.

وقد وجد من يقلل من أهمية مفهوم "التبعية" في تفسير التخلف في البلدان النامية إذ يؤكد روبرت برينر أن الصناعة الأوروبية كانت قد توسعت بصورة أساسية في الأسواق الأوروبية المحلية، وأن التطور الرأسمالي الذي تلا ذلك في بلدان محددة في أوروبا الغربية، وبخاصة بريطانيا لم يحدث نتيجة لخلق سوق دولية وإنما نتيجة لتطورات متداخلة في العلاقات الإجتماعية جعلت إنشاء مثل هذا السوق الدولي ممكنا، ومع ذلك فقد استفادت بعض البلدان الأوروبية مثل إسبانيا والبرتغال من استنزاف ثروات المستعمرات في دفع عملية التطور الرأسمالي فيها وزيادة سرعته.

وفيما يتعلق باقتراح آليات للنمو في البلدان النامية تبرز نظرية النظام العالمي الحديث، وهي النظرية الأكثر حداثة في ميدان التنمية والتحديث. وقد اشتهرت هذه النظرية في السبعينيات من هذا القرن على يد ايمانويل والشتين[1]. وتركز هذه النظرية على طبيعة الإنتاج المحلي السائد معتبرة إياه المؤشر الأساسي لدرجة النمو في المجتمع وعلى المكانة التي يشغلها هذا المجتمع داخل النظام العالمي. فهناك مجتمعات تشغل مكانة مركزية، مثل الدول الصناعية

---

[1] Immanuel Wallerstein, The Modern World System: Capitalist Agriculture and the Origins of European World Economy in the Sixteenth Century, N.Y.: Academic Press, 1974.

الحديثة كالولايات المتحدة، والاتحاد السوفيتي (سابقا)، واليابان، وألمانيا. وقد حصلت هذه المجتمعات على مكانتها عن طريق نمط الإنتاج السائد في هذه الدول وهو الإنتاج الصناعي الكثيف. وهناك الدول النامية التي يسود فيها الإنتاج الزراعي البسيط وهي في غالبيتها العظمى تشغل مكانة هامشية، أو محيطية، أو تخومية. وهناك دول تحتل مكانة متوسطة، أو شبه محيطية، مثل بعض الدول البترولية وعدد من دول أوروبا الشرقية.

والآلية التي تقترحها هذه النظرية لتغيير المكانة الطبقية لدولة من الدول داخل النظام العالمي هي الانتقال بالنمط الإنتاجي من الإنتاج الزراعي البسيط إلى الإنتاج الصناعي الكثيف. مما يعني أن هذه النظرية –على عكس نظرية التبعية- تطرح صورة متفائلة إلى حد ما للعلاقة بين دول المركز ودول المحيط. وقد رأينا كيف تطرح نظرية التبعية صورة متشائمة للعلاقة بين الدول النامية حتى وإن حققت درجات من النمو فإنها ستبقى تابعة للبلدان الصناعية المتطورة، وهو ما أسماه أندريه جوندر فرانك "تنمية التخلف"، أو "التنمية التابعة".

وتمتاز هذه النظرية في استنادها على المقولات التالية:

1. رفض ثنائية التقليدي –الحديث والنظر إلى مجتمعات العالم على أنها تشكل وحدة واحدة متفاعلة بالرغم من كون هذه المجتمعات تشغل مكانات طبقية متباينة، والتأكيد بالتالي على أن وحدة التحليل ليست المجتمع النامي وما فيه من قوى داخلية وإنما النظام العالمي ككل.
2. تحدد المكانة الطبقية التي تشغلها دولة من الدول نمط الإنتاج السائد فيها، وقوة جهازها الحكومي، وكفاية مدنها وبورجوازيتها الوطنية.
3. تحول النمط الإنتاجي في دولة من الدول النامية إلى النمط الصناعي الكثيف يؤدي إلى تحسن في مكانتها الطبقية داخل النظام العالمي الحديث.

وقام سمير أمين بعيد انهيار المعسكر الاشتراكي وتفرد الولايات المتحدة الأميركية بالهيمنة على النظام العالمي بدمج مفهومي التبعية والنظام العالمي

لصياغة مقولات جديدة لتفسير واقع العلاقة بين البلدان النامية والنظام العالمي وللتنبؤ بمسار هذه العلاقة[1]، وأهم هذه المقولات ما يلي:

1. إن التوجه الراهن لتطور الرأسمالية يعمق الاستقطاب العالمي بين المراكز والأطراف، وبخاصة بعد انهيار المعسكر الإشتراكي. وهذا مصدر أساسي من مصادر الفوضى في النظام العالمي المعاصر. إذ ينتج هذا الاستقطاب العالمي تناقضا جديدا مميزا ناتجا عن تفاوت مستويات العولمة الاقتصادية والسياسية مما يؤدي إلى مزيد من الفوضى في هذا النظام.

2. للخروج من الفوضى العالمية لا تملك دول الأطراف إلا الاستمرار في محاولاتها لفك الارتباط مع النظام العالمي المهيمن، ويتم ذلك من خلال آليات محددة أهمها: تسييس الجماهير ديمقراطيا وتنظيمها، وتدعيم الأنتلجنسيا الوطنية التي تقوم بدور الوسيط الاجتماعي لصياغة مشروع حضاري بديل والنضال من أجل تحقيقه.

نظرية العلاقة بين الحضارات المعاصرة ومقولاتها

من الكتابات الأساسية التي تحلل واقع البلدان النامية، أو بلدان الجنوب في علاقتها بالحضارة الغربية الحديثة كتابات صاموئيل هانتنجتون، وفرانسيس فوكوياما. وقد تبنى هانتنجتون فرضية (صراع الحضارات) مصورا العلاقة بين حضارات العالم، وبخاصة حضارات الجنوب، على أنها عداء وصراع ليس من جانب الحضارة الغربية التي تتميز –كما يؤكد- بالتسامح، والإنسانية، وتقبل التعددية الثقافية، ولكن من جانب حضارات العالم غير الغربية التي تتميز بالإستبداد، والإنغلاق على ماضيها، وتراثها القديم وتجربتها الحضارية الخاصة بالرغم من الفشل الدائم لهذه التجربة في تقديم حلول حقيقة لمشاكلها المعاصرة. وتشمل هذه المشاكل الفقر، والبطالة، وتدني مستوى المعيشة وكثرة الإنجاب، والدكتاتورية، والفساد.

---

[1] سمير أمين، إمبراطورية الفوضى، ترجمة سناء أبو شقرا، بيروت: دار الفارابي، 1992، ص8-87.

أما فرانسيس فوكوياما فقد تبنى فرضية مخالفة لفرضية هانتنجتون، هي فرضية (أممية الرأسمالية)، وبخاصة في كتابه المعروف (نهاية التاريخ وخاتم البشر) الذي يقرر فيه أن مجتمعات العالم كلها –وبدرجات متفاوتة في السرعة- تتجه في تطورها نحو النمط الرأسمالي الليبرالي الذي يسود في الغرب. ويمكن –في رأيه- لعديد من هذه المجتمعات أن يصل إلى علاقة تسامح، وتعاون بينها وبين الحضارة الغربية الحديثة تحقق هذه المجتمعات من خلال ذلك مستويات ملحوظة من الرفاهية الاجتماعية، والعدالة الاجتماعية، والحريات الفردية.

صاموئيل هانتنجتون – صراع الحضارات

يرى هانتنجتون أن المسؤول عن تخلف بلدان الجنوب وعدم نموها الإقتصادي والإجتماعي ليس الاستعمار، أو التبعية، وإنما الشخصية القومية، أو الحضارية لشعوب هذه البلدان[1]. فهذه الشخصية القومية وما تحتويه من عناصر متداخلة تحدد الاستعدادات الذهنية والتكنولوجية لهذه الشعوب، وبخاصة مدى تقبلها للتحديث والتطوير وما يرتبط بذلك من مواقف معادية للحضارة الغربية الحديثة. وهو يؤكد أن هذه البلدان لا يمكن أن تصبح غربية حتى وإن أرادت ذلك، وسعت إليه، ويعود ذلك لطبيعة الروح الحضارية فيها وما تنتجه من حركات محلية دينية وغير دينية تناصب الغرب العداء الصريح كما هو الحال بشكل خاص بالنسبة للحضارتين الكونفوشية والحضارة الإيرانية.

ويتنبأ هانتنجتون – بالإستناد إلى أدلته وتحليلاته-أن العلاقات بين الحضارات المعاصرة ستتسم خلال العقود القادمة بالصراع وليس التعاون.

وبما أن حضارات العالم تقف موقف المشاكسة، والعداء للحضارة الغربية المعاصرة يقترح هانتنجتون أن على الحضارة الغربية نتيجة لذلك أن تتوقف عن التعاون مع هذه الحضارات المعادية، وبخاصة في مجالات حل النزاعات المحلية في البلدان النامية، وعدم تصدير التكنولوجيا الحديثة إلى هذه الحضارات. كما يقترح أن تركز الحضارة الغربية على توحيد الغرب اقتصاديا

---

[1] فرانسيس هانتنجتون، صدام الحضارات، إعادة صنع النظام العالمي، (مترجم)، بيروت، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، 1995.

وسياسيا، وتطوير إمكانياته ماديا وروحيا، وهي الإمكانيات التي اعطت الحضارة الغربية تميزا لم تحققه أية حضارة أخرى قديمة أم معاصرة. وهو تميز يقوم على الخصائص التالية: الإرث الحضاري الكلاسيكي، أو اليوناني (وكان للعرب والمسلمين دور واضح في حفظ هذا التراث ونقله إلى أوروبا)، والمسيحية الغربية التي ساهمت في تشكيل هوية الغرب، والعلمانية أو الفصل بين ما هو مقدس وما هو دنيوي، وسيادة القانون، والتعددية الاجتماعية، والمجتمع المدني، والتمثيل النيابي الديمقراطي، وحقوق الإنسان، والفردية الإنجازية.

ويؤكد هانتنجتون إضافة إلى ذلك أن هذه الخصائص التي أعطت الحضارة الغربية تفردها، وتميزها من الصعب أن تتحقق في الحضارات المعاصرة الأخرى، وبالتالي لن تستطيع هذه الحضارات أن تصل إلى مستوى الغرب وإن حققت بعض التحديث والتطوير –ما عدا الحضارتين اليابانية والهندية- اللتين استوعبتا، ووطنتا عددا من هذه الخصائص فتحولتا إلى حضارات غربية متقدمة خارج حدود الغرب الجغرافية.

فرانسيس فوكوياما – أممية الرأسمالية

يرى فوكوياما – على عكس هانتنجتون– أن مجتمعات العالم جميعها تسير نحو الديمقراطية الليبرالية، ولكن بسرعات متفاوتة، وبخاصة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، والتجربة الاشتراكية بشكل عام الذي نتج عنه انتصار ساحق للديمقراطية الليبرالية[1]. وتمر المجتمعات –في رأيه- بمرحلة سابقة على الديمقراطية الليبرالية يسود فيها الاستبداد، والقمع، والتخلف، ويعطي مثلا لهذه المرحلة ما كان سائدا في بلدان الإتحاد السوفياتي سابقا. ولكي تتخلص المجتمعات من سلبيات هذه المرحلة وتنتقل إلى مرحلة الديمقراطية لا بد من توفر شروط سياسية وغير سياسية هي الشروط الاجتماعية الحضارية. ويعطي فوكوياما لهذه الشروط الأخيرة أهمية كبيرة في تحقيق التحول الديمقراطي في المجتمعات. وأهم هذه الشروط الاجتماعية-الحضارية ما يلي:

[1] فرانسيس فوكوياما، نهاية التاريخ وخاتم البشر (مترجم)، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة "والنشر، 1992.

- تطور البنية الإجتماعية نحو التأكيد على المساواة بين الأفراد، وتقليل الفوارق الطبقية، والطائفية، والإقليمية بينهم، وإنتاج عادات ومفاهيم ذهنية مرتبطة بمثل هذا التطور ومدعمة له.

- قيام المجتمع النامي بإيجاد وتدعيم مراكز للسلطة الوسيطة التي تتوسط بين الأفراد والدولة، أي إيجاد مجتمع مدني نشط، وفعال، يتمكن الناس من خلاله من ممارسة حرياتهم دون ضرورة للاعتماد على الدولة فقط.

- عدم المبالغة بالتميز القومي، أو خصوصية الهوية الذي قد يدفع المجتمع النامي إلى العزلة الحضارية، وإلى ممارسة التعصب الثقافي، مما يجعله يرفض اقتباس وتعلم ممارسات حضارية جديدة.

- الوصول إلى تفسيرات مستنيرة للنصوص الدينية تحل محل التفسيرات القديمة. فغالبية القيم الدينية في الأديان المختلفة تدعم المساواة، والعدالة الإجتماعية، والتسامح، وهي أيضا من القيم الأساسية للديمقراطية الليبرالية، وبالتالي من المهم التأكيد في التفسيرات الجديدة على مثل هذه القيم.

ويرى فوكوياما أن هناك أديان تعيق الوصول إلى الديمقراطية الليبرالية مثل الهندوسية التي ترفض التسامح والمساواة، أما الديانات السماوية التي تؤكد على التسامح والمساواة ، والعدالة الاجتماعية مثل الإسلام المعتدل فإنها تحبذ الشورى والمشاركة، وتلتقي في ذلك مع قيم الديمقراطية الليبرالية. وهو يقف موقفا نقديا من الحركات الدينية المتطرفة التي تمارس العنف والإرهاب ضد الدولة، وضد المجتمع بجماعاته وأفراده، وتطرح نموذجا استبداديا للحكم مناقضا للديمقراطية.

- توجه الصفوة السياسية والاجتماعية المخلص لدعم القيم والممارسات الديمقراطية الليبرالية في الحياة اليومية بحيث تصبح هذه الصفوة قدوة لعامة الناس. ومن هذه الممارسات: حرية التعبير، والحريات الشخصية، وحرية الاجتماع، وتكوين الأحزاب والمشاركة السياسية في الحكم.

ويؤكد فوكوياما على الدور الحاسم لهذه العوامل الاجتماعية -الحضارية في نقل المجتمعات النامية إلى مرحلة الديمقراطية الليبرالية. فاختلاف الشعوب

في هذه العوامل يفسر كيف أن الدساتير المتماثلة قد تؤدي مهمتها بكفاءة، وسلاسة في دول معينة، ولا تؤديها بكفاءة في دول أخرى. كما يفسر السبب في رفض الشعب نفسه للديمقراطية في عصر ما، وتبنيه إياها دون تردد في عصر آخر.

نقد نظريات التنمية في ضوء خبرة المجتمع العربي

على الرغم من وجاهة المقولات التي طرحتها هذه النظريات جميعها وحيادها النسبي إلا أنها تبقى قاصرة عن تقديم تحليل حقيقي لواقع التنمية والتحديث في المجتمع العربي المعاصر. وهذا ينطبق، وربما بشكل أكثر حدة على المقولات التي قامت عليها نظرية التحديث، كما ينطبق على بعض المقولات التي قامت عليها نظرية التبعية. فالمجتمع العربي بشكل عام لم يعرف الإقطاع المنظم كما عرفته أوروبا الغربية. وهذا يعني أن هذا المجتمع في تطوره يصل إلى وضع حضاري يتشابه مع النموذج الغربي في بعض الجوانب المحددة مثل التصنيع واستخدام التكنولوجيا، لكن نظرا لبناءاته الثقافية الخاصة قد يصل إلى وضع حضاري يتناسب مع تجربته الخاصة.

ومن جهة أخرى، فقد أوضحت التجربة أن المجتمع قد لا يسير بالضرورة في خط عمودي مستقيم صعودا نحو التحديث طيلة الوقت، إذ إن المجتمع قد يصل إلى وضع أو مرحلة، حضارية معينة ثم يتوقف، وقد يعود أحيانا إلى نقطة قريبة من نقطة البداية، ليسير بعدئذ في مسار جديد تحدده الظروف التاريخية الخاصة بهذا المجتمع. فتجارب النمو ترتبط بعوامل متعددة بعضها داخلي يتعلق بحجم السوق وطبيعة الأنشطة الإنتاجية والتقنية المستعملة فيها، وبعضها خارجي يتعلق بالعلاقات مع القوى الإقليمية ومع قوى المراكز المتقدمة.

أما بالنسبة لمقولة المرحلة الانتقالية التي قامت عليها النظرية التصنيفية فإنها في المجتمع العربي قد لا تكون انتقالية أبدا، فهذا الوضع الانتقالي قد يكتسب مع الزمن صفة الثبات والديمومة. فالمؤسسات التقليدية كالعائلة الممتدة، والروابط الأسرية -وهي ليست من مؤسسات التحديث التي حددتها النظرية

التصنيفية- أدت دورا ولا تزال في تحديث وتنمية المجتمع العربي. وتجربة المجتمع اللبناني تقدم الدليل الميداني على قدرة هذه المؤسسات على تكييف نفسها لمتطلبات الاقتصاد الحديث.

وتوضح بيانات من دول الخليج العربي قدرة المؤسسات التقليدية على تكييف نفسها وفقا لمتطلبات المجتمع الحديث[1] مما يشير إلى أن المجتمع العربي في تطوره قد يتجه نحو نموذج حضاري خاص به، نموذج اقرب إلى النموذج الياباني منه إلى النموذج الغربي الخالص. فدور الحكومات العربية المعاصرة في التنمية يذكرنا ولا شك بالدور الذي قامت به الحكومة اليابانية في بداية تطور المجتمع الياباني. أضف إلى ذلك، أن المجتمع الياباني قد أبدى إعجابا وولعا شديدين في بداية تطوره بالتكنولوجيا الغربية، لكنه رفض بشكل صارم القيم الغربية، مما أنتج حركة في اتجاه إحياء التراث الياباني والتمسك به، إلى جانب حركة نحو التصنيع، وهذا يمكن أن ينطبق على واقع المجتمع العربي المعاصر.

وفيما يتعلق بالمجتمعات النامية، وبخاصة الهند وبعض المجتمعات الآسيوية الأخرى، فقد أوضحت الملاحظات التي قام بها جوزيف جشفيلد[2] خطأ سبع فرضيات يقوم عليها التحليل التصنيفي للمجتمعات، وهي:

1. المجتمعات النامية مجتمعات جامدة.

2. الثقافة التقليدية كل متجانس من القيم والتوقعات السلوكية.

3. المجتمع التقليدي بناء اجتماعي متجانس.

4. التغيرات الجديدة بديل للتقاليد القديمة.

5. الأشكال التقليدية والحديثة في صراع دائم.

---

(1) جهينة سلطان العيسى، "تأثير صناعة النفط على تحديث اتجاهات وقيم العمال: دراسة ميدانية"، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، السنة 6، العدد 22، ص53-70، الكويت: جامعة الكويت، 1980.

(2) Joseph Gusfield, “Tradition and Modernity: Misplaced Polarities in the Study of Social Change”, American Journal of Sociology, No.72, PP.325-362, 1968.

6. التقليدي والحديث نظامان متعارضان، يلغي أحدهما الآخر.

7. عمليات التحديث تضعف الأبنية التقليدية.

وتحدى لويد رودلف وسوزان رودلف في دراستهما حول النظام الطبقي الهندي التعارض الذي يفترضه المدخل التصنيفي بين التقاليد والتحديث فهما يوضحان أن نموذج التحديث نموذج مثالي لا ينتمي إلى المجتمعات النامية. ويؤكدان أن المجتمعات النامية يمكن أن تتطور بقدراتها الذاتية ودون الحاجة للقوى الخارجية. وفهم التقاليد في البلدان النامية -في رأيهما- يؤدى إلى فهم أعمق لعملية التحديث وعدم تعارضهما مع التقاليد[1].

ويسير ملتون سنجر في هذا الخط ذاته حين يؤكد أن الملاحظات العلمية الحديثة للديانات الآسيوية تشير إلى بعدها عن الجمود، وإنها لا تقف عائقا أمام التطور ذلك لأن القيم التي تشتمل عليها هي قيم عامة، ومجردة، وتخضع لتفسيرات متجددة حسب الظروف السياسية والحضارية. ويوضح أن العلاقة الخاصة التي ربطت بين الزهد البروتستانتي والتطور الصناعي الرأسمالي والتي ركز عليها ماكس فيبر تمثل حالة خاصة من حالات التفاعل بين القيم الدينية والنمو الاقتصادي. وليس من الضروري أن تتكرر هذه العلاقة نفسها في الحضارات الأخرى غير الغربية.

وفي عام 1978 ركز تيرنر[2] على انتقاد كتابات دانيال ليرنر -أحد أبرز ممثلي النظرية التصنيفية- موضحا أن ليرنر يتخذ من المجتمع الغربي إطارا مرجعيا لتفسير تطور المجتمع التقليدي نحو المشاركة. كما يوضح أن ليرنر يعالج قضية التنمية في مجتمعات الشرق الأوسط وكأنها قضية داخلية بحتة تتم بمعزل عن الإطار المجتمعي الدولي. وهذا انتقاد جوهري ليس فقط لكتابات

(1) Loyd I Rudolph and Susanne Hoeber Rudolph, The Modernity of Tradition: Political Development in India, Chicago: University of Chicago Press, 1967, PP.3-4.

(2) Brain Turner, Marx and the End of Orientalism, London: Allen and Unwin, 1978.

ليرنر وإنما لكتابات غالبية ممثلي الاتجاه التصنيفي أمثال دافيد ماكليلاند، وانكليس وسميث، وروستو وكاهل، وقد سبق الإشارة إليها. وسيتضح لنا بعد قليل أهمية الإطار المجتمعي الدولي لفهم التنمية وتحليلها على مستوى المجتمع التقليدي.

أدرك الباحثون والدارسون فشل نظرية التحديث في الغرب بشكل سريع والدليل على ذلك ظهور نظريات جديدة منذ بداية الستينيات من القرن العشرين ترفض النظرية التصنيفية وتعمل على تجاوزها، لكن يبدو أن هذا الفشل لم يدرك بشكل عميق بعد في العالم العربي. فبالرغم من وقوع أغلب أجزاء الوطن العربي تحت الحكم الاستعماري الأوروبي المباشر إلا أن هذا الاستعمار لم يقع لأسباب اقتصادية، وإنما وقع لأسباب سياسية. فالعالم العربي قبل اكتشاف البترول لم يكن يملك -فيما عدا أجزاء محدودة منه- ثروات الهند أو أمريكا اللاتينية. وبالتالي، فان المستعمر الأوروبي ابتعد في أغلب الأحيان عن إجراء عمليات نقل واسعة للثروات الوطنية إلى المركز كما حصل في الهند مثلا.

وكانت المنطقة العربية ومنطقة الشرق الأوسط عموما قد دخلت مرحلة الركود الإقتصادي العميق بدءا من بداية القرن الرابع عشر الميلادي إثر تحول طرق التجارة الدولية إلى رأس الرجاء الصالح ومنه إلى بلدان أوروبا المختلفة. وقد تمثل هذا الركود في ضعف التجارة ونضوب الموارد المالية التي كانت تأتي بها، وتآكل النظم الإنتاجية الزراعية والحرفية، وتدهور الأمن ووسائل المواصلات، وانتشار الأوبئة والمجاعات[1].

وأهم طرق التجارة الدولية التي جلبت كثيرا من منتجات الهند والصين إلى العالم الإسلامي ومنه إلى بلدان أوروبا وبخاصة إلى جنوا والبندقية على البحر الأبيض المتوسط طريقين هما: الطريق البري الطويل عبر سفوح آسيا الوسطى من الصين إلى البحر الأسود ومن هناك إلى بلدان أوروبا؛ والطريق

[1] Majduddin Khairy Khamesh, Jordan and the World System: Development in the Middle East. West Germany, Verlag Peter Lang, 1984, PP.23-25.

البحري –البري من الهند إلى رأس الخليج العربي، ومن ثم بطريق البر إلى بغداد ودمشق، ومدن الأراضي المقدسة، ومن هناك برا أو بحرا إلى الإسكندرية والقاهرة ثم إلى الموانئ الأوروبية على البحر الأبيض المتوسط.

وعملت الموارد المالية المتدفقة - التي كانت تجلبها التجارة الدولية إلى مدن وثغور وموانئ المجتمع الإسلامي - إلى ازدهار هذا المجتمع بجميع فئاته. فكانت القبائل البدوية تحصل على دخل مالي جيد نتيجة لما كانت تقدمه من خدمات لقوافل التجار مما كان يؤمن لها –إضافة لما كانت تحصل عليه من تربية المواشي- إكتفاء ذاتيا استمر طوال قرون. ووفر هذا للمزارعين وسكان القرى التي تقع على أطراف الصحراء، أو بالقرب منها، ظروفا آمنة لزراعة الأرض بنشاط وتسويق منتجاتها في المدن القريبة بحيث أمن ذلك لسكان القرى دخلا ماليا متجددا، وأمن في الوقت ذاته لسكان المدن وفرة في الغذاء والمنتجات الإستهلاكية الأخرى مكنتهم من التفرغ للحرف والصناعات والعلوم. ودعمت المواد الأولية التي كان يجلبها التجار مكانة هذه الحرف والصناعات والعلوم وقدمت لها الشروط اللازمة لتوسعها وتطورها.

أما التجار فكانوا أكثر الفئات الإجتماعية ازدهارا وثروة نتيجة لارتباطهم المباشر بالتجارة الدولية ونشاطاتها المتعددة. وعملت قدرتهم المالية هذه على تقريبهم من القادة العسكريين والسياسيين ومن الخلفاء والسلاطين، والوزراء الذين اعتمدوا على المكوس والضرائب التي يجنونها من هؤلاء التجار لدعم خزينة الدولة، وتوفير الموارد المطلوبة لتجهيز الجيوش وتمويل الحملات العسكرية، مما أمن للعالم الإسلامي قدرات عسكرية فعالة –دفاعيا وهجوميا- حافظت على حدود هذا العالم من الاختراق حتى نهايات القرن السادس عشر- إذا ما استثنينا الغزوات الصليبية والمغولية التي تمكن العالم الإسلامي في النهاية وبقدراته الذاتية من دحرها والتخلص منها.

وبشكل عام يمكن القول بالتالي أن التجارة الدولية شكلت النشاط الانتاجي الأساسي الذي مول جميع الأنشطة الأخرى في المجتمع سواء أكانت سياسية، أم إجتماعية. ومن هنا يتضح الأثر الفادح الذي يمكن أن يتركه انهيار هذه التجارة ليس بالنسبة للتجار فقط وإنما بالنسبة لجميع فئات المجتمع ومؤسساته الأخرى،

بما في ذلك مؤسساته السياسية، وهذا ما حصل فعلا، فما أن قام البرتغاليون باكتشاف مضيق رأس الرجاء الصالح في عام 1498م. حتى أقاموا صلات تجارية مستقلة مع الهند عملوا من خلالها على نقل البضائع والسلع والمنتجات الهندية عبر خط بحري مباشر خاص بهم –مستقل عن الخطوط العربية الإسلامية- إلى الموانئ البرتغالية والمدن والموانئ الأوروبية الأخرى. وبدأت هذه المدن والموانئ في جني الأرباح وتركيزها مما أدى إلى ازدهارها المالي والتجاري على حساب المدن والموانئ العربية والإسلامية التي بدأت بالتراجع والإنحسار.

ولم تتأثر المدن والموانئ الإسلامية فقط نتيجة نضوب موارد التجارة الدولية إثر إقامة الطريق البحري الأوروبي بين الهند وأوربا وإنما امتد التأثير إلى جميع فئات المجتمع التي ارتبطت بشكل مباشر أو غير مباشر بهذه التجارة. ففقدت القبائل البدوية جزءا أساسيا من دخلها مما دفعها إلى غزو القرى والمناطق الزراعية، وأحيانا المدن القريبة من الصحراء، للحصول على حاجاتها. فاضطرب الأمن، وتراجعت سلطة الدولة، وضعفت الزراعة مما مهد لحدوث المجاعات في المدن نتيجة نقص الأغذية، والمنتجات الاستهلاكية فيها. وخسر الحرفيون والصناع والعلماء موردا أساسيا من موارد المواد الأولية التي يستخدمونها في نشاطاتهم مما أدى إلى ركود هذه النشاطات وتراجعها.

ولم تلبث هذه التأثيرات المدمرة أن وصلت إلى مؤسسات الدولة ذاتها بعد أن تناقصت موارد الخزينة بشكل لا يمكن تعويضه مما أدى إلى توقف المشاريع التي تمولها الدولة والتي كانت تدعم المجتمع المدني، وبخاصة الفقراء فيه. وأدى ذلك أيضا إلى تراجع قدرة الدولة على تجهيز الجيوش وتمويل الحملات مما أضعف القدرات الدفاعية للعالم الإسلامي خارجيا وداخليا.

وقد وصل هذا الركود ذروته في القرن الثامن عشر حين بدأت الدولة العثمانية (ممثلة العالم الإسلامي آنذاك) بالاستدانة من الدول الأوروبية مرة تلو المرة دون التخلص من هذا الركود. مما مهد لقيام مجموعة من الدول الأوروبية بالتدخل في اقتصاد الدولة العثمانية والعمل على تخفيض قيمة العملة العثمانية، وإعطاء امتيازات خاصة جدا للتجار الأوروبيين في أنحاء متفرقة من

الإمبراطورية العثمانية. وقد ميز هذا النمط من الاستدانة فترة حكم الأسرة الخديوية في مصر في القرن التاسع عشر وجزءا من القرن العشرين. مما مهد لوقوع غالبية البلدان العربية في قبضة الدول الأوروبية المستعمرة، وتفكك الدولة العثمانية واقتسام ممتلكاتها بين عدد من الدول الأوربية وبخاصة روسيا، وبريطانية، في بدايات القرن العشرين.

ولم يكن اهتمام بريطانيا طوال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر بالمنطقة العربية نتيجة لثرواتها، أو غناها بالموارد –وهي في معظمها صحراء قاحلة- وإنما نتيجة لموضعها الاستراتيجي على طريق الهند. حيث أصبح الطريق إلى الهند يمر عبر مصر بعد فتح قناة السويس مما زاد من أهمية مصر خاصة بالنسبة لبريطانيا. وتوضح تحليلات دودويل أن بريطانيا كانت تقيم موقفها من حركة محمد علي في مصر في ضوء تأثيرها على الطريق إلى الهند[1].

ويؤكد عبد الوهاب بكر أيضا أن أهمية مصر الاستراتيجية طوال القرن التاسع عشر كانت تنبثق من كونها منطلقا للتجارة العابرة بين الهند وآسيا[2]. وقد يكون هذا الاهتمام مرتبطا أيضا بمحاولات الدول الأوروبية إزعاج الاستقرار الداخلي للدولة العثمانية تمهيدا لاضعافها، ثم اقتسامها – وهو ما حدث فعلا كما أشير من قبل. وعلى الرغم من ذلك فقد حدثت عمليات استغلال وتشويه لبنية الاقتصاد المصري، فاختراق السوق المحلية وعدم السماح بتراكم فائض الإنتاج داخليا أبقى نمط الإنتاج المحلي متخلفا إلى جانب نمط إنتاج رأسمالي محدود لكن ذي توجه خارجي.

(1) H. Dodwell, The Founder of Modern Egypt: A Study of Muhammed Ali, Cambridge: University Press, 1931.

(2) عبد الوهاب بكر: "ملاحظات على الحياة الاقتصادية في ولاية مصر خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر"، ص301-330، في عبد الجليل التميمي، الحياة الإقتصادية للولايات العربية ومصادر وثائقها في العهد العثماني، ج1، و ج2، تونس: مركز الدراسات والبحوث عن الولايات العربية في العهد العثماني، 1986.

والعملية ذاتها تقريبا تمت في سوريا وفي أجزاء أخرى من الدولة العثمانية في القرن العشرين. ففي سوريا نتيجة لاستنزاف فائض الإنتاج بطرق شتى وعدم تراكمه داخليا تراجعت الحرف في دمشق وحلب تراجعا مدمرا بعد تعافيها النسبي من الآثار المدمرة لتحول طرق التجارة الدولية عن المنطقة العربية. فقد ذكر قنصل فرنسي في تقرير له أعده سنة 1845 أن عدد الأنوال في حلب هبط إلى (1500)، وفي دمشق إلى (1000) مقابل إجمالي العدد السابق للمدينتين وهو (12000) نول. مما أفقد عشرات الألوف من النساجين، وبعض الحرفيين، عملهم، وحطم النقابات التي كانت تؤدي دورا مهما في حياة المدن السورية. ورافق هذه العمليات تدفق السلع المصنعة من أوروبا التي أغرقت الأسواق السورية برخص أسعارها وأدت إلى تراجع الإنتاج المحلي من أوروبا التي أغرقت قدرته على منافسة هذه السلع.

وهذه العمليات ذاتها: الإختراق، والإغراق، ثم الإدماج في النظام الرأسمالي حدثت أيضا في أجزاء أخرى من البلدان غير الأوروبية. وتوضح تحليلات فرانسيس مولدر أن ذلك حصل في الصين خلال القرن التاسع عشر أبان ضم الصين إلى تخوم النظام العالمي، كما توضح تحليلاته أن عدم ضم اليابان إلى تخول النظام العالمي ساعد على نموها وتطورها بشكل سليم لتصبح القوة الاقتصادية الهائلة التي نراها اليوم.

إلى جانب هذه العمليات الثلاث وهي: الإختراق، والإغراق، والإدماج التي ميزت العلاقة بين النظام العالمي وبين المنطقة العربية بشكل عام، يبقى الاستغلال العملية الأساسية التي ميزت وتميز العلاقة بين النظام العالمي والبلدان النامية بشكل عام. وتوضح البيانات الإحصائية المأخوذة عن فؤاد مرسي أن استثمارات المراكز الرأسمالية في البلدان النامية وصلت عام 1980 إلى (128) مليار دولار أمريكي، تناقصت عام 1978 إلى (85) مليار دولار فقط. بينما وصلت العائدات التي حصلت عليها المراكز الرأسمالية من البلدان النامية إلى (84) مليار دولار عام 1980، أي بفارق قدره 44 مليار دولار لمصلحة البلدان النامية. وقد وصلت هذه العائدات عام 1987 إلى (147) مليار دولار، أي بفارق قدره (62) مليار دولار لمصلحة المراكز الرأسمالية[1].

---

[1] فؤاد مرسي، الرأسمالية تجدد نفسها، الكويت: وزارة الثقافة والإرشاد القومي، 1990، ص318.

ومن جهة أخرى، فقد تكون العلاقة بين العالم العربي وأوروبا، وبخاصة بعد وقوع أجزاء واسعة من العالم العربي تحت السيطرة الاستعمارية المباشرة علاقة تبعية سياسية، لكن في الوقت الحاضر، وبعد عقود من الاستقلال السياسي، فان أغلب الدول العربية لا تنظر إلى علاقاتها مع أوروبا الغربية على أنها علاقة تبعية، وبخاصة في المجال السياسي، وإنما تنظر إليها على أنها علاقة محايدة نسبيا، ومفيدة إلى درجة كبيرة فيما يتعلق بالحصول على التكنولوجيا اللازمة للتنمية في هذه البلدان العربية. وقد رأينا في صفحات سابقة كيف أن العالم العربي بشكل عام ينظر باحترام وإعجاب إلى التكنولوجيا الغربية، فموقفه من هذه التكنولوجيا موقف إيجابي لكن الموقف من القيم الثقافية وأنماط السلوك الغربية موقف متناقض إذ تقبله عديد من الجماعات بينما ترفضه جماعات أخرى. ولا يستطيع العالم العربي، في الواقع، أن يعزل نفسه عن الغرب الصناعي فهو بحاجة مستمرة إلى التكنولوجيا الغربية لتطوير القدرات الإنتاجية العربية إلى أن تستطيع هذه القدرات إنتاج تكنولوجيا خاصة بها لتلبية حاجاتها المختلفة وحاجات مواطنيها.

وينظر العالم العربي إلى مراكز النظام العالمي أيضا على أنها مصدر للمساعدات المالية الإنمائية التي تدعم خطط التنمية فيها، وتدعم الناتج القومي الإجمالي فيها أيضا -كما يوضح الجدول رقم (1). وقد بلغت هذه المساعدات المالية في حالة الأردن 425.1 مليون دولار أمريكي في عام 1992، شكلت ما نسبته 8.9 بالمئة من الناتج القومي الإجمالي في ذلك العام، ودعمت معدل دخل الفرد السنوي بـ 107.6 دولارا. أما في عام 1998 فتناقصت هذه المساعدات إلى 408.2 مليون دولار أمريكي، شكلت ما نسبته 5.9 بالمئة من الناتج القومي الإجمالي في ذلك العام، ودعمت معدل دخل الفرد السنوي بـ 89.5 دولارا فقط.

ووصلت في عام 2000 الى 552.4 مليون دولار، شكلت ما نسبته 6.6% من الناتج المحلي الاجمالي، ودعمت معدل دخل الفرد السنوي ب112.4 دولار امريكي. لكنها في حالة الدول العربية لم تشكل سوى نسبة قليلة من الناتج المحلي الاجمالي، ولم تدعم معدل دخل الفرد السنوي الا دولارات محدودة.

جدول رقم (1)

المساعدات الإنمائية المقدمة من المراكز الصناعية لبعض البلدان العربية وغير العربية 1992-2000 (ملايين الدولارات الأميركية[1].

	المجموع		كنسبة من الناتج القومي		لكل فرد (دولار)		عام 2000	
							%من الناتج القومي	لكل فرد دولار امريكي
	1992	1998	1992	1998	1992	1998		
الأردن	425.1	408.2	%8.9	%5.9	107.6	89.5	%6.6	112.4
تونس	390.1	148.3	%2.6	%0.7	46.1	15.8	%1.1	23.5
مصر	3.602.5	1.914.9	%10.2	%2.4	65.1	31.2	%1.3	19.6
مراكش	964.3	528.3	%3.5	%1.5	37.3	19.0	%1.3	14.0
بلدان غير عربية								
تركيا	268.6	13.9	%0.2	-	4.6	0.2	%0.2	4.9
اسرائيل	2.065.8	1.065.9	%3.0	%1.1	411.0	178.5	%0.7	132.4

[1] بتصرف عن: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2000، نيويورك، مطبعة جامعة أكسفورد 2000، جدول رقم 18، ص ص219-222. وايضا: تقرير التنمية البشرية لعام 2002، جدول رقم 16، ص ص 203 – 206.

وتسلمت دول عربية أخرى ودول غير عربية مساعدات إنمائية أيضا دعمت ناتجها الإجمالي، ودعمت نصيب الفرد السنوي في هذا الناتج -كما يوضح الجدول- أن جميع هذه الدول شهدت تناقصا ملموسا في قيمة هذه المساعدات بين عامي 1992و 1998. وبالإجمال قدمت الدول الصناعية في هذا الفترة مساعدات مالية للدول النامية بشكل عام (ومن ضمنها الدول العربية) بلغت 48 مليار دولار 9 مليارات منها من اليابان و 6 مليارات منها من الولايات المتحدة الأميركية.

ومع ذلك فإن التبعية الاقتصادية موجودة، فهي حقيقة قائمة مرتبطة بإنتاج المواد الخام في البلدان العربية وما تحتله هذه المواد من أهمية بالنسبة للبلدان الصناعية بشكل عام. وهذه التبعية ليست تبعية للغرب بالتحديد وإنما هي تبعية للدول الصناعية بشكل عام بما في ذلك اليابان.

ويكشف التوزيع النسبي للقطاعات على المستوى العربي طبقا لبيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد عن ضعف الأهمية النسبية لكل من الزراعة والصناعة التحويلية لصالح التجارة والخدمات (الجدول رقم[2])، مما يشير إلى ضعف القاعدة المادية للنشاط الإقتصادي في الأقطار العربية، ومما يزيد من اندماج الاقتصاديات العربية في الاقتصاد العالمي. وإذا ما أخذت زيادة عدد السكان الكبيرة في الوطن العربي فان مثل هذا التراجع في الناتج القومي الإجمالي وفي مستوى الإنتاج المادي ينعكس ولا شك على مستوى الحياة للمواطن العربي ودرجة الرفاهية التي ينعم بها. ويزداد السكان في الوطن العربي بمعدل سنوي مرتفع يصل إلى 3 بالمائة، مقابل 1.7 بالمائة للعالم ككل، و0.5 بالمائة فقط للبلدان الصناعية. ويقدر عدد سكان الوطن العربي في العام 1995م بـ250 مليونا، يتوقع أن يزداد هذا العدد ليصل إلى 290 مليونا عام 2000م وإلى 315 مليونا في عام 2015م.

جدول رقم (2)

التوزيع النسبي للقطاعات الإقتصادية في توليد الناتج المحلي الإجمالي

في الأقطار العربية، أعوام مختارة (نسب مئوية)[1]

	%1985	%1995	%1996	%1998
1. قطاعات الانتاج السلعي	65.2	51.3	53.2	49.7
الـزراعة	9.2	13.2	13.2	13.9
الصناعات الإستخراجية	26.8	9.1	21.1	15.9
الصناعات التحويلية	9.4	10.8	10.8	11.7
التــشييد	9.9	6.8	6.6	6.8
الكهرباء	0.9	1.5	1.5	1.6
2. قطاعات الخدمة	43.8	48.7	46.8	50.3

وعانى العالم العربي خلال العقد الماضي –ولا يزال- من ضعف قطاع الزراعة وجموده، مما أدى إلى تراجع نسب الاكتفاء الذاتي بالنسبة للحبوب واللحوم، ومنتجات الألبان، وهي منتجات غذائية أساسية للمواطن العربي.

(1) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أيلول 1997، جدول رقم4، ص13 جامعة الدول العربية، 1998م؛ وأيضا: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أيلول 1999، جدول رقم 3، ص15.

ولا يعود هذا التدهور في القطاع الزراعي إلى جمود الإنتاجية فقط، وبخاصة بالنسبة للحبوب، واللحوم، ومنتجات الألبان، وإنما يعود أيضا إلى التزايد الكبير في حجم الطلب على هذه المنتجات نتيجة لارتفاع القدرة الشرائية لدى غالبية الفئات الاجتماعية في الوطن العربي، وبخاصة الفئات الوسطى والعليا. لذا ينبغي أن تقوم السياسات المستقبلية في القطاع الزراعي على تنمية وتطوير عرض السلع الزراعية من جهة، وضبط جانب الطلب من خلال مجموعة من الآليات الداخلية والسعرية المناسبة من جهة أخرى. وباختصار فان معادلة الأمن الغذائي العربي معادلة لها بعدان، وهما: البعد الإنتاجي، والبعد التوزيعي، فإذا اضطربت العلاقة بينهما اختل الموقف وتهدد هذا الأمن الغذائي ويجب عدم التهاون في هذه السياسات في ضوء التزايد السريع في عدد السكان في الوطن العربي -كما اتضح سابقا- وفي ضوء التوجه الاستهلاكي القوي الذي يميز غالبية فئات المجتمع.

أما بالنسبة للتصنيع فقد تميز بالجمود سواء فيما يتعلق بحجم الإنتاج، أو تنوعه، إذ لم يغط الإنتاج الصناعي حاجة الدول العربية من الآلات والسلع الأخرى المصنعة، وبالتالي لم تتمكن هذه الدول من تقليل اعتمادها على المستوردات المصنعة في الخارج. مما يجعل ميزان التجارة للصادرات والواردات الصناعية يتميز بالاختلال لمصلحة الواردات بالنسبة إلى جميع البلدان العربية غير النفطية، والبلدان العربية شبه المصنعة مثل المغرب، ومصر، ولبنان.

وتزامن ازدياد التبعية في قطاعي الزراعة والصناعة أيضا مع تزايد هائل في حجم وأعباء الديون الخارجية مما يفرض قيودا ثقيلة على جهود التنمية العربية خلال العقدين الحالي والقادم. وسيتم التركيز على دور الديون الخارجية في تعميق التبعية العربية في فصل قادم من فصول هذا الكتاب.

وبمقارنة حالة التنمية البشرية في البلدان العربية مع بقية بلدان العالم يتضح تواضع مستوى هذه التنمية في هذه البلدان بالنسبة لغالبية المؤشرات المستخدمة. فبينما نجد أن حياة معظم السكان في البلدان الصناعية هنية، ومريحة

حيث ينعم الفرد بمتوسط للدخل يصل إلى 12.000 دولارا في السنة، ويتجاوز العمر المرتقب 70 سنة في المتوسط وينعم الجميع بالمياه والكهرباء، الرعاية الصحية، والغذاء الجيد، والترويح المناسب. ولا تزيد نسبة السكان دون خط الفقر في هذه البلدان الصناعية عن 2 بالمئة فقط -كما توضح تقارير البنك الدولي[1].

وفي دول أمريكا يتجاوز متوسط دخل الفرد 1830 دولارا في السنة، ويتجاوز العمر المرتقب 67 سنة. وتصل نسبة من يعرفون القراءة والكتابة من السكان إلى 83 بالمئة. وتنعم الغالبية بالماء والكهرباء، والرعاية الصحية الأولية، والغذاء الجيد، والترويح المناسب. ولا تزيد نسبة السكان دون خطر الفقر في هذه الدول عن 3 بالمئة فقط.

وفي الدول العربية بمجموعها (بما في ذلك الدول النفطية) يتضح من تقارير البنك الدولي أن متوسط دخل الفرد فيها يصل إلى 1820 دولارا سنويا في الثمانينات وبداية التسعينات، ولا يتجاوز العمر المرتقب 62 سنة، ولا تزيد نسبة من يعرفون القراءة والكتابة عن 53 بالمئة من مجموع السكان. وتنعم قلة قليلة من السكان بالماء والكهرباء، والرعاية الصحية الأولية، والغذاء الجيد، والترويح المناسب. أما الغالبية العظمى من السكان، وبخاصة الريفيون فهم، محرومون من هذه الخدمات. وتصل نسبة السكان دون خط الفقر إلى 15 بالمئة من مجموع السكان، وفي بلدان محددة تصل إلى 25 أو 35 بالمئة من مجموع السكان.

وقد تحسن متوسط دخل الفرد في البلدان العربية في نهاية التسعينيات فوصل إلى 2179 دولارا أميركيا، ووصل في بلدان منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى إلى 2928 دولارا - كما توضح بيانات جامعة الدول العربية. وقد أنشأت هذه المنطقة التجارية الحرة في عام 1997 بمبادرة سياسية عربية، وهي تضم في عضويتها 18 دولة عربية. وسيتم الحديث عن مدى نجاح هذا التكتل الإقتصادي الإقليمي العربي في فصل لاحق.

---

[1] البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، واشنطن دي سي، البنك الدولي، أعداد متفرقة، 1991-2000م

لكن مستوى التنمية البشرية في البلدان العربية يبقى مع ذلك أفضل في العديد من الجوانب من مستواها في دول شرق وجنوب شرقي آسيا، وبخاصة فيما يتعلق بمتوسط دخل الفرد، وتوفر الرعاية الصحية الأولية. كما أن مستوى التنمية البشرية في البلدان العربية أفضل قليلا من مستواها في الدول النامية بشكل عام، التي لا يزال الفرد فيها يعاني من الفقر، والأمية، والحرمان.

لذلك لا غرابة أن نجد نغمة اليأس واضحة في تقرير لجنة الجنوب الذي قدمه جوليوس نيريري[1]، رئيس لجنة الجنوب عام 1990، إذ يعكس هذا التقرير مدى التشاؤم العميق الذي يسيطر على دول الجنوب -ومنها البلدان العربية بعد عقود من التنمية التي لم تغير، أو تعدل، من وظيفة هذه البلدان في إطار التقسيم الدولي للعمل. فما زالت هذه البلدان في غالبيتها، منتجة ومصدرة للمواد الخام، ومستوردة ومستهلكة للسلع المصنعة، والسلع الزراعية والغذائية. ولا تزال هذه البلدان فقيرة وتابعة، ولم تزدد فيها درجة الاعتماد على الذات مما أدى إلى استمرار تبعية هذه البلدان وإلى ازدياد الفجوة بين الشمال والجنوب.

ويوضح التقرير العوامل التي أدت إلى هذا الوضع الحزين -وهي عوامل تزيد درجة تبعية البلدان النامية، بلدان الجنوب- وانكشاف اقتصادياتها للمراكز الرأسمالية. ومن أبرز هذه العوامل: الاستثمار الكثيف في الصناعات الاستخراجية، والمنتجات الأولية المعدة للتصدير، واعتماد إقامة المشاريع الإنتاجية على أساس تسليم المفتاح، ووفق تقنيات معقدة لا تنسجم مع حاجات هذه البلدان وإمكاناتها، ولا مع قدرات العلماء المحليين فيها، وتوظيف رؤوس أموال كبيرة لإقامة الصناعات الاستهلاكية والكمالية لإشباع حاجات فئات إجتماعية محدودة.

---

[1] جوليوس نيريري، رئيس لجنة الجنوب، "تقرير لجنة الجنوب: تحديات أمام الجنوب"، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1990، ص89.

وتبرز هذه العوامل بشكل واضح في حالة البلدان العربية، وبخاصة النفطية منها إذ أن الاستثمار الكثيف في الصناعات الاستخراجية أكثر ما يميز اقتصاديات البلدان النفطية العربية. وهي اقتصاديات محكومة بسبب هيكلها ذاته بالتبعية، والمحاصرة، والهيمنة نظرا لاعتمادها الأساسي على تصدير النفط، ونظرا لأهمية النفط كمصدر للطاقة الصناعية في بلدان المركز. وتعمد بلدان المركز هذه إلى إبقاء تدفق النفط إلى صناعاتها حتى وإن أدى ذلك إلى استعمال وسائل عسكرية يشار إليها أحيانا بـ "دبلوماسية السفن الحربية". ويعمل رجال الفكر في هذه البلدان على بناء النماذج المستقبلية لاستشراف الأزمات المحتملة بهدف اختيار السياسات اللازمة لاستمرار تدفق النفط وعدم انقطاعه عن المراكز الغربية الصناعية.

وهكذا توضح التحليلات التي استرشدت بالمقولات الرئيسية لنظرية التبعية إمكانية الاستفادة من هذه المقولات لفهم العلاقة المعاصرة بين البلدان العربية والغرب الصناعي. كما يوضح منهج المؤشرات المستخدم أن هذه البلدان تعاني بشكل خاص من آثار التبعية الاقتصادية. وقد قللت أزمة الخليج وما رافقها من انقسامات سياسية حادة في العالم العربي من سيطرة العرب على ثرواتهم البترولية، وعطلت دور منظمتي الأوبك والأوابك اللتين مارستا درجة واضحة من السيطرة على إنتاج هذه الثروات؛ مما حول العرب من مقرري أسعار إلى متقبلي أسعار.

أما بالنسبة لنظرية النظام العالمي الحديث فإنها في تركيزها على العامل الاقتصادي كمعيار لتقسيم الدول طبقيا داخل النظام العالمي وكأداة لضم هذه الدول إلى هذا النظام، أهملت العامل السياسي ودوره المميز في بعض المجتمعات النامية ومنها المجتمع العربي. وعلى الرغم من أن هناك اتفاق على أهمية العامل الاقتصادي كمعيار للتقسيم الطبقي داخل النظام العالمي، فإن هناك اختلاف حول دور هذا العامل الاقتصادي في البدايات الأولى لعملية ضم المناطق خارج أوروبا الغربية إلى النظام العالمي الحديث. ويؤكد والشتين في هذا السياق أن عمليات الضم هذه وقعت لأسباب اقتصادية، وبخاصة ما يتعلق بتوفير المواد الخام وما يتعلق بفتح أسواق جديدة.

يتضح من هذا التحليل أن أداة الضم كانت إقتصادية على الأغلب، وعسكرية في بعض الأحيان. فالتجارة الخارجية إذن هي الأداة التي سهلت عملية الضم هذه. ويصدق هذا التحليل طبعا، وإلى حد كبير، على العلاقة المعاصرة بين دول المركز ودول المحيط، فالتجارة الخارجية حاليا هي الأداة المستعملة لتدعيم هذا الضم وللمحافظة على التقسيم الطبقي الراهن للنظام العالمي الحديث.

إن الأدلة التاريخية المتوفرة لدينا توضح أن مثل هذا التحليل لا يصدق على البدايات التاريخية لعملية ضم العالم العربي إلى النظام العالمي الحديث التي بدأت مع نهاية القرن السابع عشر. فربط مصر مثلا بالعالم الغربي تم أساسا لأسباب سياسية وعسكرية تتعلق بتأمين طرق المواصلات بين بريطانيا والهند أكثر منه لأسباب اقتصادية. وبالإضافة إلى ذلك فإن هذا الضم، أو الربط، لم يتم من خلال التجارة الخارجية، وإنما تم بوسائل عسكرية صرفة بعد هزيمة محمد علي، وبعد تدمير قوته العسكرية. وقد حصل هذا أيضا في أغلب الدول العربية الأخرى التي خضعت للاستعمار فترة من الوقت.

وقد اتخذ رد فعل العالم العربي والإسلامي (الدولة العثمانية آنذاك) صورا متعددة أهمها المقاومة العسكرية التي لم تكن حاسمة أو فعالة نظرا للتفوق التكنولوجي لدول المركز. وكان هناك ردود فعل أخرى أيديلوجية وإدارية، أهمها إصدار السلاطين العثمانيين ما عرف بالتنظيمات في النصف الثاني من القرن الثامن عشر التي هدفت إلى تحديث الجيش والإدارة العثمانية على النمط الغربي الحديث، لكن هذه التجديدات لم تؤد إلى نتائج ملحوظة.

وفي مصر كانت تجربة محمد علي أكثر حظا من تجربة السلاطين العثمانيين إذ إنها حولت مصر إلى قاعدة صناعية متقدمة مقارنة بما حولها. وكان من الممكن لهذه التجربة بالإضافة إلى تجربة خير الدين التونسي في تونس أن تؤدي إلى تنمية تملك مقومات النجاح في عصر لم تكن التكنولوجيا الأوروبية قد وصلت فيه إلى التعقيد الذي وصلته فيما بعد. ولكن ضم مصر، والبلدان العربية الأخرى بالإضافة إلى الدولة العثمانية نفسها، فيما بعد، إلى النظام العالمي الحديث، أجهض هذه التجارب التي كانت تملك مقومات ذاتية للنجاح، وكانت أداة الإجهاض عسكرية وسياسية خالصة، ويشرح جلال أمين ذلك:

"إن من المهم التمييز بين العقود الأربعة الأولى من القرن التاسع عشر وما تلاها. لقد شهدت هذه العقود الأربعة محاولات رائعة لتحقيق نهضة عربية مستقلة، تعتمد على الطاقات الاقتصادية والفكرية الذاتية. وتدل كل الدلائل على أن هذه المحاولات لو تركت وشأنها دون ضغط خارجي لكانت جديرة بأن تثير تقدما اقتصاديا لا يضحى معه بالسمات الخاصة للثقافة العربية والإسلامية، وبأن تؤدي إلى قيام الدولة العربية الواحدة، في الوقت نفسه[1]".

والجدير بالذكر أن اليابان بدأت نهضتها في هذه المرحلة أيضا واستطاعت أن تنقل العلم الغربي، وأن تخلق قاعدة صناعية واسعة أدت بالتدريج إلى نهضة اليابان إلى رأسمالية مزدهرة ذات طابع شرقي ياباني، وذلك نتيجة للسياسات الحكومية الفعالة، وربما نتيجة لعدم استعمارها وعدم ضمها بالقوة إلى النظام العالمي الحديث.

ومن الصعب تقييم الدور الذي أداه الاستعمار في التأثير على النمو الداخلي للدول العربية في دراستنا الحالية فهو موضوع مستقل في ذاته. لكن يكفي هنا أن نشير إلى أن الاستعمار أدخل العالم العربي من أقصاه إلى أقصاه ضمن المنظومة الدولية للنظام العالمي بشكل كامل مؤديا إلى عرقلة عملية التنمية الذاتية التي استمرت لفترة محدودة من الوقت. ويوضح سمير أمين هذا الدور المخرب للاستعمار بقوله: "في تاريخ تشكيلة العالم العربي المعاصر يمكن تمييز ثلاث فترات واضحة: الأولى موسومة بإدراك الخطر الأوروبي، وأحيانا بالمحاولة لتقليد أوروبا من أجل مقاومتها بشكل أفضل، وسيؤدي فشل هذه المحاولة إلى الاستعمار الذي تكتسب خلاله التشكيلات العربية طابعها المحيطي التبعي النهائي. أما الفترة الثالثة فهي فترة إعادة النظر في هذه التبعية وذلك ابتداء من الخمسينيات[2]".

---

[1] جلال أمين: المشرق العربي والغرب: بحث في دور المؤثرات الخارجية في تطور النظام الإقتصادي العربي...ص150.

[2] سمير أمين: التطور اللامتكافئ...ص231.

وربما تقدم هذه الأدلة التاريخية ما يكفي لانتقاد التحليل التاريخي لنظرية التقسيم الدولي للإنتاج لكنها قطعا لا تنتقص من أهمية تحليل الواقع المعاصر لعلاقات دول العالم. فلا شك أن العالم اليوم يمكن النظر إليه على أنه مقسم طبقيا على أساس نمط الإنتاج، بالإضافة إلى تقسيمات أخرى أيديلوجية، أو جغرافية...إلخ. والدول التي تمثل الطبقة العليا (المركز) هي الدول التي تقوم على التصنيع الكثيف؛ والدول التي تشغل المكانة الطبقية الدنيا (دول التخوم أو المحيط) هي دول العالم الثالث. وتحرك هذه الدول طبقيا وتحسن مركزها بين الدول الأخرى يرتبط، كما توضح النظرية، بتغير نمطها الإنتاجي تغيرا جذريا. ولكن - كما أشرت - سابقا فان النظرية لا تقترح لنا الوسائل أو الأدوات المناسبة لتحقيق هذا الانتقال.

وفيما يتعلق بنظرية العلاقة بين الحضارات المعاصرة والتي طورها كل من فرانسيس فوكوياما وصاموئيل هانتنجتون فتوضح الأدلة المستمدة من خبرات المجتمع العربي التاريخية أن البلدان العربية والإسلامية تبنت موقف الإعجاب بالحضارة الغربية الحديثة ومنتجاتها المادية والإدارية منذ عصر التنظيمات العثمانية، حيث عملت الدولة العثمانية، كما عمل محمد علي باشا في مصر فيما بعد، على إستقدام الخبراء العسكريين الغربيين (الفرنسيين والألمان، بشكل خاص)، وعلى إرسال البعثات إلى أوروبا الغربية، وبخاصة إلى فرنسا لتعلم العلوم الغربية، وصناعة المنتجات العسكرية، وتقنيات تنظيم الجيوش على أسس معاصرة.

وساعد نجاح الدولة العثمانية في ذلك على إطالة عمرها لقرن كامل على الأقل في وجه مطامع التوسع الروسي والبريطاني على حساب الأراضي العثمانية. كما مكن النجاح في هذه العلاقات مع الحضارة الغربية الحديثة محمد علي باشا من بناء امبراطورية قوية عسكريا، ومزدهرة اقتصاديا بمقاييس ذلك العصر (العقود الأولى من القرن التاسع عشر). والجدير بالملاحظة أن مصر في هذه الفترة كانت أكثر تقدما، وقوة من اليابان التي كانت ترزخ تحت وطأة الاستبداد الإقطاعي.

وفي المرحلة الحالية تتبنى البلدان العربية موقفا إيجابيا من الحضارة الغربية الحديثة يتمثل في التعاون معها في المجالات التجارية، وفي مجالات العلوم، ونقل التكنولوجيا، لكن هناك حركات سياسية محدودة تتميز بالتطرف والعنف تهاجم الحضارة الغربية باستمرار، وتحرض على تبني موقف الرفض والإلغاء لهذه الحضارة مما يدخل أطيافا من الشك وعدم الثقة والتحفظ إلى مواقف الدول الغربية وسياساتها الخارجية. لكن هذه الحركات المتطرفة لا تمثل الموقف العربي الرسمي، كما لا تمثل الموقف العربي والإسلامي العام الذي يرفض هذا التطرف ويدينه، ويطرح بدلا عن ذلك من خلال العلاقات السياسية، والتجارية، ومن خلال التواصل الفكري في مؤتمرات وندوات (حوار الحضارات) التوجه المعتدل والإيجابي الذي يميز الحضارة العربية الإسلامية في جوهرها الأصيل فيما يتعلق بـ "الآخر" الحضاري.

فالحضارة العربية الإسلامية تعطي كما تأخذ، فهي تعطي الحضارات الأخرى قيما مقدسة هي قيم العدالة الاجتماعية، والمساواة، والتسامح، والاعتدال، وهي قيم الإسلام العظيم، وهي تأخذ المنتجات المادية الغربية، والتنظيمات الإدارية، وتقنيات اقتصاد السوق اللازمة لتطوير مجتمع جماهيري كبير الحجم، متعدد المطالب، والحاجات. وقد يكون أن الحضارة الغربية كانت الأسبق في العصور الحديثة لتطوير الآليات الاجتماعية لتدعيم ممارسة هذه القيم السامية في الدولة، وفي المؤسسات، وفي السلوك اليومي للأفراد. بينما بقيت الآليات الاجتماعية في الحضارات الأخرى على حالها من القدم، وعدم الفاعلية بعد أن تغيرت الظروف واستجدت مطالب وحاجات لا تستطيع الآليات القديمة تلبيتها.

ومع ذلك يسجل بافتخار بدايات النجاح العربية الإسلامية في تبني وتطوير آليات اجتماعية جماهيرية تجسد القيم السامية للمساواة، والعدالة الإجتماعية، والتسامح تتمثل في الديمقراطية النيابية، ومنظمات حقوق الإنسان، والتعددية السياسية، والتحول إلى اقتصاد السوق. وهو ما يلحظه كل من هانتنجتون وفوكوياما وهما يقفان موقف المحلل العلمي من ديناميات الحضارة العربية الإسلامية المعاصرة، لكنهما يدينان في الوقت ذاته الحركات المتطرفة التي تناصب الحضارة الغربية العداء الصريح، كما تناصب مجتمعاتها التي تنشأ

فيها العداء، والإرهاب، سواء أكانت هذه الحركات في العالمين العربي والإسلامي، أو في مناطق أخرى في إفريقيا، وآسيا، وأمريكا اللاتينية.

ومهما يكن من أمر فإن الحضارة العربية الإسلامية ليست هي المستهدفة في كتابات هانتنجتون، أو فوكوياما... ليست هي "الآخر" المعادي، أو المناقض للحضارة الغربية. هذا الآخر المستهدف هو بشكل خاص الحضارة الإشتراكية، أو بالتحديد الإتحاد السوفياتي سابقا الذي ناصب الغرب العداء الصريح، وشكل على مدى بضعة عقود تهديدا ماديا حقيقيا للحضارة الغربية، إضافة إلى التهديد الأيدولوجي. وكان لسقوطه، وانهياره المدوي قبل سنوات قليلة ماضية أثره الكبير في تزايد هذا السيل من الكتابات والأطروحات التي تبشر بانتصار الرأسمالية –وقد تحقق ذلك- وأهميتها، وعوامل النجاح في الوصول إليها.

ويشمل "الآخر" المناقض للحضارة الغربية أيضا الحضارة الصينية، والحضارة الإيرانية. ويتخوف هانتجتون من قيام تحالف سياسي –حضاري صيني إيراني ضد الحضارة الغربية المعاصرة. لكن التوجه الحالي لكل من الصين، وإيران للتقارب مع الغرب من خلال زيادة العلاقات السياسية، والدخول في اتفاقيات تجارية، إضافة إلى تبني عدد من اقتصاديات السوق يخفف إلى حد كبير من إمكانية الصدام بين هذه الحضارات الثلاثة، ويقودها إلى مزيد من التقارب، والتعاون، والحوار.

خاتمة واستنتاجات عامة

عمل هذا الفصل على توضيح المقولات الأساسية لكل من النظريات التالية: نظرية التحديث، ونظرية التبعية، ونظرية النظام العالمي الحديث ونظرية العلاقة بين الحضارات المعاصرة، وذلك من خلال مراجعة لأهم أعلام هذه النظريات وكتاباتهم، وبخاصة أولئك الذين أجروا دراسات على المجتمع العربي. وعمل الفصل أيضا على تقييم قدرة هذه النظريات على تفسير عمليات التنمية في المجتمع العربي في ضوء الأطروحة الرئيسية التي يقوم عليها والتي تقول أن هذه المقولات في مجملها لا تنطبق على واقع المجتمع العربي، إذ إنها طورت في ضوء التجربة التاريخية لأوروبا الغربية.

وتوضح الأدلة والتحليلات التي يقدمها هذا الفصل أن نظرية التحديث تعالج التنمية في المجتمعات العربية وكأنها عملية داخلية بحتة تتم بمعزل عن الإطار المجتمعي الدولي بالرغم من أهمية الدور الذي يؤديه هذا الإطار في التأثير على التنمية في المجتمعات العربية. وتهمل هذه النظرية الخصوصية البنائية والثقافية للمجتمعات العربية في تأكيدها أن هذه المجتمعات تتجه نحو صورة مشابهة للمجتمع الغربي الرأسمالي الحديث.

أما بالنسبة لنظرية التبعية فبالرغم من أهمية مقولاتها وقدرة هذه المقولات على توجيه الباحث لتحليل عمليات النمو والتحديث في عدد من المجتمعات النامية، وبخاصة في أمريكا اللاتينية، إلا إنها، في مجملها لا تساعدنا كثيرا في فهم التنمية في المجتمع العربي، ويعود ذلك إلى عاملين أساسيين يوضحهما الفصل ببعض التفصيل، وهما:

1. بالرغم من وقوع أغلب أجزاء المجتمع العربي تحت الحكم الاستعماري الأوروبي المباشر، إلا أن هذا الاستعمار لم يقع أساسا لأسباب اقتصادية -كما تذكر نظرية التبعية- إنما وقع لأسباب سياسية تتعلق بالصراع بين بريطانيا وفرنسا على السيطرة على الطريق المؤدية إلى الهند. يضاف إلى ذلك أن المجتمع العربي قبل اكتشاف البترول لم يكن يملك -فيما عدا أجزاءٍ محدودة منه- ثروات الهند، أو أميركا الجنوبية. وبالتالي فقد ابتعد المستعمر

الأوروبي في أغلب الأحيان عن إجراء عمليات نقل واسعة للثروات الوطنية إلى المركز كما حصل في الهند.

2. قد تكون العلاقة بين العالم العربي وأوروبا الغربية، وبخاصة بعد وقوع أجزاء واسعة من العالم العربي تحت السيطرة الاستعمارية المباشرة علاقة تبعية سياسية، لكن، في الوقت الحاضر، لا تنظر غالبية البلدان العربية إلى علاقاتها مع أوروبا الغربية على أنها علاقة تبعية، وبخاصة في المجال السياسي، إنما تنظر إليها على أنها علاقة محايدة نسبيا. لكن التبعية الاقتصادية موجودة بشكل واضح، فهي حقيقة قائمة ترتبط بإنتاج المواد الخام في البلدان العربية، والمكانة التي تحتلها هذه المواد بالنسبة للغرب الصناعي. وهذه التبعية ليست للرأسمالية الغربية بالتحديد، إنما هي تبعية للمراكز الصناعية بشكل عام بما في ذلك اليابان.

وبالرغم من أن مفهوم "التبعية" يعارض نظرية التحديث ويقوض مقولاتها، إلا أنه لم يقدم للبلدان النامية تفسيرا حقيقا للتخلف فيها. ولم ينجح هذا المفهوم، والمقولات التي استندت إليه -كما أوضح تحليلنا في هذا البحث- في اقتراح آليات فعالة لتقليل التبعية، أو نفيها، لتحقيق التنمية في البلدان النامية بشكل عام.

وبالنسبة لنظرية النظام العالمي الحديث، أو التقسيم الدولي للإنتاج، أوضح تحليلنا في هذا الفصل أن هذه النظرية تركز على نمط الإنتاج السائد الذي يعتبر المؤشر الأساسي على درجة النمو في المجتمع، وعلى المكانة الطبقية التي يشغلها هذا المجتمع داخل النظام العالمي الذي بدأ بالتشكل في بدايات القرن السادس عشر الميلادي. وتقترح النظرية آلية يمكن من خلالها تحقيق التنمية في البلدان النامية، والانتقال بعد ذلك إلى مكانة طبقية أعلى داخل النظام العالمي، هي الانتقال بالنمط الإنتاجي من الإنتاج الزراعي البسيط إلى الإنتاج الصناعي الكثيف. وهذا يعني أن هذه النظرية -على عكس نظرية التبعية- تطرح صورة متفائلة إلى حد ما للعلاقة بين دول المركز ودول المحيط، أو الأطراف.

لكن –وعلى الرغم من ذلك- فقد أوضح تحليلنا في هذا الفصل أن نظرية النظام العالمي الحديث في تركيزها على العامل الاقتصادي كمعيار لتقسيم الدول طبقيا داخل هذا النظام، وكأداة لضم الدول إلى هذا النظام، قد أهملت العامل السياسي ودوره المميز الذي يطلع به في المجتمعات النامية بشكل عام، وبخاصة المجتمع العربي. وتوضح الأدلة التاريخية التي أستند إليها هذا الفصل، أن ضم العالم العربي الإسلامي وإدماجه في هذا النظام قد حدث نتيجة لأسباب سياسية تتعلق بالتنافس بين بريطانيا وفرنسا على قيادة النظام العالمي في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر الميلاديين. كما أوضحت هذه الأدلة أن أداة الضم لم تكن إقتصادية بل عسكرية، كما بينا أن رد فعل العالم الإسلامي (الدولة العثمانية آنذاك) على هذه الضم اتخذ أشكالا سياسية، وبخاصة الشكل العسكري. لكنها لم تكن ناجعة، أو فعالة، مما أدمج البلدان العربية والإسلامية في النظام العالمي كأحد أطراف هذا النظام –وهي المكانة التي لا تزال تشغلها هذه البلدان إلى اليوم داخل النظام العالمي الحديث.

أما نظرية العلاقة بين الحضارات المعاصرة وبخاصه كما تظهر في كتابات صاموئيل هانتنجتون فقد ركزت على الصدام بين الحضارات بينما توضح الأدلة أن البلدان العربية تتبنى موقفا إيجابيا من الحضارة الغربية الحديثة يتمثل في التعاون معها في المجالات التجارية، وفي مجالات العلوم، والتقنية، ونقل التكنولوجيا. لكن هناك حركات سياسية محدودة تتميز بالعنف، والتطرف تهاجم الحضارة الغربية، وتحرض على تبني موقف الرفض لهذه الحضارة مما يدخل أطيافا من الشك وعدم الثقة، والتحفظ على مواقف بعض الدول وسياساتها الخارجية.

ويعالج الفصل القادم من هذا الكتاب أزمة التنمية العربية محددا أسبابها الأساسية – وبعضها يرتبط بهذه الحقائق التاريخية. وهذه الأسباب التي يركز عليها الفصل هي: مفهوم التنمية التقليدي والنموذج المرتبط به، ومسار المتغير النفطي، والتبعية للنظام العالمي، وضعف القاعدة البشرية العربية. حيث يتضح أن مفهوم التنمية التقليدي والذي يركز على إحداث نمو في الناتج القومي الإجمالي أدى إلى عدم الاهتمام بتطوير إطار سياسي مناسب، وإطار اجتماعي

ثقافي مدعم للتنمية ومبرر لها. كما يتضح أن المتغير النفطي مقاسا من خلال الإيرادات المالية النفطية، وجه مسار التنمية العربية نحو إحداث نمو في الناتج القومي الإجمالي بشكل ضاعف من تأثير المفهوم التقليدي للتنمية. ولم يؤد هذا النمو إلى ازدياد كفاية القاعدة الإنتاجية المادية في المجتمع مما أدى إلى تزايد الاستيراد لتغطية الحاجات الاستهلاكية للمواطنين العرب، وارتفاع العجز في الموازين التجارية العربية.

ويتضح من الفصل أيضا أن التجارة الخارجية، والديون وأعباء خدمتها، والواردات المدنية والعسكرية أدت جميعها إلى ازدياد تبعية الأقطار العربية فرادى، ومجتمعة للبلدان الصناعية. مما يبقها في مكانة هامشية داخل النظام العالمي، وهي المكانة التي شغلتها البلدان العربية منذ بداية إدماجها في النظام العالمي كأحد أطراف هذا النظام. كما يتضح أن تدني دافعية الجماهير العربية وخصائصها الفنية بسبب تفشي الفقر، والبطالة، والأمية، يحد بشكل واضح من مشاركة هذه الجماهير في جهود التنمية ويقلل بالتالي من فرص نجاحها.

الفصل الثاني

أزمة التنمية العربية

تعريف عام

- **مفهوم أزمة التنمية العربية**
- **بعض المعالجات السابقة لأزمة التنمية العربية**
- **خاتمة واستنتاجات عامة**

مفهوم أزمة التنمية

تتلخص أزمة التنمية العربية الراهنة التي ازداد الحديث عنها مؤخرا في حدوث نمو في الناتج القومي الإجمالي بدون أن يصحب ذلك تطور للقاعدة الإنتاجية المادية في المجتمع، وبخاصة قطاعي الزراعة والصناعة التحويلية، بحيث يصبح النمو في هذين القطاعين وفي القطاعات الأخرى المرتبطة بهما، سواء أكانت اقتصادية أو اجتماعية ذا طبيعة متجددة ذاتيا (Self-Sustainning) .

فعلى الرغم من عقود من الجهود التنموية العربية التي شملت خططا، ومشاريع، وتدخلات حكومية في ظروف السوق، والإيرادات المالية الهائلة التي حصلت عليها البلدان العربية النفطية نتيجة زيادة أسعار النفط وزيادة كميات التصدير في فترة الطفرة النفطية (1973-1981م) (Oil Boom)، والقروض والمعونات الإنمائية التي حصلت عليها الأقطار العربية غير النفطية في الفترة نفسها، لم تحدث تنمية حقيقية في هذه الأقطار. فإذا ما استثنينا النمو الذي حصل في الناتج القومي الإجمالي في منتصف السبعينيات والذي تراجع منذ بداية الثمانينات نتيجة التقلبات في أسعار النفط، لم يطرأ تطور في كفاية القاعدة الإنتاجية المادية بحيث تصل إلى مرحلة النمو الذاتي المتجدد، ولم يتراجع الفقر، بل ازداد تفشيا، وبخاصة في البلدان غير النفطية، وفي الأرياف وبين الشرائح الدنيا من سكان المدن. ولم يحدث اندماج سياسي حقيقي بين الجماعات الإثنية والثقافية التي تشكل عديدا من الدول القطرية العربية مثل لبنان، والسودان، ودول المغرب العربي، نتيجة عدم المساواة في توزيع الدخل، وغياب الديمقراطية والمشاركة الشعبية. ولم تستطع الأقطار العربية مجتمعة أن تصل إلى تفوق عسكري، أو تعادل عسكري -تقني مع إسرائيل على الرغم من مئات المليارات من الدولارات التي أنفقت على شؤون الدفاع والتسلح التي مثلت هدرا متكررا للإمكانات العربية دون نتيجة تذكر فيما يتعلق باسترجاع الحقوق العربية وحل القضية الفلسطينية.

هذه الجوانب جميعها مظاهر متداخلة لأزمة جرى توثيق بعض منها في عديد من الدراسات والكتب المنشورة حول التنمية العربية، وفي عديد من التقارير الاقتصادية العربية والدولية، كما سيتضح بعد قليل. والتأمل في هذه المظاهر وتجلياتها يؤكد لنا أن الأزمة التنموية الراهنة كانت موجودة معنا منذ بدأت الأقطار العربية اهتمامها بالتنمية في أعقاب حصولها على الاستقلال السياسي بعيد الحرب العالمية الثانية، وفي أعقاب دخولها إلى عضوية الأمم المتحدة، وتأثرها بالتوجهات التنموية لهذه المنظمة العالمية ومؤسساتها التمويلية المتنوعة.

وكانت التنمية بالنسبة لهذه الأقطار –ولا تزال- هدفا بحد ذاته، كما أنها أيضا أداة سياسية لتحقيق المنعة العسكرية سواء في مواجهة إسرائيل، أو في مواجهة دولة قطرية أخرى. كما أنها أداة سياسية لتحقيق الاندماج السياسي في الدولة القطرية العربية بما يحفظ كيان هذه الدولة واستقرارها الداخلي. وهذا لا يعني طبعا التقليل من أهمية الدور القومي للتنمية العربية، إذ إن تقوية الدولة القطرية ونموها لا يتعارضان مع التقارب العربي، أو مع هدف الوحدة العربية، الذي تشكل المصالح الاقتصادية والسياسية المتبادلة التي تخلقها التنمية، إضافة إلى الإرث الثقافي المشترك، ركائزها الحاسمة، وشروطها المسبقة.

ما الجديد إذن. في موضوع أزمة التنمية العربية إذا ما كانت بعض مظاهرها قد وثقت في الأدبيات التنموية العربية وغير العربية؟ للإجابة على هذا السؤال، ولتوضيح أهمية دراسة هذا الموضوع يميز المؤلف في هذا الكتاب أولا؛ بين توثيق مظاهر جزئية متناثرة لأزمة التنمية من خلال الإحصاءات أو العرض النظري، وبين ربط هذه المظاهر في إطار أكثر شمولية يوضح جوانب الأزمة ومدى اتساعها وعمقها. ويميز ثانيا، بين مظاهر الأزمة ومصادرها على الرغم من الارتباطات المعقدة بينها، إذ أن أحد مظاهر الأزمة مثل ضعف القاعدة البشرية العربية قد يشكل أيضا مصدرا لها في نفس الوقت. وكذلك الحال بالنسبة للتبعية للغرب الرأسمالي المتقدم التي قد تشكل مظهرا لأزمة التنمية، ولكنها، من زاوية أخرى، تشكل مصدرا أساسيا لهذه الأزمة. وهذا ما يدعو إلى عدم توثيق المظاهر بشكل جزئي مبتور، وإنما ربط هذه المظاهر في إطار أكثر شمولا،

والبحث عن المصادر الأصلية –لأبرازها وتعيين حدودها، وربطها بالمظاهر التي تؤدى إليها بغية الوصول إلى وعي فاعل بتأثيراتها المعقدة على التنمية العربية يزيد من قدرة صانعي القرار العرب على التقليل من دورها أو إلغائه.

وسيتم في الفصل التالي تحليل مصادر أزمة التنمية العربية التالية:

1- مفهوم التنمية التقليدي والنموذج المرتبط به.

2- المتغير النفطي.

3- التبعية للنظام العالمي.

4- ضعف القاعدة البشرية العربية.

وسيتم ذلك بشكل أساسي بالاستعانة بالمؤشرات الإحصائية المنشورة حديثا في التقارير التنموية العربية وغير العربية، وبخاصة التقرير اللإقتصادي العربي الموحد الذي تصدره سنويا جامعة الدول العربية ويغطي الأقطار العربية النفطية وغير النفطية، والتقرير عن التنمية في العالم الذي يصدره سنويا البنك الدولي ويتضمن تحليلات وملاحق إحصائية تغطي الأقطار المتقدمة والأقطار النامية، ومن ضمنها الأقطار العربية وتقارن بينها. إضافة إلى الأبحاث والكتب المنشورة باللغتين العربية والانجليزية في مجالات العلوم الاجتماعية، وبخاصة الاقتصاد، والسياسة، وعلم الاجتماع، وتقدم هذه المنشورات بيانات تاريخية وتحليلات نظرية حول التنمية العربية بشكل عام.

واختيار هذه المصادر الأربعة لأزمة التنمية العربية والتركيز عليها في هذا الكتاب يقوم على افتراض أنها هي المصادر الرئيسية التي أعاقت تحقيق التنمية العربية خلال العقود الماضية على مستوى الفكر وعلى مستوى الواقع الموضوعي سواء أكان ماليا تجاريا، أم سياسيا، أو اجتماعيا. فالمصدر الأول للأزمة حسب ترتيبه –وهو مفهوم التنمية التقليدي- أعاق تحقيق التنمية العربية من خلال تركيزه على تحقيق النمو في الناتج القومي الإجمالي –كما سيتضح بالتدريج- دون اهتمام مناسب بالإطار السياسي، والإجتماعي-الثقافي الذي يحيط بهذا النمو ويمارس تأثيرا عليه.

والمصدر الثاني للأزمة، وهو المتغير النفطي مقاسا من خلال الإيرادات المالية النفطية، وجه مسار التنمية العربية نحو النمو في الناتج القومي الإجمالي بشكل ضاعف من تأثير المفهوم الغربي للتنمية. ولم يؤد هذا النمو إلى إزدياد كفاية القاعدة الإنتاجية المادية في المجتمع مما أدى إلى تزايد الإستيراد لتغطية الحاجات الإستهلاكية للمواطنين العرب وارتفاع العجز في الموازين التجارية العربية في غالبية البلدان العربية.

أما المصدر الثالث للأزمة، وهو التبعية للنظام العالمي، فتتضح تأثيراته السلبية على التنمية العربية من خلال التجارة الخارجية، والديون وأعباء خدمتها، والواردات المدنية والعسكرية التي أدت إلى ازدياد تبعية الأقطار العربية فرادى ومجتمعة للبلدان الرأسمالية الصناعية. ولا تشكل العلاقات المالية والتجارية والعسكرية مع البلدان الاشتراكية، أو الرأسماليات الآسيوية مثل اليابان وكوريا، سوى نسبة قليلة من العلاقات الكلية للأقطار العربية، مما يجعل تأثيرها محدودا.

ويمارس المصدر الرابع للأزمة، وهو ضعف القاعدة البشرية، تأثيراته السلبية على التنمية العربية من خلال تفشي الفقر، والأمية، وتدني مستوى الرعاية الصحية، وتدني نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي، وبخاصة في البلدان غير النفطية، ويؤدي ذلك إلى تدني دافعية الجماهير العربية وخصائصها الفنية، وقدرتها على المشاركة بفاعلية في جهود التنمية.

وهذا لا يعني أن هذه المصادر الأربعة للأزمة هي المصادر الوحيدة، أو أنها تمثل قائمة شاملة لجميع المصادر. ويؤمل أن يقوم باحثون آخرون –وربما المؤلف نفسه في وقت لاحق- بالعمل على دراسة مصادر أخرى للأزمة غير المصادر الأربعة التي يعمل هذا الكتاب على دراستها وتحليلها، أو بالعمل على استقصاء المصادر التي لها ارتباط بهذه الأزمة بهدف الإحاطة بها إحاطة تامة، ثم العمل على تطوير نموذج للتنمية يستند إلى هذه الجهود، ويأخذ بالاعتبار المميزات الحضارية الخاصة للوطن العربي.

بعض المعالجات السابقة لمصادر أزمة التنمية العربية

في مقالة حديثة لمحمد السيد سعيد نشرت عام 1992م حول النظام العربي وأزماته[1] يتضح أن هذا النظام تميز ولا يزال بمميزات بنائية مولدة للأزمات، وهي:

1- تكون النظام العربي من دول عربية ذات سيادة، كل منها عضو كامل السيادة في جامعة الدول العربية، مما يساهم في تكريس قطرية كل منها.

2- قيام جامعة الدول العربية على ثنائية القطرية والقومية، وعلى الإجماع لإصدار القرارات.

3- التفاوت الكبير بين دول هذا النظام اقتصاديا، وسياسيا، وحضاريا، وبخاصة بين البلدان العربية النفطية وغير النفطية.

4- تبعية النظام العربي للنظام العالمي الحديث مما يؤدي إلى استنزاف الإمكانيات نتيجة الاستيراد المبالغ فيه، والى ضعف الادخار والاستثمار الداخليين.

ويرى سعيد أن هذه المميزات أدت إلى حدوث ثلاثة اختلالات هيكلية، هي: الاختلال الأيدولوجي، والوظيفي، والتنفيذي أو المؤسسي. ويتمثل الاختلال الأول -كما يوضح سعيد- في أن القومية وهي أيديولوجية النظام العربي ارتكزت على مقولة حتمية الوحدة بين العرب الذين يشكلون أمة واحدة تشترك في إرث ثقافي واحد مما أدى إلى إضعاف فرص ظهور وتطور مجتمع مدني عربي في جميع الدول العربية تقريبا. وكان من الممكن لمثل هذا المجتمع المدني لو تم إيجاده وتطويره أن يوفر البنى التحتية اللازمة للوحدة العربية. ومثل هذا

---

[1] محمد السيد سعيد، "الاختلالات البنائية في النظام العربي: قراءة من منظور تجاوز أزمة المجتمعات السياسية العربية"، الفصل الأول، ص25-55، في السيد يسن (محرر)، آفاق التعاون العربي في التسعينات، عمان: منتدى الفكر العربي، 1992م.

المجتمع المدني الذي يتكون من المنظمات الأهلية والنقابات المهنية والأندية الشبابية لم يتطور حتى الآن إلا في عدد محدد من الدول العربية.

أما بالنسبة للاختلال الوظيفي، فيوضح سعيد أن جامعة الدول العربية إطلعت بوظائف متعددة متنوعة لم تستطع القيام بها بفاعلية مما أضعف جهود التكامل والتعاون العربيين في المجالات الاقتصادية والسياسية. وعلى المستوى القطري نمت وظائف الدولة القطرية نموا هائلا فشملت هذه الوظائف صيانة الاستقلال أو الأمن القومي وتأمين الرغيف للمواطن، إضافة إلى تأمين المئات من السلع والحاجات اليومية الأخرى. وقد أدى ذلك جميعه إلى إثقال الدولة القطرية بالمسؤوليات التي لم تستطع تطوير الهياكل المناسبة للقيام بها. ولعل الوظيفة التنموية من أوضح الوظائف التي تطلع بها الدولة القطرية والتي تتعثر في القيام بها بسبب عديد من المعوقات لعل أهمها ضعف الفاعلية في التخطيط والتنفيذ.

وبخصوص الاختلال الثالث، أي؛ الاختلال التنفيذي أو المؤسسي، الذي يتمثل في اطراد تزايد الفجوة بين التعهدات التي تقطعها الدول العربية على ذاتها في اجتماعات الجامعة العربية وبين قدرتها على تنفيذ هذه التعهدات بالفعل. وتشمل هذه التعهدات ما يتعلق بالتنسيق والتكامل العربيين في المجالات الاقتصادية والسياسية، وما يتعلق بالدعم المالي للبلدان العربية غير النفطية، وبخاصة دول المواجهة، أو دول الطوق العربية.

وربما يكون السبب الأساسي وراء فجوة التنفيذ هذه في طبيعة مؤسسات النظام العربي، إذ يرى سعيد إنه في الوقت "....الذي كلف فيه النظام العربي بوظائف تقترب من النطاق الوظيفي للحكومات الفيدرالية، فإن مؤسسات هذه النظام وخاصة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية لم ينقل إليها أي جزء من السلطة من جانب الدول العربية بما يمكنها من التوفر على أداء هذه الوظائف[1]". والأمانة العامة للجامعة مجرد هيئة إدارية وليست سياسية، فالدول العربية تحتفظ بكامل سيادتها، بما في ذلك سيادتها في متابعة ما تعهدت به. والملاحظ أن

---

[1] محمد السيد سعيد: "الاختلالات البنائية في النظام العربي...."، ص43.

الميثاق يلزم الدول بتنفيذ ما وافقت عليه من قرارات، تبعا لنص المادة (7) من الميثاق؛ لكنه لا يؤلف لذلك أدوات أو ميكانيزمات مناسبة لضمان هذا الإلتزام، ويترك الأمر للدول الأعضاء ذاتها التي غالبا ما تجد المبررات لعدم الالتزام بما تعهدت به.

وهكذا فإن سعيد يعتبر الأزمة التنموية العربية جزءا من الفشل الوظيفي أو الإيديولوجي للدولة القطرية العربية، وهو يقترح مدخلا ديمقراطيا لعلاج اختلالات النظام العربي يقوم على المبدأين الإستراتيجيين التاليين:

1. إصلاح أيديولوجية النظام العربي وإعادة هيكلة مجموعة القيم الجوهرية لهذا النظام من خلال نقل خطاب هذه الأيديولوجيا من التمركز حول الدولة إلى التمركز حول المجتمع المدني بقصد إعادة إنشائه وتركيبه على نحو ديمقراطي، بقصد تقوية نسيجه السياسي، والتنظيمي، والاجتماعي، وتمكينه من فرض الرقابة على الدولة وتحويلها تحويلا ديمقراطيا. ذلك أن مثل هذا التوجه يسمح بالاعتراف بأن يقوم النظام العربي على روابط إقليمية لا على ادعاء بروابط قومية. وان تنشأ هذه الروابط الأخيرة فيما بين المجتمعات المدنية العربية، بما يمكنها من فرض الرقابة على النظام الرسمي العربي، وتفويضه بتلك الوظائف (القومية) لا فقط بالقدر الذي يستطيع الوفاء به فعلا، وإنما أيضا بقدر ما يستطيع المجتمع العربي فوق القطري البازغ والقابل للاتساع والتطور بفرض الرقابة عليه. ويشتمل هذا التعيين لمدخل الإصلاح على اعتبار الغاية النهائية للوحدة القومية مسؤولية المجمع المدني، أو المجتمعات المدنية العربية، لا مسؤولية النظام الرسمي العربي، أو الدول العربية.

2. التأقلم الإيجابي مع البيئة الدولية والإقليمية الراهنة التي تتميز بهيمنة قطب واحد على شؤون العالم وعلاقاته، بما يضع قيودا ثقيلة على قدرة العالم العربي على المناورة لتحقيق أهدافه وبخاصة تلك المتعلقة بالأمن القومي والتنمية المستقلة. لكن البيئة الدولية ليست معادية تماما للعرب، فهي تحتوي ظروفا بعضها موات وبعضها معاد للعرب وأهدافهم. والوصول إلى اتفاق عربي حول هذه الأهداف يمكن من التوصل إلى صيغة مناسبة للتفاهم مع

النظام العالمي بما يحقق التطور الديمقراطي للمجتمع العربي ويؤدي إلى بزوغ مجتمع مدني عابر للقطرية يقوم على مؤسسات المجتمع العربي المدني وتنظيماته.

ويستخلص سعيد بالاستناد إلى المبدأين السابقين أن الاختيار الإستراتيجي الممكن لتطور النظام العربي وارتقائه يمر عبر مراحل ثلاث: المرحلة **الأولى**، تدور حول إعادة تأهيل النظام العربي بحيث يعود إلى المفهوم الميثاقي لوظائفه وأدواره. ويعني ذلك العودة إلى أداء وظيفة حل المنازعات بين أطرافه بالطرق السلمية، وضمان أفضل الظروف للتطور السلمي للمجتمعات العربية مع إدخال أقصى قدر ممكن من التجانس في هياكل المجتمعات والدول العربية. **والثانية**، تدور أساسا حول توسيع وتعميق التعاون الوظيفي بين الدول العربية بحيث تكون مهمة أدوار النظام خلق الأطر المناسبة لقيام المجتمع المدني في كل قطر عربي ليساهم بمهمة المشاركة في جهود التنمية. **والثالثة**، تدور حول التطبيق الفعلي لصيغ أو نماذج تحظى بموافقة الدول العربية، تحقق الأمن القومي للنظام العربي، وتحقق الأمن الوطني لكل دولة قطرية على حدة[1].

وهناك مبدأين آخرين يقدمهما محمد السيد سعيد يلتقيان مع هذه المراحل الثلاث ويعضدانها، وهما: استراتيجية واضحة لتطور المجتمعات المدنية العربية، وإعادة التوازن لبنية النظام العربي. وأكد عبد المنعم سعيد في كتابه "**العرب ومستقبل النظام العالمي**" الصادر عام 1987، أن مشكلة المجتمع العربي هي في تعامله مع العالم من حوله. وقد أنتج هذا المجتمع مجموعة من التصورات الفكرية والأيديولجية التي تسعى لمواجهة هذه المشكلة. فالتيارات الإسلامية الأصولية، واليسارية، والقومية المنتشرة في الوطن العربي تقدم كل منها مجموعة من الحلول الفكرية وبرامج عمل تبشر بمستقبل عربي جديد. ورغم التباين في هذه التصورات فان عبد المنعم سعيد يحدد الخصائص التالية التي يرى أنها تجمعها، وهي:

---

[1] محمد السيد سعيد: "الاختلالات البنائية في النظام العربي..."، ص53-54.

1- رفض الواقع القائم.

2- ثقة كبيرة في المستقبل البعيد ناجمة عن ثقة في آليات تاريخية معينة لا بد وأن تنتصر في النهاية.

3- جزئية النظرة سواء أكانت نابعة من تبعية القيم لدى الأصوليين، أم تبعية الإقتصاد لدى الماركسيين، أو التجزئة لدى القوميين.

4- الغيبة الكلية لتصورات تنقل الوضع العربي مما هو عليه إلى المستقبل المرغوب. وهو نتيجة طبيعية لرفض النظم السياسية والاقتصادية القائمة والتبشير بعمليات تاريخية جارفة تمهد لمثل هذه المستقبل[1].

وينتقد عبد المنعم سعيد مثل هذه التصورات التي يرى أنها عاجزة عن تقديم الحلول المناسبة لمشكلات المجتمع العربي وذلك بسبب عدم اهتمامها بالخيارات البشرية وعدم تقديمها الآليات المناسبة لتحقيق مثل هذه الحلول، ويشرح ذلك بقوله:

" باختصار شديد فإن كل هذه التيارات تنتظر أن تتمخض العملية التاريخية عن جراحة قومية تنقل المجتمع العربي في قفزة واحدة إلى عالم آخر أكثر استقلالية ووحدة وفعالية في العالم. وفي هذه الحالة فان قليلا من الاهتمام يعطي لإيقاف التدهور في الأوضاع العربية، ولدور الخيارات البشرية في صنع المستقبل، ولعنصر الزمن نفسه -طالما أننا نتحدث عن المستقبل- والذي لا يعطي نفسه إلا لهؤلاء الذين يحسنون استخدامه[2]".

ويشير عبد المنعم سعيد إلى أهمية قيام المثقفين العرب بتطوير أيديولوجيا مناسبة للعمل تؤدي إلى تجاوز الأوضاع العربية الراهنة لرسم دور جديد للعرب في علاقاتهم بالنظام العالمي. ويقدم منطلقين أساسيين يمكن لمثل هذه الأيديولوجية أن تتضمنهما هما: **المنطلق القومي والمنطلق الإصلاحي**. أما عن المنطلق القومي فيبدأ -كما يوضح عبد المنعم سعيد- من حقيقة أن الشعوب

---

[1] عبد المنعم سعيد، العرب ومستقبل النظام العالمي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987، ص258.

[2] عبد المنعم سعيد، العرب ومستقبل النظام العالمي...، ص258.

العربية تربطها عدد من الروابط التاريخية والثقافية والحضارية التي تؤهلها كي تكون أمة واحدة. أما المنطلق الإصلاحي فينبع من الحاجة لوقف التدهور الحالي في الأوضاع العربية بحسن استخدام الموارد العربية البشرية والمادية التي يمكن أن تحسن من شروط تعامله مع النظام العالمي الآن وفي المستقبل.

ويحدد عبد المنعم سعيد المبادئ التي يمكن أن تتضمنها هذه الأيديولوجيا بما يلي: الفكرة القومية والواقع الإقليمي، والوحدة السياسية، وبناء جديد للمؤسسات العربية، وتقسيم للعمل لخلق التكنولوجيا وتحقيق الديمقراطية. وفيما يتعلق بالمبدأ الأول، وهو الفكرة القومية والواقع الإقليمي العربي، يرى سعيد ضرورة الابتعاد عن الأيديولوجيا القومية التقليدية التي تنطلق من وحدة التاريخ والثقافة واللغة المشتركة إلى أيديولوجيا قومية جديدة تأخذ بالاعتبار الظروف الخاصة لكل قطر عربي على حدة، والمصالح الحياتية لكل قطر من هذه الأقطار. ويؤكد سعيد على ضرورة الاعتراف في هذه المرحلة بوجود هذه المصالح ومنعها من أن تتحول إلى تناقضات صراعية. ويشرح هذه الفكرة بشيء من التفصيل كما يلي:

"ولذا فإن هدف الوحدة ليس هو المطلوب فقط، وإنما المطلوب أيضا الآن تحويل النظام العربي إلى نظام تعاوني يسعى إلى التنسيق بين هذه المصالح من أجل مواجهة تحديات مشتركة يمكن تحديدها في تحدي الأمن القومي، وتحدي التنمية. وباختصار شديد فإن المطلوب هنا هو ربط المصلحة الذاتية والخاصة لكل قطر عربي بالمصلحة العربية العليا. لأن الشعوب والحكومات لا تدافع عن مقولات مجردة مهما كان نبلها، ما لم تكن ذات صلة مباشرة بواقعها المعاش[1]".

وبالنسبة للمبدأ الثاني، وهو الوحدة السياسية، يوضح عبد المنعم سعيد أن استراتيجية الاعتماد على الذات العربية السابقة انطلقت من منطلق القومية العربية، ومن هيمنة فكرة الوحدة السياسية على القوميين العرب الذين درجوا على ازدراء الخطوات التدريجية أو التكاملية في أي جانب من الجوانب

---

[1] عبد المنعم سعيد: العرب ومستقبل النظام العالمي، ص260.

العسكرية، أو الاقتصادية كل منها على حدة. مما أدى إلى إلقاء أعباء ثقيلة على أجهزة الجامعة العربية التي لم تكن مؤهلة من خلال هياكلها ومواردها للقيام بالأدوار المتنوعة والكبيرة التي ألقيت على كاهلها. ويشرح عبد المنعم سعيد الهدف من فصل أجهزة العمل العربي في المجالات المختلفة فيبين أن ذلك يؤدي إلى إعطاء الجسد العربي مرونة كافية للتعامل مع تناقضاته بحيث إذا حدث خلاف استراتيجي في أحدها، فإن مجالات أخرى للتعاون تظل مفتوحة، وربما تؤدي إلى رأب الصدع بعد تجاوز نقاط الخلاف.

وبالنسبة للمبدأ الثالث، وهو بناء جديد للمؤسسات العربية، فهو يؤكد ضرورة إعادة النظر في الجامعة العربية والمؤسسات التابعة لها بحيث تقوم بتحقيق أكبر قدر ممكن من التكامل والتنسيق، وليس الوحدة بين الأقطار العربية. ويتم انطلاقا من ذلك اعتماد إجراءات أربعة[1] وهي:

- إنشاء هيئة مركزية ذات موارد مستقلة لها خصائص فوق قطرية تتبع نظاما نسبيا للتصويت.
- إنشاء محكمة عدل عربية لحل المنازعات بين الأقطار العربية بالطرق السلمية.
- إنشاء برلمان عربي مشترك منتخب مباشرة من الشعوب العربية للرقابة على أعمال الهيئة المركزية.
- الالتزام بمبدأ التعويض بالنسبة للأقطار العربية التي قد تتضرر من برامج التكامل العربي في المجالات الاقتصادية.

أما المبدأ الرابع، وهو تقسيم للعمل لخلق التكنولوجيا وتحقيق الديمقراطية، فهو يؤكد على ضرورة إحداث تغير جوهري على مستوى البناء السياسي العربي. فمن الصعب بناء مؤسسات قومية وفقا للمبادئ الثلاثة السابقة ما لم تكن هناك ديمقراطية في كل قطر عربي على حدة. فالمعضلة التي واجهها النظام العربي دوما –يؤكد عبد المنعم سعيد- أنه كان تعبيرا عن عدد محدود من

---

[1] عبد المنعم سعيد: العرب ومستقبل النظام العالمي، ص263.

السياسيين والمثقفين، وكانت التحالفات، أو العداءات بينهم، هي التي تؤدي بالوطن العربي إلى الوحدة، أو التفرق، ولا بد الآن من ظهور تعبيرات اجتماعية وطبقية غير قطرية تشكل الأساس للعمل القومي العربي الجديد. والتسارع الذي حدث في التعليم والصناعة أدى إلى نمو كبير في تقسيم العمل في كل الأقطار العربية، وبخاصة خلال العقدين الماضيين مما أدى إلى بزوغ وترسخ الطبقة العاملة، والشرائح المهنية، والبورجوازيات التجارية في مجتمعات كانت القبيلة هي الترتيب الاجتماعي الوحيد المتعارف عليه فيها[1].

ويقيم يوسف صايغ في أحد كتبه الموسوم بـ (التنمية العصية) قدرة المجتمع العربي على الانتقال من حالة التبعية التي لا يزال يعاني منها إلى الاعتماد على النفس. وفهم الاعتماد على النفس كإستراتيجية للتنمية الاقتصادية العربية يتطلب تبين سبعة جوانب متداخلة أو متصلة وهي[2]:

1. حاجة مجتمعات العالم الثالث لتحريرها من فلسفة ومضمون النمـوذج النيـو -كلاسيكي الاقتصادي وكذلك السوسيولوجي للتـنمية- إذ إن كليهما يطرحان المجتمع الصناعي الغربي على أنه المثال الوحيد الجدير بالتمثيل والقادر على إيصال البلدان المتخلفة إلى التنمية.

2. ضرورة تحقيق تمازج منسجم في عملية صهر قيم التحديث والقيم المتضمنة في العودة إلى الأصول الدينية. ويشكل هذا الجانب شرطا ضروريا في السعي السليم صوب التنمية بالاعتماد على النفس، وذلك بسبب الصلة الوثيقة بين هذا السعي من جهة، والحوافز، والأهداف، والمحددات، والمعايير اللازمة للتنمية المنشودة.

3. الإدراك المتوازن والسليم للتبعية، وفهم معناها، ودلالاتها بالنسبة إلى نواحي الحياة المختلفة، وإدراك هوية الأدوات الرئيسية للتبعية بتفرعاتها الاقتصادية، والسياسية، والإعلامية، والثقافية. ويشكل هذا الإدراك شرطا ضروريا لتقييم

---

[1] عبد المنعم سعيد: العرب ومستقبل النظام العالمي، ص263.

[2] يوسف صايغ: التنمية العصيّة، من التبعية إلى الاعتماد على النفس في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992، ص145-163.

إمكانية وجدوى التحرك لوقف اتساعها، ثم إرغامها على التراجع على مختلف الجبهات التي تترسخ فيها.

4. الحاجة لتطوير مفاهيم ومواقف ومسارات عمل ملائمة لظروف وأوضاع الوطن العربي لإصلاح هياكله المختلفة. ومع أهمية صياغة المفاهيم فهناك حاجة للتأكيد على الفعل أيضا. فوجود إطار نظري أمر جوهري يتاح بفضله إدراك كيفية تصميم أو هندسة التبدل السياسي والاجتماعي، ولتوفير الخطوط الموجهة للفعل والسلوك. ويستدعي ذلك أن توضع الجماهير العربية، من ريفية وحضرية، في قلب الهم الإنمائي.

5. إضافة إلى وجوب صياغة وبلورة منظور إنمائي متولد ذاتيا، ذي توجه داخلي مع إستهدافه إرضاء الأسواق الخارجية. ويؤكد هذا الجانب على استخدام القدرات والموارد العربية، والقوة العاملة، والتقانة، والموارد الطبيعية، ورأس المال الحقيقي، والتمويل. ويجب تقييم هذه القدرات والموارد لا من حيث درجة توفرها فقط، وإنما كذلك من حيث الدرجة والنوعية، وإمكانية التنوع المحتملة في المستقبل.

6. الحاجة لتبني منظور عربي (يشمل المنطقة العربية بأكملها) للتنمية يقترن بالقدر الوافي من استقلالية اتخاذ القرار على المستوى القطري والقومي، بحيث تتخطى جاذبية التكامل في السياق العربي المزايا التي تنجم عنه وتشكل حوافز اقتصادية تدفع في اتجاه التكامل العربي.

7. تصميم المجتمع على السعي صوب التنمية بالاعتماد على النفس بعقلانية وسلامة في الرؤية والتحليل، مما يستدعي توافر الإرادة المجتمعية العربية لمجابهة تحدي التخلف والتنمية المشوهة المسيطرة في ظروف التبعية على المستويين القطري، والقومي. كما يستدعي مشاركة شعبية واسعة وحقيقية في الأمور السياسية والاقتصادية، إضافة إلى التداول بالقضايا المتصلة بالعمليتان وبصنع القرار فيهما.

ويحدد صايغ سبعة معايير للتنمية بالاعتماد على الذات، ويحلل حالة المجتمع العربي في ضوئها، وهذه المعايير هي[1]:

1. حجم السوق القومية الداخلية الذي يتكون من المبادلات في السلع والخدمات بين الاقتصاديات العربية، والمبادلات مع بلدان غير عربية.

2. التوزيع الجغرافي للتجارة العربية الخارجية وتركيبها من خلال تحليل درجتي التمركز السلعي، والتمركز الجغرافي.

3. قاعدة الموارد المتاحة والأداء الاقتصادي –ويشمل هذا المعيار الأرض الصالحة للزراعة، وتوافر المياه، والمعادن، ومدى تنظيم استغلالها وصناعتها.

4. مدى إتاحة الثقافة والمهارات العمالية الملائمة، ويشمل هذا المعيار بناء قدرة ثقافية عربية لمواجهة الاحتياجات، كما يشمل التركيب المهاري لقوة العمل العربية.

5. وجود المنظمين الرواد الوطنيين، ويشير هذا المعيار إلى وجود المدراء كمورد ريادي عربي، ومدى تركزهم في المجتمعات العربية، وهؤلاء المنظمين أكثر تحسسا بمفاهيم الكفاءة واعتبارات السوق من غيرهم، كما يظهر هؤلاء الرواد قدرا أكبرا من الوعي الاجتماعي. وغالبا ما تكون مجالات وقطاعات النشاط الاقتصادي التي يعمل فيها الرائد الاقتصادي –سواء أكان ضمن القطاع العام أو الخاص- ذات توجه إنمائي مباشر.

6. توافر الموارد من أجل تكوين رأس المال الثابت وتراكمه المحلي، ويشير هذا المعيار إلى مدى توافر الناتج المحلي الإجمالي، أو القائم، الذي يخصص قسم منه لتكوين رأس المال. كما أن "فائض الاستيراد" أو زيادة المستوردات على الصادرات يسهم هو الآخر بالتكوين الرأسمالي إلى المدى الذي يتألف منه هذا الفائض من سلع رأسمالية تستورد للاستثمار المحلي. فإذا أضفنا الناتج المحلي القائم إلى جملة الاستيراد نحصل على جملة الموارد المتاحة. وفي

---

[1] يوسف صايغ: التنمية العصيّة، ص186-248.

محصلة التحليل فأن جملة الموارد المتاحة هي التي تقرر حجم التكوين الرأسمالي الممكن ضمن كتلة الموارد المخصصة للاستخدام الإجمالي.

7. توافر قيادات ذات توجه إنمائي في مجالات ومرافق الحياة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، وهو من أهم معايير انطلاق الوطن العربي بتنمية معتمدة على الذات. ويشير هذا المعيار إلى ضرورة توافر قيادات ذات توجه إنمائي مصممة وذات رؤية واضحة في جميع مجالات الحياة. ووجود مثل هذه القيادات ينبغي أن يقترن بضرورة تمتع الشعب بقدر واسع من المشاركة السياسية، والحريات والحقوق الأساسية، وبذلك يكون قادرا على التعبير عن حاجاته واختياراته الحقيقية.

وبتطبيق هذه المعايير على البلدان العربية كل على حدة كما يوضح الجدول رقم (3) يتضح تفاوت امتلاك هذه المعايير من مجموعة عربية إلى أخرى. لكن تطبيق هذه المعايير على البلدان العربية ينظر إليها كوحدة اقتصادية واحدة يوضح أن هذه البلدان تتمتع بالقدرة على إرضاء متطلبات المعايير بدرجة وافية مما يبرر التوقع بأنها تستطيع السعي بفاعلية صوب الاعتماد الجماعي على النفس، حتى وإن كانت نوعية بعض المتطلبات المتاحة ليست مرضية بدرجة عالية في جميع الحالات.

-ويعطي يوسف صايغ للمعيار السابع- وهو توفر القيادات ذات التوجه الإنمائي دورا أساسيا في منظومة المعايير التي يقدمها، إذ يؤكد على ذلك بقوله:

"...إن التنمية بالاعتماد على النفس على المستوى القومي بوتيرة متدرجة وبطيئة فقط إذا أظهر استخدام المعيار السابع (القيادة ذات التوجه الإنمائي) انه أصبح ذا فاعلية مرضية بفضل توفر شبكات قيادة ذات توجه وعزم إنمائيين، مستعدة لأن تحشد قدرات المجتمع خلف السعي إلى الاعتماد على النفس، وقادرة على ذلك. وكما يتبين من المنظومة، ليس من الضروري أن يتحقق إرضاء هذا الاشتراط في كل قطر عربي بمفرده، إذ يكفي أن يتحقق ذلك في عدد من الأقطار الرئيسية ضمن إطار من العمل المشترك..."[1].

---

[1] يوسف صايغ، التنمية العصيّة، ص227.

جدول رقم (3)

إمتلاك معايير التنمية المستقلة في البلدان العربية[1]

الأقطار ومجموعات الأقطار	1-حجم السوق الداخلية	2-توزع التجارة الخارجية الجغرافي وتركيبها	3-قاعدة المواد الطبيعية	4-توفر التقانة الملائمة والمهارات العمالية	5-توفر قدرة ريادية ذات شأن	6-توفر الموارد للتراكم الرأسمالي	7-توفر قيادة ذات توجه إنمائي تسعى إلى الاعتماد على النفس
المجموعة 1							
الإمارات العربية المتحدة	منخفض	منخفض	مرتفع	منخفض	منخفض	مرتفع	منخفض
البحرين	منخفض	منخفض	منخفض/متوسط	منخفض	منخفض/متوسط	متوسط	منخفض
السعودية	متوسط/مرتفع	منخفض	مرتفع	منخفض/متوسط	منخفض/متوسط	مرتفع	منخفض/متوسط
عُمان	منخفض	منخفض	متوسط/مرتفع	منخفض	منخفض	مرتفع	منخفض
قطر	منخفض	منخفض	متوسط/مرتفع	منخفض	منخفض	مرتفع	منخفض
الكويت	منخفض	منخفض	مرتفع	منخفض/متوسط	منخفض/متوسط	مرتفع	متوسط
المجموعة 2							
الجزائر	متوسط	منخفض	مرتفع	متوسط/مرتفع	متوسط	مرتفع	متوسط/مرتفع
العراق	متوسط	منخفض	مرتفع	متوسط/مرتفع	متوسط	مرتفع	متوسط/مرتفع
ليبيا	منخفض	منخفض	مرتفع	منخفض/متوسط	منخفض	مرتفع	منخفض

(1) بتصرف عن: يوسف صايغ، التنمية العصيّة... جدول رقم 4-4، ص 231 -232

تابع جدول رقم (3)

الأقطار ومجموعات الأقطار	1-حجم السوق الداخلية	2-توزع التجارة الخارجية الجغرافي وتركيبها	3-قاعدة المواد الطبيعية	4-توفر التقانة الملائمة والمهارات العمالية	5-توفر قدرة ريادية ذات شأن	6-توفر الموارد للتراكم الرأسمالي	7-توفر قيادة ذات توجه إنمائي تسعى إلى لاعتماد على النفس
المجموعة 3							
تونس	منخفض	منخفض	متوسط	متوسط	متوسط	منخفض/متوسط	متوسط/مرتفع
سوريا	منخفض	منخفض	متوسط/مرتفع	متوسط/مرتفع	متوسط/مرتفع	متوسط	متوسط/مرتفع
مصر	مرتفع	منخفض	متوسط/مرتفع	مرتفع	مرتفع	منخفض	متوسط
المجموعة 4							
الأردن	منخفض	منخفض	منخفض/متوسط	متوسط/مرتفع	متوسط/مرتفع	منخفض/متوسط	متوسط/مرتفع
لبنان	منخفض	منخفض	متوسط	متوسط/مرتفع	مرتفع	منخفض/متوسط	منخفض/متوسط
المغرب	منخفض	منخفض	متوسط/مرتفع	متوسط	متوسط	منخفض	منخفض
المجموعة 5							
جيبوتي	منخفض	منخفض	منخفض	منخفض	منخفض	منخفض	منخفض
السودان	منخفض	منخفض	مرتفع	منخفض	منخفض	منخفض	منخفض
الصومال	منخفض	منخفض	منخفض	منخفض	منخفض	منخفض	منخفض
موريتانيا	منخفض	منخفض	مرتفع	منخفض	منخفض	منخفض	منخفض
اليمن الشمالي	منخفض	منخفض	منخفض/متوسط	منخفض	منخفض	منخفض/متوسط	منخفض/متوسط
اليمن الجنوبي	منخفض	منخفض	منخفض/متوسط	منخفض	منخفض	منخفض/متوسط	منخفض/متوسط

ويلاحظ على هذه المنظومة من المعايير التي يقدمها صايغ لتحقيق التنمية المعتمدة على النفس أنها ذات طابع اقتصادي. والمعيار السابع الذي يقدمه ويؤكد على إعطائه دورا مركزيا في منظومته والذي يتعلق بتوافر شبكة قيادة ذات توجه إنمائي فانه يختصر في تحليلاته إلى شبكة قيادات ورواد من المستثمرين في القطاع الخاص الذين يمتلكون الوعي والخبرة بظروف السوق وشروط تحقيق الربح والدخول في مغامرات استثمارية محسوبة. أما شبكات القيادة السياسية والاجتماعية والثقافية فإن دورها مبالغ فيه، وبخاصة فيما يتعلق بإنتاج التوجه الإنمائي الشعبي الجارف في عدد من الدول العربية الرئيسية وتطويره بحيث ينتشر، أو يلتقي مع مثل التوجه في الدول العربية الأخرى المحيطة بها.

وتظهر المبالغة في هذا الدور المركزي أكثر وضوحا عند محاولة التأكد من وجود ونضوج مثل هذه الشبكة من القيادات سواء على المستوى القطري أم القومي. فمثل هذه المحاولة تبين لنا مدى تشرذم، وعدم فاعلية، وصغر حجم هذه القيادات، وارتباطها الشديد بالسلطات الحاكمة مما يجعلها تسير في مسار هذه السلطات وتوجهها الإنمائي المحكوم بواقع العلاقة مع النظام العالمي، واستمرار سيادة مفاهيم التنمية التقليدية في أوساط هذه السلطات.

ويشير رمزي زكي في مقالة طويلة له نشرت عام 1980[1]، إلى فشل عقدي التنمية (1960-1980)، اللذين بشرت بهما الأمم المتحدة، في تخليص البلدان النامية، ومن ضمنها البلدان العربية، من التخلف الاقتصادي والاجتماعي. ونبع هذا الفشل -في رأيه- من سيطرة الفكر التنموي الغربي، أو التقليدي، على صانعي القرار في البلدان النامية. فأزمة التنمية التي تعيشها الدول المتخلفة تعود إلى حد كبير، إلى طغيان نوع معين من الفكر التنموي الذي لم يكن يلائم أوضاع هذه البلدان، ولا يصلح لها للاسترشاد به في تفسير ظاهرة التخلف، ومن ثم

---

[1] رمزي زكي: "الأزمة الراهنة في الفكر التنموي"، مجلة العلوم الاجتماعية، السنة 3، العدد2، ص10-69، الكويت: جامعة الكويت، تموز/يوليو،1980.

للاستعانة به في تسهيل عملية نقل هذه البلدان من التخلف إلى حالة التقدم. ويشرح رمزي زكي ذلك بقوله:

"ليس من المصادفة أن تتزامن أزمة التنمية في الدول المتخلفة مع أزمة الفكر التنموي، نظرا لما بين الأزمتين من صلة شديدة، ذلك أن نمط التفكير الذي أفرزه الفكر الاقتصادي الغربي خلال الخمسينات كانت له قوة السيطرة بشكل واضح على واضعي السياسية الإقتصادية ورجال التخطيط وكبار المسؤولين في هذه البلاد. ومن هنا يجوز لنا بحق الادعاء أن أزمة التنمية التي تعيشها الآن مجموعة الدول المتخلفة تعود، إلى حد كبير، إلى طغيان نوع معين من الفكر التنموي الذي لم يكن يلائم أوضاع هذه البلاد، ولا يصلح لها للاسترشاد به في تفسير ظاهرة التخلف، ومن ثم للإستعانة به في تسهيل عملية نقل هذه البلاد من حالة التخلف إلى حالة التقدم[1]".

ويتابع زكي هذا الطرح الفكري في كتاب حديث له نشر عام 1989، فهو يتحدث في هذا الكتاب عن بعض المقولات والتصورات النظرية ذات المنشأ الخارجي التي أثرت تأثيرا واضحا في القرارات الاقتصادية والتوجهات الإنمائية العربية على نحو أدى إلى جعل الاقتصاد العربي أكثر حساسية لاستيراد الأزمات والمشكلات التي يعاني منها الاقتصاد الرأسمالي العالمي. وينعت زكي هذه المقولات والتصورات النظرية بـ "أوهام التنمية"، وأهمها ما يلي: التنمية هي الوصول إلى نمط الحياة الغربية، والتنمية من خلال تضخيم دور الاستثمار، ووهم تعظيم دالة الرفاه الاجتماعي، ووهم التصنيع في القطاع الحديث، والتصنيع الموجه إلى الإحلال مكان الواردات، والتصنيع الموجه إلى التصدير، ووهم التنمية بالاعتماد المتزايد على الخارج[2].

---

[1] رمزي زكي: "الأزمة الراهنة في الفكر...."، ص7.

[2] رمزي زكي: الإقتصاد العربي تحت الحصار: دراسات في الأزمة الإقتصادية العالمية وتأثيرها في الإقتصاد العربي مع إشارة خاصة عن الدائنية والمديونية العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1989، ص31-55.

وأوهام التنمية هذه هي التي أوصلت المجتمع العربي إلى الأزمة التنموية التي يعيشها حاليا، فقد أدت هذه الأوهام إلى جعل المجتمع العربي أكثر تبعية للدول الصناعية، وأشد حساسية لاستيراد الأزمات والمشكلات التي يعاني منها الاقتصاد العالمي. "وليس هناك من بديل للخروج من هذا المأزق إلا بتبني مشروع حضاري نهضوي عربي شامل يستهدف بناء التنمية المستقلة المتمحورة على الذات. وهي تنمية تستهدف نفي التبعية للخارج، وتحقيق التحرر الاقتصادي وما ينطوي عليه من سيطرة وطنية على الموارد والثروات العربية، وذلك من أجل تأمين رفاهية الإنسان"[1]. وتحقيق مثل هذه التنمية المستقلة يتطلب توفر بعض الشروط التي يؤكد عليها رمزي زكي، فمثل هذه التنمية تتطلب أن تكون هناك سيطرة وطنية على مصادر التراكم المحلي مما يعني ضرورة استكمال مهام التحرر الاقتصادي العربي ودعمها. كما تتطلب ترشيد استخدامات الموارد وفق خطة عقلانية تستهدف تغيير بنية الإنتاج القومي، وتنمية القطاعات التي تتميز بدرجة عالية من الدينامية والدفع لعملية التنمية وبخاصة قطاعي الزراعة والصناعة. وأن يكون توجه هذه التنمية نحو إشباع الحاجات الأساسية لغالبية السكان. "ومؤدى ذلك أن تصاغ برامج الإستثمار والإنتاج من أجل خلق السوق المحلية وتوسيعها. ولن يتحقق ذلك إلا إذا استهدفت هذه البرامج إشباع الحاجات الأساسية للسكان وتحقيق العدالة في توزيع الدخل وثمار النمو"[2].

ولا يغفل زكي دور المشاركة الشعبية في تحقيق مثل هذه التنمية، ويعني بالمشاركة الشعبية التجنيد الفعلي للطاقات البشرية في مختلف القطاعات والأنماط الإنتاجية والتركيز على خلق فرص متجددة للعمالة والاستثمار بحيث تشمل كل هذه القطاعات. ويستدعي ذلك أيضا توافر الديموقراطية ودعم مؤسساتها التي تكفل تحقيق مشاركة القاعدة الشعبية في وضع خطط التنمية ومتابعة تنفيذها.

ويرجع نادر فرجاني أصول أزمة التنمية العربية إلى مصدرين أساسيين هما: مفهوم التنمية الغربي والنموذج المرتبط به، وهدر الإمكانات العربية.

---

[1] رمزي زكي: الاقتصاد العربي تحت الحصار...، ص55-56.

[2] رمزي زكي: الاقتصاد العربي تحت الحصار...، ص56.

فبالنسبة للمصدر الأول يرى فرجاني أن مفهوم التنمية الغربي والنموذج المرتبط به لا يقدمان أملا حقيقيا للبلدان العربية. فهذا النموذج –كما يلاحظ فرجاني- "معيب في الجوهر، فهو حتى بالنسبة للغرب المصنع، لا يقدم جنة حقيقية وإنما يقدم آثارا مدمرة في المجالات البيئية والاجتماعية والنفسية"[1]. ويرتبط المصدر الثاني -هدر الإمكانات العربية- بالمصدر الأول ويؤدي إليه في نفس الوقت. فنموذج التنمية الغربي أدى إلى استثمار الدول العربية في إنشاء صروح تنموية هائلة الحجم أثرت على البيئة ولم تؤد إلى النتائج الإيجابية المرجوة منها وبخاصة إشباع الحاجات الأساسية لغالبية السكان، والمساواة في التمتع بالرفاهية المادية والمعنوية داخل البلدان العربية، والتحرر من التبعية للبلدان المصنعة، وتحقيق الأمن الغذائي والعسكري لها.

ومن جهة أخرى، تميز العمل التنموي العربي بهدر الإمكانية في محاوره الثلاثة: **الدولي**، **والقومي**، **والقطري**. ويتمثل المحور الأول في علاقة البلدان العربية فرادى ومجتمعة بباقي دول العالم، وبخاصة في صورة تجمعات سياسية-اقتصادية متميزة، ويتمركز حول جهود التحرر من التبعية للدول المصنعة. ويتمثل المحور الثاني في علاقة الدول العربية ببعضها، وعلى وجه التحديد جهود التعاون والتكامل العربيين في كافة المجالات الإجتماعية-الاقتصادية والسياسية. أما المحور الثالث، وهو القطري، فيتمثل في طبيعة التوجه والجهد التنموي داخل كل قطر عربي، وعلى وجه الخصوص مدى مشاركة الناس في تسيير أمور المجتمع[2].

ويلاحظ نادر فرجاني أن محاور العمل التنموي هذه لصيقة الصلة بالغايات المبتغاة منها حتى أن التقدم على أحد محاور العمل يشكل، في حد ذاته، قربا من غاية أو أكثر. ولعل هذا أوضح ما يكون بالنسبة لغاية التحرر والمحور الدولي للعمل العربي. كما أن مجموعة الغايات ومحاور العمل تتفاعل داخليا

---

(1) نادر فرجاني: "غياب التنمية عن الوطن العربي"، مجلة المستقبل العربي، العدد 60، 6ص ص-34، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1984، ص19-20.

(2) نادر فرجاني، هدر الإمكانية: بحث في مدى تقدم الشعب العربي نحو غاياته، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1980، ص14-15.

بشكل إيجابي. بمعنى أن تحقق أحد الغايات ومحاور العمل تتفاعل داخليا بشكل إيجابي. بمعنى أن تحقق أحد الغايات يدعم تحقق الغايات الأخرى بدرجات متفاوتة. وكذلك الإنجاز على أحد محاور العمل يقوي إمكانية الإنجاز على الأخرى. ويدعم ذلك ويعضده التعاون الجماعي العربي كما يؤكد فرجاني على ذلك بقوله:

"ولا يتصور أن يستطيع أحد أقطار العالم الثالث الصغيرة اجتياز معركة المصير التنموي منفردا. وإنما يستوجب ذلك الدخول في مشروع تعاوني مشترك بين مجموعة من البلدان تتعاضد جهودها لتسريع عملية التنمية في كل منها، أو ما يسمى بالاعتماد الجماعي على النفس. ويعود ذلك لسببين، الأول هو طبيعة عملية التنمية، والثاني الموقف الضعيف لأية دولة متخلفة إذا دخلت وحدها في عملية التفاوض التاريخية المطلوبة مع النظام الاقتصادي-السياسي السائد في العالم[1]".

إضافة إلى طبيعة العلاقة مع النظام العالمي وأثرها على التنمية في بلدان العالم الثالث، يلاحظ نادر فرجاني أن اهتمام هذه البلدان بمواردها البشرية عنصر أساسي أيضا في عملية نموها وتقدمها. وتشمل التنمية البشرية بالنسبة له تنمية الأفراد عن طريق تعليمهم، وتدريبهم، وتطوير التنظيمات التي يعملون من خلالها على تحقيق مصالحهم، والمشاركة في العملية التنموية العامة. وفي هذا الصدد يلاحظ فرجاني معاناة المجتمعات العربية وضعفها، وتهميش المشاركة الشعبية فيها، وهو يرى أن هذه الظاهرة، أي تهميش المشاركة الشعبية، تعود إلى فقدان الجماهير العربية للثقة في معظم العقائد السياسية-الاجتماعية التي تبنتها الأنظمة الحاكمة في الوطن العربي خلال العقود الثلاثة الأخيرة. ومن ناحية أخرى لم تسمح هذه الأنظمة بقيام معارضة حقيقية وإيجابية في مجتمعاتها.

وقد ساعد على تدعيم تأثير هذه الأسباب تفاعل زيادة ضغط الظروف الاقتصادية على السكان مع سيطرة أنماط استهلاكية مستوردة من الخارج أدت إلى انجراف الأفراد في حمى الاستهلاك التفاخري. مما أدى إلى انصراف

---

[1] نادر فرجاني: هدر الإمكانية...، ص16.

الأفراد لتدبير شؤونهم المعاشية في إطار نسق قيم فردية يقوم على التركيز على تعظيم الممتلكات المادية الخاصة والتوفر على تعظيمها دون اهتمام حقيقي بالقضايا العامة أو المصالح المجتمعية المشتركة. "ولا ريب أن ضعف المشاركة ينعكس على تدني الإحساس بالانتماء ومعانة الاغتراب داخل الوطن، مما يعني غياب الحافز الأهم للإنتاجية الاجتماعية-الاقتصادية في دفع مشروع قومي للتنمية أن وجد"[1].

وينتقد محمد لبيب شقير الفكر التنموي الكلاسيكي، لأنه بالغ في التركيز على المتغيرات الاقتصادية مثل: دور رأس المال، وحجم الصادرات والواردات، وحجم الاستثمار، والإنتاج الكلي، باعتبارها العوامل الإستراتيجية الحاسمة في تحقيق التنمية الاقتصادية وإطلاقها، وذلك على حساب عوامل أخرى اقتصادية واجتماعية وسياسية[2]. أما محمد محمود الإمام فيتهم استراتيجيات، أو مناهج تحقيق التنمية التي استخدمت في البلدان العربية خلال العقود الماضية بعدم القدرة على أداء دورها في تحقيق التنمية المطلوبة، وهو يرى أن كلا من هذين المنهجين يؤدي إلى تراكم المشكلات بدلا من نقصانها، فمشكلة التمويل الخارجي، أو الحصول على العملات الصعبة، لا تحل، والقطاعات الموجهة إلى إشباع الحاجات الأساسية للمواطنين، وبخاصة الزراعة تتراجع ثم تنكشف[3].

ويقيم مجيد هادي مسعود لأداء التخطيطي التنموي للبلدان العربية في مقالة مهمة منشورة في مجلة المستقبل العربي[4]. فيرى أن محصلة المحاولة

---

[1] نادر فرجاني: هدر الإمكانية...، ص71.

[2] محمد لبيب شقير: "مفهوم التنمية العربية ومتطلباتها"، في التخطيط لتنمية عربية: آفاقه وحدوده، الكوب: المعهد العربي للتخطيط، 1981، ص175-195.

[3] محمد محمود الإمام: "دور العمل العربي المشترك في تحقيق التنمية المستقلة"، ص825-844 في التنمية المستقلة في الوطن العربي (بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية في عمان) كم 26 إلى 29 نيسان 1986، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987، ص828-829.

[4] مجيد هادي مسعود: "نحو منهجية تخطيط للتقدم الاقتصادي والاجتماعي ملائمة لتعددية الأنماط الانتاجية في الوطن العربي"، مجلة المستقبل العربي، العدد 156، السنة4، ص69-89، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992.

التخطيطية للإنماء الاقتصادي والاجتماعي العربي ارتبطت ببعض الملامح السلبية من أهمها: معاناة غالبية الأقطار العربية وبخاصة في نهاية الثمانينات من انخفاض معدلات الأداء والنمو الاقتصادي، وتراجع المؤشرات الاجتماعية، وتفاقم المديونية الخارجية، وازدياد أسعار الواردات مع انخفاض أسعار النفط والصادرات العربية الأخرى. ويرى مجيد مسعود أن الفكر التنموي السائد الذي يحكم صياغة الخطط القطرية قد ركز على ارتفاع مستوى دخل الفرد. وكان المحور الرئيسي فيها هو برنامج الاستثمار، ولم تتضمن ربطا بين الكفاية وقضية عدالة التوزيع، وكانت ترى التبادل مع العالم الخارجي قادرا دائما على الوصول إلى الوضع الأمثل، ولم تتوقع هذا التراجع والتدهور المستثمرين في الاختلالات الهيكلية.

وبمراجعة العديد من الدراسات حول التخطيط التنموي العربي يستنتج مجيد مسعود أن الخطط التنموية العربية اتسمت بسمات مشتركة مولدة للاختلالات الهيكلية، ومن أهمها[1]:

1. أنها جميعا خطط استثمار، محورها الأساسي حجم الاستثمارات وتوزيعها على القطاعات المختلفة، بدلا من التركيز على الحاجات الأساسية للأفراد والمجتمع بما يناسب المرحلة التي يجتازها.
2. إهمالها التنمية الريفية المتكاملة والأمن الغذائي، وعدم إعطائها القطاع الزراعي ما يستحقه من اهتمام في تصميم الأولويات، مما فاقم من مشكلة هجرة أبناء الريف إلى المدن.
3. قصورها عن تحقيق التنمية البشرية واستجابة التعليم لحاجات التنمية الشاملة وتكوين المواطن الإيجابي.
4. كان نمط التصنيع الذي تبنته هذه المحاولات التخطيطة، هو الذي تحركه قوى الطلب القادر على الدفع، وتحتل فيه الصناعات الاستهلاكية لإحلال الواردات الأولوية الأولى باستثناء بعض الأقطار النفطية التي اهتمت بصناعات التصدير من النفط الخام، وأخيرا بعض منتجات السوق الرأسمالية ودون

[1] مجيد هادي مسعود: "نحو منهجية تخطيط للتقدم الاقتصادي"...، ص73-74.

تكامل عربي. وسرعان ما اصطدمت هذه الدول بمشاكل التسويق في تلك الأسواق الرأسمالية في الوقت الذي تزداد الحاجة فيه إلى صناعة وسائل الإنتاج المختلفة بما فيها البسيطة.

5. تتفق الخطط الإنمائية في غالبية الأقطار العربية في افتقارها إلى بيان أدوات وسياسات تنفيذها، في إطار آلية واضحة لمتابعة التنفيذ وتقييم الأداء.

6. افتقدت هذه الخطط البعد التكاملي الإقليمي والعربي، وعندما وردت أهداف عامة بهذا الشأن في بعض هذه الخطط، افتقدت آلية التنفيذ، أو تجسيدها في مشاريع، أو خطوات للتنسيق العلمي لمجابهة قضايا مشتركة وتأمين المصالح المتبادلة.

ويلوم إبراهيم سعد الدين ومحمود عبد الفضيل المتغير النفطي الذي يعتبرانه المسبب الرئيسي لأزمة التنمية العربية المعاصرة. فقد كان لإيرادات النفط المالية الهائلة دور أساسي في تحديد المسار الاقتصادي للوطن العربي، وبخاصة بعد تصحيح أسعار النفط في عام 1973 وحتى أوائل الثمانينات، وهي الفترة التي سميت بـ "الحقبة النفطية"، وأحيانا بـ "الطفرة النفطية Oil Boom ". وهما يلاحظان أن هذا المسار وجه البلدان العربية نحو تحقيق قدر من النمو الاقتصادي بمعدلات عالية أحيانا خلال الحقبة النفطية "...ولكن العديد من الشكوك يمكن أن يثار حول ما إذا كان هذا النمو قد ساعد على خلق قاعدة لاستمرار نمو الانطلاق الذاتي للتنمية العربية التي أصبحت أكثر ارتباطا بالنفط وتقلبات أسعاره منها في أي مرحلة سابقة"[1].

أما الحديث عن المصدر الخارجي للأزمة التنموية العربية فنجده في كتابات مجموعة من المفكرين العرب الذين ينضوون تحت لواء مدرسة التبعية ومقولاتها، وكان راؤول بربيش، أحد المفكرين الاقتصاديين المرموقين في الأرجنتين، قد صاغ مفهوم التبعية في نهاية الستينيات واستعمله لتفسير استمرار التخلف في الدول النامية، وبخاصة في أميركا اللاتينية على الرغم من الجهود

[1] إبراهيم سعد الدين ومحمود عبد الفضيل (محرران): التنمية العربية، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1989، ص33-36.

التنموية التي بذلت خلال عقد التنمية الأول. وعمل عدد من المفكرين العرب القوميين واليساريين على إغناء هذه النظرية بالتحليلات التاريخية لجذور وواقع العلاقة بين الغرب الرأسمالي والدول العربية، ومن أبرز هؤلاء سمير أمين، وجلال أمين، وعبد الخالق عبد الله -كما اتضح لنا في الفصل الأول من الكتاب- واستخدم هذا المفهوم لتفسير التخلف وعدم النمو في البلدان النامية بربطهما بالشروط غير المتكافئة في العلاقة بين هذه البلدان وبين البلدان الصناعية. وهي شروط تعمل على استنزاف الفائض الرأسمالي من البلدان النامية وعدم تراكمه محليا.

ويلتجئ محمود عبد الفضيل في تفسيره لتفجر أزمة التنمية في البلدان النامية، ومن ضمنها البلدان العربية، إلى مفهوم التبعية هذا، فهو يرى أن هذه الأزمة تنبع أساسا من تبعية هذه البلدان للرأسماليات الصناعية في المجالات الإقتصادية بشكل خاص[1]. ويسير جورج قرم في الخط ذاته حين يستخدم الأدلة التاريخية والإحصائية المستمدة من تجارب العديد من البلدان النامية حين يؤكد أن القروض، واستيراد التكنولوجيا، آليات لتعميق التبعية فهي تعطل الإمكانات الذاتية للتنمية في بلدان العالم الثالث، وتؤدى إلى إعاقة توطين التكنولوجيا[2]. ويناقش إبراهيم سعد الدين آليات التبعية في إطار الرأسمالية متعددة الجنسيات موضحا دورها في إعاقة التنمية في البلدان النامية بشكل عام لأنها تعمل على إعادة إنتاج علاقات التبعية. ومن هذه الآليات التي يحللها؛ الإستخدام الواسع لحاجة التسلح. ومبيعات السلاح، والتدريب العسكري، والمعونات العسكرية، كأدوات للهيمنة والسيطرة، واستخدام السيطرة الإعلامية، والسيطرة على مجالات الترفيه لإحداث تغييرات أساسية في القيم والاتجاهات والثقافات لغرض سيطرة الثقافة الرأسمالية الاستهلاكية. كما يحلل أيضا آليات أخرى مثل:

(1) محمود عبد الفضيل: الفكر الإقتصادي العربي وقضايا التحرر والتنمية والوحدة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1982.

(2) جورج قرم، التبعية الاقتصادية: مأزق الاستدانة في العالم الثالث في المنظار التاريخي، بيروت: دار الطليعة، 1980.

احتكار التكنولوجيا، والاستخدام الواسع للقروض والمساعدات[1]. ويرى سمير أمين أن المشروع النهضوي البورجوازي العربي الذي قدم له في السبعينيات لم ينجح بسبب محاربة الرأسمالية الغربية له، وعملها على سلب المدخرات المحلية، مما أدى إلى عدم قدرة البلدان العربية[2] السيطرة على التراكم الرأسمالي الداخلي، وتوجيهه لخدمة المشروع.

وعلى الرغم من تماسك المقولات على المستوى النظري، فأن الأدلة الميدانية لم تقدم دعما كافيا لها؛ بل أن هذه الأدلة تحدت هذه المقولات بشكل جدي. فنجاح النمور الآسيوية الأربعة بتحقيق النمو، وهي تايلاندا، وكوريا، وسنغافورة، وهونج كونج مع تبعية كل منها للغرب الرأسمالي أثبت أن التنمية ممكنة مع وجود التبعية. ومن جهة أخرى، قدمت نظرية التبعية مفهوم "التبعية" واعتبرته الأداة السحرية التي تؤدي إلى تفسير التخلف، وتقديم آليات تؤدي إلى تجاوزه. لكن بالرغم من ثراء هذا المفهوم والمقولات التي استندت إليه في معارضة مفاهيم ومقولات نظرية التحديث الغربية وتجاوزها، إلا انه لم يقدم للبلدان النامية الحل المنشود الذي طال الشوق إليه. فلم تقدم نظرية التبعية الآليات الفعالة لتحقيق النمو في البلدان النامية، وفك الارتباط مع المراكز الرأسمالية، وهي الآلية التي طرحها سمير أمين لم يثبت نجاحها على المستوى العملي وبخاصة بعد تزايد قوى العولمة والياتها. فالارتباطات التجارية بين البلدان النامية والمراكز الرأسمالية تتميز بالتعقيد الشديد نظرا لتنوعها وتداخلها. أضف إلى ذلك، أن الارتباطات السياسية بين فئات الصفوة في البلدان النامية وبين المراكز الرأسمالية تزيد هذه الإرتباطات تعقيدا وعمقا. كما أن حاجة البلدان النامية إلى التكنولوجيا المتقدمة التي تمتلكها المراكز الرأسمالية يجعل فك الإرتباط مع هذه المراكز ضارا، ومعوقا للنمو في البلدان النامية. ومن هنا تبرز أهمية السلطة السياسية في المجتمع النامي فهي تستطيع بجهودها أن تنظم العلاقة

---

[1] إبراهيم سعد الدين: "النظام الدولي وآليات التبعية: آليات التبعية في إطار الرأسمالية المتعددة الجنسيات"، ص93-120، في التنمية المستقلة في الوطن العربي، ص95-120.

[2] سمير أمين: حول التبعية والتوسع العالمي للرأسمالية"، ص129-190، في التنمية المستقلة في الوطن العربي...، ص159-164.

مع مراكز النظام العالمي، وأن توجهها لما فيه توفير الشروط المناسبة للتنمية الوطنية دون تفريط، أو تضحية بالمصالح الوطنية. وستتم مناقشة وتحليل دور السلطة السياسية في البلدان العربية في التنمية في فصل قادم من هذا الكتاب.

الوطنية. وقد بدأت الأدبيات الحديثة في الابتعاد عن تحليل ما يتعلق بالتبعية، والتنمية المستقلة، وفل الارتباط مع السوق العالمي، والتركيز بدلا عن ذلك على العولمة وشروطها، ومؤسساتها، وجهود الدول العربية للاندماج في السوق العالمي، وتحليل دور الدولة في هذه العمليات. والتوجه العام في الأدبيات الحديثة يوضح أن الدولة الوطنية في البلدان العربية بدأت في تعديل بعض وظائفها القديمة لتيسير مثل هذا الاندماج في السوق العلمي استجابة لمتطلبات العولمة. ففي مقالة حديثة لمحمد الأطرش منشورة في (مجلة المستقبل العربي) يناقش فيها بعض التحديات التي يفرضها الاتجاه نحو العولمة، ويستنتج أن مثل هذه التحديات لا تهدد الدولة ودورها في الاقتصاد والمجتمع. ذلك أن الدولة لم تضعف، ودورها لم ينحسر، أو يتراجع، فما تزال الدولة قادرة على التدخل بهدف التأثير في الحياة الاقتصادية، وبهدف تسويق منتجات بعض شركاتها، وبخاصة شركات السلاح، وبهدف احتواء الأزمات المالية فيها، وبهدف إنقاذ بعض منشآتها الاقتصادية من بعض قراراتها الذاتية الخاطئة[1].

وهو يرى أن تحدي العولمة يفرض على البلدان العربية مواجهة هذا التحدي من خلال الدولة ومؤسساتها. وبالتحديد تمكين الدولة في البلدان النامية مواجهة هذا التحدي من خلال إعطاء القطاع العام الدور الأكبر والرائد في التنمية، مع ضمان دور القطاع الخاص، والتخطيط، والأسواق في الإدارة الاقتصادية[2].

---

[1] محمد الأطرش، "حول تحديات الاتجاه نحو العولمة الاقتصادية"، مجلة المستقبل العربي، السنة 223 العدد 260، ص ص 8-33، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، 2000.

[2] وايضاً

David Held, et al. Global Transformation, politice, Economics, and Cultare, Stanford, Stanford Univ. Press,1999

خاتمة واستنتاجات عامة

تمثل هذه الأدبيات التي جرت مراجعتها جزءا أساسيا من التراث الفكري العربي المعاصر الذي يتعرض لقضايا المجتمع العربي المصرية مثل التبعية، وغياب الديموقراطية، والوحدة العربية والعولمة، إضافة إلى التنمية وأزمتها. وعلى الرغم من أن هذه الأدبيات لا تمثل جميع ما كتب عن موضوع هذا الكتاب إلا أنها تكفي لإعطاء صورة عن الاتجاهات الأساسية في الفكر التنموي العربي الحديث. ويمكن بالاستناد إلى هذه المراجعة إيراد الملاحظات التالية التي لا تقلل من قيمة هذه الأدبيات، أو إسهاماتها، في فهم وتحليل جوانب أزمة التنمية التي يعيشها المجتمع العربي.

1. لم تحلل غالبية هذه الأدبيات مصادر الأزمة التنموية العربية بصفتها هدفا بذاته، وإنما كان تحليل هذه المصادر يتم بشكل ضحل، ومتسرع، في العديد من الأحيان كتمهيد للوصول إلى هدف آخر، هو اقتراح، أو تطوير مفهوم جديد للتنمية، أو نموذج عربي للتنمية يستبدل النموذج التقليدي ويؤدي إلى تجاوز ثغراته، أو الوصول إلى صيغ جديدة للتكامل العربي تقود إلى الوحدة القومية العربية، وفي أحيان أخرى كانت تتم الإشارة إلى بعض هذه المصادر إشارة عابرة قبل البدء بتحليل الشروط الموضوعية الجديدة التي قد تغير العلاقة غير المتكافئة مع النظام العالمي. وعلى الرغم من شرعية وأهمية مثل هذه الأهداف، وبخاصة تطوير نموذج عربي للتنمية، إلا أن العربية لا توضع أمام الحصان، فتحديد مصادر أزمة التنمية، وتوضيح ارتباطاتها المتبادلة، والجدلية أحيانا، وإبراز تأثيراتها على مسار التنمية العربية -وهو ما لم ينجز إلى الآن- يعتبر الأساس الصلب الذي يمكن أن تبنى عليه الخطوات اللاحقة، سواء تعلقت هذه الخطوات بتطوير مفهوم جديد للتنمية، أو بتطوير نموذج جديد لتطبيقاتها.

2. يتميز عدد من هذه الأدبيات بالوقوع في مصيدة أحادية العامل، أو السبب، فبعض الدراسات استخدم مفهوم التبعية لتفسير هذه الأزمة بربطها بالسوق الخارجي وقوانينه، أو بتطور الرأسمالية وأزماتها. وأعطي هذا المفهوم قدرة

تفسيرية مبالغ فيها طمست أهمية العوامل، أو المصادر الأخرى سواء أكانت مرتبطة بضعف القاعدة البشرية العربية أم كانت مرتبطة بالمتغير النفطي، وحولت الأنظار عنها. أما أولئك الذين ركزوا على مفهوم التنمية الغربي - الذي يركز على النمو في الناتج القومي الإجمالي - فتعاملوا معه وكأنه العامل الوحيد المؤثر على التنمية في العالم العربي، أو كان التنمية فكر فقط وليس عمليات، ومشاريع، ومهارات فنية، وتمويل.

3. تتعامل هذه الأدبيات –وبخاصة التي تستند على التوثيق الإحصائي- مع ضعف القاعدة البشرية العربية على أنها مظهر؛ أو نتيجة، لأزمة التنمية العربية. وفي ذلك تغاض عن الوجه الآخر للعلاقة بين الأزمة التنموية وبين ضعف القاعدة البشرية العربية، إذ إن هذه القاعدة البشرية توفر الشروط الملائمة لاستمرار سيطرة المفهوم التقليدي للتنمية والنماذج المؤسسة عليه. كما توفر الشروط المطلوبة لاستمرارية آليات التبعية في أداء دورها في إعادة إنتاج التبعية وتكريس أزمة التنمية من خلال ذلك. والاهتمام بالوجه الآخر للعلاقة بين ضعف القاعدة البشرية العربية وبين أزمة التنمية يوضح أن قاعدة بشرية ديناميكية ومبدعة يمكن أن تتدخل في عملية إعادة الإنتاج هذه، أو تقلل من كفايتها. كما أنها يمكن أن تعيد تأسيس نماذج التنمية على مفاهيم أكثر التصاقا بخصوصية المجتمع العربي الذي توجد فيه، والذي يوفر لها الشروط المناسبة لإعادة إنتاج نفسها على نحو أكثر تطورا وكفاية.

4. يلاحظ أن أغلب هذه الأدبيات نشر في وقت لم تكن فيه وتيرة العولمة قد تصاعدت بعد، وبالتالي فإن هذه الأدبيات لم تأخذ العولمة ومؤسساتها بشكل جدي، والتحليلات المتعلقة بالعولمة لم تبدأ إلا حديثا بصدور كتاب جلال أمين (العولمة والتنمية العربية)، وكتاب مركز دراسات الوحدة العربية (العرب والعولمة). لذلك ركزت هذه الأدبيات على مفاهيم مثل "التنمية المستقلة" و "فك الارتباط" مع المراكز الرأسمالية. وقد تم تجاوز مثل هذه المفاهيم حاليا من قبل عديد من المفكرين العرب وهم يدركون أن الاندماج في السوق العالمي وليس "فك الارتباط" بهذه السوق أصبح المطلب الأساسي للدول النامية ومنها الدول العربية. وبالتالي انتقل التركيز على توضيح

الآليات التي تيسر هذا الاندماج في السوق العالمي وما يتضمنه ذلك من انضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وإزالة للعوائق الإغلاقية، مع التركيز على تحليل ومناقشة دور الدولة الوطنية في هذه العمليات، حيث اخذت الدولة تقوم بتعديل بعض وظائفها القديمة دون أن تفقد سيادتها الوطنية.

ويعالج الفصل القادم من هذا الكتاب الثغرات الموجودة في الأدبيات التنموية، فهو أولا يأخذ مصادر أزمة التنمية العربية كهدف بحد ذاته فيحللها تحليلا متأنيا؛ ولا يحللها بوصفها تمهيدا سريعا للوصول إلى هدف آخر. وثانيا، يبتعد عن الوقوع في مصيدة أحادية المصدر فيعمل على تحليل عدد كبير نسبيا من المصادر. ويعمل –كلما كان ذلك ضروريا- على توضيح الارتباطات الأساسية المتبادلة بينها. وثالثا، يعتبر ضعف القاعدة البشرية العربية مصدرا من مصادر أزمة التنمية العربية، وعلى الرغم من أن هذا المصدر يبدو أحيانا نتيجة للتفاعل الجدلي بين قوى وعوامل التنمية وكأنه مظهر من مظاهر أزمة التنمية، وليس أحد مصادرها الأساسية.

ويتضح في الفصل القادم أن أزمة التنمية العربية متعددة ومتداخلة في علاقات متبادلة ، وتشمل هذه المصادر: مفهوم التنمية التقليدي والنموذج الذي ارتبط به، ومسار المتغير النفطي، والتبعية للنظام العالمي، وضعف القاعدة البشرية العربية. ويوضح الفصل بالاستعانة بالأدلة الإحصائية الحديثة المتعلقة بالحسابات القومية وبمؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية كيف أدت هذه المصادر –فرادى ومجتمعة- أدوارا متداخلة في إحداث هذه الأزمة وتكريسها.

الفصل الثـالث

مصادر أزمة التنمية العربية

- مفهوم التنمية التقليدي والنموذج الذي أسس عليه، وتداخله مع مفهوم التحديث.
- مسار المتغير النفطي والنمو المالي في الناتج القومي الإجمالي.
- العلاقة مع النظام العالمي.
- ضعف القاعدة البشرية العربية.
- خاتمة واستنتاجات عامة.

مفهوم التنمية التقليدي والنموذج الذي أسس عليه

أدى مفهوم التنمية التقليدي الذي ساد طويلا دورا في إيصال التنمية العربية إلى أزمتها الراهنة. ويتبدى هذا الدور من خلال عاملين أساسيين، هما: تركيز المفهوم والنموذج الذي أسس عليه على النمو في الناتج القومي الإجمالي، وتوجيه قرارات التنمية لتحقيق هذا الهدف، وتداخل هذا المفهوم مع مفهوم التحديث وارتباطه به. وستتم مناقشة هذين العاملين ببعض التفصيل لتوضيح ارتباطهما بالأزمة التنموية العربية.

التركيز على النمو في الناتج القومي الإجمالي وتوجيه قرارات التنمية لتحقيق هذا الهدف

طرحت التنمية في تقارير الأمم المتحدة وفي الفكر الاقتصادي الغربي بشكل عام، وبخاصة في الخمسينيات والستينيات من هذا القرن، على أنها تعني، بشكل أساسي، تحقيق النمو المستمر في الناتج القومي الإجمالي (GNP)، وما ينتج عنه من نمو مستمر في معدل دخل الفرد الإجمالي (GNP/CAPITA)، مع الإشارة إلى جوانب غير اقتصادية تتعلق أساسا بتحسن ظروف الحياة للسكان. وأدى هذا الطرح النظري إلى تطوير عدد من مقاييس التنمية الكمية التي عرفت باسم "مؤشرات نوعية الحياة" (Quality Of Life Index) وأحيانا باسم "مؤشرات" الرفاه الاجتماعي" (Indicators of Social Welfare). وتقيس هذه المؤشرات القياسية تمتع الفرد بالسلع والخدمات، والمسكن، والرعاية الصحية، والتعليم، والحماية والأمن، والترويح، والتنوع في البيئة المادية والاجتماعية والروحية[1]. ويلاحظ أن هذه المؤشرات تعكس التفضيلات القيمية الغربية أكثر مما تعكس التفضيلات القيمية للبلدان النامية.

[1] D.Morris, Measuring the Conditions of the World's Poor: The Physical Quality of Life Index, New York: Pergamon Press, 1979.

وفي الستينيات أدخلت تعديلات على هذا المفهوم جعلته يتضمن إلى جانب هذه العمليات ذات الطبيعة الاقتصادية عمليات اجتماعية-ثقافية، وسياسية، ونفسية أوضحت بعض الدراسات أن لها ارتباطا بتدعيم، أو اعاقة، تحقيق النمو في الناتج القومي الإجمالي في البلدان النامية. ومن هذه العمليات غير الاقتصادية: الاستقرار السياسي، وتطوير آليات مناسبة لحل الصراع ودمج الجماعات المختلفة في السلطة المركزية[1]، وتطوير نسق للقيم والتقاليد يتناسب مع النمو الاقتصادي[2]، والإطار السياسي وحاجات السكان وطبيعة السوق وأثر ذلك على الاستثمار[3]، وقيم الزعماء وأثرها على نسق القيم العام في المجتمع وارتباط ذلك بالتجديد والإبداع[4]. أما العمليات النفسية التي عملت أيضا على إدخال بعض التعديلات على مفهوم التنمية فتشمل: الحاجة إلىالانجاز (N-Ach)،[5] ومتزامن التحديث (Modernity Syndorm)[6].

وعلى الرغم من وجود بعض التحفظات الجدية على مؤشر الناتج القومي الإجمالي تشمل مكونات هذا المؤشر وطريقة حسابه، ونوعية البيانات الإحصائية

---

(1) سيمون كوزنتس: النمو الإقتصادي الحديث... ص7، وص ص236-247 .

(2) G. Myrdal, Asian Drama, Vol.2, New York: Pantheon Books, 1968.

(3) R. Nurkes, Some International Aspects of the Problem of Economic Development, American Economic Review, No. 42:571-83, 1952, and W. W. Rostow; The Stages of Economic Growth: A Non co-Munist Manifesto, 15th printing, Cambridge University Press; 1967, pp.27-58.

(4) B.F. Hoselitz, Sociological Aspects of Economic Growth, New York: Free Press, 1960; and Joseph J.Spengler, Theories of Socio-Economic Growth; in National Bureau of Economic Research, Problems in the Study of Economic Growth; New York: 1959.

(5) دافيد ماكليلاند، مجتمع الإنجاز: الدوافع الإنسانية للتنمية الإقتصادية... وبخاصة الفصل الأول، أفيريت هاجن، اقتصاديات التنمية (مترجم)، عمان: مركز الكتاب الأردني، 1988 (الطبعة الإنجليزية 1968).

(6) Alex Inkeles and David Smith, Becoming Modern: Individual Change in Six Developing Countries, Cambridge: Harvard University Press, 1974,pp.290-300.

التي تدخل في حسابه ودقتها، فأن الخبراء الاقتصاديون المعاصرون يدافعون عن هذا المؤشر مؤكدين ضرورة استعمالة لتصنيف البلدان النامية على مقياس متدرج للنمو الاقتصادي-الاجتماعي، والمقارنة بينها. ومن هؤلاء الخبراء انجيلوس انجيلوبولوس الذي يقرر أن هذا المؤشر من المؤشرات الكمية المقبولة بشكل واسع لتصنيف البلدان والمقارنة بينهما. كما يقرر أن النمو في هذا الناتج هو الذي يؤدي إلى تحسين وتطور الجوانب الاجتماعية للسكان. وهو يؤكد على ذلك بقوله:

"يحدد الناتج القومي الإجمالي في التحليل النهائي مستوى المعيشة للسكان لأنه يعيق، أو يزيد، من معدل التقدم الاقتصادي-الاجتماعي. فإذا بقي الإنتاج الكلي للسلع والخدمات متدنيا فان البلد لا تستطيع أن تأمل بتحسن المستوى المعيشي لسكانها، بما أن مثل هذا التدني يمنع النمو في القدرة الاقتصادية[1]".

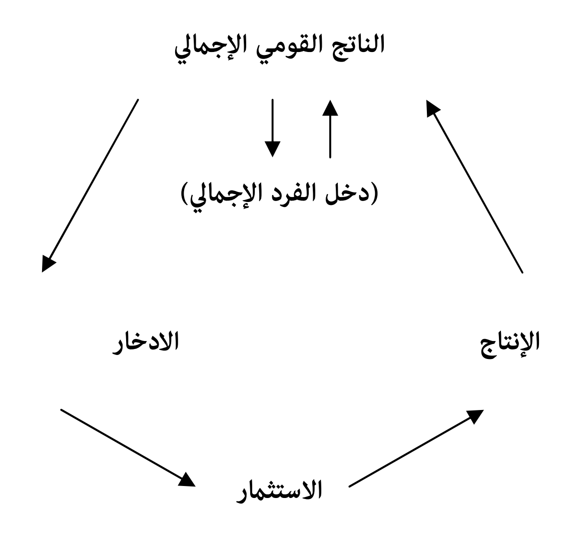
وتأسيسا على ذلك فقد قام نموذج التنمية الذي اعتمد على هذا المفهوم، والذي تبنته عدد من البلدان العربية، - على تحقيق التراكم الرأسمالي وزيادة الإنتاجية أما عن طريق الموارد الجديدة، أو باستخدام أساليب جديدة في العمل- مما يؤدي إلى زيادة القدرة على الادخار والاستثمار، والمحافظة على زيادة مستمرة ومتجددة في الإنتاجية (انظر: **النموذج رقم 1**)، وبخاصة إذا ما ضبط النمو السكاني عند معدلات مناسبة.

---

(1) Angelos Angelopoulos; The Third World and The Rich Countries: Prospects for the Year 2000, New York, Praeger Publishers, 1972, p.15.

نموذج رقم (1)

<u>نموذج التنمية الغربي</u>



وأقبلت غالبية البلدان العربية بتوجيه من الأمم المتحدة ومنظماتها المختلفة على تبني مفهوم التنمية الغربي والنماذج التنموية التي أسست عليه في سعيها الحثيث لتأكيد استقلالها السياسي الذي حصلت عليه بعيد الحرب العالمية الثانية، وتدعيم قوتها في وجه مطامع جيرانها، وبخاصة إسرائيل، وتحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي. وبالرغم من ذلك لم تحقق هذه البلدان كثيرا من أهدافها التنموية. فقد ازداد الناتج القومي الإجمالي ونما بمعدل 5% سنويا أو يزيد -كما اقترحت الأمم المتحدة في عقد التنمية الأول- لكن الفقر لم يتراجع وإنما ازداد تفشيا، وكذلك البطالة، وبخاصة في الريف وبين شرائح الطبقة الدنيا الحضرية، والخريجين الجدد في عديد من البلدان العربية غير النفطية، كما سيتضح في جزء قادم من هذا الكتاب. كما تفاقمت الاضطرابات الإثنية والإجتماعية، وتقلصت المشاركة الشعبية، أو إنعدمت، في غالبية البلدان العربية. وفي البلدان العربية التي تبنت نموذجا اشتراكيا مثل الجزائر وسوريا، أو نموذجا يقوم على تطبيق الشريعة الإسلامية وتبني مركزية التوجيه والتخطيط، كما هو

الحال في السودان لم تعط جهود التنمية ومركزية التوجيه نتائج مقنعة. وتأثرت هذه البلدان أيضا بجوهر المفعهوم الغربي التقليدي للتنمية وهو التركيز على النمو في الناتج القومي الإجمالي.

أما كيف أدى هذا المفهوم مثل هذا الدور المعرقل للتنمية فيبدو أن الطبيعة الاقتصادية لهذا المفهوم أدت بالحكومات العربية إلى توجيه جهودها التنموية لتحقيق النمو في الناتج القومي ولو بالتوسع في قطاع واحد من القطاعات الإنتاجية مثل الصناعات الاستخراجية، وإهمال القطاعات الأخرى. وهذا ما سوف يتضح في الجزء القادم من هذا الفصل الذي يحلل أثر المتغير النفطي على التنمية العربية. أضف إلى ذلك أن عددا من البلدان العربية قامت بتنفيذ مشاريع عملاقة بتمويل خارجي بهدف تحقيق مثل هذا النمو في الدخل القومي مثل مشروع السد العالي في مصر، ومشروع كيناتا لإنتاج السكر في السودان والذي يعتبر أكبر مشروع من نوعه في العالم. وأدى هذا المشروع الأخير إلى تراجع في أسعار بيع القصب والسكر والى تفشي البطالة المقنعة بين المزارعين. أما مشروع السد العالي في مصر فقد اتضح مؤخرا أن له بعض السلبيات إذ إنه يقلل كمية الطمي التي تصل إلى الحقول الزراعية التي تقع بعد السد، كما أنه يؤدي إلى تأثيرات أيكولوجية غير مرغوب فيها.

وقد انتقد برتران شنايدر اعتماد الأمم المتحدة خلال الستينيات والسبعينيات على مشروعات صناعية ضخمة تقوم على نماذج غربية لا ترتبط بالاحتياجات المحلية. فهذه المشروعات -كما يلاحظ شنايدر- لا يستفيد منها إلا قلة قليلة من السكان، وهي تتناقض مع التقاليد المحلية وبالتالي ترفض من قبل من يفترض أن يستفيدوا منها. وهو يدعو إلى التركيز على المشروعات الصغيرة التي تحتاج إلى تكنولوجيا بسيطة، وإلى تشجيع المبادرات الفردية غير الحكومية التي تأخذ شكل جمعيات أو منظمات تعاونية[1]. ويرى نادر فرجاني أن سيطرة هذا المفهوم على الفكر التنموي العربي خلال العقود الماضية أدى إلى

[1] برتران شنايدر: ثورة حفاة الأقدام، تقرير إلى نادي روما، عمان: منتدى الفكر العربي، 1987، ص14-27، و ص311-329.

هدر الإمكانات العربية مما أدى إلى غياب التنمية عن الوطن العربي. فبنية الاقتصاد العربي هشة، مشوشة، وتابعة، ومستوى رفاه المواطن العربي متدن ماديا ومعنويا. وذلك يعود إلى فشل المفهوم الغربي للتنمية والنموذج الذي يقوم عليه. فهذا النموذج يركز على النمو، ويهمل التغير الهيكلي في الإقتصاد، كما يهمل المضمون الاجتماعي والسياسي للتنمية بوصفها عملية تغير في المجتمع ككل[1].

كما أدى هذا المفهوم دورا في إعاقة التنمية العربية أيضا من خلال التبشير بمجموعة من الاستراتيجيات التي لم تؤد إلى تنمية بلدان العالم الثالث بشكل عام، ومن ضمنها العالم العربي. وتشمل هذه الاستراتيجيات: التصنيع من أجل التصدير، والإحلال محل الواردات، واستيراد الثقافة والتضخيم من دور الاستثمار، والانفتاح على الاقتصاد العالمي. ويسمي رمزي زكي هذه الاستراتيجيات "أوهام التنمية"، وهو يرى أن هذه الأوهام جعلت الاقتصاد العربي أكثر حساسية لأزمات الاقتصاد العالمي ووجهت القرارات الإنمائية العربية نحو الاندماج بالاقتصاد العالمي بحيث أصبح الاقتصاد العربي أكثر حساسية لاستيراد الأزمات والمشكلات التي يعاني منها الاقتصاد العالمي. ويوضح زكي أن النماذج التنموية التي ارتبطت بهذا المفهوم، ومن ضمنها نموذج هارود دومار، تركز على دور الاستثمار في زيادة النمو في الناتج القومي الإجمالي. وأدى الاعتماد على مثل هذه النماذج -كما يؤكد زكي- إلى عدم تحقيق الأهداف المباشرة، وإلى نماذج فاشلة للتصنيع، والى تزايد الاعتماد على الغير للحصول على رأس المال[2].

ويرتبط مفهوم التنمية التقليدي بأزمة التنمية العربية أيضا من خلال عدم قدرة هذا المفهوم على الإسهام في تفسير التخلف في البلدان النامية بشكل عام بحيث يعمل هذا التفسير على الوصول إلى إجابات صحيحة للمشكلات التي تعاني منها هذه البلدان. فنظر إلى البلدان النامية على أنها تستطيع أن تتطور في

---

[1] نادر فرجاني: "غياب التنمية في الوطن العربي"، ص17-19.

[2] رمزي زكي: "الأزمة الراهنة في الفكر التنموي"، ص33-39.

خط مستقيم إلى وضع مشابه، أو قريب، من الوضع الذي توجد فيه البلدان المتقدمة. فجرى تضخيم للقضية السكانية، ولدور التقاليد المحلية التي نظر إليها على أنها معوقات للتنمية بينما أهمل التفسير الحقيقي للتخلف في هذه البلدان الذي يقوم على التركيز على الطبيعة الخاصة للبلدان المتخلفة وبخاصة تعدد أساليب وأنماط الإنتاج فيها، وعلى تحليل طبيعة العلاقات اللامتكافئة التي تعيشها هذه البلدان في النظام العالمي وأثر ذلك في إعاقة تطورها الاقتصادي-الاجتماعي.

التداخل بين مفهومي التنمية والتحديث والإنقسامات الفكرية السياسية

أشير في سياق العرض السابق إلى عدد من التحفظات والانتقادات على مفهوم التنمية التقليدي والنموذج التنموي الذي أسس عليه، وهي انتقادات تبرز الثغرات النظرية في المفهوم كما تبرز النتائج العملية السلبية التي أدى إليها هذا النموذج -كما سيتضح بالتدريج-. ومن جهة أخرى ونتيجة لتوسيع ميدان المفهوم ليشمل جوانب سياسية واجتماعية-ثقافية، ونفسية بالإضافة إلى الجوانب الاقتصادية، ونتيجة للتركيز على مقارنة هذه الجوانب غير الاقتصادية الموجودة في البلدان النامية مع مثيلاتها في البلدان المتقدمة، وبخاصة المجتمع الغربي الرأسمالي، حصل خلط واضح بين مفهوم التنمية ومفهوم التحديث (Modernization)، أو التغريب (Westernization)، مما أدى إلى استخدام هذه المفاهيم بالتناوب للإشارة إلى نفس الظاهرة في عديد من الكتابات[1].

دعم هذا الخلط وزاد من استفحاله أن العمليتان: عملية التنمية وعملية التحديث تتضمنان تغيرا في البنى التقليدية في المجالات الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية-الثقافية. واكتساب، أو إنشاء مؤسسات جديدة مثل التصنيع والبيروقراطية، ووسائل الإعلام الجماهيرية، وتبني قيم العقلانية، والمبادرة الفردية، والأخلاق المهنية. وكلها بنى ومؤسسات وقيم أنتجت وطورت في

---

[1] Edward Shils, Political Development in the New States, Englewood Cliffs; Prentice-Hall, Inc. 1965, p.10; William Goode, World Revolution and Family Patterns, New York: Free Press,1963.

المجتمع الغربي وأدت دورا واضحا في نمو هذا المجتمع اقتصاديا واجتماعيا. فربطت التنمية بالتحديث مع ما يتضمنه ذلك من تهديد للهوية الحضارة الخاصة بالبلدان العربية، وإثارة لذكريات الكفاح المرير ضد الاستعمار الغربي وسيطرته على العالم العربي[1]. وقاد ذلك إلى تحفظات خطيرة لدى عدد من مفكري العالم العربي حول التحديث وحول التنمية بشكل عام، رافقها انقسامات فكرية إلى معسكرات متصارعة حادة عرقلت جهود التنمية الحقيقية. وتعود جذور هذه الانقسامات إلى بداية الاتصال بين العالم العربي الإسلامي والغرب الرأسمالي ممثلا في ذلك الوقت بالدول الأوروبية، وبخاصة بريطانيا وفرنسا، في القرن الماضي حيث نشأت حركات فكرية-سياسية قدمت مشاريع تنموية-نهضوية متعارضة. فطالب السلفيون برفض الغرب ومنتجاته، وبخاصة الفكرية منها، والعودة إلى تراث السلف الماضي وإحيائه من جديد كوسيلة للتطور والوصول إلى القوة المناسبة للوقوف في وجه الغرب المسيحي[2]. والتجليات المعاصرة لهذه الحركة التي يشار إليها "بالأصولية الإسلامية" لا تزال تنادى بنفس هذه المطالب دون تغير يذكر وتقدم أزمة التنمية الراهنة الشروط المناسبة لتقوية هذه الحركة وتدعيمها. وهناك محاولات محددة لتحليل التنمية وتقديم تصور لها من منظور إسلامي، تركز على تعظيم الإنتاجية، وتأمين عدالة التوزيع، وتحقيق رغد العيش، أو الرفاه، للفرد المسلم في الدنيا والآخرة[3].

---

(1) يوسف صايغ: مقررات التنمية الاقتصادية العربية، ج3، ص22.

(2) انظر: سيد قطب: معالم في الطريق، بيروت، دار الشروق، 1983؛ جمال الدين الأفغاني، الأعمال الكاملة، القاهرة: المؤسسة المصرية العامة للنشر والتوزيع، 1986.

Majdudding Khairy Khamesh, Jordan and the World System:

Development in the Middle East, pp.43-46.

(3) انظر: عبد الحق الشقيري، التنمية الاقتصادية في المنهج الإسلامي، قطر: رئاسة المحكمة الشرعية، 1408هـ ص44، انس الزرقاء، "صياغة إسلامية لجوانب من دالة المصلحة الاجتماعية ونظرية سلوك المستهلك"، مجلة الاقتصاد الاسلامي، جدة: مركز ابحاث الاقتصاد الإسلامي في جامعة الملك عبد العزيز، 1980، ص155-197.

أما الحركة الليبرالية فركزت على ضرورة اقتباس الفكر العلمي الغربي، والمؤسسات الغربية الحديثة مثل البرلمان، والأحزاب السياسية، والتصنيع، والتنظيمات البيروقراطية، ووسائل الإعلام الحديثة. واقتباس قيم العقلانية، والعلمانية والمبادرة الفردية بهدف خلق مجتمع عصري جديد مماثل لمجتمعات أوروبا وأمريكا الشمالية، مع الإحتفاظ بعناصر التراث التي لا تتعارض مع هذا المشروع. وتضم هذه الحركة –كما يوضح محمد عابد الجابري- اتجاهات متعددة بدءا من الليبرالية المحافظة وحتى الماركسية[1]، التي تعامل أحيانا على أنها حركة قائمة بذاتها. ولا تزال هذه الحركة نشطة حتى الوقت الحاضر إذ استمد منها القوميون واليساريون كثيرا من مقولاتهم. كما أن النخبة الحاكمة في غالبية البلدان العربية تعتبر –فيما عدا بلدان قليلة- من النخب الليبرالية، كما هو الحال في الأردن، ومصر، وتونس، أو من النخب الليبرالية-اليسارية كما هو الحال في سورية والجزائر.

نظر إلى هذه الانقسامات الفكرية التي ارتبطت بهذه الحركات الفكرية-السياسية نظرة نقدية من قبل عدد من المفكرين العرب المعاصرين، إذ إنها –أي هذه الحركات- بعثرت الجهود، وجعلت الوصول إلى إجماع موحد غاية في الصعوبة. مما حدا بهم العمل على تجاوز هذا الانقسام بتقديم طرح فكري معاصر يستند إلى التراث، ويقدم العناصر الضرورية لتحقيق التنمية والمحافظة –في نفس الوقت- على هوية حضارية خاصة. وتحتوي التصورات الإسلامية المعاصرة للتنمية وكذلك التصورات الليبرالية على عناصر متعددة من مفهوم التنمية التقليدي. فالمفهوم الإسلامي للتنمية يتفق مع المفهوم الغربي التقليدي في كل العناصر تقريبا، ما عدا تحقيق الرفاه في الآخرة، وهو ما لم يتطرق إليه

---

[1] راجع: محمد عابد الجابري، الخطاب العربي المعاصر، بيروت: دار الطليعة، 1982، ص14-82؛ وأيضا: نحن والتراث: قراءات معاصرة في تراثنا الفلسفي، بيروت: دار الطليعة، 1980؛ وأيضا: تكوين العقل العربي، ط4، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1989؛ السيد يسن (محرر)، التراث وتحديات العصر في الوطن العربي: الأصالة والمعاصرة (بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية في القاهرة من 24-27 أيلول/ سبتمبر 1984)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1985؛ أنور عبد الملك، الفكر العربي في معركة النهضة، بيروت: دار الآداب، 1974، ص76-111.

المفهوم الغربي. أما المفهوم الليبرالي المعاصر للتنمية، أو النهضة -كما هو في مشاريع حنفي والطيب تيزيني- فانه يتجاوز التركيز على الإنتاجية الاقتصادية الذي طبع المفهوم الغربي التقليدي بطابع خاص، إلى تحديث التراث وعدم التضحية بالهوية الحضارية الخاصة للمجتمع العربي.

ويرى جلال أمين[1] أن الاتصال بين العرب والغرب ظل في الأساس ولمدة تقرب من قرن ونصف اتصالا بين العرب وأوروبا، ثم أصبح فيما بعد اتصالا بين العرب والولايات المتحدة الأميركية بدلا من أوروبا. ومن ثم فإن عملية التغريب تحولت من عملية "أوربة" إلى عملية "أمركة". والفارق بين الاثنين كبير جدا. ويؤكد أمين أن الفارق بين هذين النوعين من الغرب من الفخامة بحيث تبرر استخدام اسمين مختلفين. فهذه الفوارق لا تتعلق فقط بمعدل التغير في الحالين، بل وأحيانا بالآت التغيير، والآمال والبواعث الدافعة له، ومن ثم بالآثار النهائية له.

وفي كتاب حديث من إصدار مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت يعمل عبد اللـه ساعف في مقالته الموسومة "ملاحظات حول الحداثة في الخطاب العربي المعاصر"[2] على نقد القصور المنتشر والمغلوط والذي يماهي بين الحداثة والغرب، ويطابق بين الغرب وأوروبا. في حين أن الرؤية المدققة تكشف أن هناك أوروبات متعددة، إذ لا يوجد غرب واحد وإنما غرب متعدد.

ويرى الباحث أن تملك حضارات غير غربية للحداثة يضيف إلى الحداثة مضامين جديدة، ويجعلها ظاهرة عالمية متاحة للجميع وليست حكرا على الغرب. فقد استطاع اليابانيون صنع حداثة خاصة بهم، لما استطاع الصينيون ذلك أيضا، إضافة إلى الماليزيين والكوريين الجنوبيين. وحين يقارن عوامل الحداثة في هذه

---

[1] جلال أمين، العولمة والتنمية العربية: من حملة نابليون إلى جولة الأوروغواي 1798-1998، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1999، ص ص32-33.

[2] بومدين بوزيد، وآخرون، قضايا التنوير والنهضة في الفكر العربي المعاصر، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1999؛ وأنظر أيضا: فهمي جدعان، الطريق إلى المستقبل: أفكار قوى للأزمنة العربية المتطورة، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1996.

الحضارات مع مثيلاتها في العالم العربي يؤكد الباحث على أن المفارقات الواضحة في العالم العربي الشرخ الموجود بين الوعي والفعل العربيين. فبينما يتفق الغالبية على ضرورة وحتمية الحداثة العربية، يفشلون في تطوير مناهج، وتصورات وآليات مناسبة لتحقيق هذه الحداثة وتعميقها في وجه معارضيها من الجماعات التقليدية والسلفية التي تنشئ قوى اجتماعية سياسية لاعاقة الحداثة العربية.

أما عبد اللـه عبد الدايم، فيوضح في مقالة حديثة له منشورة في (مجلة المستقبل العربي) أن جذور الأزمة التي تعيشها الثقافة العربية والإسلامية المعاصرة تعود إلى عدم قدرتها على تطوير حداثتها الخاصة، ويعود ذلك لعدم ادراكها الواضح للفرق بين التحديث والتغريب[1]. فالتحديث في نظره قد يبدو في بدايته نوعا من التغريب لكنه فيما بعد وبعد أن ينقل الأفراد والمجتمع إلى مرحلة جديدة من التطور يصبح قوة مدعمة للهوية الذاتية للأمة، وييسر بزوغ الثقافة القومية على مستويين، وهما:

1- على مستوى المجتمع ككل، حيث يقوى التحديث البنية الاقتصادية والعسكرية والسياسية للمجتمع في جملته، ويشجع السكان على أن يثقوا بذواتهم، وبالتالي بثقافتهم، ويتيح لهم أن يتجذروا في هويتهم الثقافية.

2- وعلى مستوى الفرد يولد التحديث درجة من الاضطراب تدفع الأفراد إلى التعلق بالهوية الثقافية الذاتية، والاستمرار في التحديث الاقتصادي، والتنعم بخيراته.

اتضح من خلال العرض السابق أن غموض مفهوم التنمية وعدم تعيين حدوده بشكل دقيق، وتداخله مع مفاهيم أخرى، وبخاصة مفهوم التحديث، أو التغريب، دعم مثل هذه الإنقسامات الفكرية-السياسية وغذاها، وهي انقسامات عملت –ولا تزال- على مقاومة جهود الحكومات العربية التنموية مقاومة مستترة في غالبية الأحيان، وواضحة صريحة، بل عنيفة في أحيان أخرى، وبخاصة في

---

[1] عبد اللـه عبد الدايم، "مستقبل الثقافة العربية والتحديات التي تواجهها"، مجلة المستقبل العربي ص ص34-48، السنة 23، العدد 260، تشرين أول 2000، ص37.

المجالات التي تتعلق بالأمور الاجتماعية مثل تنظيم النسل، ومشاركة النساء في القوى العاملة، وتطبيق التعليمات والأنظمة الرسمية في البيروقراطيات الحكومية، مما يضعف من جهود الحكومات ويقلل من فرص نجاح مشاريعها، ويلحق الهدر بكثير من إمكاناتها ومؤسساتها.

كذلك، فإن تقوقع كل تيار فكري-سياسي في زاوية معينة، وادعائه بأنه يحتكر الحقيقة، وموقفه العدائي من التيار الآخر جعل نشوء عالمين مختلفين بل ومتعارضين، في داخل كل مجتمع عربي أمرا حتميا ليس بالمعنى الاقتصادي فقط- أي وجود نظامين اقتصاديين جنبا إلى جنب، وهو ما أشير إليه في الكتابات التنموية بظاهرة الاقتصاد الثنائي (Dual-Economy)- وإنما بالمعنى الحضاري الواسع، إذ يمتلك كل عالم منهما تفسيراته، وفلسفاته، ومنشوراته، ومنتدياته، وأحزابه، ونظام قيمه، وطريقة حياته. ويؤدي ذلك على المستوى الحياتي للأفراد إلى النظر إلى نفس السلوك بمنظارين مختلفين في نفس الوقت. فالنجاح المادي مثلا ينظر إليه من قبل تيار واسع في المجتمع على أنه إثم، وخطيئة، وجاهلية. مما يوقع المجتمع بالإنقسام والفرد في إحباط وحيرة، ويجعل التربة ملائمة لنمو الإضطراب السياسي والعنف العشوائي الذي يعطي مضامين اجتماعية في ظل غياب شبه كامل للديمقراطية والمشاركة الشعبية في معظم البلدان العربية. ويدعم مثل هذا الانقسام الفكري-السياسي من خلال الانقسامات الطبقية أيضا إذ يسود المنظور الأصولي بين الفئات الشعبية في المدن، وجزء من شرائح الطبقة الوسطى، أما المنظور الليبرالي فيسود الطبقات العليا، والنخب، أو الصفوات الحاكمة، وشرائح من الطبقة الوسطى العليا، وبخاصة كبار التجار، وكبار الملاك.

مسار المتغير النفطي والنمو المالي في الناتج القومي الإجمالي

أوضحت الصفحات السابقة أن مفهوم التنمية الغربي ركز على ضرورة تحقيق النمو في الناتج القومي الإجمالي في البلدان النامية بشكل عام، ومن ضمنها البلدان العربية. كما أوضحت هذه الصفحات أن نموذج التنمية الذي ارتبط بهذا المفهوم، وقدم إلى هذه البلدان، يقوم على تحقيق التراكم الرأسمالي

وزيادة الإنتاجية أما عن طريق الموارد الجديدة، وأما باستخدام أساليب جديدة في العمل. وانطلاقا من ذلك نشطت البلدان العربية –كما أشير سابقا- للحصول على رؤوس الأموال لزيادة الاستثمار بالطرق التي تجدها متاحة. فقامت البلدان العربية النفطية، وبخاصة الإمارات العربية المتحدة، والمملكة العربية السعودية، والكويت، وقطر، وليبيا، بزيادة كميات البترول التي تنتجها، وتصدير هذه الكميات إلى الخارج مقابل إيرادات مالية هائلة. وقامت البلدان العربية غير النفطية، وبخاصة مصر، والأردن، وتونس، والسودان، بجهود كبيرة في نفس الفترة للحصول على القروض والمساعدات الخارجية لتحسين قدراتها الاستثمارية.

وتوضح البيانات الإحصائية النمو الهائل في الإيرادات المالية النفطية في البلدان العربية النفطية، وبخاصة في الفترة 1973-1981، وهي فترة الطفرة النفطية. ولم تزد هذه الإيرادات المالية لمجموعة البلدان النفطية في عام 1970 عن 5 مليار دولار، نمت في عام 1974 إلى ما يزيد عن 66 مليار دولار، ووصلت هذه الواردات إلى ذروتها في نهاية عام 1980 لتصل إلى 204 مليار دولار، ثم بدأت هذه الإيرادات بالانخفاض التدريجي، ثم الحاد، منذ عام 1981 حيث بلغت 187 مليار دولار، انخفضت إلى135 مليار في عام 1982، والى90 مليار في عام 1984، والى 43 مليار في عام 1986. وبدأت هذه الإيرادات في التحسن بعد ذلك منذ عام 1987. ولكنها عاودت للانخفاض بعد عام 1991م إثر حرب الخليج الثانية، ولم تستعد ارتفاعها الطفيف إلا في منتصف عام 2000م الحالي.

ونمت الإيرادات المالية في البلدان العربية غير النفطية أيضا نتيجة للاقتراض الخارجي ، والمساعدات الإنمائية الرسمية، وبخاصة في فترة الطفرة النفطية. فقد حصلت تونس على مساعدات إنمائية رسمية في الفترة 1983-1989 بلغ مجموعها 1605 مليون دولار، كما حصلت على قروض خارجية في الفترة 1970-1989 بلغ مجموعها 6899 مليون دولار. أما مصر فحصلت على مساعدات إنمائية وصلت إلى ما يزيد عن 11 مليار دولار في نفس الفترة. وحصلت على قروض خارجية زادت في مجموعها عن 48 مليار دولار

كمساعدات إنمائية رسمية، وحصلت على 7.4 مليار دولار كقروض خارجية. أما السودان فحصل على 6.2 مليار دولار كمساعدات إنمائية رسمية، وعلى 12.9 مليار دولار قروضا خارجية[1]. لكن المساعدات الإنمائية تراجعت تراجعا ملحوظا منذ بداية التسعينيات.

ونمت القروض الخارجية بالنسبة للبلدان العربية المقترضة جميعها، وهي: الأردن، وتونس، والجزائر، والسودان، وسورية، والصومال، وعُمان، ومصر، ولبنان، والمغرب، وموريتانيا، واليمن الشمالي واليمن الجنوبي (توحدتا الآن) من 86 مليارا عام 1983 إلى 136 مليارا عام 1988. وحصلت هذه البلدان جميعها على معونات إنمائية من البلدان العربية النفطية حصيلتها المتراكمة في الفترة 1970-1988 ما يزيد عن 8.9 مليار دولار. كذلك حصلت هذه البلدان على معونات إنمائية من البلدان الإشتراكية بلغت حصيلتها المتراكمة في الفترة 81-1988 ما يزيد عن 4.6 مليار دولار، ذهب 1.5 مليار دولار منها إلى مصر، وذهب 1.3 مليار دولار منها إلى اليمن الجنوبي[2]. وكانت النظرة إلى هذه القروض في منتصف السبعينيات نظرة إيجابية، إذ كان يؤمل أن تؤدي إلى زيادة الإنتاجية في المجتمع، لكن ذلك لم يحصل وتحولت هذه القروض إلى أعباء تحد من النمو، أو تلغيه. وعجزت غالبية هذه البلدان المقترضة عن سداد فوائد ديونها، كما سيتضح فيما بعد. إضافة إلى هذه المليارات العديدة من الدولارات الخارجية الغربية، والشرقية، والعربية، حصلت هذه البلدان في غالبيتها على عشرات المليارات الأخرى من الإيرادات المحلية المختلفة، ومن تحويلات مواطنيها العاملين في البلدان النفطية.

ارتفعت معدلات الاستثمار المحلي الإجمالي السنوية نتيجة التدفقات المالية، وبخاصة في الفترة 1965-1980 لتصل إلى 4.6 بالمئة سنويا في

---

(1) البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم 1991، واشنطن دي. سي: البنك الدولي، 1991، جدول رقم20، ص282-283، وجدول رقم 21، ص284-285، وجامعة الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 1989، الملحق 214، ص259؛

(2) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 1990، جامعة الدول العربية، 1990، الملحق الإحصائي 13/6، ص321؛ والملحق 5/1، ص331؛ والملحق 5/7، ص325.

تونس، وإلى 11.3 بالمئة في مصر، وإلى 6.4 بالمئة في السودان، وإلى 11.4 بالمئة في المغرب، وإلى 15.9 بالمئة في الجزائر، وإلى 7.3 بالمئة في ليبيا. وارتفعت هذه المعدلات في البلدان العربية النفطية لتصل إلى 27.5 بالمئة في السعودية، والى 11.9 بالمئة في الكويت[1]. مما أدى إلى نمو معدلات الناتج القومي الإجمالي بمعدلات زادت عن 5 بالمئة سنويا في غالبية البلدان العربية. ورافق ذلك ارتفاع كبير في معدلات الاستهلاك الحكومي والخاص في هذه البلدان، فازداد الطلب على استيراد السلع الاستهلاكية الضرورية والترفيه، إضافة إلى السلع الإنتاجية لإنشاء مشاريع كبيرة بلا جدوى أوقعت الدول التي إقامتها في صعوبات مالية كبيرة. وأدى ذلك جميعه إلى ازدياد تكامل الاقتصاديات العربية في النظام العالمي الذي دمجها، أما بوصفها مصدرة للمواد الأولية في حالة البلدان العربية النفطية وأسواقا للمنتوجات الغربية، وإما بوصفها أسواقا لهذه المنتوجات المدنية والعسكرية في حالة البلدان العربية جميعها. وتعمقت التبعية، وفقدت العديد من هذه البلدان قدرتها على تنظيم اقتصادها والتحكم فيه بعد وقوع هذه الدول في شرك المديونية، وبعد أن ربطت بالاقتصاد العالمي وأصبحت تخضع لقوانين هذا الاقتصاد وشروطه. وكان لأزمة الخليج وما رافقها من أحداث داخلية وعالمية أثر كبير على ترسيخ هذه التبعية واستمرارها بشكل لم يسبق له مثيل من قبل.

نمو مالي بدون تنمية: الطفرة النفطية (1973-1981م)

في تحليلهما المتعمق لمؤشرات التنمية العربية وإشكالاتها المعاصرة، يميز ابراهيم سعد الدين ومحمود عبد الفضيل بين النمو النقدي، أو المـالي (Pure Monetary Growth)، المتأتي عن صادرات النفط في حالة البلدان العربية النفطية، أو تحويلات العاملين في البلدان النفطية، والمساعدات الإنمائية، والقروض في حالة البلدان العربية غير النفطية، وبين النمو الحقيقـي (Real Growth) المتأتي عن تطور في كفاية البنية الداخلية للاقتصاد. وهما

[1] البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم 1991...جدول رقم (8). ص258-259.

يلاحظان أن النمو الذي حصل في البلدان العربية-النفطية، وغير النفطية- خلال العقود القليلة الماضية هو من النوع الأول. كما يميزان بين فترتين مهمتين في سجل نمو الناتج المحلي الإجمالي العربي[1].

1. سنوات معدلات النمو العالمية، وتغطي الفترة الممتدة بين عامي 1976 و 1980، وتشمل بلدانا نفطية هي: الكويت، والسعودية، وليبيا، والجزائر، والعراق. وبلدانا غير نفطية مثل مصر، واليمن الديموقراطية (سابقا)، والأردن، وتونس. وقد حققت الجزائر -كما يوضح الجدول رقم 3- معدل نمو سنوي مرتفع في الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة) في هذه الفترة بلغ 15.8 بالمئة، وحققت السعودية معدل نمو بلغ 9.2 بالمئة. ووصل معدل هذا النمو في مصر والأردن إلى 8.5 بالمئة، وإلى 13.9 بالمئة على التوالي.

2. سنوات التراخي والتباطؤ في معدلات النمو السنوية، وتغطي الفترة الممتدة بين عامي 1981 و 1985، وقد شملت كل الأقطار العربية تقريبا، باستثناء عمان، وتم تسجيل معدلات نمو سنوية سالبة في هذه الفترة بالنسبة إلى السعودية، والكويت، بينما انخفضت معدلات النمو السنوية بشدة في الأردن، والجزائر، ومصر.

أما المرحلة السابقة على عام 1976، والتي تشمل الفترة من عام 1970-1976 فيشير إليها المحرران على أنها "المرحلة السابقة على تدفق المال النفطي". وشهدت هذه الفترة معدلات نمو سنوية مرتفعة بالنسبة للسعودية، والجزائر، ومعدلات نمو سنوية معتدلة بالنسبة للأردن ومصر.

ما حصل في الاقتصاديات العربية إذن خلال عقد ونصف من الزمن لم يكن تنمية حقيقية، وإنما نمو مالي رفع من معدلات الناتج المحلي الإجمالي، وارتبط هذا النمو بالمتغير النفطي، وكان انعكاسا له. فحين ارتفعت هذه الصادرات وجلبت معها أنهارا من الأموال، وبخاصة خلال فترة الطفرة النفطية نمت معدلات الناتج المحلي الإجمالي بشكل كبير في غالبية البلدان العربية

---

[1] إبراهيم سعد الدين ومحمود عبد الفضيل (محرران)، التنمية العربية، ص52-53.

النفطية وغير النفطية. وحين انخفضت معها معدلات الإيرادات المالية في الفترة 1981-1985، انخفضت معها معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي للبلدان العربية، وسجل هذا النمو معدلات سالبة في بعض البلدان النفطية مثل السعودية، والكويت. ويدعم هذا الارتباط بين المتغير النفطي وبين معدلات النمو في البلدان العربية البيانات القطاعية التي يقدمها الجدول رقم (4). فالقطاعات التي شهدت معدلات نمو عالية خلال فترة النمو في إيرادات النفط هي تلك المرتبطة بالازدهار النفطي، وتشمل هذه القطاعات: التشييد والبناء، والتجارة والمال، والخدمات الأخرى وهي قطاعات ساعد على توسعها وازدهارها تدفق المال النفطي خلال فترة الطفرة النفطية. وشهدت هذه القطاعات تراجعا واضحا فـي

جدول رقم (4)

المعدل السنوي لنمو الناتج المحلي الإجمالي والناتج القطاعي (بالأسعار الثابتة). أقطار عربية مختارة 1970-1975، 1976-1980، 1981- 1985 [(1)] (نسب مئوية)

الناتج المحلي وقطاعاته	الناتج المحلي	قطاع الزراعة	الصناعات الاستخراجية	الصناعات التحويلية	قطاع التشييد	قطاع الكهرباء	القطاعات الاخرى
السعودية							
1975-1970	13.4	3.6	14.8	10.8	18.6	-	11.7
1980-1976	9.2	9.6	4.8	15.4	15.8	-	14.1
1985-1980	5.8	8.1	14.6-	14.4	1.4-	-	5.1
الكويت							
1975-1970	0.4	3.1	6.9-	12.8	12.6	13.5	10.8
1980-1976	2.00	3.7	6.2-	5.00	7.3	13.8	6.6
1985-1981	1.4-	3.4	27.00-	9.7	0.2-	13.6	6.6
الجزائر							
1975-1970 (1)	12.8	1.2-	6.5	9.1	16.7	13.5	5.5
1980-1976 (2)	15.8	1.7	2.2	10.2	15.9	19.5	6.6
1985-1981 (3)	4.6	0.8	0.9-	8.9	8.8	9.2	4.2
مصر							
1975-1970	3.8	3.7	00	4.2	4.00	12.4	10.7
1980-1976 (4)	8.5	2.3	12.8	6.00	11.3	4.8	11.2
1985-1981 (5)	6.2	2.9	5.8	8.7	00	00	9.2
الأردن							
1975-1970 (6)	5.4	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م
1980-1976	13.9	5.7	13.6	00	13.1	8.1	0.8
1985-1981	5.3	7.0	4.9	00	9.6	9.6	3.8

1) 1973-1970 2) 1977-1974 3) 1984-1980

4) 1982-1978 5) 1985/1984 – 1983/1982 6) 1975-1972

(1) بتصرف عن: ابراهيم سعد الدين ومحمود عبد الفضيل (محرران). التنمية العربية... جدول رقم (1-6) ص 54-56، 1989

فترة التراجع في إيرادات النفط في معظم البلدان العربية، وبخاصة في السعودية، والأردن، والجزائر، ومصر. والنمو الملحوظ في قطاع الصناعات التحويلية مرتبط بالمتغير النفطي أيضا، إذ تركز هذا النمو في التوسع في صناعات تكرير النفط والبتروكيماويات المرتبطة بالإنتاج النفطي في السعودية والكويت.

هذا النمو في هذه القطاعات المرتبطة بالمتغير النفطي –مثله في ذلك مثل النمو المالي- لا يعبر عن تنمية حقيقية في البلدان العربية إذ إنه لا يضيف الكثير إلى القاعدة الإنتاجية في هذه البلدان، أو إلى قدرة القاعدة الإنتاجية على التجدد الذاتي. والقطاعات التي يمكن أن تدعم هذه القاعدة وتزيد من اتساعها مثل الزراعة والثروة الحيوانية، والصناعات التحويلية تأثرت سلبيا بالمتغير النفطي فتراجعت مساهمتها في تشكيل الناتج المحلي الإجمالي، وانخفض عدد العاملين في هذه القطاعات بعد أن ترك كثير من المزارعين أراضيهم واتجهوا إلى المدن للعمل في قطاعات التشييد والبناء، والخدمات الحكومية والخاصة. ففي الأردن تناقصت نسبة القوى العاملة في القطاع الزراعي من 51 بالمئة عام 1961 (النسبة للضفة الغربية والضفة الشرقية)، إلى 14 بالمئة عام 1975، وإلى 7.6 بالمئة عام 1988، وإلى 7.3 بالمئة عام 1990. وانخفضت نسبة العاملين في التعدين والصناعات التحويلية من 17.2 بالمئة عام 1975 إلى 10.3 بالمئة عام 1988، وإلى 10.2 بالمئة عام 1990، بينما ازداد عدد العاملين في قطاع الخدمات والإدارة العامة من 48.1 بالمئة عام 1988 إلى 49.58 بالمئة عام 1990، وبقيت نسبة العاملين في قطاع التشييد والبناء ثابتة تقريبا عند 10.0 بالمئة خلال الفترة 1988-1990[1].

وهذا النمط ذاته تقريبا يلاحظ في غالبية البلدان العربية الأخرى. فقد شهدت المنطقة العربية خلال السبعينيات والثمانينيات انخفاض النصيب النسبي

---

(1) Hashemite Kingdom of Jordan, Department of Statistics, The First Census of Population and Houses 1961, Vol.2, Amman 1961; Department of Statistics, Statistical Year Book 1990, Amman, 1990, P.75, Table 4/2/1.

لقوة العمل المرتبطة بالقطاعات السلعية الأساسية (الزراعة والصناعة)، لمصلحة قطاع البناء والتشييد، وقطاع الخدمات. مما يؤدي إلى وجود خلل هيكلي:

" في البنية الراهنة لقوة العمل العربية، نتيجة محدودية القدرة الإستيعابية المستقبلية لقطاعات للخدمات،. فهناك علاقة تناسب بين نمو قوة العمل في القطاعات السلعية ذات الطبيعة المتجددة (الزراعة والصناعة) وبين نمو قوة العمل المرتبطة بقطاعات البناء والتشييد والخدمات، وهي علاقة مختلة بوضوح في حالة المنطقة العربية".

وفي نهاية التسعينيات بقيت مساهمة الزراعة في الناتج القومي الإجمالي منخفضة في غالبية البلدان العربية، مع تحسن لا بأس به في نسبة مساهمة الصناعة في الناتج القومي الإجمالي. لكن القطاع الإنتاجي الأبرز لا يزال قطاع الخدمات الذي يساهم بأكثر من نصف الناتج القومي الإجمالي في غالبية البلدان العربية كما يوضح الجدول رقم (5).

جدول رقم (5)

نسبة مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج القومي الإجمالي في عدد من البلدان العربية، 1998 - 2000[(1)]

	الناتج القومي الإجمالي (بلايين الدولارات)1998 2000		الزراعة كنسبة من الناتج القومي	الصناعة كنسبة من الناتج القومي	الخدمات كنسبة من الناتج القومي
الكويت	25.0	37.8	%0.4	%53.5	%46.1
البحرين	5.3	8.0	%0.9	%39.9	%59.2
السعودية	128.9	173.3	%7.0	%47.6	%45.4
لبنان	17.2	16.5	%12.2	%26.5	%61.1
الأردن	7.4	8.3	%3.0	%25.7	%71.3
تونس	20.0	19.5	%12.4	%28.4	%59.1
مصر	82.7	98.7	%17.5	%32.3	%50.2
المغرب	35.5	33.3	%16.6	%32.0	%51.4
السودان	10.4	11.5	%39.3	%18.2	%42.6
اليمن	4.3	8.5	%17.6	%48.8	%33.6

ارتبط هذا التراجع في مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي في غالبية البلدان العربية -باستثناء السودان والصومال- بضعف

---

(1) بتصرف عن: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2000، جدول رقم 14، ص ص206-209، وتقرير التنمية البشرية لعام 2002، جدول رقم 12، ص ص 190 – 193.

الاستثمار في هذا القطاع، والتوجه إلى استيراد الأغذية والمنتجات الغذائية من الخارج. ففي خلال الفترة 1970-1985 بلغ المعدل الوسطي لنمو الإنتاج الزراعي في البلدان العربية 2.5 بالمئة سنويا، بينما بلغ معدل نمو الطلب على الإنتاج الزراعي 6 بالمئة[1]. وفي خلال النصف الثاني من الثمانينيات انخفض معدل النمو الوسطي للإنتاج الزراعي إلى 2.3 بالمئة، بينما انخفض الطلب إلى 4 بالمئة. وتشير البيانات المتوافرة للفترة 1980-1989 أن نسبة الاكتفاء الذاتي في معظم السلع الغذائية الرئيسية، وفي مقدمتها الحبوب انخفضت من 60 بالمئة إلى 49.5 بالمئة. كما أن نسب الاكتفاء الذاتي بالنسبة لبقية محاصيل الحبوب انخفضت باستثناء القمح حيث ارتفعت تلك النسبة من 42.6 بالمئة إلى 46.9 بالمئة نظرا للتطورات الإيجابية التي شهدتها الدول العربية على صعيد زيادة إنتاج القمح، وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية إلى قفز إنتاج القمح فيها من 142 ألف طن عام 1980 إلى نحو مليون طن عام 1989.

وتنخفض نسبة الاكتفاء الذاتي بالنسبة لمجموعة الزيوت من 47.4 بالمئة إلى33.3 بالمئة، نظرا لزيادة الطلب عليها بنسبة 4 بالمئة سنويا. لكن الوطن العربي يتمتع باكتفاء ذاتي شبه كامل في مجموعة الخضار، والفواكه، والألبان، والبيض، ويكاد يكون القطن من المنتجات الوحيدة التي يتوافر فيها فائض من الإنتاج مع انخفاض نسبة الإكتفاء الذاتي منه من 179 بالمئة إلى 127 بالمئة، نظرا لانخفاض الصادرات بنسبة 3.3 بالمئة سنويا خلال الفـــترة 1980-1989[2].

وتوضح تقارير جامعة الدول العربية أن مثل هذا الاعتماد على استيراد الأغذية والمنتجات الغذائية يكلف البلدان العربية مبالغ طائلة تذهب لدعم القدرات الإنتاجية الخارجية، وتؤدي إلى ازدياد اندماج هذه البلدان في النظام العالمي

---

[1] الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، دراسات اقتصادية (مجموعة الدراسات المقدمة إلى الدورة الثلاثين لمؤتمر غرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية) دمشق، 1988، ص131.

[2] الجامعة العربية، الأمانة العامة، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 1990، الجامعة العربية، 1990، ص64.

وتبعيتها له. فقد ارتفعت قيمة المستوردات الزراعية بنسبة 4.2 بالمئة من 17.7 مليار دولار عام 1980 إلى 20.3 مليار دولار عام 1985، ثم إلى 21.0 مليار دولار عام 1988. اختصت كل من مصر والسعودية بخمس هذه المستوردات، تلتها الجزائر التي اختصت بحوالي الثمن، ثم العراق التي اختصت بحوالي العشر، وتستورد هذه الدول المذكورة حوالي 61 بالمئة من الواردات العربية من الغذاء. وتحتل الحبوب المركز الأول في قائمة الغذاء المستورد، إذ تصل نسبة وارداتها إلى مجمل واردات الغذاء إلى حوالي الثلث وبلغت قيمتها عام 1986 حوالي خمسة مليارات من الدولارات. وتستورد الدول العربية خمس واردات العالم من الحبوب[1].

لا غرابة، إذن، أن تزداد تبعية البلدان العربية الغذائية للبلدان المتقدمة، وبخاصة أوروبا الغربية، والولايات المتحدة الأمريكية، وأن يهدد الأمن الغذائي العربي نتيجة لهذه التبعية. ويوضح الجدول رقم (6) ازدياد الاعتماد على استيراد الأغذية من الخارج في عدد مختار من البلدان العربية النفطية وغير النفطية، وبخاصة في الفترة 1986-1988. فقد ارتفعت هذه النسبة من 63.6 بالمئة للسعودية في الفترة 96-1971 إلى 81.8 بالمئة في الفترة 86-1988؛ وانخفضت قليلا في منتصف التسعينيات إلى 80 بالمئة وارتفعت هذه النسبة لليبيا من 68.2 بالمئة في الفترة 69-1971 إلى 73.7 بالمئة في الفترة 86-1988؛ وانخفضت قليلا في منتصف التسعينيات إلى 80 بالمئة. وبالنسبة للأردن ارتفعت هذه النسبة من 60.8 بالمئة في الفترة 69-1971 إلى 85.2 بالمئة في الفترة 86-1988؛ لكنها انخفضت في منتصف التسعينيات إلى 46 بالمئة. وارتفعت هذه النسبة لعدد آخر من البلدان أيضا تشمل: تونس، الجزائر، ومصر، وسورية.

[1] جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 1990، الجامعة العربية، 1990، ص61؛ والتقرير الاقتصادي العربي الموحد 1988، الجامعة العربية 1988، ص62.

جدول رقم (6)

تطور نسب الاعتماد على استيراد الأغذية

في بلدان عربية مختارة [1]

البـــلد	1971-69	1988-86	1995
المملكة العربية السعودية	%63.6	%81.8	%80
ليبيا	%68.2	%73.7	-
الأردن	%60.8	%85.2	%80
تونس	%40.7	%59.3	%46
الجزائر	%32.1	%70.7	-
مصر	%18.6	%45.3	%46
سورية	%22.0	%29.1	-

وقد طور ابراهيم العيسوي مؤشرا مركبا للتبعية الغذائية لبعض البلدان العربية. وهو مؤشر محسوب كوسط حسابي لمؤشرين فرعيين للتبعية الغذائية، هما مؤشر "الاعتماد على الغير في الحصول على الواردات الغذائية"، وهو معكوس نسبة الاكتفاء الذاتي الغذائي. ومؤشر "نسبة جملة المدفوعات عن الواردات الغذائية إلى حصيلة الصادرات المنظورة وغير المنظورة". وبمقارنة قيم المؤشر بالمدى المحسوب لفترة الانتقال الجديدة، وهي "من 12.5 بالمئة إلى أقل من 30 بالمئة"، مما يشير إلى أن مصر انتقلت من منطقة الاستقلال في النصف الأول من الخمسينيات، ودخلت بالتدريج منطقة التبعية في أوائل الثمانينيات. كما يتبين أن الجزائر استقرت في منطقة التبعية منذ أوائل الثمانينيات بينما استقرت السعودية في منطقة التبعية منذ بداية السبعينيات وحتى بداية

[1] بتصرف عن: الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 1991، نيويورك: مطبعة جامعة أكسفورد، 1991، جدول رقم 13، ص191-193؛ وجامعة الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 1996م، جامعة الدول العربية 1997م، ص19.

الثمانينيات -وهي الفترة التي درسها العيسوي-. وأدت ضآلة نسبة قيمة المدفوعات عن الواردات الغذائية إلى إجمالي حصيلة الصادرات السعودية، إلى انخفاض قيم المؤشر المركب للتبعية الغذائية مقارنة بقيم مؤشر مدى الاعتماد على الخارج في الحصول على الأغذية[1].

وتصدق نتائج العيسوي على عدد آخر من البلدان العربية التي تزداد تبعيتها الغذائية وتتعمق باستمرار نتيجة لانخفاض الإنتاج الغذائي المحلي وارتفاع الطلب المستمر على الغذاء وعلى المنتجات الغذائية.

وبالنسبة لمساهمة الإنتاج الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي في الوطن العربي فانه يعكس أيضا أثر المتغير النفطي، وبخاصة في حالة السعودية والجزائر. ففي فترة الطفرة النفطية شكلت مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي في السعودية 15.4 بالمئة سنويا، انخفضت 8.9 بالمئة في فترة الكساد النفطي، مما يشير إلى أن العديد من هذه الصناعات وجهت لتحل محل الواردات من السلع الاستهلاكية والترفيه التي ازدادت في فترة الطفرة النفطية. أما في حالة الكويت ومصر، فقد ازدادت نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي في فترة الكساد النفطي.

وقد استخدم إبراهيم العيسوي مؤشر "نصيب الصناعات غير التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي"، ومؤشر "نصيب الصناعات غير الرأسمالية في جملة القيمة المضافة" للصناعات التحويلية لتحليل درجة التبعية الصناعية في مصر، والجزائر، والسعودية في فترات تاريخية مختلفة. وقد أوضحت بياناته أن درجة التبعية الصناعية ازدادت بعد عام 1980 في كل من مصر والسعودية، أما بالنسبة للجزائر فقد انخفضت قليلا. ويحذر العيسوي من محاولة زيادة نصيب الصناعات التحويلية بالوقوع في شرك الشركات متعددة الجنسيات، أو إقامة صناعات لا تقود إلى بنيان صناعي متكامل. وهو يقرر قائلا:

---

[1] ابراهيم العيسوي: قياس التبعية في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1989، ص199-204.

"ولكن الأمر من منظور التنمية المستقلة لا يتوقف عند مجرد زيادة نصيب الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي. فقد يزيد هذا النصيب على حساب التداخل مع الشركات متعددة الجنسيات، وقيام صناعات تجميع للمنتوجات لا تنطوي على عمليات تصنيع أساسية ولا تقود إلى بنيان صناعي متكامل، بل تعمل على توثيق الروابط مع السوق الرأسمالية العالمية[1]".

ويشير تقرير لجامعة الدول العربية إلى بعض المؤسسات التي يمكن أن تؤدي إلى تطوير الصناعة العربية وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، منها: الاهتمام بقضايا التسويق محليا وخارجيا، لتمكين الصناعات العربية من الاستفادة من وفرة الإنتاج الكبير، وتقديم التمويل اللازم للصادرات الصناعية العربية، وتطبيق مبادئ التكامل الصناعي في إطار التعاون العربي، وبخاصة في صناعات الحديد والصلب، والأسمدة، والبتروكيماويات. كما يطالب هذا التقرير بإعطاء دور أكبر للقطاع الخاص في مستقبل النشاط الإقتصادي، وتحويل التوجه من مبدأ إحلال التصنيع المحلي محل الواردات إلى الإعتماد جزئيا على التصدير، وزيادة عدد المؤسسات ذات الملكية المشتركة بين القطاع العام والقطاع الخاص.

وكان لانهيار أسعار النفط بعد عام 1981، وتزايد ضغط المديونية -كما سيتضح بعد قليل- دور مهما في تزايد عدد الدول التي بدأت تتبنى عمليات الإصلاح الهيكلي، وكذلك إعادة النظر في سياساتها الصناعية واستراتيجياتها الإنمائية. وتتمثل هذه الإصلاحات في إعطاء دور أكبر للقطاع الخاص ولقوى السوق مصحوبة بتوسيع اللامركزية في القرارات الاستثمارية، وحرية أكبر في التبادل التجاري. ويأتي في مقدمة الدول التي طبقت بعض هذه الإجراءات الجزائر، والمغرب، وتونس، والسعودية.

وجربت بعض هذه السياسات الصناعية في عدد من البلدان العربية، وبخاصة سياسة الإحلال محل الواردات، ومبدأ التصنيع من أجل التصدير دون

---

[1] إبراهيم العيسوي: قياس التبعية في الوطن العربي، ص187-188.

كفاءة مناسبة. وسبق أن أشير إلى أن رمزي زكي نعت هذه السياسات بـ "أوهام التنمية"، لأنها لم تؤد إلى نتيجة ملموسة. ولاحظ إبراهيم سعد الدين ومحمود عبد الفضيل أن هيكل الاستثمارات الصناعية، وكذلك هيكل المنتوجات العربية خلال الفترة 1965-1985 يعكسان توجهات سياسة الإحلال محل الواردات، وسياسة التصنيع من أجل التصدير. كما يلاحظ أن هاتين السياستين أثرتا سلبيا على تنمية الصناعة العربية خلال هذه الفترة. ويعود ذلك في رأيهما إلى ما يلي:

1. بروز سلع إستهلاكية لم تكن تنتج في الأساس، كما لم يمثل استهلاكها رقما كبيرا في قائمة سلع الإستهلاك النهائي كالسلع الهندسية المعمرة مثل السيارات، والثلاجات، وأجهزة الاتصال الجماهيري، فقد أبرز التطور اللاحق استئثارها بنسبة كبيرة من إنفاق المستهلك النهائي، أي أنه تولد عن هذا التوجه الصناعي إحداث تغير في نمط الاستهلاك النهائي، أثر فيما بعد في اتجاه وزيادة رقم الاستهلاك الكلي بشكل عام على حساب الادخار.

2. بدلا من أن تؤدي سياسة الإحلال محل الواردات إلى تخفيف العبء عن ميزان المدفوعات فقد مثلت زيادة في العبء عليه. فالزيادة في استهلاك السلع الجديدة ذات النصيب العالي للواردات في مدخلاتها أدى إلى زيادة الاستيراد. هذا فضلا عن تأثير الواردات الرأسمالية اللازمة لإنشاء تلك الصناعات. وقد زاد الاعتماد على العالم الخارجي أيضا نتيجة للآثار غير المباشرة لتلك الصناعات التي لم تكن تحتسب عادة في مرحلة الإعداد للمشروعات[1].

كما أخذت سياسة التصنيع من أجل التصدير طريقها لخطط وبرامج الإنماء الاقتصادي. وبرز في إطار هذه السياسة اتجاه لزيادة الاهتمام بالصناعات التصديرية مع استمرار العمل بسياسة الإحلال محل الواردات. وبرز هذا الاتجاه بشكل خاص في مصر والجزائر بغية تخفيف العبء عن موازين التجارة والمدفوعات ولكنه لم يؤد إلى ذلك نتيجة الانفتاح. كما برز اتجاه آخر يعمل

---

[1] إبراهيم سعد الدين ومحمود عبد الفضيل، (محرران): التنمية العربية، ص129-130.

أساسا وفق سياسة التصنيع للتصدير، ويبرز بصفة خاصة في الأقطار النفطية الخليجية.

وبالنسبة للاتجاه الأول، يحذر محررا كتاب (التنمية العربية) أنه على الرغم من إيجابية هذا التوجه للتصنيع فهناك خشية من أن تؤدي سياسة فتح الأبواب لاستيراد السلع الاستهلاكية التي اتبعت تحت اسم سياسة الانفتاح، أو الباب المفتوح، إلى مزيد من العجز في موازين المدفوعات قد تكون الصناعات التصديرية قادرة على مواجهته. أما بالنسبة لاتجاه التصنيع من أجل التصدير فقد ساد في كل من السعودية، والكويت، وقطر، والجزائر، والعراق، والمغرب، وسورية وأدى إلى تركيز الاستثمار الصناعي في صناعات تكرير النفط، والصناعات البتروكيماوية، وصناعة الأسمدة. وعلى الرغم من أن الربط بين مصادر المواد الخام المحلية وبين عملية التصنيع هو إحدى القواعد الأساسية للنجاح الصناعي، فان ما هو ملفت للنظر في الصناعات المشار إليها فيما سبق هو أن أحجام الإنتاج من هذه الصناعات تفوق الطلب القطري، أو العربي، على منتوجاتها. وقد تبين أن نسبة ما يدخل من البتروكيماويات الأساسية في صناعة البتروكيماويات الوسيطة لا تتعدى كونها نسبة ضئيلة من الإنتاج العربي.

وتوضح بيانات جامعة الدول العربية التي تغطي النصف الثاني من التسعينيات أن الصادرات العربية غير النفطية في عام 1998 لم تزد عن 75.9 مليار دولار؛ أما الصادرات العربية النفطية فوصلت في نفس العام إلى 76.1 مليار دولار. وبالعلموم، لم تزد نسبة الصادرات العربية من صادرات العالم ككل عن 2.5 بالمائة فقط[1].

---

[1] جامعة الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 1999، جداول متفرقة، جامعة الدول العربية، 1999.

التبعية العربية للنظام العالمي

أشير سابقا إلى أن تبعية البلدان العربية للنظام العالمي، وأثرها على التنمية العربية ستحلل من خلال مؤشرين أساسيين هما: أعباء خدمة الديون الخارجية، وهي في معظمها من مصادر غربية، والواردات المدنية والعسكرية، وهي أيضا في معظمها من مصادر غربية. وأدت هذه التبعية إلى نقص القدرات المحلية الإدخارية والإستثمارية.

أعباء خدمة الديون الخارجية

أوضحت المناقشات السابقة أن الاندفاع نحو تحقيق التنمية الاقتصادية أدى بعدد كبير من البلدان العربية غير النفطية إلى الاقتراض الخارجي لتمويل الإنفاق الحكومي الكبير على الاستهلاك الداخلي والاستثمارات الداخلية. وبلغ الدين العام للدول العربية المقترضة قرابة 80 مليار دولار عام 1980، إزداد إلى 86 مليار دولار عام 1983، ثم نما هذا الدين إلى 136 مليار دولار عام 1988، ووصل في نهاية عام 1997 إلى 151.4 مليار دولار[1]! ومن الواضح الآن أن هذه الديون الهائلة لم تؤد إلى تراكم رأسمالي واضح –ما عدا البنية التحتية- بحيث يؤدي ذلك إلى نمو اقتصادي مستمر ومتجدد. كما أن معظم النمو الذي يحصل في عدد من البلدان العربية المقترضة يستخدم لخدمة الديون بدلا من أن يستخدم لزيادة الادخار والاستثمار مما يؤدي إلى معدلات سالبة للنمو الحقيقي في بعض هذه البلدان.

فقد ارتفعت أعباء خدمة الدين الخارجي العربي ارتفاعا كبيرا حيث تراوحت نسبة خدمة الدين إلى الصادرات من السلع والخدمات في البلدان العربية المقترضة من 30.2 بالمئة عام 1982 إلى 50.7 بالمئة عام 1986، لكنها انخفضت في عام 1997 إلى أقل من 20 بالمئة بالنسبة لعديد من البلدان

[1] جامعة الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 1999، ص126.

العربية[1]. مما يعني أن هذه البلدان قدمت –طيلة عقد الثمانينيات- أكثر من نصف ما حصلت عليه من العملات الأجنبية لخدمة ديونها الخارجية. وستبقى تقدم نسبة لا بأس بها من هذه العملات خلال العقود القادمة.

وأدت أزمة الخليج وما رافقها من انقسامات سياسية إلى تفاقم مشكلة الديون في عدد من البلدان العربية كالأردن، والسودان، واليمن، بينما أدت إلى انفراج نسبي في هذه المشكلة بالنسبة لبلدان أخرى، وبخاصة مصر. لكن الصورة العامة للمشكلة لا تزال تنذر بالخطر، وبخاصة أن عددا من البلدان العربية النفطية اضطرت إلى الاستدانة لمواجهة أعباء هذه الأزمة السياسية-العسكرية. كما أن عددا من البلدان العربية غير النفطية لجأت إلى الاقتراض الداخلي لتمويل مشاريع التنمية. وهذه الديون –مثلها في ذلك مثل الديون الخارجية- تشكل عبئا على التنمية في هذه البلدان.

وفي التسعينيات نمت الديون العربية نموا هائلا، كما ازدادت قيمتها كنسبة من الناتج القومي الإجمالي في أغلب البلدان العربية. إذ يوضح الجدول رقم (7) أن ديون الأردن ازدادت من 4 مليارات دولار عام 1985 إلى 8 مليارات دولار عام 1997. وازدادت ديون تونس من 4 مليارات دولار عام 1985 على ما يزيد عن 11 مليار دولار عام 1997. ومع بداية القرن الجديد بقيت أعباء خدمة الديون تشكل قيدا تقيد على اقتصاديات الدول العربية، فهي تشكل ما نسبته 11.4% من مجموع صاراد السلع والخدمات الاردنية، وما نسبته 8.2% من مجموع صادرات السلع والخدمات المصرية، وتشكل ما نسبته 25.9% من مجموع صادرات السلع والخدمات المراكشية.

---

[1] جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 1990، ملحق رقم 11/6، ص319؛ والتقرير الاقتصادي العربي الموحد 1988، جدول رقم 4 وجدول، وجدول رقم5، ص138-140؛ وأيضا التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1999، جدول رقم (11) ص127. والتقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2002، ص ص 146 – 150.

وقد شهد وضع المديونية العربية تحسنا طفيفا خلال عام 2001 م حيث سجل اجمالي الدين العام الخارجي القائم انخفاضا بنحو 201 مليار دولار عن مستواه عام 2000م.

جدول رقم (7)

الدين العربي الخارجي 1985-2000[1]

الدولة	مجموع الديون (ملايين الدولارات) 1985	1997	% من الناتج القومي الإجمالي 1985	1997	خدمة الدين كنسبة من مجموع الصادرات 1985	1997	خدمة الدين كنسبة من مجموع الصادرات 2000م
الأردن	**4.021**	**8.234**	**%78.7**	**%121.0**	**%17.2**	**%11.1**	**%11.4**
تونس	**4.884**	**11.322**	**%60.6**	**%62.8**	**%25.0**	**%16.0**	**%2.2**
مصر	**36.102**	**29.849**	**%115.0**	**%39.0**	**%25.8**	**%9.0**	**%8.2**
مراكش	**15.775**	**19.320**	**%130.4**	**%59.7**	**%34.6**	**%26.6**	**%25.9**
السودان	**8.955**	**16.326**	**%75.1**	**%182.4**	**%12.8**	**%9.2**	**%3.2**

الواردات المدنية والعسكرية

اتضح سابقا أن هياكل الإنتاج الصناعي في الوطن العربي لا تزال عاجزة عن تلبية الإحتياجات العربية الأساسية من السلع الإستهلاكية، والاستثمارية، والعسكرية مما يزيد من الحاجة لاستيراد هذه السلع من مراكز النظام العالمي، وبخاصة أوروبا الغربية، والولايات المتحدة الأمريكية. فقد استوردت البلدان العربية في عام 1986 ما يزيد عن 45 بالمئة من وارداتها من دول السوق الأوربية المشتركة، و 11.0 بالمئة من الولايات المتحدة الأمريكية. بينما كانت قيمة وارداتها من اليابان 10.0 بالمئة، ومن الدول النامية 15.7

(1) بتصرف عن: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2002. جدول رقم 16، ص ص203-206. وتقرير التنمية البشرية لعام 1999، جدول رقم 15، ص ص 193 – 196.

بالمئة، ومن بقية دول العالم 10.8. أما الواردات العربية البينية فلم تزد عن 6.8 بالمئة[1].

وفي نهاية الثمانينيات استمر هذا النمط ذاته، إذ اتجه نحو 70 بالمئة من الصادرات العربية (معظمها من النفط الخام) إلى أسواق هذه الدول، كما كانت مصدرا لنسبة مماثلة من الواردات العربية في العام ذاته. وتأتي الدول الأوربية في مقدمة دول هذه المجموعة، إذ إنها الشريك التجاري الأول للدول العربية حيث استوعبت نحو 34 بالمئة من الصادرات العربية، كما أنها كانت مصدرا لنحو 42 بالمئة من الواردات العربية. ثم تأتي اليابان التي اتجه إليها نحو 21 بالمئة من الصادرات العربية كما بلغ نصيبها من الواردات العربية نسبة مماثلة. وأهمية أوروبا الشرقية كشريك تجاري للدول العربية ضئيلة نسبيا. كما أن التبادل التجاري بين الدول العربية لا يزال يمثل نسبة ضئيلة من مجمل هذه التجارة. فالصادرات العربية البينية استمرت في تشكيل ما يقل عن 10 بالمئة من مجمل الصادرات العربية، وكذلك بالنسبة للواردات العربية.

ويتضح من التقرير الاقتصادي العربي الموحد العام 1997م أن واردات السلع والخدمات للدول العربية ككل وصلت إلى 188.7 مليار دولار بالأسعار الجارية في عام 1996، بزيادة 13.9 مليار دولار عن العام السابق، وتبلغ نسبتها من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية 32.8 في المائة. مما يشير إلى خلل في القاعدة الإنتاجية المادية في الدول العربية يؤثر سلبا على اعتماد هذه الدول على الأسواق الخارجية في استيراد معظم السلع والخدمات اللازمة لسد الحاجات الاستهلاكية والإنتاجية. وتتضح درجة هذا الخلل بتوجيه الموارد المالية العربية نحو الخارج لتوفير السلع الضرورية لمقابلة المستوى الاستهلاكي العالي بدلا من توجيهها نحو المساهمة في توفير متطلبات التنمية وتحقيق التنوع الإنتاجي[2].

وطور إبراهيم العيسوي مؤشرا مركبا للواردات يتكون من عدد من المؤشرات الفرعية منها: مؤشر "نسبة الواردات الرأسمالية إلى الاستثمار المحلي

---

[1] جامعة الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 1988، الشكل رقم (4)، ص124.

[2] جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1997م، ص18.

الإجمالي"، ومؤشر "جملة الإنفاق الاستهلاكي" لتوضيح درجة التبعية التجارية في ثلاثة بلدان عربية قام بدراستها، وهي: مصر، والجزائر، والسعودية. وبين العيسوي أن درجة التبعية لهذه البلدان ازدادت بعد عام 1980، وبخاصة في كل من السعودية ومصر[1].

إن البيانات الاحصائية السابقة المتعلقة بالواردات العربية لا تشمل في كثير من الأحيان الواردات العسكرية التي تشمل الأسلحة المتطورة، والعتاد، وتعامل هذه الواردات بسرية في بعض البلدان، كما أنها تعامل بشكل مستقل عن الإيرادات المدنية في بلدان أخرى. ومهما يكن من أمر، فإن الإنفاق على الأسلحة العسكرية إنفاق هائل يشكل هدرا للطاقات العربية، سيما وأنه لم يؤد إلى نتائج ملموسة فيما يتعلق باستعادة الحقوق العربية من إسرائيل.

يوضح الجدول رقم (8) أن واردات الأسلحة كنسبة من الناتج القومي الإجمالي في بلدان عربية نفطية وغير نفطية، مواجهة لإسرائيل وبعيدة عنها، مرتفعة بشكل عام في جميع هذه البلدان، وهي أشد ارتفاعا في بلدان المواجهة -أو بلدان الطوق كما شاع خلال السبعينيات- ما عدا في حالة السعودية. فقد أنفقت السعودية على واردات الأسلحة في عام 1960 ما يزيد عن 5 بالمائة من ناتجها القومي الإجمالي، ارتفعت هذه النسبة عام 1986 إلى 22.7 بالمائة من ناتجها القومي الإجمالي، لكن هذه النسبة انخفضت في عام 1996 إلى 13.2 بالمائة فقط. وانخفضت في عام 1998 إلى 12.8 بالمئة. وازداد انفاق ليبيا على واردات الأسلحة من 1.2 بالمائة من ناتجها القومي الإجمالي عام 1960 إلى 12.0 بالمائة في عام 1986، كما يوضح الجدول رقم (8).

وازداد انفاق مصر على واردات الأسلحة من 5.5 بالمئة من ناتجها القومي الإجمالي عام 1960 إلى 8.9 بالمئة عام 1986، وانخفضت هذه النسبة في عام 1996 إلى 4.5 بالمئة، ثم انخفضت في عام 1998 إلى 2.9 بالمئة فقط. وازداد انفاق سوريا على واردات الأسلحة من 7.9 بالمئة من ناتجها القومي

[1] إبراهيم العيسوي: قياس التبعية في الوطن العربي...جدول رقم (3-17)، ص156. وجدول رقم (3-18)، ص159، وجدول رقم (3-29)، ص174.

جدول رقم (8)

واردات الأسلحة كنسبة من الناتج القومي الإجمالي في بلدان

عربية مختارة مقارنة بإسرائيل (نسب مئوية)[1]

البـــلد	1960	1986	1996	1998
السعودية	5.7	22.7	13.2	%12.8
ليبيــا	1.2	12.0	-	-
مصـر	5.5	8.9	4.5	%2.9
سورية	7.9	14.7	6.7	%6.3
الأردن	16.7	13.8	8,8	%9.6
تونـس	2.2	6.2	1.8	%1.8
السودان	1.5	5.9	1.6	-
إسرائيل (1962)	6.2	20.0	8,7	%8,7

وتحصل هذه البلدان -باستثناء سورية وليبيا- على الغالبية العظمى من الأسلحة من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية، مما يؤدي إلى تبعية البلدان العربية عسكريا لهذه الدول الصناعية. وقد استخدم إبراهيم العيسوي مؤشر "مدى تنوع مصادر الحصول على السلاح" لقياس التبعية العسكرية لمصر، وأوضح أن مصر اعتمدت اعتمادا أساسيا على الدول الغربية حتى منتصف الخمسينيات، ثم تحول الاعتماد الأساسي إلى دول أوروبا الشرقية في

[1] بتصرف عن: الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 1991...جدول رقم 19، ص209-211؛ وتقرير التنمية البشرية لعام 1999. جدول رقم 13، ص188؛ وتقرير التنمية البشرية لعام 2000، جدول رقم 16، ص ص214-217.

الستينيات وحتى أوائل السبعينيات. ومنذ ذلك الوقت تبدل الوضع وأصبح الاعتماد الأساسي على الدول الغربية مرة أخرى، أي أن مصر كانت دائما في وضع تبعية بالنسبة إلى التزود بالسلاح[1].

هكذا نجد أن الإنفاق على التسلح، واستيراد السلع المدنية، إضافة إلى الإنفاق على خدمة الديون الخارجية تعمل جميعها على تعميق التبعية للنظام العالمي، وتؤدي إلى تبديد المدخرات المحلية مما يجعل التنمية في الوطن العربي أمرا في غاية الصعوبة.

هدر المدخرات وضعف الاستثمار الداخلي

توضح البيانات الاقتصادية العربية نقص قدرة البلدان العربية، وبخاصة البلدان غير النفطية على الإدخار الداخلي مما يؤدي إلى انخفاض قدرتها على الاستثمار في المجالات الإنتاجية الأساسية. وقد أوضح التحليل السابق أن ضعف مساهمة كل من قطاع الزراعة وقطاع الصناعة في الناتج القومي الإجمالي يعود في أحد جوانبه إلى نقص الاستثمار في هذين القطاعين. فقد انخفضت استثمارات الوطن العربي ككل من 97 مليار دولار عام 1983 إلى 94.5 مليار دولار عام 1986، أي بانخفاض قدره 2.5 بالمئة. ولم تحقق نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي تحسنا خلال السنوات الثلاث الأخيرة. إذ انخفضت من 25.7 بالمئة في عام 1985 إلى ما يقدر بحوالي 24.2 بالمئة في عام 1987. ولا تزال قيمة الاستثمار المحققة في البلدان النفطية في تنازل منذ عام 1982 حين بدأت إيرادات النفط بالتراجع، إذ انخفضت من 94.2 مليار دولار عام 1981 إلى 68.4 مليار دولار عام 1986، أي بنسبة انخفاض قدرها 27.4 بالمئة بالأسعار الجارية خلال تلك الفترة. مما يعكس من جديد أثر المتغير النفطي على اقتصاديات البلدان العربية، وبخاصة النفطية منها. وكان الانخفاض حادا في كل من الإمارات العربية، والسعودية، والعراق، وقطر، وليبيا، حيث تراوحت نسبته

---

[1] إبراهيم العيسوي: قياس التبعية في الوطن العربي...، ص213-216.

بين 30-40 بالمئة بالأسعار الجارية، وترتفع النسب الحقيقية لانخفاض الاستثمارات عن النسب المشار إليها بعد أخذ ارتفاع الأسعار بعين الاعتبار[1].

وفي النصف الثاني من التسعينيات يقدر أن يرتفع حجم الإنفاق الاستثماري (التكوين الرأسمالي الثابت والتغير في المخزون) من 114 مليار دولار عام 1995م إلى 121.5 مليار دولار في عام 1996م بالأسعار الجارية. وبلغت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي نحو 21.1 من المائة في عام 1996م. ولم يطرأ أي تغير جوهري على نسبة ما يخصص من الناتج المحلي الإجمالي للإنفاق الاستثماري في غالبية الدول العربية منذ بداية عقد التسعينات، وتراوحت هذه النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي في عام 1996 بين 11.9 في المائة في الكويت، ونحو 35 في المائة في الأردن[2].

ونتيجة لسياسات وإجراءات الإصلاح الاقتصادي والهيكلي، والتحرر الاقتصادي التي تطبقها غالبية الدول العربية بعد انضمامها لمنظمة التجارة العالمية فقد تقلص دور الدولة الاستثماري، مقابل تعاظم دور القطاع الخاص في تنفيذ المشروعات الإنمائية الجديدة، وتوسيع قاعدة الملكية الخاصة للمشروعات الإنتاجية والخدمية القائمة، أو إدخال القطاع الخاص والمستثمر الخارجي كشريك أساسي فيها، وذلك بهدف الاستفادة من إمكانات القطاع الخاص والمستثمر الخارجي في رفع إنتاجية هذه المشروعات وتطوير أدائها.

يعود انخفاض مستوى الاستثمار في الوطن العربي ككل في نهاية الثمانينيات بشكل خاص – كما أشير من قبل- إلى تراجع الإيرادات النفطية التي وضعت قيودا حادة على سياسات البلدان العربية النفطية، والتي حرمت عديدا من البلدان العربية غير النفطية من المعونات، والمساعدات المالية، والتحويلات الخاصة التي اعتادت عليها في سنوات الطفرة النفطية. كما يعود ذلك أيضا إلى انخفاض مستويات الادخار المحلي في معظم البلدان العربية من جراء ارتفاع مستويات الاستهلاك وتدني الدخول، والإنفاق العسكري، وأعباء المديونية.

---

[1] جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1987، ص45.

[2] جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1987، ص45.

ولا يزال مستوى المدخرات القومية بشكل عام، والمحلية بشكل خاص، والاستثمار الذي تموله باعتبار ذلك مؤشرا لإمكانية التمويل الذاتي للتنمية منخفضا جدا في العديد من البلدان العربية. مما يؤكد ضرورة الاهتمام بتشجيع تعبئة المدخرات المحلية وخلق الفرص المناسبة لها. وتشير التوقعات إلى أن الاستثمارات سوف تعتمد في المرحلة المقبلة على قدر متزايد من التمويل المحلي في معظم البلدان العربية في ظل تناقص التحويلات من الخارج، وضآلة موارد الدعم الخارجي وتراجع أسعار النفط، إضافة إلى تفاقم المشاكل المترتبة على الاقتراض والمديونية الخارجية بشكل عام.

ضعف القاعدة البشرية العربية

يتمثل ضعف القاعدة البشرية العربية بشكل أساسي في انتشار الأمية، وبخاصة بين الإناث، وضعف التعليم الجامعي، ونقص التدريب الفني، وتواضع مستوى التنمية البشرية، وبخاصة في البلدان العربية النفطية. وقد أشير سابقا إلى أن ذلك يؤدي إلى تدني دافعية الجماهير العربية وخصائصها الفنية، وقدرتها على المشاركة بفاعلية في جهود التنمية. وتوضح البيانات الاحصائية الحديثة حول الأمية في البلدان العربية، ارتفاع نسبة الأمية في عدد كبير من البلدان العربية، حيث تتراوح هذه النسبة بين 22.5 بالمئة في حالة الكويت، و 88.4 بالمئة في حالة الصومال. وهي بين الإناث أكثر ارتفاعا عنها بين الذكور ما عدا في حالتي الكويت، والإمارات العربية المتحدة.

ويوضح الجدول رقم (9) أن الإنفاق على التعليم العام يأخذ نسبة متواضعة من الإنفاق الحكومي العام. ففي منتصف التسعينيات أنفقت الكويت على التعليم العام 8.9 بالمئة فقط من إنفاقها العام؛ وأنفقت البحرين 12.9 بالمئة فقط أما البلدان العربية التي تتصف fأنها من بلدان التنمية البشرية المتوسطة فقط أنفقت على التعليم العام نسبة كبيرة من الإنفاق الحكومي العام تراوحت بين 17 بالمئة في كل من السعودية، وتونس، وعمان و 19.8 بالمئة في الأردن.

ويزيد الإنفاق على التعليم العام كثيرا عن الإنفاق على الصحة في جميع البلدان العربية. فبينما أنفقت الكويت على الصحة في منتصف التسعينيات 3.5 بالمئة من ناتجها القومي الإجمالي، أنفقت على التعليم 5.7 بالمئة. أما البلدان العربية التي تصنف على أنها من بلدان التنمية المتوسطة فقد قل أنفاقها على الصحة عن 2 بالمئة من الناتج القومي، لكن أنفاقها على التعليم العام اقترب من 6 بالمئة من الناتج القومي الإجمالي في غالبية هذه الدول.

جدول رقم (9)

تطور الإنفاق على قطاعات مختارة (بلدان عربية مختارة) 985-1996م

الإنفاق على التعليم العام% من الإنفاق الحكومي (منتصف التسعينيات)		الإنفاق على التعليم العام% من الناتج القومي 1985-1996		الإنفاق على الصحة% من الناتج القومي 1960-1995	
تنمية بشرية مرتفعة					
الكويت	%8.9	%4.9	%5.7	-	3.5
البحرين	%12.9	%4.1	-	-	-
الإمارات العربية المتحدة	%12.7			-	-
قطر		%4.9	-	-	-
تنمية بشرية متوسطة					
السعودية	%17.0	%6.7	-	%0.6	%1.9
عُمان	%17.8	%4.0	-	-	-
الأردن	%19.8	%5,5	%7.3	-	-
تونس	%17.4	%5.8	%6.3	%1.6	-
مصر	-	%6.3		%0.6	%1.7
تنمية بشرية منخفضة					
السودان	%9.0	-	-	-	-
اليمن	%20.8	-	-	-	-

ويأخذ الإنفاق العسكري نسبة ملحوظة من الناتج القومي الإجمالي في غالبية البلدان العربية، فهو يصل في عام 1996 إلى 13.2 بالمئة في كل من السعودية وعمان، ويصل إلى 11.9 بالمئة في الكويت، وإلى 5.4 بالمئة في البحرين، وينخفض في تونس إلى 1.8 بالمئة فقط؛ كما اتضح سابقا.

وما زال التعليم الجامعي محدود الإنتشار في الوطن العربي، إذ لم يزد عدد الجامعات في عام 1985 عن 83 جامعة، ولم يزد عدد الخريجين التراكمي في الفترة 1985-1990 عن 1293000 خريجا وخريجة، منهم 468000 من الإناث. والغالبية العظمى من هؤلاء الخريجين يحملون شهادات جامعية في التخصصات الأدبية والإنسانية مما يقلل من مساهمتهم في تنمية بلدانهم اقتصاديا. وقد بلغ عدد الطلبة المسجلين في مرحلة البكالوريوس داخل البلدان العربية وخارجها في نهاية العام الجامعي 1983/82 حوالي مليون ونصف مليون طالب وطالبة، أي ما نسبته 8.3 بالمئة فقط من الشريحة العمرية 18-23 سنة، غالبيتهم، أو 45 بالمئة منهم في مصر. وغالبيتهم العظمـ أو 64 بالمئـــة،

مسجلون في التخصصات الأدبية والإنسانية. أما الطلبة المسجلون في تخصصات العلوم الأساسية -وهي التخصصات المرتبطة عمليا بالتنمية- فيشكلون 36 بالمئة. ويتوقع في عام 2000م أن يزداد عدد هؤلاء الطلبة إلى 6 ملايين طالب وطالبة، يمثلون 19.1 بالمئة من الشريحة العمرية 18-23 سنة التي يتوقع أن يزداد عدد أفرادها من 19.2 مليون نسمة عام 1980 إلى 23.4 مليون نسمة عام 2000. ويقدر أن يصل عدد سكان الوطن العربي في عام 2000 إلى حوالي 260 مليون نسمة[1]، كما اتضح من قبل.

وفي الفترة 1981-1985 شكلت الأبحاث المصرية ما نسبته 70.6 بالمئة من المجموع، وشكلت الأبحاث السعودية ما نسبته 7.1 بالمئة من

---

[1] محمد نبيل نوفل ومروان راسم كمال، "التعليم العالي في الوطن العربي: نظرة مستقبلية"، المجلة العربية للتربية، المجلد 10، العددان 1 و 2: 51-10، جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ديسمبر 1990، ص16-24؛ وأيضا:

UNESCO, Development of Education Paris: Unesco, 1987, p.43.

المجموع، وشكلت الأحاث التونسية ما نسبته 3.5 بالمئة من المجموع، أما الأبحاث الأردنية فلم تشكل سوى 2.9 من المجموع فقط.

جدول رقم (10)

الإنتاج البحثي في عدد من البلدان العربية[1]

البلد	1985-1981		1995	
	عدد الأبحاث المنشورة	% من مجموع المنشورات العربية	عدد الأبحاث المنشورة	% من مجموع المنشورات العربية
مصر	587	7.6	1999	%31.5
السعودية	511	7.1	1575	24.8
تونس	255	3.5	342	5.4
الأردن	208	2.9	268	4.2
الكويت	198	2.8	360	5.7
المغرب	194	2.7	597	9.4
سوريا	120	1.7	88	1.4

مجموع الأبحاث الكلي للوطن العربي= 7200 بحثا

مجموع الأبحاث الكلي للوطن العربي=6332 بحثا

أما في عام 1995 فقد تراجعت نسبة الأبحاث المصرية إلى المجموع الكلي للأبحاث المنشورة في ذلك العام إلى 31.5 بالمئة، بينما ازدادت نسبة الأبحاث السعودية إلى المجموع لتصل إلى 24.8 بالمئة، وهو نمو هائل في الأبحاث السعودية ما نسبته 5.4 بالمئة من المجموع، ونمت الأبحاث الأردنية في العدد قليلا لتشكل ما نسبته 4.2 بالمئة من المجموع. وكان النمو في عدد

(1) بتصرف عن: أنطون زحلان، العرب وتحديات العلم والتقانة: تقدم من دون تغير، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1999، جدول رقم 3-1، ص58، وجدول رقم 3-7، ص75.

الأبحاث المغربية والكويتية كبيرا وملحوظا حيث شكلت هذه الأبحاث 9.4 بالمئة و 5.7 بالمئة من المجموع على التوالي.

المشكلات والتحديات التي تواجه البحث العلمي في الوطن العربي:

1. البيئة الاجتماعية والإمكانات

تؤدي البيئة الاجتماعية وما فيها من قيم، وتوجهات، وأنماط سلوكية، وتسهيلات مكتبة وثقافية دورا مهما في تشجيع، أو اعاقة جهود البحث العلمي، وقد اتضح من نتائج مسح اجتماعي على عينات من أعضاء هيئات التدريس في عدد من الجامعات الأردنية، أن هؤلاء الأعضاء بوصفهم باحثين علميين يعانون من المشكلات التالية:

أ- نقص الإمكانات التي تشمل قلة المخصصات المالية لشراء الأدوات والمعدات، وضعف الحوافز، وعدم وجود تسهيلات المكتبات وخدماتها بشكل كافٍ، وبخاصة في العلوم الإنسانية. وقد ذكر ذلك 80 بالمئة من المبحوثين.

ب- الالتزامات الاجتماعية التي تستهلك الجهد والوقت، وذكر ذلك بنسبة كبيرة من المبحوثين.

ج- عوامل تتعلق بالأنظمة والتعليمات في الجامعات، وبخاصة ما يتعلق بعدم وجود مسألة، أو محاسبة لمن لا يقوم بأبحاث.

د- تبين أن العقبات الإدارية والسياسية كانت محدودة وبخاصة في اختيار موضوعات الأبحاث، لكن العقبات الاقتصادية والاجتماعية كانت أكثر بروزا[1].

---

[1] عبد الرزاق بني هاني، وخليل حماد، "المعوقات الاقتصادية والإدارية والاجتماعية للبحث العلمي: دراسة وصفية قياسية لحالة من الجامعات الأردنية"، مجلة المستقبل العربي، السنة 19، العدد 212، 1996، ص ص107-115.

2. التمويل

تقوم وزارة التخطيط والمجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا بتقديم تمويل محدود لعدد من مشاريع الأبحاث التي تم اختيارها سنويا. كما تقوم عمادات البحث العلمي بتقديم تمويل محدود لعدد من مشاريع الأبحاث. ويلاحظ أن هذا التمويل لا يكفي لحفز الباحثين، وهو يخضع لاعتبارات ادارية وتنظيمية عديدة تؤخر حصول الباحث على التمويل المطلوب لبدء بحثه.

وهناك عدد من المسابقات البحثية الدولية متاحة للباحثين الأردنيين تديرها مراكز الابحاث محلية أو عربية بالتعاون مع عدد من المؤسسات الدولية، أهمها مؤسسة فورد، وبعض وكالات الأمم المتحدة، ومؤسسة كونراد اديناور الألمانية. وهي تتطلب معايير منهجية صارمة.

- وبخاصة في العلوم الأساسية والطبية- لا يستطيع الالتزام بها إلا عدد محدود من الباحثين الأردنيين. وهناك نقص في المعلومات عن مثل هذه المسابقات لدى الباحثين المتميزين في الجامعات العربية بينما يمتلك الباحثون في مراكز الأبحاث معلومات وقنوات اتصال فعالة مع إدارات هذه المسابقات.

لكن تمويل البحث العلمي بشكل عام يتم من خلال التمويل الحكومي الذي تراجع تراجعا واصحا خلال العقدين الآخرين، إذ يتضح من الإحصاءات أن الاتفاق على البحث العلمي كنسبة من الناتج القومي الإجمالي تراجع من 0.3 بالمئة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي عام 1978 إلى حوالي 0.16 عام 1996. بينما تصل هذه النسبة في الدول النامية إلى 0.46 بالمئة وفي الدول المتقدمة إلى 2.5 بالمئة.

3. مدى الحرية في اختيار مواضيع الأبحاث

يتمتع الباحث الأردني بحرية مناسبة في اختيار مواضيع الأبحاث التي يعمل عليها مع بعض القيود التي تنبع من الاهتمام الأكاديمي للباحث، والموارد

المتاحة له، والأهداف المتوخاة من البحث وهي ترتبط في الغالب بالترقية الأكاديمية. أما الباحثون في مراكز الأبحاث والمؤسسات التطبيقية فيملكون حرية أكبر في اختيار موضوعاتهم تدعم من خلال سياسات هذه المراكز التي تواجه الباحث لاختيار مواضيع ساخنة تثير الجدل مثل: العلاقة الأردنية – الفلسطينية، العنف ضد المرأة والجرائم التي تتعرض لها، والصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة. ويتمتع الباحثون في مجالات العلوم الأساسية والعلوم الطبية، والعلوم الزراعية بحريات كبيرة في اختيار موضوعات أبحاثهم.

والملاحظ من خلال تتبع كتابات كتاب الأعمدة في الصحف المحلية أن المعارضة الاجتماعية التي يواجهها الباحثون وبخاصة في العلوم الانسانية تأتي غالبا من بعض الجماعات الأهلية المحافظة التي تحاول أن تفرض تفسيرها الخاص للأمور على هؤلاء الباحثين. وقلما تأتي المعارضة من مؤسسات رسمية التي تميل إلى عدم التدخل وترك مساحة واسعة من الحرية للباحث لاختيار مواضيع أبحاثه.

4. النوعية والإسهام العلمي

لم تُجر دراسات لتقييم نوعية ومستوى الأبحاث التي تنفذ من قبل الأكاديميين سواء في العلوم الطبيعية أو في العلوم الإنسانية. كما لم تُجر دراسات لتقييم نوعية رسائل الدكتوراة والماجستير التي تجاز من الجامعات، ويمكن إجراء مسوح بالعينة على رسائل الدكتوراة والماجستير المجازة في التخصصات المختلفة، وبمنهجية مناسبة لكل تخصص لتقييم مدة التزام هذه الأبحاث بقواعد المنهج العلمي في ذلك التخصص، ومدى الإسهام الذي تقدمه.

كما يمكن إجراء مسوح بالعينة على أبحاث الأكاديميين المنشورة في الدوريات المحكمة لتقييم مدى التزام هذه الأبحاث بقواعد المنهج العلمي في التخصصات المختلفة، ومدى الإسهام الذي تقدمه هذه الأبحاث.

5. الأبحاث التتبعية طويلة الأجل

الأبحاث التبعية نادرة في الجامعات ومراكز الأبحاث، وأغلب الأبحاث التي تجرى تعتمد على بيانات تجمع لمرة واحدة.

6. غياب عمل الفريق

يبرز العمل كفريق في مراكز الأبحاث، أما في الجامعات فغالبا ما يعمل الباحث بشكل منفرد، ولم تطور سياسات، وتقاليد لتشجيع عمل الفريق في موضوع بحثي يتفق عليه. وتقوم الجامعات في مناسبات محددة بتشكيل لجان بحثية كفريق متكامل لدراسة ظاهرة، أو مشكلة معينة تبرز إلى مركز الصدارة، والاهتمام المؤسسي.

7. الاستشهاد بالأبحاث

تستخدم مؤسسة المعلومات العلمية (ISI) معيارا محددا يضم دورية إلى قاعدة معلوماتها، أو استبعاد هذه الدورية منها، وهذا المعيار هو ما إذا كانت الأبحاث المنشورة في هذه الدورية مستشهد بها من قبل باحثين آخرين أم لا، على اعتبار أن البحث الذي يستشهد به يأخذ شهادة بالأفضلية من جمهور الباحثين.

والمعلومات حول مدى الاستشهاد بالأبحاث الأردنية والعربية غير دقيقة لكنها تشير إلى قلة في مدى الاستشهاد بهذه الأبحاث. ويميل الباحثون العرب عادة إلى الاستشهاد بالأبحاث باللغات الإنجليزية والفرنسية أكثر مما يميلون للاستشهاد بالأبحاث العربية.

5. دور البحث العلمي في التطوير الصناعي والاجتماعي

كان لبعض المسوح الاجتماعية التي أجريت في مجالات الفقر والبطالة أثر في تطوير سياسات حكومية للتدخل في معالجة هاتين المشكلتين فيما عرف[1]

[1] راجع أيضا: انطوان زحلان، العرب وتحديات العلم والتقانة، 1999.

بالاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر والبطالة، أو ما يعرف بسياسات (شبكات الأمان الاجتماعي).

أما الأبحاث في مجال العلوم الطبيعية والتطبيقية فلم توجه بشكل كاف للتطوير، وتقديم اكتشافات جديدة تؤدي إلى طرق جديدة أكثر كفاءة في العمل والإنتاج. وتبرز هنا دور بعض المؤسسات البحثية التي توجه أبحاثها في مجالات البناء، والطاقة لتطوير التكنولوجيا الخاصة بهذه القطاعات.

لكن ارتباط البحث العلمي بالصناعة وتطويرها فيما عدد الصناعات الدوائية لا يزال محدودا.

ويمثل طلبة الماجستير والدكتوراة 5 بالمئة فقط من مجموع طلبة التعليم العالي، وقد وصل عددهم عام 1985 إلى 78300 طالبا وطالبة، يتركز معظمهم، أو 47 بالمئة منهم، في مصر. ومن هؤلاء 21600، أو 30 بالمئة، يدرسون للدكتوراة، وغالبيتهم يتركزون في تخصصات العلوم الأساسية المرتبطة بالتنمية.

أما الإنفاق على التعليم العالي في الوطن العربي فهو انفاق متواضع، إذ لم يزد هذا الاتفاق عن 307 مليون دولار في عام 1970، أي 7.3 بالمئة فقط من جملة الإنفاق على التعليم في ذلك العام. أما في عام 1980 فانفق 1204 مليون دولار على التعليم العالي، أي 13.4 بالمئة من جملة الإنفاق على التعليم في ذلك العام وفي عام 1990 انفق على التعليم العالي 1571 مليون دولار، أي ما يعادل 11.4 بالمئة من جملة الإنفاق على التعليم.

ولا يزال الإنتاج العلمي في الوطن العربي متواضعا، فقد بلغ عدد العلماء العرب (حملة الدكتوراة) في مختلف التخصصات، باستثناء الإنسانيات والعلوم الاجتماعية، في عام 1985 ما يقرب من 22500 عالما يعمل 18000 منهم في الجامعات، أما البقية فيعملون في مراكز الأبحاث. ويقدر المعدل العام لعدد البحوث التي ينشرها العالم العربي في الجامعات ومراكز البحوث سنويا بـ 0.37 بحثا باللغات الإنجليزية والفرنسية، ويصل هذا المعدل إلى 0.44 بحثا لأعضاء هيئة التدريس. أي أن العالم العربي ينشر بحثا واحدا كل 2.5 سنة من

حياته العلمية[1]. ولا شك أن هذه الحقائق تضع قيودا ثقيلة على قدرة الجامعات العربية على إعداد القوى البشرية المؤهلة في مختلف الميادين، وعلى قدرتها على الإبداع العلمي القادر على حل مشاكل المجتمع وتطوير طاقاته.

ولم تزد حصة الوطن العربي من العلماء والمهندسين العاملين في مجال الأبحاث والتطوير عن 1.5 بالمئة (عام 1990م)، بينما كانت حصة بلدان الاتحاد السوفيتي (سابقا) تصل إلى 32.4 بالمئة في نفس العام. وكانت حصة أوروبا الغربية منهم في نفس العام تصل إلى 20.9 بالمئة[2]، كما يوضح الجدول رقم (11). وتعود أهمية توفر أعداد مناسبة من هؤلاء العلماء والمهندسين إلى ارتباط ذلك بتطوير القاعدة الإنتاجية المادية للمجتمع. ولا شك أن تواضع عدد العلماء والمهندسين العاملين في مجالات الأبحاث والتطوير، وتواضع عدد حملة شهادات الدكتوراة العرب، وانخفاض ميزانيات التعليم في البلدان العربية تؤدي جميعها إلى وضع قيود ثقيلة على قدرة هذه البلدان العربية في إعداد الكوادر البشرية المؤهلة في مختلف ميادين الإنتاج، وعلى قدرتها على الإبداع العلمي القادر على حل مشكلات المجتمع وتطوير طاقاته.

ويلاحظ محررو التقرير الاقتصادي العربي الموحد فيما يتعلق بالبحث والتطوير أنه في الوقت الذي يبلغ فيه نصيب الدول العربية 3.8 بالمئة من العاملين في هذا المجال في العالم (وهي تقل عن نسبة سكان الدول العربية إلى سكان العالم) فإن الإنفاق على البحث والتطوير في الدول العربية يعادل 0.4 بالمئة فقط من الإنفاق العالمي. ويعادل هذا المستوى من الإنفاق 0.2 بالمئة من الناتج المحلي الاجمالي للدول العربية مقارنة بالمتوسط على صعيد العالم البالغ 1.4 بالمئة. كذلك فإن نصيب الدول العربية من ناتج البحث والتطوير في العالم ضئيلا بشكل واضح حيث يقل نصيبها من النشر عن واحد في المئة، كما أنها لا تظهر على خارطة تسجيل البراءات.

---

[1] محمد نبيل نوفل ومروان راسم كمال: "التعليم العالي في الوطن العربي: نظرة مستقبلية"، ص24-31.

[2] UNESCO, Statistical Yearbook, Paris, Unesco, 1991, pp.5-8.

ويعمل 44 بالمئة من العاملين في البحث والتطووير في الزراعية. ويعمل 13 بالمئة من هؤلاء في مجال الصحة، ويعمل 10 بالمئة في مجال العلوم الاجتماعية والانسانية. وبذلك يتركز أكثر من ثلثي العاملين في البحث والتطوير في هذه المجالات الثلاث، بحيث لا يبقى لأي من مجالات العلوم الأساسية والصناعية والعلوم الهندسية، والطاقة إلا ما هو اقل من نصيب العلوم الاجتماعية.[1]

ويتضح تواضع مستوى القاعدة البشرية العربية في غالبية البلدان العربية باستثناء الكويت وقطر من خلال مراجعة البيانات المتعلقة بالمؤشرات التالية: العمر المتوقع عند الولادة، ومعدل القراءة والكتابة بين الكبار، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي. ويتضح من هذه البيانات التي ستعرض ببعض التفصيل في الفصل القادم أن غالبية البلدان العربية (بما في ذلك عديد من البلدان العربية النفطية) لم تحقق وحتى بداية التسعينات سوى مستوى تنمية بشرية منخفض إلى متوسط. وهو مستوى قريب من المستوى الذي حققته تركيا وبعض بلدان أمريكا اللاتينية الأقل تطورا مثل الأكوادور وبوليفيا.

ويبدو مستوى التنمية البشرية حتى في البلدان العربية النفطية التي صنفت ضمن فئة "البلدان التي حققت تنمية بشرية مرتفعة متواضعا عند مقارنته بمستوى التنمية البشرية في البلدان الصناعية، وفي عدد من البلدان النامية. ففي بعض الدول الصناعية المختارة يتراوح العمر المتوقع للفرد عند الولادة بين 75.7 سنة في اليابان، مقابل 73 سنة في الكويت، وهو أعلى عمر متوقع سجلته دولة عربية.

أما معدل القراءة والكتابة بين الكبار فيصل إلى 99 بالمئة في كل بلد من هذه البلدان الصناعية، مقابل 82.0 بالمئة في قطر، والأردن، وهو أعلى معدل سجلته البلاد العربية. ويتراوح متوسط عدد سنوات الدراسة بين 10.7 سنوات في اليابان إلى 12.3 سنة في الولايات المتحدة الأمريكية، مقابل 5.6 سنوات في قطر، وهو أعلى متوسط سجلته دولة عربية. ويصل دليل معدل القراءة والكتابة

---

[1] جامعة الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1999، ص7.

إلى 1.00 في كل دولة من هذه الدول الصناعية، مقابل 0.79 في قطر، وهو أعلى معدل سجلته دولة عربية.

لكن نصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي يكاد أن يتشابه بين البلدان الصناعية وعدد من البلدان العربية النفطية، إذ وصل أعلى دخل للفرد في عام 1989 إلى 22.798 في الإمارات العربية المتحدة. ولم يحصل فرد في العالم على مثل هذا الدخل حتى في الدول الصناعية المتقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية حيث يصل نصيب الفرد السنوي في نفس العام إلى 20.988 دولار، أما في كندا فيصل إلى 18.635 دولارا. ويصل نصيب الفرد السنوي من الدخل في الكويت في نفس العام إلى 15.948 دولارا، وفي المملكة العربية المتحدة إلى 13.782 دولارا[1].

ومستوى التنمية البشرية في البلدان العربية، وبخاصة النفطية منها يكاد أن يتشابه مع هذا المستوى في عدد من البلدان النامية التي حققت درجة ملحوظة من النمو الاقتصادي مثل جمهورية كوريا، وبعض دول أميركا اللاتينية والوسطى، وبخاصة بالنسبة للعمر المتوقع عند الولادة. وتتفوق البلدان العربية النفطية على هذه البلدان في مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. لكن هذه البلدان تتفوق على البلدان العربية النفطية وغير النفطية فيما يتعلق بمؤشر معدل القراءة والكتابة بين الكبار الذي يصل إلى 96.3 بالمئة في جمهورية كوريا، والى 95.3 بالمئة في الأرجنتين، والى 88.1 بالمئة في فنزويلا، والى 81.1 بالمئة في البرازيل. بينما يتراوح هذا المعدل بين 24.1 بالمئة في الصومال و 82.0 بالمئة في قطر.

والصورة العامة للمدن العربية وللأرياف العربية توضح تفشي الفقر وانتشاره، وبخاصة في البلدان العربية غير النفطية. إذ تصل نسبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر في الصومال إلى 59 بالمئة للمجموع، وترتفع هذه النسبة بين السكان الريفيين إلى 70 بالمئة. وتصل هذه النسبة في مصر إلى 23 بالمئة، وترتفع في الريف إلى 25 بالمئة. أما في الأردن فتصل هذه النسبة إلى 15

---

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 1992، جدول رقم 1، ص127.

بالمئة، وترتفع في الريف إلى 17 بالمئة. وتعمل بعض البلدان العربية على توزيع مطالب التنمية على الريف كما توزعها على المدن. لكن الريف في غالبية البلدان العربية لا يحصل على نصيبه من هذه المطالب التي ترتكز في المدن وتؤدي إلى هجرة مستمرة من الريف الذي أصبح يعاني من نزيف مستمر للطاقات البشرية.

ويمثل خط الفقر المدقع (فقر الكفاف) في الأردن -كما توضح لجنة تحديد خطي الفقر الأردنية التي تشكلت عام 1992، وكما أوردت النشرة السكانية الأردنية في عددها الثاني للعام 1993- تكلفة الحاجات الأساسية الغذائية اللازمة للأسرة الأردنية عند 61 دينارا شهريا للأسر التي يبلغ حجمها بالمتوسط العام 6.8 فردا، وأعلاها في محافظة البلقاء 70 دينارا، وأدناها في محافظة معان 57 دينارا. أما خط الفقر العام (فقر الكفاية) فيمثل تكلفة الحاجات الأساسية الغذائية ممثلة بالغذاء، والكساء، والسكن، والتعليم، والصحة، والمواصلات للأسرة الأردنية عند 119 دينارا للأسرة التي تدفع إيجارا شهريا لمسكنها، وعند 97 دينارا شهريا للأسر التي لا تدفع إيجارا.

وقد بلغ حجم الفقر المطلق بالمتوسط 21.3 بالمئة من مجموع الأسر الأردنية، أعلاها في محافظة المفرق 29.5 بالمئة، وأدناها في محافظة العاصمة 16.2 بالمئة من مجموع هذه الأسر. أما حجم الفقر المدقع فبلغ 6.6 بالمئة من مجموع هذه الأسر الفقيرة، وأعلى نسبة فقر مدقع في محافظة الكرك حيث بلغت 10.9 بالمئة من المجموع، وأدناها في محافظة العاصمة حيث بلغت 4.7 بالمئة من المجموع.

وفي دراسة حديثة لم تنشر بعد أجرتها الجمعية العلمية الملكية في عام 1998م، يتضح أن خط الفقر المدقع (والذي يمثل دخل الأسرة التي عـدد أفرادها 6.1 فردا) أصبح 79.8 دينارا في الشهر بسبب ارتفاع تكلفة الحاجات الأساسية. أما خط الفقر العام فيتراوح بين 79.8 دينارا إلى 190.8 دينارا في الشهر. ونتيجة لذلك يقدر أن الفقراء في الأردن يشكلون ما يزيد عن 25 بالمئة من السكان.

دَعم هذه الأوضاع الاجتماعية المتردية وَكرسها نمط الإنفاق الحكومي الذي يوجه نسبة كبيرة من جملة هذا الإنفاق إلى شؤون الدفاع، بينما يوجه نسبة صغيرة منه للإنفاق على الشؤون الاجتماعية. كما اتضح من قبل. وهو نمط ميز الإنفاق الحكومة العربية منذ عقد التسعينات وحتى الآن. فالبيانات الإحصائية التي تغطي عقدي التسعينات والثمانينات توضح ضآلة الإنفاق على الخدمات الاجتماعية مقابل تضخم الإنفاق على الشؤون العسكرية فقد أنفق الأردن في عام 1972 ما يزيد عن 33 بالمئة من موازنته السنوية على شؤون الدفاع، بينما لم ينفق في تلك السنة سوى 9.4 بالمئة من موازنته على شؤون التعليم، و 3.8 بالمئة على شؤون الصحة، و 10.5 بالمئة على شؤون الإسكان والرفاهية الاجتماعية. ولم يتغير هذا النمط كثيرا خلال الثمانينيات، ويتضح من الإحصاءات أن الإنفاق على شؤون الدفاع في عام 1989 شكل 25.9 بالمئة من موازنة الدولة، بينما لم يشكل الإنفاق على شؤون التعليم سوى 15.3 بالمئة من هذه الموازنة، وشكل الإنفاق على الصحة 4.1 بالمئة فقط، وشكل الإنفاق على الإسكان والضمان الاجتماعي، والرفاهية الاجتماعية 12.4 بالمئة. وكانت نسبة العجز في الموازنة 9.900 بالمئة في تلك السنة. ونفس هذا النمط من الإنفاق يلاحظ بالنسبة لسورية ومصر، ولكن بشكل أقل، بالنسبة لغالبية البلدان الأخرى وبخاصة غير النفطية منها. وقد سبقت الإشارة إلى أثر الإنفاق العسكري على زيادة التبعية للبلدان الغربية، زيادة على هدر الموارد العربية وتكريس الأزمة التنموية العربية. كما سبقت الإشارة إلى دور سباق التسلح مع إسرائيل في تدعيم مثل هذا النمط الإنفاقي الحكومي وتكريسه طيلة العقود الأربعة الماضية.

وبذلت العديد من الحكومات العربية محاولات لضبط الإنفاق وتخفيف عجز موازينها التجارية المزمن، تمثلت في نهاية التسعينات في إجراءات ترشيد الإنفاق على الأجور وذلك من خلال الحد من التوظيف في القطاع العام وإبقاء التحويلات الجارية ونفقات الدفاع على المستوى نفسه. وفي جانب الإنفاق الرأسمالي تركزت في العمل على استكمال المشاريع الجارية قبل تنفيذ أية مشاريع جديدة. لكن تضافر عدد من العوامل في الفترة نفسها أدت مجتمعة إلى تقليل فاعلية هذه الإجراءات، وتمثلت هذه العوامل في ارتفاع الأسعار العالمية

لبعض السلع كالقمح، والسكر، والنفط، الذي تستورده البلدان العربية غير النفطية. كما ارتفعت التزامات الفائدة على الدين الخارجي ارتفاعا سريعا جاء مصاحبا لتخفيض سعر العملة المحلية في عدد من البلدان العربية. وأخيرا، تأثرت بعض البلدان سلبيا بعدم الاستقرار في الدول المجاورة مما أدى بدوره إلى زيادة نفقات الدفاع. وبخاصة إثر حرب الخليج الثانية وتداعياتها التي لا تزال فاعلة ومؤثرة مع دخول العرب العقد الأول من القرن والواحد والعشرين. إضافة الى تفاقم الصراع الفلسطيني الاسرائيلي وقيام اسرائيل بإعادة احتلال مناطق السلطة الفلسطينية.

ونتيجة لضعف المهارات الفنية، وضعف الإمكانات المادية والتنظيمية، وتواضع مستوى التنمية البشرية لا تستطيع الجماهير العربية أن تؤدي دورا واضحا في تطوير مبادرات مناسبة في المجالات الزراعية والصناعية. ولا تستطيع هذه الجماهير أن تشكل جماعات ضاغطة فعالة للتأثير على النخب الحاكمة لتعديل مفهوم التنمية بما يتناسب وحاجاتها، أو توجيه مسار المتغير النفطي بما يؤدي إلى تقليل التبعية وزيادة التقارب العربي كي يؤدي إلى تنمية حقيقية وليس إلى نمو مالي في الناتج القومي الإجمالي. ويدعم ذلك ما جاء من تحليلات في تقرير حديث صدر في منتصف عام 2002م الحالي بالتعاون بين جامعة الدول العربية وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي تحت عنوان (تقرير التنمية الانسانية العربية)[1] . حيث من بينات هذا التقرير ان المجتمعات العربية لا تزال تعاني من نقص في مجالات اساسية ثلاثة وهي مجالات انسانية، مما يحد من قدرة الجماهير العربية على المشاركة بفاعلية في الجهود العامة لتحسين ظروف الوجود الانساني، والاجتماعي بشكل عام. وهذه المجالات الثلاث التي تشكل ثغرات في مسيرة التطور العربية وهي:

1) نقص المعرفة إذ يوضح التقرير ان هناك ما يقارب 65 مليون أمي عربي اغلبهم من كبار السن ومن النساء، ويتحدث التقرير أيضا عن أمية

[1] جامعة الدول العربية، وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية الانسانية العربية لعام 2002م، جامعة الدول العربية، 2002.

الديجتال إذ أن واحد بالمئة فقط من سكان المجتمع العربي يستعملون الحاسوب ، و 1.5 بالمئة فقط يستعملون الانترنت.

2) النقص في تمكين المرأة فلا تزال العادات والتقاليد والقيم الاجتماعية تحد من مشاركة المرأة في موارد المجتمع وبخاصة الوظائف، والثروة والقرار السياسي العام.

3) نقص الحريات العامة بما في ذلك الحريات الاقتصادية، مما يحد من النمو الاقتصادي ويعرقل تطور المجتمع المدني الذي يتوسط بين الافراد والدولة ويعظم مشاركة الأفراد مع الدولة في تطوير المجتمع.

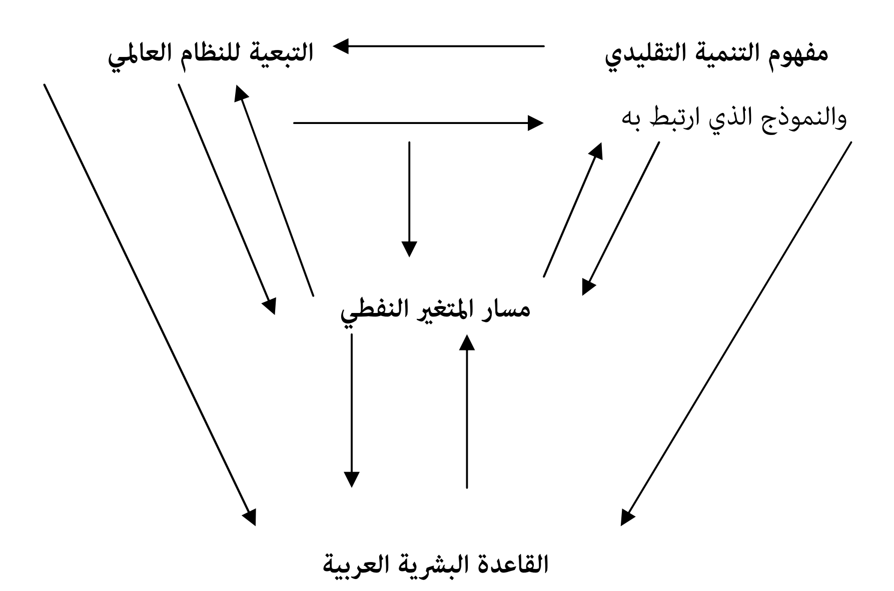
ويهيب التقرير بالحكومات ان تستخدم أدواتها التشريعية والقانونية لصيانة كرامة الانسان العربي وحرياته، وتوسيع خياراته في الحياة، ومشاركته في جوانبها دون تميز على أساس النوع، أو المستوى الاقتصادي، أو الخلفية الاجتماعية، وزيادة مساحة الحريات الاقتصادية وبخاصة ما يتعلق بالاستثمار والمبادرات الفردية.

خاتمة واستنتاجات عامة

أوضح هذا الفصل أن أزمة التنمية العربية الراهنة تتلخص في حدوث نمو في الناتج القومي الإجمالي بدون أن يصحب ذلك تطور حقيقي في القاعدة الإنتاجية المادية بحيث يصبح النمو في هذه القاعدة ذا طبيعة متجددة ذاتيا. كما أوضح المصادر التي أدت دورا في حدوث هذه الأزمة، وهي: مفهوم التنمية التقليدي والنموذج الذي ارتبط به، والمتغير النفطي، والتبعية للنظام العالمي، وضعف القاعدة البشرية العربية. وأدت هذه المصادر، فرادى ومجتمعة، أدوارا متداخلة في إحداث هذه الأزمة وتكريسها. ويوضح النموذج رقم (2) الارتباطات الداخلية بين هذه المصادر:

نموذج رقم (2)

مصادر أزمة التنمية العربية والارتباطات بينها



أعاق مفهوم التنمية التقليدي والنموذج التنموي الذي ارتبط به التنمية العربية من خلال تركيزهما على تحقيق النمو في الناتج القومي الإجمالي دون اهتمام مناسب بالإطار السياسي، والاجتماعي-الثقافي الذي يحيط بهذا النمو ويمارس تأثيرا عليه. وأثر ذلك على القرارات التنموية للنخب العربية الحاكمة، ووجهها نحو التركيز على تحقيق النمو في الناتج القومي الإجمالي من خلال استغلال قطاع واحد فقط من القطاعات الاقتصادية وهو استخراج النفط ومشتقاته وعدم الاهتمام ببقية القطاعات التي تشكل الناتج القومي الإجمالي. وكان لارتباط هذا المفهوم بمفهوم التحديث/ وتداخله معه، دور في تكريس الانقسامات الفكرية-السياسية التي قسمت المجتمع العربي المعاصر منذ التقائه بالحضارة الغربية الحديثة وحتى الآن إلى عالمين متناقضين يتعايشان سويا: واحد ليبرالي يؤمن بالتغيير وآخر أصولي محافظ يؤمن بالتمسك بالأصول. مما أدى إلى تكريس الانقسام وعدم الإجماع على مستوى المجتمع العربي، والاضطراب، والحيرة، وعدم التأكد على مستوى المواطن العادي.

وعملت هذه الانقسامات –ولا تزال- على مقاومة جهود الحكومات، والجهود التنموية العربية، مقاومة مستترة في غالبية الأحيان. وواضحة صريحة، بل عنيفة، في أحيان أخرى، وبخاصة في المجالات التي تتعلق بالأمور الاجتماعية مثل تنظيم الإنجاب، ومشاركة المرأة في القوى العالمية، وتطبيق التعليمات والأنظمة الرسمية في البيروقراطيات الحكومية.

أما إيرادات النفط الهائلة في البلدان العربية النفطية، والقروض والمساعدات الإنمائية، والتحويلات المالية في البلدان العربية غير النفطية فأدت إلى نمو مالي، ارتبط بالمتغير النفطي وكان انعكاسا له. ففي سنوات الكساد النفطي تراجع هذا النمو، وبخاصة في البلدان العربية النفطية. ولم يحدث نمو حقيقي ناتج عن تطور كفاية البنية الداخلية للاقتصاد العربي والتي تشمل الزراعة والثروة الحيوانية، والصناعات التحويلية إذ تأثرت جميعها تأثرا سلبيا بالمتغير النفطي فتراجعت مساهمتها في تشكيل الناتج القومي الإجمالي في غالبية البلدان العربية. مما أدى إلى انخفاض في نسبة الاكتفاء الذاتي في المجالات الزراعية، والصناعية، والتجارية، وازدياد التبعية في هذه المجالات.

وبالنسبة للتبعية العربية ودورها في الأزمة التنموية العربية فقد حللت في هذا الكتاب من خلال مؤشرين أساسيين، هما: أعباء خدمة الديون الخارجيــة -وهي في معظمها من مصادر غربية- والواردات المدنية والعسكرية – وهي في معظمها من مصادر غربية أيضا. وأوضح التحليل في هذا الفصل أن أعباء خدمة الديون الخارجية التي وصلت عام 1997 إلى أقل من 20 بالمئة من الصادرات العربية، والواردات المدنية والعسكرية الهائلة التي أخلت بموازين المدفوعات العربية إخلالا مزمنا أدت جميعها إلى نقص القدرات العربية الادخارية والاستثمارية، مما انعكس سلبيا على النمو في الناتج القومي الإجمالي، وبخاصة في فترة الكساد النفطي، وعلى تطور القاعدة الإنتاجية المادية العربية، وعلى تطور القاعدة البشرية العربية.

وكان لضعف القاعدة البشرية العربية أثره في استمرار التدني في دافعية الجماهير العربية وخصائصها الفنية، مما انعكس سلبيا على قدرتها في المشاركة بفاعلية في جهود التنمية. فنتيجة لضعف المهارات الفنية، وضعف الإمكانات المادية والتنظيمية للجماهير العربية، لم تستطع هذه الجماهير أن تؤدي دورا واضحا في تطوير مبادرات فردية وجماعية مناسبة في المجالات الزراعية والصناعية. ولم تستطع هذه الجماهير أن تشكل جماعات ضاغطة فعالة للتأثير على النخب السياسية والفكرية لتعديل مفهوم التنمية التقليدي والنموذج التنموي المرتبط به بما يتناسب وحاجات هذه الجماهير. ولم تستطع الجماهير العربية توجيه مسار المتغير النفطي بما يؤدي إلى تقليل التبعية وزيادة التكامل العربي بما يؤدي إلى تنمية حقيقية وليس إلى نمو مالي في الناتج القومي الإجمالي فقط.

وسيتم في الفصل القادم استعراض وتحليل مؤشرات التنمية البشرية العربية وتطورها حتى بداية التسعينات، فتناقش تعريفات التنمية البشرية، وتقارن بمقاييس نوعية الحياة من حيث اعتمادهما على مؤشرات إحصائية متشابهة، وهي: توقع الحياة للفرد، ودرجة التعليم، ومعدل الدخل الفردي، ونوعية المسكن. وتستخدم هذه المؤشرات أيضا في دليل التنمية البشرية الدولي الذي يعده سنويا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لأغراض المقارنة بين الدول. كما يتم تحليل الفجوات في التنمية البشرية العربية، وأهمها: الفجوات بين الإناث والذكور، والفجوات بين الريف والحضر.

الإجمالي عام 1990 إلى 14.7 بالمئة عام 1986. وانخفضت هذه النسبة في عام 1996 إلى 6.7 بالمئة، ثم انخفضت في عام 1998 إلى 6.3 بالمئة فقط. وازداد انفاق الأردن على الأسلحة من 16.7 بالمئة من ناتجه القومي الإجمالي في عام 1960 إلى 13.8 بالمئة في عام 1986، وانخفضت هذه النسبة في عام 1996 إلى 8,8 بالمئة، ثم ارتفعت قليلا في عام 1998 إلى 9.6 بالمئة. ونفس هذا النمط يلاحظ أيضا في حالة تونس، والسودان. أما في حالة اسرائيل فقد ازداد انفاقها على الأسلحة من 6.2 بالمئة في عام 1986. وانخفضت هذه النسبة إلى 8,7 بالمئة في عام 1996، وبقيت على حالها تقريبا في عام 1998. واستمر هذا النمط ذاته ايضا في عام 2000.

الفصل الرابع

الثقافة العربية وقيم العمل في إطار العولمة

- تعريف الثقافة / وظائف الثقافة
- الثقافة العربية المعاصرة
- الثقافة وشخصية الفرد العربي
- قيم العمل في المجتمع العربي
- قيم العمل في المجتمع البدوي
- قيم العمل في المجتمع الزراعي
- قيم العمل في المجتمع الحضري
- ثقافة العيب
- مصادر ثقافة العيب
- قيم العمل العربية والعولمة / الآثار الايجابية للعولمة
- قيم العمل المتضمنة في العولمة وعملياتها
- خاتمة واستنتاجات عامة

الثقافة العربية وقيم العمل في إطار العولمة

تعريف الثقافة

تعرف الثقافة في أدبيات العلوم الاجتماعية بأنها التراث الاجتماعي المتراكم والمشترك لجماعة من الجماعات، أو أمة من الأمم، والذي يحدد طريقة حياة هذه الجماعة، أو هذه الأمة، ويحدد أيضا هوية أفراد الجماعة أو أفراد الأمة. والثقافة بهذا المعنى تتداخل مع مفهوم الحضارة، بحيث يستخدم المفهومان بالتناوب للإشارة إلى نفس المعنى. ويفرق البعض بينهما في الإشارة إلى أن مفهوم الثقافة يستخدم في تحليل الجوانب الرمزية في حياة الأمة، بينما يستخدم مفهوم الحضارة في تحليل الجوانب المادية في حياة الأمة وطريقة حياتها، وهويتها الخاصة. والتحليل المتعمق للثقافة يلغي مثل هذه التفرقة، ويؤكد الاتجاه الاول الذي يبين بوضوح مدى التداخل بين الثقافة والحضارة. إذ أن مثل هذا التحليل يوضح أن الثقافة تتكون بشكل رئيس من العناصر التالية، وهي نفس العناصر التي تكون الحضارة:

1- أساليب الإنتاج المادية من الأدوات، والآلات، والأجهزة، والتي تندرج تحت مسمىالتكنولوجيا.

2- المعارف، الفكر والعلوم المرتبطة بإنتاج هذه الأدوات التكنولوجية، والمرتبطة أيضا بطريقة استخدامها، وغايات استخدامها.

3- الرموز والمعاني والأديان، والتقاليد، والأخلاق والآداب والمبادئ العامة المشتركة التي يلتزم بها أفراد الجماعة في معيشتهم، وعملهم، وتفاعلاتهم الاجتماعية.

وتتميز الثقافة بخصائص معينة، أهمها أنها مشتركة بين غالبية، أو جميع أفراد الجماعة، وأنها تاريخية، أي أن عناصرها تنتج من قبل الأفراد وهم يتفاعلون لإشباع حاجاتهم المختلفة، ثم تتحول بالتدريج إلى ممارسات راسخة.

وتنتقل الثقافة من جيل إلى آخر من خلال أساليب التربية الأسرية والتربية الرسمية في المدارس والجامعات، وتتميز الثقافة أيضا بأنها ملزمة وذلك لكون عناصرها عامة ومشتركة بين غالبية الأفراد ولذلك يتعرض الفرد لضغط

اجتماعي إذا لم يلتزم بعناصر الثقافة وممارساتها، ويجد تقبلا اجتماعيا إذا ما التزم بهذه العناصر. وأخيرا تتميز الثقافة بأنها قابلة للتغير، وهي تتغير من داخلها بتغير أدوات ووسائل الإنتاج وظهور معارف، وقيم وممارسات جديدة ترتبط باستخدام هذه الأدوات والوسائل، ويمكن أن تتغير من خارجها أيضا بالاحتكاك فتأخذ من هذه الحضارات، وتعطيها أيضا. والقاعدة هنا كما لاحظ ابن خلدون في مقدمته (أن المغلوب مولع بتقليد الغالب)، فالحضارة الأضعف تتأثر بالحضارة الأقوى، وتأخذ منها الكثير دون أن تؤثر في هذه الحضارة أو تعطيها إلا القليل القليل.

وظائف الثقافة

تقوم الثقافة بعناصرها الثلاث الرئيسية بوظائف اجتماعية أساسية بالنسبة للمجتمع وبالنسبة للفرد الذي يكون عضوا في هذا المجتمع، وهذه الوظائف هي:

1- الثقافة مصدر (منبع) للمهارات

فاستخدام وسائل وأدوات الإنتاج والتدرب على ذلك منذ الطفولة وإتباع العادات والقيم، والمعتقدات السائدة تحفظ للمجتمع مهارات انتاجية وحياتية متعددة، وتطورها، وتصقلها من جيل إلى آخر. كما أنها تكسب الفرد وهو يتربى في إطار هذه العناصر مهارات إنتاجية واجتماعية يستخدمها لتحسين مستوى حياته، ورفع مكانته الاجتماعية داخل المجتمع.

2- الثقافة مصدر للهوية

فالمعتقدات، والتقاليد، والقيم التي تتضمنها الثقافة، إضافة إلى الممارسات الإنتاجية المتبعة والمتوارثة تعطي للمجتمع طابعا خاصا مميزا، وتعطي للفرد أيضا طابعا وشخصية مميزة. واعتياد الفرد على هذا الطابع المميز وتمثله له يجعل هذا الطابع على درجة من الأهمية تصل حد الاعتزاز والافتخار، وتؤدي كذلك في حالات محدودة إلى درجة من التعصب الثقافي وتضخم "الأنا" الاجتماعية والفردية، مما يؤدي إلى الانغلاق، والعزلة عن الحضارات الاخرى.

3- الثقافة مصدر للدافعية

فعناصر الثقافة المادية وقدرتها على حل مشاكل المجتمع، وتسهيل تكيفه مع البيئة الطبيعية من حوله، تعطي شعورا بالتفوق لدى المجتمع، ولدى الأفراد الذين يستوعبون هذه العناصر المادية، ويطورونها، ويستخدمونها بنجاح في حياتهم. ويوفر ذلك المجتمع وللأفراد درجة من الدافعية نحو الإنجاز بحيث يستمر المجتمع في التقدم، ويستمر الأفراد في تحقيق إنجازاتهم الشخصية التي تنعكس على مستوى حياتهم، وتمتعهم بالرفاهية والسعادة.

4- الثقافة أداة ومصدر للاتصال الإنساني

فالرموز والكلمات والتعبيرات اللغوية، والإيحاءات الجسدية جميعها أجزاء مكونة في الثقافة تؤدي دورا بالغ الأهمية في عملية الاتصال بين أفراد المجتمع، وفي توحيد رسالة الاتصال، وتوحيد معناها، وإيصال هذا المعنى إلى الأفراد، ويلاحظ أن الأفراد من خلال ذلك يحصلون على درجة عميقة من الإشباع العاطفي قل ما يجدوها مع أفراد من خارج ثقافتهم يتكلمون لغة أخرى غير لغتهم الأم. فكلمات اللغة وتعبيراتها الدقيقة معان مشتركة، كما وتحمل شحنات عاطفية لا يدركها بسرعة إلا الأفراد الذين ولدوا وتربوا على اللغة التي يتحدثونها.

ومع ذلك فإن تعلم اللغات الأجنبية عملية مهمة في التواصل بين الثقافات المختلفة، وفي انتشار المعلومات ونقلها من ثقافة إلى أخرى.

5- الثقافة مصدر للتماسك والانتماء

فحين يشترك أعضاء المجتمع في بعض المناسبات الاجتماعية العامة، والطقوس العامة فأنهم يدعمون إحساسهم بالانتماء إلى ثقافة واحدة، وهوية واحدة، ويزودهم ذلك بشعور عميق بالإرتياح النفسي، والتوحد والتماسك مع الآخرين، مما ينتج عنه شعور عميق بالإشباع العاطفي الجماعي الذي ينعكس على الفرد على شكل مشاعر الطمأنينة، والاعتدال، والثقة بالمستقبل.

أما على المستوى الفردي فإن الألفة التي تتطور بين الفرد وعناصر الثقافة المادية وغير المادية التي يولد ويتربى فيها، تزوده بشعور عميق بالراحة، والقدرة على توقع الأحداث الاجتماعية، والشعور بالأمن النفسي. ويترجم كل ذلك إلى درجة كبيرة من الشعور بالانتماء إلى هذه العناصر، مما يزوده بدرجة عميقة من الإشباع العاطفي.

الثقافة العربية المعاصرة

تتميز الثقافات العربية ومن ضمنها الأردنية – كما يلاحظ حليم بركات- بأنها ثقافة تقليدية متحولة نحو التحديث[1]. فهي تقليدية في أساليب الإنتاج وأدواته، وهي تقليدية أيضا في المعارف، والأفكار، والمهارات المتراكمة عبر الزمن والمرتبطة بإنتاج واستخدام هذه الأساليب والأدوات الإنتاجية. كما أنها تقليدية في رموزها، ومعانيها، وقيمها العامة، وبخاصة تلك التي ترتبط بالعمل والإنتاج، وما يرتبط بهما من نظم وعلاقات اجتماعية. وهي متحولة بمعنى أنها تتحول في أساليبها المادية من الاعتماد على التكنولوجيا البسيطة، وما يرتبط بها من حكمه، وعلوم، وقيم.

وتوضح التحليلات السوسيولوجية العربية أن الثقافة العربية والأردنية تتحول من ثقافة قبلية، وريفية، إلى ثقافة حضرية، صناعية حديثة، ومع هذا التحول تتغير عناصر الثقافة ومكوناتها من وسائل للإنتاج، ومعارف وعلوم، ورموز، ومعان، وقيم. وبينما تركز الثقافة البدوية القديمة على مهارات الفروسية والرعي، والتنقل، والتقشف، والشجاعة الجسدية، ولامركزية السلطة، والولاء للعشيرة، تركز الثقافة الريفية على مهارات زراعية، واستغلال الأراضي، وتربية الحيوانات والطيور، وكثرة الإنجاب، والولاء للأسرة الممتدة، والخضوع للسلطة الأبوية التي يمثلها الأكبر سنا.

أما الثقافة الحضرية الصناعية فإنها تركز على المهارات الصناعية، والفنية، والإلكترونية الحديثة، وتوجه الأفراد لتعلمها، واستيعابها، وتمثلها، كما

---

[1] حليم بركات، المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي، ط2، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1985، ص.ص 320-323.

تركـز عـلى قـيم الاسـتقلالية، والنجـاح المـادي، والإنجـاز الفـردي، وتركـز أيضـا عـلى قـيم المشـاركة، والديمقراطية في الأسرة وفي المجتمع.

ومع هذا التحول في الثقافة العربية من ثقافة قبلية وريفية إلى ثقافة حضرية صناعية حديثة تتغير قيم العمل، وهي من المكونات الأساسية في كل ثقافة.

الثقافة وشخصية الفرد العربي

يلاحظ هشام شرابي أن التربية الأسريـة، واللغـة العربيـة الكلاسـيكية هـما أهـم عـاملان مـن عوامل انتقال الثقافة العربية إلى الفـرد العـربي، واسـتدماجه لهـذه العنـاصر، بحيـث تصـوغ شخصـيته صياغة معينة، ويتميز الفرد العربي وبخاصة في البيئات الريفية – في رأي هشام شرابي – لأنه تقليـدي لا يتقبل الجديد بسهولة، أهم سماته الشخصية الاتكاليـة، والتهـرب مـن العمـل والانسـحابية، والخضـوع واستدرار العطف. ويعـود ذلـك في رأيـه لطـرق التربيـة المتبعـة في الأسرة العربيـة والتـي تشـتمل عـلى التخجيل والتأنيب، والعقاب الجسدي[1].

ولم يورد شرابي ما يشير إلى اختلاف طرق التربية هـذه بـين الريـف والحضر، واختلافهـا أيضـا باختلاف الطبقة الاجتماعية، إذ توضح الأدلة الميدانية ميل أسر الطبقات الـدنيا الفقـيرة إلى اتبـاع طـرق التربية التقليدية هذه، بنما توضح ميل أسر الطبقات الميسورة إلى الابتعاد عن هذه الطرق، واتباع طرق ديمقراطية حديثة تشمل المنافشة، الحوار، وشرح الموقف منطقيا، وإبداء الرأي.

وقد لاحظ معدو الدراسة المتعددة الأهـداف عـن الطفـل الأردني في مرحلـة مـا قبـل المدرسـة (0-6 سنوات)، والتي نشرت عام 1978، وأجريت عـلى عينـة مكونـة مـن 3000 أسرة تمثـل الأسر الأردنيـة في الريـف والحضر، وعينة أخرى من دور الحضانة ورياض الأطفال بلغت 93 دارا وروضة، إضافة إلى عينة من

[1] هشام شرابي، مقدمات لدراسة المجتمع العربي، بيروت، دار الطليعة، 1972.

البرامج الإعلامية، ومن أدب الأطفال،أن غالبية الأسر الأردنية تبتعد عن الطرق التقليدية في التربية[1]. وبالتحديد فقد توصلت الدراسة إلى الاستنتاجات التالية:

1- فيما يتعلق بالتربية الأسرية في الأردن فهي تتميز بأنها ثابتة بشكل جيد في نمط المعاملة بغض النظر عن كون الأجراء الذي لجأ إليه الأب أو الأم أجراء جيدا، إلا أن هناك نسبة غير قليلة 6-18 بالمئة من الآباء قد تغير رأيها اعتمادا على بعض العوامل الخارجية كتدخل الأم، أو إصرار الأب.

2- تؤكد الدراسة على أن افضل الإجراءات التربوية التي يمكن للأسرة اللجوء إليها تقبل مشاعر الطفل ومساعدته على فهم انفعالاته، وأسبابها، وتوضيح ذلك للطفل. وقد تراوحت نسبة لجوء الأسر الأردنية لهذا الإجراء بيم 15.6 بالمئة إلى 41 بالمئة. كما يلعب المستوى التعليمي للأم، والدخل المالي للأسرة دورا فعالا في التربية الأسرية للطفل، فكلما كان المستوى التعليمي للأم أعلى والدخل الشهري أكثر ارتفاعا كانت التربية الأسرية أميل إلى استخدام الأساليب المنطقية العقلانية في تنشئة الطفل وضبط سلوكه.

وفيما يتعلق بدور الحضانة ورياض الأطفال تستنتج الدراسة أن الأهداف التربوية لها تتركز في العناية المتواصلة بالتطور السليم للطفل من جميع جوانبه، وإعداد الطفل لمرحلة الدراسة الابتدائية، كما تستنتج أن عددا كبيرا منها ينظر إلى نفسه كبديل للوالدين اللذين يضطران للعمل وترك الطفل.

أما في مجال الخدمات الإعلامية فتستنتج الدراسة أن نسبة البث المخصصة للأطفال من التلفزيون الأردني في فترة إعداد الدراسة المناسبة ولا بأس بها سواء قيست هذه النسبة بعدد البرامج، أو بعدد ساعات البث الموجهة للأطفال. وقد بنت الدراسة أن أفضل البرامج هو ما يبث للأطفال بالعربية، ويأتي بالمرحلة الثانية الأعمال المدبلجة، ويأتي في المرحلة الثالثة البرامج المستوردة والناطقة بالإنجليزية.

[1] وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، ملخص الدراسة متعددة الأهداف عن الطفل الأردني في مرحلة ما قبل المدرسة 0-6 سنوات، عمان، 1987، ص ص22-23.

وفي مجال الخدمات الثقافية تستنتج الدراسة أن أدب الأطفال في الأردن لا زال دون بلوغ المستويات والأهداف المطلوبة منه، ويمكن القول بأن الأطفال ينمون دون معرفة بيئتهم المحلية، ودون دراية يشجون وشئون وطنهم، ومجتمعهم المحلي، وهو أمر قد يكون له انعكاسات خطيرة على المجتمع الأردني والعربي معا كما تحذر الدراسة[1].

ويعود هشام شرابي في كتاب جديد له يؤكد على تقليدية الشخصية العربية وعدم تقبلها للتغيير بما يتناسب ومتطلبات العصر- من استيعاب للمعارف الجديدة، وما يرتبط بها من قيم، واتجاهات، ومهارات حديثة[2].وهو يرى أن النظام الأبوي، أو "الأبوية" في المجتمع هي المسؤولة عن هذا الوضع. و "الأبوية" في رأيه نظام ذهني، أو عقلية تسود المجتمع ببناه المختلفة، وهي أبوية محدثة لتعرضها لبعض رياح التغيير والتحديث، ولكنها مع ذلك قادرة على امتصاص تأثيرات التحديث دون تغيير جوهرها. ولا يؤدي نظام التعليم العربي دورا ملحوظا في التخفيف من هذه الأبوية المحدثة بل يزيدها، ويدعمها من خلال لغة التلقين، ومضمون اللغة الكلاسيكية من القيم والاتجاهات التقليدية.

وهكذا فالتربية الرسمية في المدارس والجامعات واعتمادها اللغة الكلاسيكية التي تتضمن القيم والاتجاهات التقليدية التي تبرز بوضوح في الأدب والشعر القديمين، تدعم التربية الأسرية التي تنتج الاتكالية، والعجز، والانسحابية لدى الفرد العربي، ويشرح هشام شرابي:

" وخلال عملية التنشئة الاجتماعية تقوم اللغة الكلاسيكية (الفصحى) بدور أكثر أهمية من تكوين الاتجاهات والمواقف، إذ أنها تحدد الشكل والمحتوى لتربية الطفل وللأعراف التربوية المعمول بها على صعيد المجتمع.... ويصبح التعلم القائم على الحفظ عن ظهر قلب، والناهض على تخزين المعلومات والرافض لكل تساؤل الطريقة العادية لاكتساب الأفكار وتمثل

---

[1] وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، ملخص الدراسة المتعددة الأهداف عن الطفل الأردني في مرحلة ما قبل المدرسة 0-6 سنوات. ص.ص 24-25.

[2] هشام شرابي، النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي، (مترجم) بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1992.

القيم. يتسم نمط التفكير المستمد من هذا النوع من التدريب والـذي يتعـزز خـلال فـترات التنشئة الاجتماعية اللاحقة بمقدرة مميزة عـلى مقاومـة التحـديات الخارجيـة، إمـا برفضـها تمامـا، أو بامتصاصها وخزنها دون إحداث أي تغير، أو تبديل[1]".

ويتفق سعيد اسماعيل علي مع هشام شرابي في هذا الدور السـلبي لنظـام التعلـيم العـربي في كتابه المنشور عام 1995 حول الفلسفات التربوية المعاصرة، فهو يـرى أن نظـام التعلـيم العـربي يعمـل على إنتاج، النظام الاجتماعي بما فيه من بنى نفسية واجتماعية، وسياسية. و تملك الجماهـير العريضـة التي تتعرض للتهميش، وعدم المشاركة، وبخاصة في الطبقات الشعبية أي فرصة حقيقيـة للـتخلص مـن هذه البنية الأبوية المحدثة التي تسيطر وتسود بين هذه الطبقات بشكل خاص[2].

ووجود الأم الجاهلـة، ذات المكانـة الاجتماعيـة المتدنيـة في أسر الطبقـة الفقـيرة في المجتمـع العربي يبقي هذه العقلية الأبوية المحدثة سائدة مسيطرة بالرغم من حصول أبنـاء هـذه الطبقـة عـلى التعليم الرسمي. ويحلل مصطفى حجازي أثر التعليم الجامعي على قيم وبنية شخصية الأفراد في هذه الطبقة فيوضح أن هذا التعليم - بالرغم من أهميته – لا يغير في قيمهم وبنية شخصياتهم ما يسـتحق الذكر فالذين يحصلون على تعليم جامعي منهم يبقون أسرى لأنماط التفكير غير العلمية.

ويوضح مصطفى حجازي جذور هذه المشكلة فيرجعها إلى تعرض الطفل لتأثير الأم الجاهلة التي تشغل مكانة متدنية في أسر الطبقات الدنيا بشكل خاص، والتي تعيش في إطار من المفاهيم الخرافية، والمعتقدات الأسطورية مثل السواكين، والجن، والشعوذة، والحجب والغيلان، والشياطين، والعين الحسودة. وهي تنقل هذه المفاهيم، والأفكار إلى طفلها، وتؤكد له أنها سبب حدوث الظواهر، والأحداث الطبيعية والاجتماعية، وما يصيبه من خير أو شر، فيتشكل

---

[1] هشام شرابي، النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي، ص106.

[2] سعيد اسماعيل علي، فلسفات تربوية معاصرة، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1995، ص.ص 196-196

عقل الطفل أول ما يتشكل من هذه المفاهيم والأفكار التي تغرس عميقا في عقلة يوما بعد يوم، وسنة بعد أخرى. يدعمها أيضا ما يلقن في المدرسة الابتدائية من خلال اللغة الكلاسيكية، فتغشى عليه تفكيره، وتجعله يرى الناس، والأحداث، والعالم، من حوله، ويفسر كل ذلك من خلال هذه المفاهيم، والأفكار. ويكرس ذلك أيضا الإطار المجتمعي العام الذي يحيط بالطفل، وبخاصة في البيئات الفقيرة والذي يشتمل على الجيران، وبعض الأقارب، وبعض الجماعات التقليدية، غير العلمية المنتشرة في المجتمع العربي[1].

قيم العمل في المجتمع

تعريف القيم

تعرف القيم باختصار بأنها أحكام مشتركة يطلقها الناس على أنماط السلوك المختلفة، مما يجعل بعض هذه الأنماط مرغوب فيه، وله شرعية؛ ومما يجعل أنماطا أخرى للسلوك غير مرغوب فيها، وغير محبذة، وتفتقر إلى الشرعية. وتقوم القيم أيضا بتحديد الأهداف المرغوبة، والمحبذة، والشرعية بالنسبة للمجموعات والأفراد. وهي بذلك –أي القيم- تمارس دورا واضحا في توجيه سلوك الأفراد نحو نشاطات، وأهداف معينة، وفي إعطاء معنى وشرعية لهذا التوجيه. ويشرح حليم بركات الطبيعة الخاصة للقيم، بقوله:

"إن القيم هي "المعتقدات حول الأمور والغايات، وأشكال السلوك **المفضلة لدى الناس، توجه مشاعرهم، وتفكيرهم، ومواقفهم وتصرفهم، واختياراتهم، وتنظم علاقاتهم بالواقع، والمؤسسات، والآخرين، وأنفسهم، والمكان، والزمان، وتسوغ مواقعهم، وتحدد هويتهم، ومعنى وجودهم. بكلام بسيط مختصر تتصل القيم بنوعية السلوك المفضل، وبمعنى الوجود وغاياته[2]".**

ويكتسب الفرد القيم من خلال التربية الأسرية، والتربية المجتمعية الرسمية في المدارس، والجامعات، ومن خلال التفاعل مع جماعات المجتمع،

---

[1] مصطفى حجازي، التخلف الاجتماعي: سيكولوجية الإنسان المقهور، ص.ص 7-77.

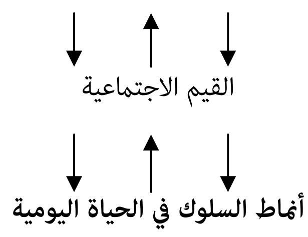
[2] حليم بركات، المجتمع العربي المعاصر، ص324.

وأجهزته، وبخاصة وسائل الإعلام الجماهيرية (انظر النموذج النظري رقم 3). ويفسر الفرد القيم على أنها مقياس لمدى أهمية السلوك وشرعيته الاجتماعية، قبل إقدام الفرد على السوك.

النموذج النظري رقم (3)

مصادر القيم والعلاقة بينها وبين السلوك الحياتي

التربية الأسرية والتربية الرسمية



كما تتم عملية التفسير أيضا بعد القيام بالسلوك. وبذلك فإن القيمة بهذا المعنى تعني أن نوعا من السلوك مثل (إتقان العمل)، أفضل من نوع آخر مثل (الإهمال في العمل). فإتقان العمل نمط محبذ، ومفضل من قبل الجماعة، وله بالتالي شرعية تعطي الفرد الذي يقوم به الشعور بالرضى عن الذات. أما إهمال العمل فهو غير محبذ من قبل الجماعة، ويؤدي إتباعه بالتالى إلى عدم شعور الفرد بالرضى عن الذات، وتدني الشعور بالإشباع العاطفي.

وهكذا، يتضح أن القيم الاجتماعية مفاهيم، واتفاقات اجتماعية أعطيت درجة من الأهمية في المجتمع، ولها دور كبير في توجيه سلوك الأفراد، والجماعات في حياتهم اليومية. فهي تعطي الأفراد الشعور بالهدف، والشرعية، وتزودهم بالشحنة العاطفية اللازمة للسلوك، والعمل، وهي تحدد اتجاه هذا السلوك، وهدفه وديمومته الزمنية، وتقدم تفسيرا مريحا لهذا السلوك قد يكون بعديا، أي بعد القيام بالسلوك، وقد يكون قبليا، أي قبل القيام بالسلوك، أو قد يكون قبليا-بعديا في الوقت ذاته.

وتحقق هذه القيم أيضا بما أنها مشتركة، وجماعية الحصول على التدعيم الجماعي من جماعة، أو أكثر (وربما من المجتمع بكل جماعاته) تتفق مع الفرد على ضرورة السلوك، وهدفه، ووسائله، وشرعيته. وتعمل أنماط السلوك هذه الناتجة عن القيم بدورها -كما يتضح في النموذج النظري رقم (3)- على تدعيم

وجود هذه القيم في الواقع الموضوعي، وفي عقول الأفراد، والجماعات، محققة لها الديمومة، والاستمرار من جيل إلى آخر.

الثقافة وقيم العمل في الواقع الحياتي

تعتبر قيم العمل في المجتمعات العربية جزءا أساسيا من القيم الثقافية العامة السائدة في المجتمع. مما يؤدي إلى تسرب بعض القيم العامة إلى بيئة العمل، وتشمل هذه القيم ما يلي: التعصب القرابي، والتهرب من المسؤولية، وعدم الانضباط، وعدم إتقان العمل، وعدم الابتكار، والخوف من التجديد، والمسايرة والمجاملات على حساب العمل وجودته. وتجد مثل هذه القيم السلبية التي تؤثر على بيئة العمل ومستواه بعض الشرعية لها في الثقافة العامة التي تتسامح مع المسايرة والمجاملات وتعطيها شرعية ثقافية، سيما وأن غالبية العمال تأتي عادة من بيئات فقيرة تسود فيها أنماط التفكير غير العلمية، وأساليب التربية التقليدية التي تقلل من الميل إلى الإبداع، والابتكار، والالتزام بالقانون والنظام، والمحافظة على الوقت واستثماره.

أما الجماعة الأخرى المؤثرة على بيئة العمل فهي جماعة المدراء، ويتميز هؤلاء بشكل عام بعدم الالتزام بقيم العمل الأصيلة، وعدم تملك المهارات الإدارية المناسبة، وخضوعهم للقيم الثقافية العامة، (وبعضها سلبي كما اتضح سابقا). وغالبا ما يصل هؤلاء المدراء إلى مناصبهم في المؤسسات من خلال الواسطة والمحسوبية، والبلدانيات، وكلها أشكال من محتويات المعيار القرابي الذي يمارس قدرا كبيرا من التأثير على اتجاهات الناس، وسلوكهم، ومواقفهم بشكل معلن أحيانا، وخفي مستتر في غالبية الأحيان.

من جهة أخرى تتميز الإدارات في بيئة العمل بعدم الثبات في تطبيق الأنظمة والتعليمات وذلك بسبب تأثيرات الثقافة الاجتماعية العامة وما تتضمنه من معايير وبخاصة التعصب القرابي، والبلدانيات، والنفور من محاسبة المقصرين ومعاقبتهم. مما يؤدي بالتدريج إلى تفريغ الأنظمة والتعليمات من مضمونها الضابط للسلوك، وتحويلها إلى نصوص متقنة الصياغة تحفظ في الأدراج، وتعرض بتفاخر على المسؤولين دون التزام حقيقي بها. ولا يخفى ما

لذلك من تأثيرات سلبية على مستوى الأداء، والإنتاجية، وقدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها. وسواء أكانت المؤسسة أكاديمية، أو انتاجية، أو خدمية، فإن الإدارات فيها قلما تستطيع تطبيق الأنظمة والتعليمات بثبات بسبب التدخلات الخارجية والاستقواء على قيم المؤسسة، وأهدافها، وأنظمتها الداخلية.

بالإضافة إلى ذلك فإن البلدان العربية تفتقر إلى وجود أعداد كافية من المديرين بحيث يشكلون طبقة اجتماعية واضحة. كما تفتقر إلى ترتيبات لتجنيد، وتدريب مثل هؤلاء المديرين بحيث يحصلون على التأهيل الإداري، والسيكولوجي والقيمي المناسب لنجاحهم ونجاح مؤسساتهم. ويمكن أن تشمل مثل هذه الترتيبات معاهد عليا، أو أكاديميات متخصصة لتدريب المديرين من خلال برامج تدريبية مدروسة، إضافة إلى معاهد، وأكاديميات لإعادة صقل، وتنشيط المديرين العاملين في الميدان.

وتحليل محتوى الثقافة من القيم التي تتعلق بالعمل يوضح غنى الثقافة العربية بالقيم التي تحض على العمل وترغب فيه، والتي تحض على إتقان العمل، وتجويد الصنعة، وعدم الغش، وتحض على التجديد والابتكار. وهناك قيم أخرى تحض على المساواة، وتكافؤ الفرص، والعدالة، وإعطاء كل ذي حق حقه. لكن هناك فجوة واسعة بين القيم كما هي معطاة في الثقافة العامة وبين الواقع اليومي المعاش في بيئة العمل وفي المجتمع بشكل عام، والذي يناقض تماما هذه القيم ومضامينها بدل أن يلتزم بها (انظر الجدول رقم (11). ويأتي جزء كبير من القيم من مصدر ديني، فهناك كثير من الآيات القرآنية الكريمة والأحاديث النبوية الشريفة التي تحض على العمل والإنتاج، وعدم الغش، وإعطاء كل ذي حق حقه. وهناك مصادر أخرى لها مثل الظروف الاقتصادية، الاجتماعية للمجتمع، والقوى السياسية وتوجهات النخبة فيه، فتعمل هذه الظروف وهذه القوى على تحديد أهداف مرحلية ، أو طويلة المدى للمجتمع مثل التصنيع، أو زيادة التصدير، والإحلال محل الواردات، وخفض المديونية وتوجه جهود المؤسسات والأفراد للالتزام بهذه القيم في برامجها، وسلوكها، وحياتها اليومية. وتحشد لذلك الدعم المالي المناسب لتطوير برامج وسياسات اجتماعية، وإعلامية تقدم تفسيرات منطقية لهذه الأهداف، وتحبب هذه الأهداف إلى قلوب الأفراد مما يؤدي

إلى استدماجها من قبلهم بحيث تصبح جزءا أساسيا في طريقة تفكيرهم، وأنماط سلوكهم.

جدول رقم (11)

الفجوة بين قيم العمل كما هي معطاة في الثقافة والسلوك الفعلي للأفراد والجماعات في الحياة اليومية

قيم العمل	السلوك الفعلي للأفراد والجماعات
قيمة العلم	الحصول على الشهادة
قيمة التقنية (التصنيع)	التشكيك وعدم المبالاة
قيمة التعليم المستمر	التواكل، والكسل
قيمة التدرب والتدريب	التواكل، والكسل
قيمة إتقان العمل، وتجويد السلعة	الفهلوة، والحذلقة اللفظية
قيمة عدم الغش	التزييف، والحذلقة اللفظية
قيمة الثواب في الآخرة	الترديد اللفظي عادة
قيمة إعطاء كل ذي حق حقه	الشطارة، وتقليل جهود الآخرين
قيمة العدالة الاجتماعية	الاستغلال، والظلم، والتحيز
قيمة المساواة، وتكافؤ الفرص	المعيار القرابي، والواسطة
قيمة الأمانة والإخلاص	الترديدي اللفظي عادة
قيمة الانضباط وإطاعة القانون	الاستقواء، والتحايل على القانون
قيمة احترام الوقت واستثماره	هدر الوقت
قيمة الاعتدال	البذخ، الفقر
قيمة العمل المهني واليدوي	العزوف، والتحفظ
قيمة العمل الخدماتي	العزوف، والتحفظ
قيمة اشباع الحاجات الحياتية للناس	البذخ، والفقر، والحرمان
قيمة الاستمتاع بمباهج الحياة	البذخ، والفقر والحرمان
قيمة تحقيق الربح باعتدال	الجشع
قيمة الادخار والاستثمار	هدر الموارد
قيمة تنظيم الأسرة	الإنجاب الكثيف
قيمة التنافس الشريف	اغتيال الشخصية
قيمة الكد والاجتهاد	الاتكالية على الدولة ومؤسساتها
قيمة الانتماء لمؤسسة العمل	الشللية، والمعيار القرابي
قيمة المشاركة والشورى	الفردية والتسلط
قيمة التخطيط	القدرية والاستسلام
قيمة التفكير السببي	التفكير الخرافي

وهناك قيم حادثة سلبية في مضمونها، وتوجيهاتها جاءت مع حقبة الطفرة النفطية وتدفق الأموال السهلة إلى جميع المجتمعات العربية المنتجة للنفط وغير المنتجة للنفط، والتي تمتعت خلال السبعينيات والثمانينيات من هذا القرن بتسهيلات ائتمانية كبيرة تدفقت على إثرها الأموال على شكل هبات، ومساعدات، وقروض سهلة. وتشكلت في هذه الحقبة قيم الاتكالية على الدولة الأبوية وقيم الكسب السريع من خلال المضاربات في مجالات الأراضي والعقارات. إضافة إلى قيم الفساد والإفساد المالي والإداري الذي ارتبط بقيمة الكسب السريع دون جهد أو عناء.

وقد بدأت الدول العربية حديثا بالتخلي عن سياسات الرفاه الاجتماعي المكلفة، كما بدأت تنشط في محاربة الفساد الذي استفحل في عديد من الإدارات الحكومية والخاصة[1].

وبشكل عام يمكن القول أن الثقافة العربية غنية بالمعاني النبيلة وقيم العمل الأصيلة لكن المشكلة تكمن في عدم توفر مؤسسات اجتماعية قادرة على تحويل هذه القيم إلى برامج وسياسات يدرب عليها الأفراد بما يكفي لاستدماجها من قبلهم بحيث تتحول إلى سلوك يومي، كما يوضح الجدول رقم (11). فقيم العمل مهما كانت نبيلة لا تستطيع لوحدها أن تتحول إلى واقع يومي بدون استدماجها من قبل الأفراد الذي يجعلون منها طاقة حية قادرة على تغيير الواقع وتحسين القدرات الإنتاجية للمجتمع وفي هذه الحالة فقط يكون الأفراد قد تخلصوا من شخصياتهم التقليدية الارتباطية، وتحولوا إلى أفراد إنجازيين، يتمتعون بالشخصية الإنجازية، التي تجد معنى لحياتها من خلال اتقان العمل، وتطويره –كما يتضح في النموذج النظري رقم (4).

---

[1] أنظر: حامد عمار، "العوامل الاجتماعية في التنمية البشرية"، ص ص107-167، في تنمية الموارد البشرية: بحوث ومناقشات ندوة تنمية الموارد البشرية في الوطن العربي، الكويت 28-29 نوفمبر 1987، بيروت، دار الرازي، 1989، ص ص148-149.

نموذج نظري رقم (4)

المؤسسات الوسيطة ودورها في إنتاج الشخصية الانجازية

قيم العمل (كما هي معطاة في الثقافة)

↑ ↓

المؤسسات الاجتماعية والسياسية والمهنية ومؤسسات المجتمع المدني

↑ ↓

الشخصية الإنجازية (الالتزام الحياتي بقيم العمل كما هي معطاة في الثقافة)

وكما يوضح النموذج فإن إنشاء وتطوير مؤسسات سياسية واجتماعية، وتشريعات مناسبة، وفعالة تتبنى قيم العمل المعطاة في الثقافة وتحولها إلى برامج وسياسات معاصرة يمكن أن يجسر هذه الفجوة الصارمة بين المثال والواقع حين يتم إيصال القيم إلى الأفراد ليس لترديدها لفظيا وإنما لاستيعاب مضامينها وارتباطها بأهداف المجتمع السياسية، ثم استدماجها بحث تصبح جزءا اصيلا في شخصياتهم، تعطيهم الدافعية للبذل، والعطاء، والإنتاج المستمر. بحيث تتحول شخصياتهم خلال ذلك كله من شخصيات تقليدية إلى شخصيات إنجازية حديثة تلتزم بهذه القيم التزاما عميقا بحيث يتم تجسير الفجوة الواسعة بين قيم العمل كما هي معطاة في الثقافة وبين الممارسة السلوكية لهذه القيم في الواقع الحياتي اليومي.

مثل هذه العملية، أي عملية تحويل قيم العمل إلى برامج وسياسات مؤسسية ثم تكريسها في عقول الأفراد لا تتم بنجاح سواء في المدارس، أو في الجامعات، أو في النقابات، ومؤسسات المجتمع المدني الأخرى، مما يؤدي إلى هدر الموارد باستمرار وتراجع الإنتاجية، وعدم العدالة الاجتماعية، وتذمر الأفراد والجماعات، وعدم فاعلية الجهود التنموية.

قيم العمل في المجتمع البدوي

يعتبر الرعي، وتربية الماشية، والتنقل بحثا عن الكلأ والماء النشاط الإنتاجي الأساسي في البيئة الصحراوية، وشبه الصحراوية التي يعيش فيها البدو

في العالم العربي، وفي مناطق أخرى مـن العـالم في أفريقيـا، وصـحاري آسـيا، فهـو نشـاط انتـاجي يـرتبط بالبيئة، وينشأ بسبب طبيعتها. ويؤدي هذا النشاط إلى تطور تنظيم اجتماعي قبلي يتميز بصغر الحجم النسبي، وسيادة القرابة الدموية، والسلطة اللامركزية.

وتنقسم الجماعات التي تكون هذا التنظـيم الاجتماعـي إلى فئـات صـغيرة تأخـذ مكانتهـا في المجتمع من خلال امتلاكها للموارد الموجودة في البيئـة، وأهمهـا: السـن، والـثروة، ومهـارات الفروسـية. فالجماعة الأولى، وهي الشيوخ، أو الزعماء، تتميز بملكية أفرادها لأهم موارد البيئـة الصـحراوية، وهـي السن ويرتبط به الخبرة والحكمة، والنسب، والثروة، أما الجماعة الثانية، وهي الفرسان، فتملك مهـارات الفروسية، والجماعة الثالثـة، وهـي الرعـاة تمتلـك مـوارد قليلـة، وتشـغل مكانـة متواضـعة في التنظـيم الاجتماعي القبلي. أما الجماعة الرابعة فهي جماعة الحرفيين، والصناع، ويشغلون مكانة متدنية في هـذا التنظيم الاجتماعي، وهناك جماعات صغيرة أخرى مثل العبيد...

من هذا التحليل لبنية المجتمع البدوي يتضح أن قيم العمل في هذا المجتمع تعلى مـن شـأن الحكمة (القضاء) وترتبط بالعمر، والنسـب، والـثروة، والغـزو والقتـال والـدفاع، وهـي مهـارات تحفـظ الثروة، أو تزيدها أحيانا. وتعلي هذه القيم من شأن الرعي إلى حد ما لكنها -أي القيم- تقلل مـن شـأن الحرف والصناعات اليدوية مما يعطي للمهنيين والصناع مكانات اجتماعية متدنية.

وقد تغير المجتمع البدوي كثيرا عما كان عليـه قبـل قـرن مـن الزمـان بعـد أن تغـيرت أنمـاط الإنتاج، وإزداد تقسيم العمل في البيئة البدوية بتزايد المهن، وتنوعهـا. وترسـخت قـيم الدولـة الحديثـة وأجهزتها والتي أخذت على عاتقها وظائف الحماية والأمن والقضاء...الخ

قيم العمل في المجتمع الزراعي

تعتبر الزراعة واستغلال الأراضي النشاط الإنتاجي الأساسي في البيئة الزارعية التي يعـيش فيهـا الفلاحون ويمارسون فيها هذا النشاط الإنتاجي، الذي يدعم أحيانا بتربية الطيـور والحيوانـات الداجنـة. ويؤدي هذا النشاط الإنتاجي إلى تطور تنظيم اجتماعي عائلي وقروي يأخذ طبيعته الخاصة مـن البيئـة الزراعية

ونمط الإنتاج السائد وهو العمل الزراعي، ويتميـز هـذا التنظـيم بكـبر الحجـم النسـبي، وسـيادة الأسرة الممتدة، والسلطة الأبوية.

وتنقسم الجماعـات التـي تكـون هـذا التنظـيم الاجتماعـي إلى فئـات طبقيـة تأخـذ مكانتهـا وأهميتها من خلال ملكيتها للموارد الموجودة في هذه البيئة، وأهمها الأرض، والخبرة في استثمارها التـي تتراكم مع التقدم في العمر. لذلك شغل الذكور الأكبر سنا مكانة متميزة في هذا التنظيم سواء أكان ذلك داخل الأسرة أم خارجها في المجتمع المحلي ومؤسساته، وبخاصة مضافة القرية. فهم يمتلكون الأرض، كما يمتلكون الخبرة في استثمارها. أما الفئة الطبقية الثانية فهم العاملون في الأراضي من أبناء المالكين، أو من المستأجرين لديهم مقابل أجـر مـالي، أو حصـة مـن الإنتـاج. والفئـة الطبقيـة الثالثـة، وهـي الحرفيـون والصناع فكانوا مزيجا من المهاجرين (الأغراب)، وأفرادا حضريين، وبعض الأفراد من أهالي القرية، وكانوا يشغلون مكانة اجتماعية متدنية أيضا.

من هذا التحليل لبنية المجتمع الريفي يتضح أن قيم العمل في هذا المجتمع تعـلي مـن شـأن الحكمة أو الخبرة التي ترتبط بالعمر، وتعلي من شأن المهارات الزراعية، لكنها تقلـل مـن شـأن الحـرف والمهارات المهنية، والخدماتية وتجعل الأفراد بالتالي ينفرون منها، ويبتعدون عن تعلمها.

وقد تغير المجتمع الريفي كثيرا عما كان عليـه قبـل قـرن مـن الزمـان فأغلـب سـكانه الآن لا يعملون في الزراعة، وإنما يعملون موظفين في القطاعين العام، والخـاص، ويعملـون في أجهـزة الحكومـة، وبخاصة الجيش، والأمن العام. وازداد تقسيم العمـل في القريـة بعـد ارتباطهـا بالمـدن، وتنوعـت المهـن والحرف فيها. وهاجر عدد كبير من سكان القرى إلى المدن العربية الكبيرة وبخاصـة القـاهرة، ودمشـق، وعمان وأعطـوا لهـذه المـدن طابعـا ريفيـا إلى حـد مـا، وبخاصـة فـيما يتعلـق بأنمـاط السـلوك والقـيم الاجتماعية. فلا تزال القيم المرتبطة بالمهن والحرف متأثرة بالماضي الزراعي بين نسبة كبيرة من الشـباب، وهي تؤدي بهم إلى العزوف عن العمل في المهن الخدماتية والمهنية.

قيم العمل في المجتمع الحضري

تعتبر التجارة والخدمات والحرف المختلفة أنماط الإنتاج السائدة في المدينة والتي تعيش فيها جماعات متنوعة من الناس من أصول حضرية، وريفية، وبدوية، في بيئة متسعة تمارس تأثيراتها على المجتمع بكامله، وتؤدي إلى درجة من الاندماج، ثم التمازج بين هذه الجماعات، لكن المدينة الأردنية والعربية بشكل عام ضعيفة التأثير على الجماعات الاجتماعية التي تسكنها. ويعود ذلك لكثرة عدد المهاجرين الريفيين في المدينة، كما يعود إلى تجمع هؤلاء الريفيين في أحياء ومناطق سكنية محددة، مما يساعدهم على المحافظة على القيم الريفية، والعلاقات الاجتماعية الريفية، فيرفضون، او يتحفظون على ممارسة القيم، والعلاقات الحضرية. كما يؤدي إلى عدم اكتسابهم للقيم الحضرية بشكل عام، ومن ضمنها قيم العمل الحضرية، وهي تركز -كما سيتضح- على إعلاء شأن الأعمال التجارية، والحرفية، والخدمية.

وتنقسم الجماعات التي تكون المدينة على أساس طبيعة العمل، وملكية الثروة إلى طبقات متمايزة وهي الطبقة الميسورة، والطبقة الوسطى، والطبقة الفقيرة. وتعمل أسر الطبقة الميسورة وأفرادها عادة في التجارة، والخدمات المختلفة، وتجمع من خلال ذلك ثروات كبيرة تعطيهم طابعا معينا في السكن، وأسلوب الحياة، والمظهر، وأساليب الترويح كما يتميزن بقيم العمل المرنة التي تعلي من شأن التجارة، والحرف، والخدمات، والصناعة. أما الطبقة الفقيرة فتتكون من أفراد وأسر حضرية، وريفية مهاجرة إلى المدينة وهم يتميزن بالدخل المالي المنخفض، ويعملون في مهن متواضعة وهامشية مثل مراسل أو آذن، أو أجير...الخ، ولا يحققون من خلال هذه الأعمال سوى مداخيل مالية تعطيهم طابعا معينا في السكن، والمظهر، وأسلوب الحياة، وأساليب الترويح. ويتميزون بقيم عمل جامدة، تقلل من شأن التجارة، والأعمال الخدماتية المختلفة، والأعمال الصناعية.

وهناك طبقة ثالثة هي الطبقة الوسطى، وتتكون من خليط من الأفراد والجماعات بعضها من سكان المدنية الأصليين، وبعضها من المهاجرين من الريف، والبادية. وهم يعملون في الوظائف الحكومية المختلفة، وبخاصة في

الجيش، والأمن العام، سلك التعليم، ويعمل بعضهم في القطاع الخاص أيضا ويملك بعضهم الآخر مشاريع انتاجية صغيرة، ويحققون من خلال هذه المهن والأعمال مداخيل مالية متوسطة تعطيهم طابعا مميزا في السكن، وأسلوب الحياة، والمظهر، وأساليب الترويح. ويتميزون بقيم عمل تعلى من شأن الوظيفة الحكومية، وتقلل من شأن الأعمال الخدماتية، والمهنية.

وتتعرض المدينة وقيمها الحضرية ومن ضمنها قيم العمل إلى تهجم مستمر من قبل بعض الجماعات التي تعيش فيها، وبخاصة الريفيون، وبعض الجماعات الدينية الأصولية، مما يضعف قيم العمل الحضرية، ويدخل الاضطراب إلى الحياة الحضرية بشكل عام. ويمكن القول بالتالي أن التحضر - أي السكن في المدن- حقق معدلات عالية في أغلب البلدان العربية، إذ أن غالبية السكان في هذه البلدان يعيشون في المدن، لكن الحضرية، أي طريقة الحياة الحضرية وقيمها المرنة التي تركز على التسامح، وتقبل التنوع، وعمل المرأة، والأعمال الخدماتية، والترويح، ودافع الربح، والكسب المادي لم تستقر بعد في وجدان وعقول الأفراد.

أضف إلى ذلك أن النخب السياسية في عديد من البلدان العربية لا تعلن دعمها للقيم الحضرية، وإنما تعلن تحفظها على هذه القيم، وحنينها إلى قيم الماضي الزراعية أو القبلية مما يحرم القيم الحضرية من الشرعية السياسية المناسبة، ويعيق اكتساب الأفراد لهذه القيم، وتمثلهم لها في وجدانهم، وسلوكهم. وسنرى في الصفحات القادمة أن مثل هذه الأضعاف للقيم الحضرية يدعم ما يسمى بـ "ثقافة العيب" التي تسبب جزءا كبيرا من البطالة بين الجامعيين وخريجي كليات المجتمع وحملة شهادة الدارسة الثانوية. في عديد من البلدان العربية.

ثقافة العيب

تتضمن ثقافة العيب تصنيفا اجتماعيا للمهن، إلى مهن مرغوبة، ومحبذة وهي الوظائف الحكومية، ووظائف البنوك والشركات ومهن غير مرغوبة، وغير محبذة، ومن العيب العمل فيها، وتتضمن المهن اليدوية، والخدماتية بشكل خاص. مما يؤدي إلى اقبال الشباب من حملة شهادة الدراسة الثانوية، ودبلوم كليات

المجتمع، والشهادة الجامعية إلى التقدم بطلبات للحصول على وظائف حكومية لم تعد متوفرة حاليا، وإحجامهم عن التقدم للعمل في المهن الخدماتية، وهي متوفرة بأعداد كبيرة، وتدر دخلا ماليا جيدا. ويتحمل الشباب الأردني مرارة البطالة، ومللها، واحباطاتها على العمل في هذه المهن الخدماتية لأن بعض فئات المجتمع تنظر إليها على أنها عيب.

ففي الأردن يقدر عدد المتعطلين عن العمل بـ150-200 الف شخص من اجمالي القوى العاملة، بينما يقدر معدل البطالة بين أفراد قوة العمل الأردنية في العام (2000م) بـ 14.4 بالمئة حسب مسح العمالة والبطالة لعام 2000، الجولة الأولى والذي تجريه دائرة الإحصاءات العامة وغطى عينة ممثلة شملت 9000 أسرة اردنية[1]. ومعدل البطالة بين الذكور 13.2 بالمئة، وهو بين الإناث 21.5 بالمئة، ومعدل البطالة مرتفع بشكل خاص بين الذين مستواهم التعليمي أقل من الثانوية العامة حيث وصل هذه المعدل إلى 15.8 بالمئة من المجموع. ويفترض بهذه الفئة أن تقبل العمل في المهن الخدماتية المختلفة لكنها لا تفعل بسبب ثقافة العيب. أما المتعطلون من مستوى التعليم الثانوي فيشكلون 14 بالمئة تقريبا من المجموع، ويشكل المتعطلون من حملة دبلوم كليات المجتمع 35 بالمئة تقريبا من المجموع. وتترواح مدة تعطل الأفراد من هذه الفئات من 4-8 سنوات في العادة.

ويتوقع أيضا من المتعطلين من حملة الشهادة الثانوية، ودبلوم كليات المجتمع القبول بفرص العمل في المجالات المهنية والخدماتية لكنهم لا يفعلون ذلك أيضا ويتحملون مرارة البطالة واحباطاتها، ويعود ذلك إلى ثقافة العيب. وهناك أسباب أخرى للبطالة إلى جانب ثقافة العيب تشمل تباطؤ معدلات النمو في الاقتصاد الوطني، وتراجع معدلات الاستثمار، وارتفاع معدل النمو السكاني، وتدفق العمالة الوافدة، وانخفاض الطلب الخارجي على العمالة الأردنية، وعدم موائمة مخرجات النظام التعليمي مع متطلبات سوق العمل.

وبينما ينتظر حملة الشهادة الجامعية فرص عمل تتناسب مع مؤهلاتهم –وهو شيء متوقع ومفهوم- فإن الذين يحملون مؤهل تعليمي أقل من الثانوية

---

[1] دائرة الإحصاءات العامة، مسح العمالة، والبطالة لعام 2000، عمان دائرة الاحصاءات العامة، 2000.

العامة، وحملة شهادة الدراسة الثانوية، وحملة دبلوم كليات المجتمع، الذين يتوقع منهم بعض المرونة في قبول فرص العمل المتاحة في المجالات الخدمية بشكل خاص، يحجمون عن ذلك بإصرار غريب، ففي مسح اجتماعي قيد التنفيذ اتضح من نتائج عينة أولية تتكون من 100 شخص من العاطلين عن العمل الذين يترددون على ديوان الخدمة المدنية أن إحجام غالبيتهم عن العمل في فرص العمل الخدماتية يعود إلى العيب، وشعورهم أن معارفهم يعيبون عليهم ذلك. وفي سؤال عن المهن التي يرفضون العمل فيها حتى وان توفرت ذكر غالبيتهم المهن التالية: جرسون في مطعم، جرسون في فندق، عامل بوتيك عامل في محطة وقود، عامل غسيل سيارات، عامل في بقالة، أو سوبرماركت، وجميعها مهن متوفرة بكثرة في السوق الأردني تشغلها عادة العمالة الوافدة والتي يقدر عددها بحوالي نصف مليون شخص يشغلون نصف مليون فرصة عمل في هذه المجالات الخدماتية.

وفي العالم العربي يبلغ عدد العاطلين عن العمل في العام 2001م حسب بيانات منظمة العمل العربية 14 مليون شخص، غالبيتهم من الشباب الجامعيين، وخريجي الكليات المتوسطة. وتعود أسباب البطالة في البلدان العربية إلى عدد من العوامل المتداخلة أهمها: تراجع مستوى النمو الاقتصادي، والثغرات الموجودة في نظام التعليم والتدريب، وتراجع دور الدولة في التوظيف. وتعاني غالبية البلدان العربية أيضا عزوف الشباب عن العمل في المهن الخدماتية بسبب ثقافة العيب.

مصادر ثقافية العيب

مصادر ثقافة العيب الأساسية هي ما يلي:

1- قيم العمل في المجتمع البدوي والمجتمع الزراعي، وقد اتضح لنا فيما سبق أن هذه القيم تعلي من شأن بعض النشاطات والأعمال الإنتاجية المرتبطة ارتباطا وثيقا بحياة وطريقة معيشة هذين المجتمعين، وهي تقلل من شأن المهن الحرفية والخدماتية.

2- التراث العثماني

لا تزال بقايا من التراث الاجتماعي العثماني منتشرة حتى اليوم بالرغم من استقلال البلدان العربية سياسيا، وزوال الإمبراطورية العثمانية، وتشمل هذه البقايا بعض الألقاب كما تشمل بعض القيم التي تمجد الوظيفة الحكومية، وتنظر نظرة دونية إلى المهن الحرفية والخدماتية.

وكان تمجيد الوظيفة الحكومية جزءا اساسيا في الحياة السياسية للدولة العثمانية التي كانت ذات طابع عسكري وإقطاعي في نفس الوقت، كما كانت البيروقراطية الحكومية تتمتع بامتيازات واسعة على الأهالي والسكان في أغلب مناطق المجتمع، وكان للموظف الحكومي سلطة واسعة على مصالح وحاجات السكان من رعايا الدولة العثمانية، أعطته هيبة ومكانة اجتماعية قل نظيرهما.

3- التربية الأسرية

تقوم التربية الأسرية في المجتمع العربي على تقسيم جنسوي للأعمال المنزلية فهناك أعمال للأولاد مثل الذهاب إلى السوق، والتحدث مع الزوار، واجابة من يطرق على الباب...إلخ، وهناك أعمال للبنات تشمل الأعمال المنزلية المألوفة. ومثل هذه التقسيم الجنسوي للأعمال المنزلية يخلق حاجزا نفسيا عند الأولاد يبعدهم عن ممارسة أعمال مثل تحضير الطعام، أو ترتيب البيت، أو تنظيف الصحون...إلخ، وهي المهارات المطلوبة للنجاح في المهن الخدماتية في المجتمع، وبخاصة في المطاعم، والفنادق. ويتضمن هذا الحاجز النفسي أيضا مشاعر النفور من القيام بهذه النشاطات والنظرة الدونية اليها.

4- المناهج المدرسية

تدعم المناهج المدرسية التقسيم الجنسوي للأعمال المنزلية الموجود في الأسرة، ومن جهة أخرى قل أن تحتوي هذه المناهج على معلومات ومهارات تتعلق بإنشاء مشاريع خدمية وانتاجية صغيرة أو توجيه الطلبة للقيام بنشاطات لا منهجية في هذا الاتجاه. كما تخلو المناهج الجامعية أيضا من مثل هذه المهارات والتوجيهات.

5- قصص الأطفال ووسائل الإعلام

تدعم قصص الأطفال ووسائل الإعلام أيضا التقسيم النمطي للأعمال المنزلية الموجود في الأسر وتعطيه شرعية مجتمعية واسعة مما يؤدي إلى ترسيخ مشاعر النفور الموجودة لدى الذكور نحو الأعمال الخدماتية، والمهنية، وتحد من رغبتهم بالتالي قبول فرص العمل في هذه الخدمات.

ومن جهة أخرى، قل أن تحتوي قصص الأطفال على مواضيع تتعلق بالمشاريع الإنتاجية الصغيرة، أو الخدمية التي تمكن للأولاد أن يتدربوا عليها منذ الصغر، وقل أن تقدم شخصيات تقوم بأعمال خدماتية، أو تبدأ مشروعا خدماتيا.

والملاحظ بشكل عام أن ثقافة العيب يمكن تحييدها من خلال الممارسة والحاجة، وذلك أن الشباب حين يسافرون إلى الخارج وبدافع الحاجة يعملون في المطاعم، والمقاهي، ومحطات بيع المحروقات، ويكتسبون بسرعة المهارات المطلوبة لمثل هذه الأعمال، كما يتخلصون من مشاعر الدونية والنفور التي ترتبط بها والتي اكتسبوها من خلال التربية الأسرية والمجتمعية. كما يلاحظ أيضا أن الطلبة الجامعيين الذين يأتون من البادية والريف، ويسكنون سويا في عمان يتعلمون أيضا وبدافع الحاجة الأعمال المنزلية المختلفة، ويمارسونها، ويتخلصون بالتدريج من مشاعر الدونية والنفور التي ترتبط بهذه الأعمال والتي اكتسبوها من خلال التربية.

قيم العمل العربية والعولمة

العولمة ظاهرة متعددة الجوانب تشمل انفتاح الأسواق وتسارع معدلات التجارة الدولية، وانتقال العمالة ورأس المال، والتكنولوجيا، إضافة إلى تسارع معدل انتقال الأفكار، والقيم، وأساليب الاستهلاك. ويؤكد هورسمان ومارشال على هذه الجوانب في تعريفهما للعولمة، الذي يعدد العمليات التالية وهي: اندماج أسواق العالم في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة، وانتقال الأموال والقوى العاملة، والثقافات والتقانة ضمن إطار من رأسمالية حرية الأسواق، ويعد ذلك

خضوع العالم لقوى السوق العالمية، مما يـؤدي إلى اخـتراق الحـدود القوميـة، وإلى الانحسـار في سـيادة الدولة، والعنصر الرئيسي في هذه الظاهرة هي الشركات الضخمة، متعددة الجنسيات.

ويشارك هورسمان ومارشال العالم روزناو في تأكيده عـلى شـمولية العولمـة، ويشـارك في ذلـك أيضا عدد من المفكرين العرب أمثال جلال أمين، ومحمد عابد الجابري، ويؤكدون على وجـود سـلبيات للعولمة تشمل: عدم تحكم الدول الوطنية بأسعار الصرف، وأسـعار الفوائـد، وأسـعار الأوراق الماليـة في البورصات، والتزايد السكاني في بلدان الجنوب دون تزايد الإنتاج، وتعميم نمط الاستهلاك الأمريكي[1].

لكن عددا آخـر مـن المفكـرين الاجتماعيـين والاقتصـاديين العـرب شـكك في هـذه الشـمولية الكاسحة للعولمة، ويشككون أيضا فيما ينسب إليها من سـلبيات تـؤثر عـلى البلـدان العربيـة، والناميـة بشكل عام. ففي تعليق على محاضرة للدكتور محمد عابد الجابري بعنـوان "العـرب والعولمـة، العولمـة والهوية الثقافية: تقييم نقدي لممارسات العولمة في المجال الثقافي، منشورة في أعمال ندوة حديثة نظمها مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت، يؤكد ابراهيم العيسوي على أن العولمة هـي في الدرجـة الأولى تعميم لنمط اقتصادي معين، وليس تعميما لـنمط حيـاة، أو ثقافـة معينـة، ويؤكـد أيضـا أن كثـيرا مـن السلبيات التي تنسب إلى العولمة مثل الفساد، والإفساد موجودة أصلا في البلدان النامية وليست نتيجـة للعولمة، الفساد والإفساد- إلى حد كبير صـناعة محليـة، ويشـير العيسـوي إلى جوانـب إيجابيـة عديـدة للعولمة في تأثيرها على البلدان العربية والتي تشتمل على قيم العقلانية، والعلم، والتقانة، والديمقراطيـة والتنافسية الإنتاجية[2].

ويسير محمد الأطرش في هذا الخط ذاته حين يلاحظ أن الكتابات حول العولمـة مبـالغ فيهـا، تتصف بالتهويل وعدم الموضوعية، ذلك أن درجة شمولية

---

(1) M.Horsman, and A. Marshal, After the Nation State, London, Harper, Collins, 1994, P.14.

(2) راجع: مركز دراسات الوحدة العربية والعولمة: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1998، ص ص297-252.

العولمة محدودة جدا، ويورد الأطرش عددا من الأدلة الإمبيريقية على ذلك، تشمل ما يلي[1]:

1- الغالبية العظمى من الشركات الدولية ليست شركات عولمة حقيقية، فأغلب القيمة المضافة حوالي 70-75 بالمئة من إنتاجها العالمي يتم في موطنها الأصلي، كما أن أغلب أصولها الثابتة موجودة في الوطن الأم، وأغلب مبيعاتها أو جزء كبير منها في الوطن الأم.

2- ليست هناك عولمة حقيقية فيما يتعلق بانتقال قوة العمل البشري، فبينما تمارس المراكز الرأسمالية ، والمؤسسات الدولية التابعة لها مختلف الضغوط لتأمين حرية انتقال السلع والخدمات والرساميل، توضح مختلف القيود والعراقيل لمنع انتقال، أو هجرة قوة العمل البشرية.

3- عولمة رأس المال المتمثل في الاستثمار الأجنبي المباشر محدودة جدا، وتعتمد غالبية البلدان على ادخاراتها الوطنية، وبخاصة بلدان الوطن العربي التي تحصل على رأس المال اللازم للاستثمار من الضرائب المباشرة، وغير المباشرة، ومن صافي مبيعات النفط، وفي بعض الأحيان من القروض والمساعدات الإنمائية.

وهذه الاستمثارات على ضآلتها مركزة بدرجة كبيرة في عدد محدود من الدول النامية في جنوب شرقي آسيا، وفي أمريكا اللاتينية، ولم تزد الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة إلى الشرق الأوسط في عام 1996 عن 1.2 مليار دولار فقط، أي ما نسبه أقل من خمس بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لهذه البلدان عام 1995.

وما يهمنا في هذا الفصل في الدرجة الأولى تأثير العولمة على قيم العمل العربية، وهو تأثير إيجابي كما سيتضح بعد قليل. ذلك أن العولمة وهي تؤكد على تحرير الأسواق تؤكد أيضا على التنافس الذي يوجد آليات فعالة لضمان الجودة والنوعية للسلع والخدمات، وزيادة مهارات العمال وتحفيزهم، ورفع مستوى الانتاجية كما ونوعا. أضف إلى ذلك أن العولمة توجد منظماتها الخاصة، ومقاييسها الخاصة لضمان جودة ونوعية السلع والخدمات، ومن هذه المنظمات

---

[1] محمد الأطرش، "العرب والعولمة: ما العمل"، ص ص418-440، في العرب والعولمة ص ص418-419.

وأهمها منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي. وتعمل منظمة التجارة العاملية بشكل فعال على الحد من تشوهات الأسواق وتسهيل عملية اندماجها. وهي تلقي على الاقتصادات العربية مسؤولية السعي الدؤوب لتحسين قدراتها الإنتاجية، وتوجيه مواردها بشكل اكثر كفاءة من ذي قبل.

وتعمل اتفاقات جولة الأوروغواي والالتزامات الواردة فيها على تنظيم التجارة العالمية في السلع، والخدمات، والجوانب المتصلة بحقوق الملكية الفكرية. والجدير بالذكر أن عددا من الدول العربية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية انضمت إلى مفاوضات جولة الأوروغواي أيضا، ووقعت على اتفاقاتها، وتشمل هذه الدول: الكويت، ومصر، وتونس، والمغرب، والأردن، والبحرين، وقطر، والسعودية، وعُمان.

وهناك أيضا نظام الجودة العالمي ومقاييسه المعتمدة دوليا، وأهمها مجموعة مقاييس الآيزو؛ الآيزو 9000 المتعلق بالجودة، والآيزو 90001 المتعلق بانشاء برامج جديدة خاصة بالمؤسسة، والخاصة بالجودة والتصميم، وشهادات HACCP المتعلقة بحماية جودة الغذاء. وقد حصلت عدة مئات من المؤسسات والشركات الأردنية والعربية حتى الآن على شهادات الآيزو، مما حسن من قدرتها التنافسية محليا وعالميا.

وتؤدي العولمة وعملياتها، ومنظماتها الوسيطة إلى نشر وتعميم قيم إيجابية للعمل على مستوى العالم ككل، وإلى إيجاد آليات لضمان الالتزام بهذه القيم بشكل مستمر ودائم. وبعض قيم العمل الإيجابية معروضة في الجدول رقم (12) الذي يتضمن مجموعة من قيم العمل التي يؤدي الالتزام بها إلى تحسين القدرات الإنتاجية للدولة ومؤسساتها، وإلى زيادة قدراتها التنافسية في الأسواق العالمية.

جدول رقم (12)

بعض قيم العمل المتضمنة في العولمة وعملياتها

قيم العمل	آليات التعميم ومتابعة الالتزام بقيم العمل
الإنتاج الكثيف	منظمة التجارة العالمية
إتقان العمل	
تجويد السلعة	صندوق النقد الدولي
الرفاهية والاستهلاك	البنك الدولي
الطموح الفردي والإنجاز	اتفاقات جولة الأوروغواي
التحديث في الإنتاج	والالتزامات الواردة فيها
التحديث في الحياة	
الانضباط في الحياة	
التنافسية	
الانضباط وإطاعة القانون	نظم ضمان الجودة والنوعية
الاعتماد على الذات في الصناعة والخدمات	(مقاييس الآيزو)
ضمان السلعة بعد البيع	
صيانة السلعة بعد البيع	
حقوق العملاء والزبائن	
الاتصال السريع	
تداول المعلومات والأفكار	

ولعل التحدي الأساسي الذي يواجه البلدان العربية في العقد الحالي والعقود القادمة هو تدعيم القدرة التنافسية لهذه البلدان ومؤسساتها الاقتصادية في إطار العولمة. وقد أوضحت ندوة نظمها مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت، شارك فيها مهدي الحافظ، وابراهيم العيسوي، ويوسف صايغ وآخرون

إن تنمية القدرة التنافسية العربية على مستوى المشروع في ظل العولمة تشمل ما يلي[1]:

1- الارتقاء بتصميم المنتجات وجودتها، والالتزام بالمواصفات الدولية للجودة.

2- التطوير التكنولوجي لزيادة الإنتاجية وخفض التكلفة.

3- الاهتمام بالبحوث والتطوير، وبخاصة في حالة المنشآت الكبرى.

4- الارتقاء بالعمالة وزيادة إنتاجها من خلال التدريب وإعادة التدريب، والتحفيز.

5- دراسة الأسواق العربية والخارجية والبحث عن فرص التصدير لقطاعات بعينها في هذه الأسواق. وكذلك الجهود التسويقية من أجل كسب هذه القطاعات، وبخاصة في حالة المنشآت الكبيرة.

6- التطوير الإداري والتنظيمي على مستوى المشروع بما يؤمن أداء أكثر فاعلية، ويكفل بيئة إدارية أفضل.

---

[1] ندوة "القدرة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية العربية"، مجلة المستقبل العربي، السنة 22، العدد 254، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2000، ص ص77-79.

خاتمة واستنتاجات عامة

يعمل هذا الفصل على توضيح مفهوم الثقافة، أو الحضارة، وعناصرها، ووظائفها الاجتماعيـة، كما يعمل على توضيح الخصائص العامة للثقافة العربية، ونمط الشخصـية العربيـة الـذي تنتجـه هـذه الثقافة، ويعمل البحث على تقديم قائمة بقيم العمل العربية، وهي قيم تحيط بجميع جوانـب العمـل والانتاج، وتتضمن توجيهات ايجابية، وشحنات عاطفية يمكن أن تحفز عـلى زيـادة الانتاجيـة، وتحسـين نوعية المنتجات. لكن المشكلة تكمن -كما يتضح في البحث عـن عـدم تـوفر آليـات مناسـبة، اجتماعيـة وسياسية ومهنية تعمل على تقديم هذه القيم إلى الأفـراد بشـكل يضـمن اسـتيعابهم لهـا، وتمثلهـا لهـا، والالتزام بها في سلوكهم اليومي. ويبرز البحث وجود فجوة واسعة بين قيم العمـل كـما هـي معطـاة في الثقافة العربية، والسـلوك الفعـلي للأفـراد والمؤسسـات كـما هـو ملاحـظ ومـدروس في الحيـاة اليوميـة المعاشة. وينتج عن ذلك استمرار تردي الأوضاع المعيشية، وتراجع القدرات الإنتاجية للمجتمع، وضعف الأداء، وتراجع مستوى الانجاز وتفاقم مشكلة البطالة.

ويحلل الفصل ثقافة العيب وما تتضمنه مـن تصـنيف للمهـن والأعـمال، وتوجيهـات للأفـراد للاقبال على الوظائف الحكومية والعزوف عن المهن والأعمال الخدماتية والحرفيـة. ويتضـح أن مصـادر ثقافة العيب تـأتي مـن قـيم العمـل في المجتمعـين البـدوي والزراعـي والتـي تعـلي مـن شـأن الحكمـة، والفروسية، والزراعة؛ والماضي العـثماني الـذي مجـد الوظيفـة الحكوميـة عـلى حسـاب المهـن والأعـمال الأخرى في المجتمع؛ والتربية الأسرية والمجتمعية والتي تقـيم تقسـيما جنسـويا للأعـمال اللازمـة للمهـن الخدماتية. وتوجد في عقول الذكور حاجزا نفسيا نحو هذه المهن والخدمات، وتؤدي إلى بطالـة سـلوكية او قيمية تؤدي إلى تعطيل جزء من قوة العمل العربية عن العمل بالرغم من وجود فرص عمل عديـدة في المجالات الخدماتية.

وفي عديد من الدول العربية تشغل العمالة الوافدة ملايـين فـرص العمـل، غالبيتهـا في المهـن الخدماتية، بينما يعاني عشرات الألوف من شبابها، نسبة كبيرة منهم من حملة الشهادة الثانوية، ودبلوم كليات المجتمع من البطالة لسنوات عدة

وتوضح بعض الأدلة أن ثقافة العيب مسؤولة إلى حد ملحوظ عـن هـذه البطالـة السـلوكية، والقيميـة، وهناك أسباب اخرى للبطالة اقتصادية، وسياسية أشير اليها في هذا الفصل.

ويتضح من الفصل أيضا تفاقم مشكلة البطالة في البلدان العربية جميعها حيـث يقـدر عـدد المتعطلين عن العمل بـ 14 مليون شخص، اغلبهم من الشباب الجامعيين، وخريجي الكليـات المتوسـطة، ويتضح أن أسباب البطالة العربية تعود بشكل أساسي إلى تباطؤ مسـتويات النمـو الاقتصـادي، وتراجـع دور الدولة التوظيفي، وعدم التوافق بين البرامج التعليمية والتدريبية ومتطلبات سوق العمل العربية.

ويحلل الفصل قيم العمل في إطار ظاهرة العولمـة حيـث يتضـح أن تـأثير العولمـة عـلى قـيم العمل العربية تأثير إيجابي بشكل عام، ذلك أن العولمة –وهي تؤكد عـلى تحريـر الأسـواق- تؤكـد ايضـا على تطوير القدرة التنافسية للدول، وتوجد آليات فعالة لضمان زيادة الإنتاج، وتحسين الجودة، وزيادة مهارات العمال. كما توجد العولمة منظماتها الخاصة بها، ومقاييسـها الدوليـة الصـارمة لضـمان الجـودة والنوعية للسلع والخدمات. ويعرض البحث جـدولا لقـيم العمـل المتضـمنة في العولمـة، والتـي تشـمل: اتقان العمل، وتجويد السلعة، والانتاج الكثيف، والتنافسية، والتحـديث في الإنتـاج، والحيـاة، والطمـوح الفردي، والرفاهية والاسـتهلاك، وضـمان السـلعة بعـد البيـع. ومثـل هـذه القـيم المتضـمنة في العولمـة، والآليات والمنظمات التـي تعمـل عـلى تأكيـد الالتـزام بهـا مـن قبـل الـدول، والمؤسسـات تضـع بعـض التحديات أمـام البلـدان العربيـة، أهمهـا: الارتقـاء بالانتـاج، مـن حيـث الجـودة والنوعيـة، ومطابقتـه للمقاييس العالمية، والارتقاء بالعمالة العربية وزيادة انتاجهـا مـن خـلال التـدريب، وإعـادة التـدريب، والتحفيز، والاهتمام بالبحوث والتطوير، والتطوير الاداري، والتنظيمي على مستوى المشروع بمـا يكفـل بيئة ادارية فاعلة، وأداء أكثر جدية.

وفيما يتعلق بالأردن وبعض البلدان العربية بشكل خاص يمكـن تقـديم التوصـيات الختاميـة التالية التي تستند إلى الادلة والتحليلات المقدمة في هذا الفصل. وهذه التوصيات هي ما يلي:

1- التعامل مع المعيار القرابي

يؤدي المعيار القرابي إلى تقسيم الناس من قبل الفرد إلى اقارب يقدم لهم العون والمساعدة، واغراب يتعامل معهم بحيادية، او لا مبالاة، أو عدوانية. قد تزايد هذا المعيار قوة وانتشارا خلال العقود القليلة الماضية وادى إلى تفاقم قيم التعصب القرابي وما يرتبط بها من الواسطة والمحسوبية، وتزايد حالات الاستقواء على الإدارة، وما تمثله من أنظمة وتعليمات تضبط بيئة العمل، وتضمن تحقيق المؤسسة لاهدافها.

وقد أصبحت الحاجة ماسة إلى اضعاف هذه المعيار القرابي وقيم العمل السلبية التي ترتبط به، وبالمقابل زيادة تدعيم معيار المواطنة الذي يكرس المساواة، وتكافؤ الفرص، ويزيل، أو يحيد التشوهات السلوكية المرتبطة بالواسطة، والمحسوبية. ويحتاج ذلك إلى برامج وسياسات حكومية مدروسة تشارك بها بجدية النخب السياسية من شتى المنابت والأصول.

2- التعامل مع ثقافة العيب

اتضح من خلال هذا البحث دور ثقافة العيب الواضح في مشكلة البطالة في بعض البلدان العربية وبخاصة الأردن والتي يعاني منها ما يقارب 200 الف من الشباب الأردني من الجنسين، كما اتضحت مصادر هذه الثقافة والتي توجد بشكل خاص في التقسيم الجنسوي للاعمال داخل المنزل بين الأولاد والبنات. وقد اصبحت الحاجة ماسة إلى التعامل مع ثقافة العيب بجدية لحل جزء من مشكلة البطالة بعد أن حاول الاقتصاديون جاهدين خلال العقد الحالي حل المشكلة اقتصاديا دون نجاح يذكر. ويمكن اضعاف ثقافة العيب من خلال برامج مدروسة تتعرض للتربية الأسرية ومضمونها، وللتربية المجتمعية التي تتم في المدارس، والجامعات.

3- تحديث النظام التعليمي

أصبح تحديث نظام التعليم المدرسي والجامعي، وتكييفه لسوق العمل من المتطلبات الأساسية في المرحلة الحالية، فهناك مهارات حديثة من المهم اكتسابها، والتدرب عليها مثل مهارات الحاسوب والانترنت،

واللغات الأجنبية، والصيرفة والمحاسبة...إلخ. كما أن هناك قيما اجتماعية من المهم تضـمنيها في المناهج المدرسية والجامعية وبخاصـة قـيم المبـادرة الفرديـة، والتخطـيط، والتحـديث، وتحقيـق النجاح المادي، وقيم التنافس.

ومن المهم اعتماد تدريس مواد الحاسوب، واللغة الإنجليزية للطلبة منذ سـن مبكـرة، ويتوقع أن يؤدي ذلك خلال السنوات القليلة القادمة إلى الارتقاء بالقوى العاملة العربية وزيادة قدرتها التنافسية محليا، وعربيا، ودوليا.

4- آليات الجودة والنوعية في المؤسسات

تحتاج المؤسسات العربية إلى تطوير آليات مناسبة لضمان الجـودة والنوعيـة بالنسـبة للسلع والخـدمات المنتجـة. وسـواء أكانـت المؤسسـة إنتاجيـة أو خدماتيـة فـإن تشـكيل لجـان، ومجالس لمراقبة الأداء، وتقييم مدى الالتـزام بمعـايير وقـيم المؤسسـة، إضـافة إلى لجـان الـتحكم بالنوعية ضرورة ملحة. ويلاحظ أن الإدارات في هـذه المؤسسـات تهمـل هـذا الجانـب، وتكتفـي بصياغة، النصوص القانونية التي توضح أهداف المؤسسة وواجبات وحقوق كل موظف، أو إدارة فرعية من إداراتها. ويتم ذلك دون تطوير آليات جيدة للتأكد من مدى الالتـزام بهـذه النصـوص والتي تأخذ شكل قوانين، وأنظمة، وتعليمات.

ومن جهة أخرى فـإن استشراء قـيم التعصـب القـرابي ومـا يـرتبط بهـا مـن الواسـطة والمحسوبية، والاستقواء على الإدارة غالبا ما يعرقل عمل الادارات الجادة في المؤسسـات العربيـة، أو يبطل قدرتها على المحاسبة، والمساءلة الحقيقية للمقصرين، أو المهملين.

5- الالتزام بقيم العمل المتضمنة في العولمة

وقد اتضح في هذا الفصل أن غالبية قيم العمل المتضمنة في العولمة موجودة ايضا في الثقافة العربية، لكن العولمة تطور منظمات، ومقاييس صارمة ضمن عملياتها لنشر وتدعيم قيم العمل الإيجابية، والتأكد من مدى الالتزام بها. وتشمل هذه المنظمات والمقاييس منظمة التجارة

العالمية، وقوانينها، ومقاييس الجودة والنوعية، وضمان جودة الغذاء، وهي مجموعة مقاييس الآيزو.

وقد استجابت مئات المؤسسات والشركات، والمصانع العربية – وبخاصة في دول الخليج، ومصر، والأردن لقيم العولمة بنجاح، وحصلت على شهادات الجودة في مجالات متعددة، مما يدعم قدرتها التنافسية في الأسواق المحلية والعالمية.

الفصل الخامس

التنمية البشرية العربية وتطورها

- تقديرات عدد السكان في الوطن العربي
- تعريف التنمية البشرية
- مقاييس نوعية الحياة والتنمية البشرية
- تطور مؤشرات التنمية البشرية في البلدان العربية
- العمر المتوقع عند الولادة
- معدل القراءة والكتابة بين الكبار
- التطور في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي
- التطور في مجالات التنمية البشرية الأخرى
- الفجوات في التنمية البشرية العربية

  * الفجوة بين الذكور والإناث

  * الفجوة بين الريف والحضر
- خاتمة واستنتاجات عامة

التنمية البشرية العربية وتطورها[*]

تقديرات عدد السكان في الوطن العربي

قُدِر عدد سكان الوطن العربي في عام 1990م بحوالي 221 مليون نسمة، يتزايدون بمعدل سنوي مرتفع جدا يصل إلى 3 بالمائة في المتوسط، فوصل هذا العدد إلى 256 مليون نسمة في عام 1995، ويتوقع أن يصل إلى 290 مليون نسمة في عام 2000، ويتوقع أن يصل هذا العدد في عام 2015 إلى 315 مليونا تقريبا[Ξ]، أي بزيادة قدرها 25 مليون نسمة خلال خمسة عشر عاما فقط. ويتضح مدى ارتفاع معدل النمو السكاني في الوطن العربي عند مقارنته بمثيلة على المستوى العالمي الذي يقدر في الفترة 1990-2000 بـ 1.7 بالمائة، وبمثيله في البلدان النامية الذي قدر بـ 2.0 بالمائة فقط، وبمثيله في البلدان المتقدمة الذي يقدر بـ 0.5 فقط. ويرتفع معدل النمو السنوي للسكان في غالبية البلدان العربية النفطية، وبخاصة تلك التي صنفت ضمن فئة "بلدان التنمية البشرية المتوسطة"، عنه في البلدان العربية غير النفطية، ارتفاعا واضحا[1]، ففي السعودية يقدر معدل النمو السنوي للسكان في الفترة 1990م-2000م بـ 3.9 بالمائة، وهو معدل مرتفع جدا بالمقارنة مع المقاييس العالمية، أو العربية، وفي البحرين يصل هذا المعدل في نفس الفترة إلى 3.8 بالمائة. ووصل هذه المعدل في الفترة السابقة 1960-1990 في السعودية إلى 4.2 بالمائة، وفي البحرين إلى 4.1 بالمائة. وفي عُمان وليبيا ساد مثل هذا المعدل المرتفع الذي زاد عن 3.5 بالمائة في الفترة 1960-1990، ويقدر له أن يستمر بمثل هذا الارتفاع الكبير في الفترة 1990-2000. وكان هذا المعدل في الإمارات العربية المتحدة في الفترة 1960-1990 يصل إلى 10.0 بالمائة، وهو أعلى معدل سجلته دولة عربية وغير عربية على الإطلاق، ويتوقع أن ينخفض هذا

---

[*] تم نشره سابقا في مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 8، العدد 3، 1993م. ويعاد نشره هنا بتصرف بما يتناسب وأهداف هذا الكتاب.

[Ξ] هناك تقديرات اكثر حداثة منشورة في تقرير التنمية البشرية لعام 2002م. تتوقع ان يصل عدد سكان الوطن العربي عام 2015 الى 333 ملون نسمة. راجع، برنامج الأمم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2002، جدول رقم 5، ص ص 162 – 165.

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 1992م، نيويورك، الأمم المتحدة، جدول رقم 22، ص171.

المعدل في الفــترة 1990-2000 ليصل إلى 2.1 بالمائة فقط بعد توقف تيار الهجرة إليها من البلدان العربية وغير العربية.

ويقدم الجدول رقم (13) المستمد بتصرف من بيانات تقرير التنمية.

جدول رقم (13)

تقديرات عدد السكان والمعدل السنوي لنمو السكان

في البلدان العربية 1960-2015م[1]

البلد			تقديرات عدد السكان بالملايين				المعدل السنوي لنمو السكان %		
			1960	1990	2000	2015	1960-1990	1990-2000	2000-2015
		الكويت	0.3	2.0	2.6	2.6	6.9	2.6	2.3
		قطر	-	0.4	0.5	0.7	7.3	3.1	1.4
تنمية مرتفعة	بشرية	البحرين	0.2	0.5	0.7	0.8	4.1	3.8	1.5
		الامارات المتحدة	0.1	1.6	2.0	3.0	10.0	2.1	1.5
		السعودية	4.1	14.1	20.7	-	4.2	3.9	-
		سوريا	4.6	12.5	17.8	22.6	3.4	3.6	2.3
		ليبيا	1.3	4.5	6.5	-	4.1	3.6	-
		عُمان	0.5	1.5	2.2	-	3.7	3.8	-
		العراق	6.8	18.9	26.3	34.1	3.4	3.4	2.7
تنمية متوسطة	بشرية	الأردن	1.7	4.0	5.6	7.0	2.9	3.3	
		تونس	4.2	8.2	9.9	11.6	2.2	2.0	1.3
		لبنان	1.9	2.7	3.2		1.2	2.8	-
		الجزائر	10.8	25.0	32.9	41.2	2.8	2.8	1.9
		المغرب	11.6	25.1	31.6	34.8	2.6	2.3	1.4
		مصر	25.6	52.4	64.2	85.2	2.4	2.0	1.5
		اليمن العربية	5.2	11.7	16.6	29.6	2.7	3.6	3.4
تنمية منخفضة	بشرية	السودان	11.2	25.2	33.6	39.8	2.8	2.9	2
		موريتانيا	1.0	2.0	2.7	-	2.4	2.9	-
		جيبوتي	0.1	0.4	06.	0.9	5.6	3.0	-
		الصومال	2.9	7.5	9.7	-	3.2	2.6	-

[1] بتصرف عن: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 1992...جدول رقم 22، ص170-171؛ وتقرير التنمية البشرية لعام 1999، جدول رقم 216، ص ص198-210؛ وأيضا: تقرير التنمية البشرية لعام 2000، جدول رقم 19، ص ص223-229.

وفي كل من الكويت وقطر اللتين تصنفان في فئة "البلدان التي حققت تنمية بشرية مرتفعة" كان معدل النمو السنوي للسكان يصل في الفــترة 1960-1990 إلى 6.9 بالمائة، وإلى 7.3 بالمائة على التوالي، لكنه انخفض بشكل واضح إلى 2.6 بالمائة، وإلى 3.1 بالمائة في كل من الكويت وقطر على التوالي بعد القيود التي فرضت على الهجرة إليهما. ويتوقع أن ينخفض هذا المعدل في الفترة القادمة 2000-2015 إلى 2.3 بالمائة، وإلى 1.4 بالمائة على التوالي.

أما البلدان العربية غير النفطية، وبخاصة تلك التي تصنف ضمن البلدان التي حققت تنمية بشرية متوسطة فلم يزد معدل النمو السكاني السنوي في الفترة 1960-1990 عن 3.5 بالمائة، وتشمل هذه الفئة البلدان العربية التالية:

سوريا، والأردن، وتونس، ولبنان. لكن هذه المعدلات ارتفعت قليلا في الفترة 1990-2000، إذ وصلت في سوريا إلى 3.6 بالمائة وفي الأردن إلى 3.3 بالمائة، وفي تونس إلى 2.0 وفي لبنان إلى 2.8 بالمائة. ويتوقع أن تنخفض هذه المعدلات قليلا في هذه الدول في الفترة القادمة 2000-2015.

وكانت هذه المعدلات في البلدان العربية غير النفطية التي تصنف ضمن فئة "البلدان التي حققت تنمية بشرية منخفضة" في الفترة 1960-1990 أقل من 3 بالمائة ما عدا الصومال حيث وصلت إلى 3.2 بالمائة، وفي جيبوتي حيث وصلت إلى 5.6 بالمائة. ومن المتوقع أن تحافظ هذه المعدلات على نفس هذا النمط في الفترة 1990-2000، باستثناء جيبوتي فقط حيث يتوقع أن يكون معدل النمو السنوي للسكان 3.0 بالمائة. ويتوقع أن تنخفض هذه المعدلات قليلا في هذه الدول في الفترة القادمة 2000-2015.

ويعود ذلك بشكل أساسي إلى تحسن مستوى الرعاية الصحية للأمهات وللأطفال مما خفض من معدلات وفيات الأطفال الرضع في جميع البلدان العربية وبخاصة النفطية منها لكن دون انخفاض يذكر في معدلات المواليد. وتوضح بيانات جامعة الدول العربية أن معدل وفيات الأطفال الرضع في البلدان العربية عام1990 لم يزد عن 73.0 بالألف، بينما كان معدل المواليد 40.1 بالألف. وكان معدل الولادات في هذه الفترة لجميع البلدان النامية 33 بالألف، وللعالم

ككل 3 بالألف وللبلدان الصناعية 15 بالألف. أما معدل وفيات الأطفال الرضع في نفس هذه الفترة لجميع البلدان النامية فقد بلغ 74 بالألف، وللعالم ككل 67 بالألف، وللبلدان الصناعية 13 بالألف[1].

وفي حالة بعض البلدان العربية مثل الإمارات العربية المتحدة والكويت يعود النمو السكاني الكبير فيهما أيضا إلى انتقال العمالة العربية وغير العربية إليهما بحثا عن فرص العمل والكسب السريع.

ونتيجة لهذا النمو السكاني المرتفع يتسم الهرم السكاني في الوطن العربي بشكل عام بغلبة فئة الفتيان دون 15 سنة، والتي تمثل ما يقرب من نصف سكان الوطن العربي. ويتوقع أن يستمر هذا الهيكل السكاني دون تغير يذكر خلال العقد الحالي، وربما خلال العقود القليلة القادمة. مما يشير إلى جسامة الجهود الحكومية والأهلية التي يجب أن تبذل في مجال الرعاية الصحية الأولية، وفي مجال التعليم والتدريب، وإيجاد فرص عمل متجددة تحسن من مستوى مشاركة السكان في النمو الإقتصادي. إضافة إلى بذل جهود متزايدة وفعالة لبناء قاعدة إنتاجية مادية مناسبة لأشباع الحاجات الأساسية لهؤلاء السكان، ولضمان معدل نمو إقتصادي مناسب يحقق لهم درجة من الرفاه، أو رغد العيش. وقد بدأ مؤخرا باستخدام مفهوم التنمية البشرية للإشارة إلى هذه الجهود والعلميات التي تهدف إلى زيادة فرص الأفراد، فيما يتعلق بالدخل، والتعليم، والرعاية الصحية.

وسيتم بالاستعانة بمفهوم التنمية البشرية توضيح ترتيب الدول العربية حسب دليل التنمية البشرية الدولي، وتحليل مؤشرات التنمية البشرية في الوطن العربي وتحديد اتجاهات تطورها. واعتمدنا لتحقيق ذلك على المؤشرات والبيانات الخام التي تغطي البلدان العربية جميعها، والبلدان الصناعية، والبلدان النامية، وبخاصة بيانات الأمم المتحدة المقارنة، وبيانات جامعة الدول العربية، وهي بيانات منشورة في تقرير التنمية البشرية لعام 1992 وتقرير التنمية

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 1992...جدول رقم 11، ص148-149، وجدول رقم 22، ص170-171.

البشرية لعام 1999، وفي التقرير الاقتصادي العربي الموحد، وفي بعض أدبيات التنمية العربية.

تعريف التنمية البشرية

يذكر تقرير التنمية البشرية لعام 1990 الذي أصدرته الأمم المتحدة أن التنمية البشرية تعنى بتوسيع نطاق الاختيار أمام الأفراد وذلك بزيادة فرصهم في التعليم، والرعاية الصحية، والدخل، والعمالة[1]. وكانت النظرة إلى التنمية البشرية –وحتى وقت قريب- نظرة متحفظة يشوبها سوء الفهم والحذر إذ صورت على إنها في تركيزها على التوزيع تعيق النمو وتوليد الدخل، وصورت أيضا على أنها تنمية قطاعية، أي أنها تهتم بالاستثمارات في التعليم، والصحة، والخدمات الاجتماعية. وشكك في صلاحية استراتيجيات هذه التنمية البشرية للمجتمعات الفقيرة بسبب أن هدفها النهائي هو تلبية الاحتياجات الأساسية للناس.

وناقش تقرير التنمية البشرية لعام 1992 الذي أصدرته الأمم المتحدة عن مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت في نفس العام هذه التحفظات وفندها فيما يلي[2]:

1. إن التنمية البشرية تهتم بتطوير القدرات الإنسانية كما تهتم باستخدام هذه القدرات في الإنتاج. ويتطلب الاهتمام الأول الاستثمار في الناس، بينما يتطلب الاهتمام الثاني مساهمة الناس في نمو الناتج القومي الإجمالي والعمالة.
2. التنمية البشرية تعني التنمية للناس بما في ذلك إيجاد فرص إقتصادية للجميع. كما تعني أيضا التنمية بواسطة الناس، مما يتطلب اتباع أساليب المشاركة الديمقراطية وتكافؤ الفرص.

---

[1] الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 1990، نيويورك: الأمم المتحدة، 1990، ص7.

[2] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 1990...ص2.

3. تقع الأهداف الإنسانية في مركز استراتيجيات التنمية البشرية، وهي تتراوح ما بين الأهداف الأساسية لبقاء الإنسان في الدول الفقيرة، وبين جدول الأعمال المتطور للإنسان في المجتمعات الصناعية. فأهداف الناس إذن تقع في مركز استراتيجيات هذه التنمية، لكن هذه الأهداف تختلف في المراحل المختلفة للتنمية.

ويستطرد التقرير ليقدم تعريفا يتجاوز هذه التحفظات وينطلق من التوضيحات السابقة، ويؤكد هذا التعريف:

"...إن (التنمية البشرية) تغطي جميع اختيارات الإنسان في كل المجتمعات في جميع مراحل التنمية. فهي توسع حوار التنمية من مجرد مناقشة الوسيلة (نمو الناتج القومي الإجمالي) إلى مناقشة الهدف النهائي، فهي تهتم بالنمو الاقتصادي بقدر ما تهتم بالتوزيع، وتهتم بالاحتياجات الرئيسية بقدر ما تهتم بالشريحة الكاملة للتطلعات الإنسانية. وتهتم بمآزق الناس في الشمال بقدر ما تهتم بحرمان الناس في الجنوب. لا تبدأ فكرة التنمية البشرية بأي نمط سبق إعداده، وإنما تستمد إلهامها من الأهداف البعيدة المدى لأي مجتمع. وهي تنسج التنمية حول الناس وليس الناس حول التنمية[1]."

وتقاس التنمية البشرية عادة من خلال مؤشرات محددة هي: العمر المتوقع عند الولادة، ومعدل القراءة والكتابة بين الكبار، ونصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي. ويعرف العمر المتوقع عند الولادة بأنه عدد السنوات التي من المتوقع أن يحياها طفل حديث الولادة في حالة استمرار أنماط الوفاة السائدة وقت ولادته على ما هي عليه طوال حياته. أما معدل القراءة بين الكبار فيعرف بأنه النسبة المئوية للأشخاص الذين تبلغ أعمارهم 15 سنة أو أكثر، والذين يستطيعون أن يقرأوا وأن يكتبوا بفهم، فقرة بسيطة عن الحياة اليومية. ويعرف نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي بأنه الناتج القومي الإجمالي مقسوما على عدد السكان، ويعبر عن هذا النصيب عادة بالدولار حسب القيمة الجارية للدولار. ومعدلات نمو نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي هي متوسط معدلات النمو

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 1990 ص2.

السنوي التي حسبت بقياس خطوط الاتجاه للقيم اللوغاريتمية لنصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي بأسعار السوق لكل سنة من الفترة الزمنية.

وقد تستعمل مقاييس أخرى إضافة إلى ذلك قد تشمل: معدل وفيات الأطفال، ونسبة السكان الذين يحصلون على مياه مأمونة، وإمدادات السعرات الحرارية يوميا. مما ينتج بعض التداخل مع المقاييس التي سبق أن طورت منذ منتصف السبعينات والتي أطلق عليها مقاييس نوعية الحياة (Quality of Life Indexes). ولكن بالرغم من بعض التداخل بين مقاييس التنمية البشرية ومقاييس نوعية الحياة فان هناك اختلافات جوهرية بينهما كما سيتضح في الصفحات القليلة القادمة.

مقاييس نوعية الحياة

تستعمل هذه المقاييس بعض المؤشرات الاجتماعية ومنها: درجة التعليم، ونوعية المسكن، وتوقع الحياة عند الميلاد الذي يلخص بأسلوب غير مباشر أثر نوعية الحياة وطبيعتها على طول أو قصر عمر المواطنين. وبعض هذه المؤشرات، أو جميعها أحيانا، يستعملان أيضا في مقاييس التنمية البشرية.

ومن جهة أخرى، يستعمل مقياس نوعية الحياة للمقارنة بين الدول على مقياس متدرج، إذ ترتب الدول تنازليا حسب الدرجات التي تحصل عليها على المقياس المستعمل لقياس نوعية الحياة في عدد من المجتمعات. ومقاييس التنمية البشرية تستعمل أيضا لترتيب الدول تنازليا على مقياس، أو دليل، متدرج حسب درجة التطور في كل دولة من هذه الدول.

لكن هناك اختلافات جوهرية بين مقياس نوعية الحياة ومقياس التنمية البشرية، من أهمها:

1. يكون مقياس نوعية الحياة أكثر اتساعا وشمولا من مقياس التنمية البشرية، فبينما يشتمل مقياس التنمية البشرية على ثلاثة مؤشرات أساسية اقتصادية واجتماعية هي: توقع الحياة عند الولادة، ومعدل القراءة والكتابة بين الكبار، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، يشتمل مقياس نوعية

الحياة على عدد أكبر من هذه المؤشرات. فمقياس جان درونسكي المركب لقياس نوعية الحياة بين الدول المختلفة[1] الذي طور عام 1974 اشتمل على عدد كبير نسبيا من المؤشرات النوعية، هي: المؤشرات الخاصة بنوعية استهلاك الغذاء، والمؤشرات الخاصة بنوعية الكساء، والمؤشرات الخاصة بنوعية المسكن، والمؤشرات الخاصة بنوعية الرعاية الصحية، والمؤشرات الخاصة بنوعية التعليم، والمؤشرات الخاصة بالأمن والحماية، والمؤشرات الخاصة بالترويح، والمؤشرات الخاصة بالبيئة المادية، والمؤشرات الخاصة بالبيئة الاجتماعية المحيطة.

واشتمل مقياس نوعية الحياة للطفل العربي الذي طورته هدى زريق وسوزان حلبي على ما يزيد على خمسين مؤشرا بعضها يتعلق بمستوى معيشة الأسرة، وبعضها يتعلق باستعمال الخدمات الوقائية وتوفر الموارد الصحية، وبعضها يتعلق بالبيئة ونطاقها، وبعضها يتعلق بالاستقرار الاقتصادي، وبعضها يتعلق بالانتماء والاعتزاز بالوطن[2].

أما مقياس نوعية الحياة الذي طوره إبراهيم سعد الدين ومحمود عبد الفضيل للبلدان العربية فقد اشتمل على المؤشرات التالية: التحسن النسبي في نصيب الفرد من البروتين والسعرات الحرارية، ومستوى الخدمات الطبية والرعاية الصحية، ودرجة انتشار التعليم والعملية التعليمية، ودرجة اقتناء السلع المعمرة[3]. وتتضمن هذه المؤشرات المستعملة لقياس نوعية الحياة مؤشرات متعددة اجتماعية-نفسية، وبيئية، وترويحية، وثقافية، ومادية.

وبالرغم من أن هذه المقاييس المركبة لنوعية الحياة تعتبر أكثر شهرة وتطورا، إلا أن هناك مقاييس أخرى لنوعية الحياة اقل شهرة وتطورا.

---

(1) Jan Drewnowski, on Measuring and Planing the Quality of life Indexes, The Hague: Mouton, 1974.

(2) هدى زريق وسوزان حلبي: "قياس نوعية الحياة للطفل العربي"، مجلة المستقبل العربي، العدد 100: 128-136، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987.

(3) إبراهيم سعد الدين ومحمود عبد الفضيل (محرران)، التنمية العربية، ط1.

وتستعمل مثل هذه المقاييس مؤشرات محدودة، وبخاصة: توقع الحياة عند الميلاد، ومعدل الأمية لدى البالغين، ومعدل الوفيات لدى الأطفال. وبعض هذه المؤشرات يستعمل مع بعض التعديل في مقياس التنمية البشرية أيضا .

2. بما أن مقياس نوعية الحياة يقيس درجة الرفاه، أو جودة، أو سوء، الحياة فانه يعكس حكما قيميا، وبالتالي يتأثر باختلاف القيم بين المجتمعات مما يجعل المقارنة بين هذه المجتمعات غير عملية، وغير دقيقة. وهذا الجانب القيمي أقل وضوحا في مقياس التنمية البشرية، فمؤشر نصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (وهو مؤشر مادي) لا يستعمل في عديد من مقاييس نوعية الحياة بالرغم من أنه يسهل المقارنة بين الدول بدقة. ومؤشرا معدل القراءة والكتابة عند الكبار، وتوقع الحياة عند الولادة لا يخضعان كثيرا للأحكام القيمية إذ أن هناك درجة واضحة من الاتفاق بين الدول على تحبيذ كل مؤشر منهما.

3. تركز مقاييس نوعية الحياة على قياس حالة الرضا، أو السعادة، التي تنتج عند الفرد جراء تحقيق متطلبات المعيشة الأساسية. وبالتالي فإن هذه المقاييس تقوم على افتراض وجود علاقة بين درجة النمو الاقتصادي وحالة الرضا، أو السعادة هذه. فكلما ارتفعت درجة النمو الاقتصادي في المجتمع، تحسنت نوعية الحياة للأفراد في هذا المجتمع.

أما مقاييس التنمية البشرية فتركز على قياس تلك الشروط والمهارات اللازمة لتطوير قدرات الأفراد التي تؤدي دورا في التنمية الاقتصادية في المجتمع. وبالتالي فإن هذه المقاييس تقوم على افتراض وجود علاقة تبادلية بين مستوى التنمية الاقتصادية ودرجة التنمية البشرية، فكلما ازداد هذا المستوى وترسخ ازدادت التنمية البشرية. وكلما ازدادت التنمية البشرية ازداد مستوى التنمية الاقتصادية، إذ إن الاستثمار الكثيف لقدرات الناس وفرصهم يؤدي إلى تعزيز القدرة الإنتاجية لهؤلاء الناس. مما يجعل من مقاييس التنمية البشرية مقاييس مناسبة لأهداف الدول النامية التي تعمل على توجيه طاقات مواطنيها لتحقيق التنمية الاقتصادية التي يفيد منها الجميع فيما بعد.

4. تختلف طريقة قياس المؤشرات المستعملة في كل من مقياس نوعية الحياة ومقياس التنمية البشرية. فالمؤشرات المستعملة لقياس نوعية الحياة تقاس من خلال البيانات الرسمية حول هذه المؤشرات التي تقدم بشكل مقارن، ثم تعطي أوزانا مناسبة للوصول إلى درجة تعطى لكل دولة من الدول. أما مؤشرات التنمية البشرية فتقاس بطريقة أكثر تعقيدا، إذ يتم أولا تحديد معيار الحرمان في كل مؤشر من المؤشرات المستعملة، ويتم تحديد قيمة دنيا وقيمة قصوى للقيم الفعلية لكل مؤشر منها، ثم يوضح البلد على مقياس متدرج من صفر إلى 1 صحيح –وهو الفارق بين الحدين الأقصى والأدنى. وسنتحدث فيما يلي عن دليل التنمية البشرية لنزيده وضوحا كما سنوضح ترتيب الدول العشرين الأول حسب دليل التنمية البشرية لعام 1992. ولعام 1999م.

التنمية البشرية العربية 1990 ولعام 2002م.

كان دليل التنمية البشرية لعام 1990 الذي أنجزته الأمم المتحدة يجمع بين مؤشرات العمر المتوقع عند الولادة، والتحصيل العلمي، ومؤشرات الدخل الفردي لتقديم مقياس مركب للتنمية البشرية في دول العالم. وقد تمت مراجعة دليل التنمية البشرية لعام 1992 بواسطة بيانات 1990 بدل البيانات القديمة التي استند إليها الدليل السابق مما قدم معلومات حديثة أعطت صورة اكثر صدقا لمستويات التنمية البشرية في الدول المختلفة. ولا يقيس دليل التنمية البشرية المستويات المطلقة لهذه التنمية وإنما يرتب الدول بالنسبة لبعضها البعض حسب الشوط الذي قطعته من أدنى مستويات الإنجاز والشوط الذي عليها أن تقطعه نحو المستويات العليا للإنجاز. ويتم ذلك بالنسبة لكل مؤشر من المؤشرات الثلاثة التي تشكل المقياس المركب للتنمية البشرية.

ويتم قياس هذه المؤشرات الثلاثة التي يتكون منها دليل التنمية البشرية بعملية من ثلاث خطوات يتم من خلالها التوصل إلى متوسط دليل الحرمان. ويتم قياس المؤشر الأول من هذه المؤشرات وهو طول العمر بالعمر المتوقع عند الميلاد كمؤشر وحيد غير معدل. وتقاس المعرفة-المؤشر الثاني من مؤشرات دليل التنمية البشرية- بمتغيرين من متغيرات الرصيد التعليمي هما: نسبة محو الأمية، ومتوسط عدد سنوات الدراسة في المؤسسات التعليمية حيث يعطى

للمتغير الأول وزن الثلثين وللمتغير الثاني وزن الثلث. أما بالنسبة للدخل وهو المؤشر الثالث من مؤشرات دليل التنمية البشرية فيعتمد قياسه على افتراض تناقص العائد، وتؤدي هذه الخطوات إلى الوصول إلى متوسط دليل الحرمان ثم يتم قياس دليل التنمية البشرية على أنه واحد مطروحا منه متوسط دليل الحرمان، وكلما اقترب الدليل من واحد صحيح كلما ارتفع مستوى التنمية البشرية[1].

الدول العشرون الأول والدول العربية حسب دليل التنمية البشرية

لعام 1992م. ولعام 1999م.

يوضح الجدول رقم (14) ترتيب مجموعة من دول العالم، وبخاصة الدول الصناعية، حسب دليلا التنمية البشرية لعام 1992، ولعام 1999 ودليل التنمية البشرية لعام 2002،وقد أعطيت دول لعالم التي جمعت عنها البيانات أرقاما متسلسلة من إلى بحسب درجة التنمية البشرية فيها. وتصدرت كندا قائمة الدول الصناعية ودول العالم في هذا المجال حيث كانت قيمة دليل التنمية البشرية الخاصة بها قريبة جدا من واحد صحيح، في كلا الدليليين إذ بلغت 0.982 و 0932 على التوالي. بينما جاءت غينيا في نهاية القائمة حيث كانت قيمة دليل التنمية البشرية الخاصة بها 0.025 فقط. والجدير بالذكر أن كندا احتلت المرتبة الثانية بعد اليابان حسب دليل التنمية البشرية لعام 1990 الذي استخدم بيانات قديمة بعض الشيء، لكن استخدام بيانات حديثة في دليل 1992 ودليل 1999 وضع الأمور في نصابها الصحيح فجاءت اليابان في المرتبة الثانية بعد كندا في دليل 1992، حيث كانت قيمة دليل التنمية البشرية الخاصة بها 0.981 أما في دليل 1999 فجاءت في المرتبة الرابعة.

واحتلت النرويج المرتبة الثالثة، تليها سويسرا، ثم السويد. أما الولايات المتحدة الأمريكية فجاءت في المرتبة السادسة، وكانت قيمة دليل التنمية البشرية الخاصة بها 0.976 وجاءت استراليا في المرتبة السابعة، تليها فرنسا، ثم هولندا، ثم المملكة المتحدة. وجاءت ايسلندا في المرتبة الحادية عشرة، تليها ألمانيا، ثم الدنمرك، ثم فنلندا، وجاءت النمسا في المرتبة الخامسة عشرة، تليها بلجيكا، ثم نيوزيلاندا. وصنفت إسرائيل ضمن البلدان الصناعية الأولى في العالم، فقد كانت

[1] راجع: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 1992...ص91-92.

قيمة دليل التنمية البشرية التي حصلت عليها 0.939 وجاء ترتيبها في المرتبة الثامنة عشرة في قائمة البلدان العشرين الأول في العالم في مستوى التنمية البشرية. أما بربادوس، وهي دولة ليست صناعية فجاءت في المرتبة العشرين، إذ كانت قيمة دليل التنمية البشرية الخاصة بها 0.927.

وتغير هذا الوضع بعض الشيء في دليل 1999، حيث جاءت السويد في المرتبة الثانية، تليها الولايات المتحدة الأميركية، ثم اليابان، تليها بلجيكا، ثم السويد. ثم استراليا، ثم هولندا، ثم ايسلندا، ثم المملكة المتحدة، ثم فرنسا التي احتلت المرتبة الحادية عشر -كما يوضح الجدول رقم (14). لكن التغير كان أوضح في تقرير عام 2002م حيث انتقلت كندا الى المرتبة الثالثة، واليابان الى المرتبة التاسعة بينما احتلت النرويج المرتبة الاولى، يليها في ذلك السويد.

جدول رقم (14)

البلدان العشرون الأوائل حسب دليل التنمية البشرية لعام 1992 والتغير في ترتيب بعض الدول في تقرير 1999م وتقرير 2002م[1]

البـــلد	1992م		1999م		2000م	
	الترتيب حسب دليـل التنمية البشرية	قيمة دليـل التنمية البشرية	الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	قيمة دليل التنمية البشرية	الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	قيمة دليل التنمية البشرية
كندا	1	0.982	1	0.932	3	0.940
اليابان	2	0.981	4	0.924	9	0.933
النرويج	3	0.978	2	0.927	1	0.942
سويسرا	4	0.977	12	0.914	11	0.928
السويد	5	0.976	6	0.923	2	0.941
الولايات المتحدة	6	0.976	3	0.927	6	0.939
استراليا	7	0.971	7	0.922	5	0.939
فرنسا	8	0.969	11	0.918	12	0.928
هولندا	9	0.969	8	0.921	8	0.935
المملكة المتحدة	10	0.962	10	0.918	13	0.928
ايسلندا	11	0.958	9	0.919	7	0.936
ألمانيا	12	0.955	14	0.906	17	0.925
الدنمرك	13	0.953	15	0.905	14	0.928
فنلندا	14	0.953	13	0.913	10	0.933
النمسا	15	0.950	16	0.904	15	0.926
بلجيكا	16	0.950	5	0.923	4	0.926
نيوزيلندا	17	0.947	18	0.901	19	0.917
إسرائيل	18	0.939	23	0.883	22	0.896
لكسمبورغ	19	0.929	17	0.902	16	0.925
بربادوس	20	0.927	29	0.852	31	0.871

[1] بتصرف عن: الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 1992، جدول رقم 1-1، وجدول رقم 1-2، ص19-20، وتقرير التنمية البشرية لعام 1999، جدول 1، ص ص164-167. وتقرير التنمية البشرية لعام 2002، جدول رقم (1)، ص ص 149 – 152.

وبالنسبة للبلدان العربية فقد صنفت إلى ثلاث فئات بحسب مستوى التنمية البشرية فيها، وهي:

1. البلدان العربية التي حققت تنمية بشرية مرتفعة (قيمة دليل التنمية البشرية= 0.800 فما فوق):

تشمل هذه الفئة اربعة دول نفطية، وهي: **الكويت وقطر والبحرين و الامارات العربية المتحدة،** وكانت قيمة دليل التنمية البشرية الخاصة بالكويت 0.815 وحصلت نتيجة لذلك على المرتبة الخامسة والأربعون في العالم، والمرتبة الأولي بين الدول العربية. وكانت قيمة دليل التنمية البشرية الخاصة بقطر 0.804، وحصلت نتيجة لذلك على المرتبة السابعة والأربعون في العالم، والمرتبة الثانية بين الدول العربية، كما يوضح الجدول رقم (15). أما في دليل عام 1999 فقد ارتفعت مرتبة كل من الكويت وقطر. فقد حصلت الكويت على المرتبة 35 في العالم وحافظت على المرتبة الأولى بين الدول العربية. وحصلت قطر على المرتبة 41 في العالم، وحافظت على المرتبة الثانية بين الدول العربية. وكانت قيمة الدليل التنمية البشرية الخاص بالبحرين 0.813، وحصلت نتيجة لذلك إلى المرتبة الخمسون في العالم، والمرتبة الثالثة بين الدول العربية، وكانت قيمة دليل التنمية البشرية بالنسبة للامارات العربية المتحدة 0.812، وحصلت نتيجة لذلك على المرتبة السابعة والخمسون في العالم، والمرتبة الرابعة بين الدول العربية، أما في دليل عام 1999 فقد ارتفعت مرتبة كل من البحرين والامارات العربية المتحدة بين دول العالم، فحصلت البحرين علة المرتبة السابعة والثلاثون بين دول العالم، وحصلت الامارات العربية المتحدة على المرتبة الثالثة والاربعون، وحافظت كل منهما على ترتيبها بين الدول العربية دون تغير. لكن التغير جاء من بداية الألفية الثالثة حيث يورد تقرير التنمية البشرية لعام 2002 تغيرا في تصنيف الدول حسب دليل التنمية البشرية، فحسب هذا الدليل حصلت

البحرين على المرتبة التاسعة والثلاثون بين دول العالم. والمرتبة الاولى بين الدول العربية، بينما حصلت الكويت على المرتبة الخامسة والاربعون، ويليها في ذلك الامارات العربية المتحدة التي حصلت على المرتبة السادسة والاربعون بين دول العالم.

جدول رقم (15)

ترتيب الدول العربية حسب دليل التنمية البشرية، 1992-1999[1]

ودليل عام 2002

	الدولة	الترتيب حسب دليل التنمية البشرية الدولي عام 1992	الترتيب حسب دليل التنمية البشرية العربي	قيمة دليل التنمية البشرية	الترتبيب حسب دليل التنمية البشرية الدولي 1999	قيمة الدليل	الدولة	الترتبيب حسب دليل التنمية البشرية الدولي 2002	قيمة الدليل
تنمية بشرية مرتفعة	الكويت	45	1	0.815	35	0.833	البحرين	39	0.831
	قطر	47	2	0.804	41	0.814	الكويت	45	0.813
	البحرين	50	3	0.970	37	0.813	الامارات العربية	46	0.812
	الامارات المتحدة	57	4	0.740	43	0.812	قطر	51	0.803
تنمية بشرية متوسطة	السعودية	67	5	0687	78	0.740	ليبيا	64	0.773
	سوريا	73	6	0.665	111	0.663	السعودية	71	0.759
	ليبيا	74	7	0.659	65	0.756	لبنان	75	0.755
	عٌمان	82	8	0.598	89	0.721	عُمان	78	0.751
	العراق	85	9	0.589	125	0.586	تونس	97	0.722
	الأردن	86	10	0.586	94	0.715	الاردن	99	0.717
	تونس	87	11	0.582	112	0.695	الجزائر	106	0.697
	لبنان	88	12	0.547	112	0.695	سوريا	108	0.691
	الجزائر	95	13	0.522	96	0.749	مصر	115	0.642
				521	109	0.665	مراكش	123	0.610
تنمية بشرية منخفضة	المغرب	106	14	0.429	126	0.582	السودان	139	0.499
	مصر	110	15	0.385	120	0.616	اليمن	144	0.479
	اليمن العربية	120	16	0.222	148	0.449	جيبوتي	149	0.445
	السودان	145	17	0.157	142	0.475	موريتانيا	152	0.438
	موريتانيا	148	18	0.141	149	0.447			
	جيبوتي	153	20	0.153	157	0.412			
	الصومال	151	19	0.151	-	-			

[1] بتصرف عن: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 1992...جدول رقم 1-2، ص20؛ وتقرير التنمية البشرية لعام 1999... جدول رقم 1، ص ص164-167. وتقرير التنمية البشرية لعام 2000، جدول رقم (1)، ص ص 149 – 152.

2. البلدان التي حققت تنمية بشرية متوسطة (قيمة دليل التنمية البشرية 0.521 إلى 0.790).

تشمل هذه الفئة 11 دولة عربية في دليل التنمية البشرية لعام 1992، و 10 دول فقط في دليل التنمية البشرية لعام 1999. وقد حققت البحرين تطورا كبيرا في مجال التنمية البشرية مما أدى إلى تحسن مرتبتها بين دول العالم، فبينما حصلت على المرتبة الخمسون بين دول العالم في دليل التنمية لعام 1992، حصلت على المرتبة السابعة والثلاثون في دليل التنمية البشرية لعام 1999. وعلى المرتبة التاسعة والثلاثون في دليل التنمية البشرية لعام 2000 كذلك حققت الإمارات العربية المتحدة تطورا ملحوظا أيضا مما أدى إلى تحسن مرتبتها بين دول العالم، فبينما حصلت على المرتبة السابعة والخمسون بين دول العالم في دليل التنمية البشرية لعام 1992، حصلت على المرتبة الثالثة والأربعون بين دول العالم في دليل التنمية البشرية لعام 1999. كذلك بالنسبة لليبيا التي حصلت على المرتبة الرابعة والسبعون بين دول العالم في دليل التنمية البشرية لعام 1992، وحصلت على المرتبة الخامسة والستون بين دول العالم في دليل التنمية البشرية لعام 1999. وكذلك بالنسبة للبنان التي حصلت على المرتبة الثماني والثمانون بين دول العالم حسب دليل التنمية البشرية لعام 1992، وحصلت على المرتبة التاسعة والستون بين دول العالم حسب دليل التنمية البشرية لعام 1999.

أما بقية البلدان العربية التي تصنف ضمن هذه الفئة، وتشمل: سوريا، وعمان، والأردن، وتونس، والجزائر، والعراق، فقد تراجع ترتيبها بين دول العالم في الفترة التي تغطيها بيانات الدليلين: دليل التنمية البشرية لعام 1992 ودليل التنمية البشرية لعام 1999 كما يوضح الجدول رقم (15).

3. البلدان العربية التي حققت تنمية بشرية منخفضة (قيمة دليل التنمية البشرية بين 0.151 إلى 0.429):

تشمل هذه الفئة بلدانا عربية غير نفطية، هي: المغرب، ومصر، واليمن، والسودان، وموريتانيا، والصومال، وجيبوتي لكن وحسب بيانات تقرير

التنمية البشرية لعام 2000 خرجت كل من المغرب ومصر من هذه الفئة لتنضم الى فئة البلدان التي حققت تنمية بشرية متوسطة. وحصلت المغرب المرتبة المائة وستة في العالم ككل، والمرتبة الرابعة عشرة بين البلدان العربية. وحصلت مصر المرتبة المائة وعشرة في العالم ككل، والمرتبة الخامسة عشرة بين البلدان العربية. أما اليمن فحصلت على المرتبة المائة وعشرين في العالم ككل، والمرتبة السادسة عشرة بين البلدان العربية. وحصلت السودان المرتبة المائة وخمس وأربعين في العالم ككل، والمرتبة السابعة عشرة بين البلدان العربية. وحصلت موريتانيا المرتبة المائة وثمانية وأربعين في العالم ككل، والمرتبة الثمانية عشرة بين البلدان العربية. وحصلت جيبوتي المرتبة المائة وواحد وخمسين في العالم ككل، والمرتبة التاسعة عشرة بين البلدان العربية، أما الصومال فحصلت المرتبة المائة وثلاثة وخمسين في العالم ككل، والمرتبة الأخيرة، أو العشرين، بين البلدان العربية.

أما تقرير التنمية البشرية لعام 1999 وتقرير التنمية البشرية لعام 2000فيوضح أن جميع هذه الدول –عدا جيبوتي- تراجع ترتيبها بين دول العالم حسب دليل التنمية البشرية لعام 1999. ويبدو هذا التراجع شديد الوضوح في حالة كل من المغرب، واليمن.

ويلاحظ أن غالبية البلدان العربية بما في ذلك بعض البلدان العربية النفطية لم تحقق سوى مستوى متوسط إلى منخفض من التنمية البشرية –مستوى قريب من مستوى تركيا وبعض بلدان أميركا اللاتينية الأقل تطورا مثل الأكوادور، وبوليفيا. فقد حققت تركيا المرتبة الواحد والسبعون في العالم، وكانت قيمة دليل التنمية البشرية الخاص بها 0.671 وحققت الأكوادور المرتبة السابعة والسبعين، وكانت قيمة دليل التنمية البشرية الخاص بها 0.641. وحققت بوليفيا المرتبة المائة وتسعة، وكانت قيمة دليل التنمية البشرية الخاص بها 0.394.

ولم تستطع البلدان العربية بما في ذلك النفطية أن تصل إلى مستوى جمهورية كوريا في التنمية البشرية التي حققت المرتبة الرابعة والثلاثين في العالم، وكان دليل التنمية البشرية الخاص بها 0.871.

ويتضح تواضع مستوى التنمية البشرية في غالبية بلدان الوطن العربي- باستثناء الكويت والبحرين ودولة الامارات العربية المتحدة - من خلال إعادة التذكير بالبيانات الإحصائية التي تتعلق بمؤشرات التنمية البشرية التي اعتمد عليها دليل التنمية البشرية لعام 1992م، وسبق توضيحها في الفصل الثاني من هذا الكتاب، ومؤشرات التنمية البشرية التي اعتمد عليها دليل التنمية البشرية لعام 1999م والعام 2000 الموضحة في الجدول رقم(15).

أ- العمر المتوقع عند الولادة

يتضح من البيانات الإحصائية المعروفة في الجدول رقم 16 أن العمر المتوقع للفرد عند الولادة مرتفع نسبيا في غالبية البلدان العربية النفطية، وبخاصة تلك التي حققت تنمية بشرية مرتفعة. ففي الكويت يصل هذا العمر المتوقع إلى 73.4 سنوات، وفي البحرين يصل إلى 71.0 سنة، وفي الإمارات العربية المتحدة يصل إلى 70.5 سنة. لكنه ينخفض في عُمان، والجزائر، وليبيا إلى 65.9 سنوات، وإلى 65.1 سنة، وإلى 61.8 سنوات على التوالي. وفي البلدان العربية غير النفطية التي حققت تنمية بشرية متوسطة ينخفض هذا العمر المتوقع فيها عنه في البلدان العربية النفطية التي حققت تنمية بشرية مرتفعة؛ وينخفض قليلا عنه في بعض البلدان العربية النفطية التي حققت تنمية بشرية متوسطة؛ ويرتفع قليلا عنه في عدد آخر من البلدان العربية النفطية التي حققت تنمية بشرية متوسطة، وبخاصة ليبيا. ففي الأردن يصل هذا العمر المتوقع إلى 66.9 سنة، وفي تونس يصل إلى 66.7 سنة، وفي سوريا يصل إلى 66.1 سنة.

ويوضح دليل التنمية البشرية لعام 1999 أن العمر المتوقع عند الولادة في غالبية البلدان العربية ارتفع ارتفاعا طفيفا عنه في عام 1992، وبخاصة في الكويت، وقطر، والإمارات. وهما من بلدان التنمية البشرية المرتفعة، أما البلدان العربية التي تصنف ضمن بلدان التنمية البشرية المتوسطة فقد ارتفع العمر المتوقع عند الولادة أيضا في غالبية هذه البلدان –عدا العراق- حيث تراجع هذه العمر المتوقع.

أما في البلدان العربية التي حققت تنمية بشرية منخفضة فينخفض العمر المتوقع انخفاضا واضحا في غالبية هذه البلدان. فبينما يصل العمر المتوقع في كل من المغرب ومصر إلى 62.0 سنة، وإلى 60.3 سنة على التوالي، ينخفض في اليمن إلى 51.5 سنة فقط، وإلى 50.8 سنة في السودان، وإلى 48.0 سنة في جيبوتي، وإلى 47.0 سنة في موريتانيا، وإلى 46.1 سنة فقط في الصومال. ومع ذلك شهدت هذه البلدان ارتفاعا طفيفا في العمر المتوقع عند الولادة بالمقارنه بما كان سائدا في دليل 1992.

جدول رقم (16)

دليل التنمية البشرية للدول العربية حسب القطاعات[1] (✱)

	البلــد	العمر المتوقع عند الولادة (سنوات) 1990-1995		معدل القراءة والكتابة بين الكبار 1990-1997		متوسط عدد سنوات الدراسة 1990 (25سنة فأكثر)	دليل معدل القراءة والكتابة	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي المعدل بحسب القيمة الشرائية للدولار 1989-1998	
تنمية بشرية عالية	الكويت	73.4	75.9	73.0	80.4	5.4	0.68	15984	20.200
	قطر	69.2	71.7	82.0	80.0	5.6	0.79	11800	12.000
	البحرين	71.0	72.9	77.4	86.2	3.9	0.73	10804	7.640
	الإمارات المتحد	70.5	74.9	55.0	74.8	5.1	0.46	22798	17.870
	السعودية	64.5	71.4	62.4	73.4	3.7	0.55	10330	6.910
	سوريا	66.1	68.9	64.5	71.6	4.2	0.57	4348	1.020
	ليبيا	61.8	70.0	63.8	76.5	3.4	0.56	7250	-
	عُمان	65.9	70.9	35.0	67.1	0.9	0.21	10573	4.940
تنمية									
بشرية	الأردن	66.9	70.2	80.1	87.2	5.0	0.77	2415	1.150
متوسطة	تونس	66.7	69.5	65.3	67.0	2.1	0.58	3329	2.060
	لبنان	66.1	69.9	80.6	84.4	4.4	0.77	2250	3.560
	الجزائر	65.1	68.9	57.4		2.6	0.49	3088	1.550
	المغرب	62.0	66.6	49.5	45.9	2.8	0.39	2298	1.240
	مصر	60.3	66.3	48.4	52.7	2.8	0.37	1934	1.290
تنمية	اليمن	51.5	58.0	38.6	42.5	0.8	0.25	1560	280
بشرية	السودان	47.0	55.0	34.0	53.3	0.3	0.20	1029	290
منخفضة	موريتانيا	47.0	53.5	34.0	38.4	0.3	0.20	1092	-
	جيبوتي	48.0	50.4	19.0	48.3	0.3	0.01	730	-
	الصومال	46.1	-	24.1	-	0.2	0.7	861	-

[1] بتصرف عن: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 1992...جدول رقم1، ص127-129، وتقرير التنمية البشرية لعام 1999...جداول رقم 8و10و11، ص ص168-184؛ وأيضا: تقرير التنمية البشرية لعام2000، جدول رقم 29، ص ص186-189؛ وجدول رقم 13، ص ص202-205.

(✱) يورد تقرير التنمية البشرية لعام 2002 بيانات مفصلة حول هذه القطاعات، وهي تغطي عام 2000 لكنها لا تختلف كثيرا عن بيانات 1998 التي وردت في تقرير التنمية البشرية لعام 2000 الا في حالات قليلة، مما يؤكد استمرار نفس الانماط والتوجهات التي كانت سائدة في البلدان العربية في نهاية التسعينات الى بدايات القرن الجديد. للوقوف على ذلك راجع: برنامج الأمم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2002، جدول رقم 12، ص ص 190 – 193.

ب- معدل القراءة والكتابة بين الكبار

سجلت بعض البلدان العربية غير النفطية والتي تصنف ضمن فئة "البلدان التي حققت تنمية بشرية متوسطة" معدلات مرتفعة جدا للقراءة والكتابة بين الكبار، وهي أكثر ارتفاعا من تلك المعدلات التي سجلتها بلدانا عربية نفطيــة تصنف ضمن فئة "البلدان التي حققت تنمية بشرية مرتفعة". ففي لبنان وصل هذه المعدل عام 1990 إلى 80.6 بالمائة، وفي الأردن وصل هذا المعدل إلى 80.1 بالمائة. أما في الكويت فلم يزد هذا المعدل عن 73.0 بالمائة. لكن قطر سجلت أعلى معدل بين الدول العربية قاطبة، وهو 82.0 بالمائة.

واستمر هذا النمط ذاته حتى نهاية التسعينيات، إذ يوضح دليل التنمية البشرية لعام 1999 أن معدل القراءة والكتابة بين الكبار وصل في الأردن إلى 87.2 بالمائة، ووصل في لبنان إلى 84.4 بالمائة. أما في كل من الكويت وقطر فكان في حدود 80 بالمائة.

ويقيس معدل القراءة والكتابة بين الكبار رصيد رأس المال البشري التراكمي السابق على وقت القياس. فمن خلال التعليم يتم تكوين رأس المال البشري باكتساب الأفراد للمهارات والقدرات الإنتاجية، والقيم المرتبطة بالتعليم.

ويلاحظ أن البلدان العربية غير النفطية التي تصنف ضمن فئة "البلدان التي حققت تنمية بشرية متوسطة" حققت معدلات للقراءة والكتابة بين الكبار أفضل من تلك التي حققتها البلدان العربية النفطية التي صنفت في نفس هذه الفئة. فإلى جانب حالتي لبنان والأردن اللتين حققتا معدلات للقراءة والكتابة أعلى من تلك التي حققتها الكويت التي تصنف ضمن فئة "البلدان التي حققت تنمية بشرية مرتفعة"، هناك أيضا تونس التي حققت معدلا وصل إلى 65.3 بالمائة. وحققت سوريا معدلا وصل إلى 64.5 بالمائة. ومن بين البلدان العربية النفطية التي تصنف ضمن هذه الفئة حققت البحرين أعلى معدلٍ وصل إلى 77.4 بالمائة، بينما حققت السعودية معدلا وصل إلى 62.4 بالمائة، وحققت الإمارات العربية معدلا وصل إلى 55.0 بالمائة فقط. أما ليبيا والجزائر والعراق فلم تحقق سوى معدلات متوسطة وصلت إلى 63.8 بالمائة، والى 57.4 بالمائة، والى 59.7

بالمائة على التوالي. ولم تحقق عُمان سوى معدل منخفض لم يزد عن 35.0 بالمائة فقط.

لكن البلدان العربية النفطية التي تصنف ضمن هذه الفئة عادت فتفوقت على البلدان العربية غير النفطية ضمن هذه الفئة، إذ يوضح دليل التنمية البشرية لعام 1999 أن معدل القراءة في البحرين وصل إلى 86.2 بالمائة، ووصل في الإمارات العربية المتحدة إلى 74.8 بالمائة، ووصل في السعودية إلى 73.4 بالمائة، ووصل في ليبيا إلى 76.5 بالمائة. أما في سوريا فوصل إلى 71.6 بالمائة، ووصل في تونس إلى 67.0 بالمائة.

والمعدلات التي حققتها البلدان العربية التي تصنف ضمن فئة "البلدان التي حققت تنمية بشرة منخفضة" هي الأشد انخفاضا في البلدان العربية، وبخاصة في جيبوتي، والصومال. فلم يزد معدل القراءة والكتابة بين الكبار الذي حققته المغرب عن 49.5 بالمائة، ولم يزد في حالة مصر عن 48.4 بالمائة. أما في اليمن فينخفض هذا المعدل إلى 38.6 بالمائة، وفي موريتانيا إلى 34.0 بالمائة، وفي السودان إلى 27.1 بالمائة. وفي الصومال وجيبوتي ينخفض هذا المعدل انخفاضا مذهلا ليصل إلى 24.1 بالمائة فقط في الصومال، والى 19.0 بالمائة في جيبوتي.

وفي التسعينيات ارتفعت هذه المعدلات في غالبية هذه الدول وتوضح البيانات الإحصائية أيضا متوسط عدد سنوات الدراسة "لكل شخص 25 سنة فأكثر لعام 1990 في فئات التنمية البشرية الثلاث التي قسمت إليها الدول العربية. ويبدو واضحا أن هذا المتوسط أكثر ارتفاعا في البلدان العربية التي حققت تنمية بشرية مرتفعة وهي قطر، والكويت، حيث وصل هذا المتوسط إلى 5.6 سنوات، و 5.4 سنوات على التوالي. واستمر هذا النمط ذاته تقريبا حتى نهاية التسعينيات.

وهناك دول عربية نفطية وغير نفطية تصنف ضمن فئة "البلدان التي حققت تنمية بشرية متوسطة"، وصل متوسط سنوات الدراسة فيها إلى 5 سنوات أو أكثر مثل الإمارات العربية المتحدة، والأردن حيث وصل هذا المتوسط إلى

5.1 سنة، والى 5.0 سنوات على التوالي. وهناك بعض البلدان العربية النفطية التي تصنف ضمن هذه الفئة لم تحقق سوى متوسط معتدل إلى منخفض. فقد وصل هذا المتوسط في البحرين إلى 3.9 سنوات، وفي السعودية إلى 3.7 سنوات، وفي عُمان إلى 3.4 سنوات، وفي ليبيا إلى 3.4 سنوات. لكن في سورية ولبنان، وهما بلدان عربيان غير نفطيين، وصل هذا المتوسط إلى 4.2 سنوات في سورية، وإلى 4.4 سنوات في لبنان. واستمر هذا النمط ذاته تقريبا حتى نهاية التسعينيات.

وفي البلدان العربية التي تصنف ضمن فئة "البلدان التي حققت تنمية بشرية منخفضة"، كان متوسط عدد سنوات الدراسة منخفضا بشكل مذهل. فهو يبلغ في مصر والمغرب 2.8 سنوات، وينخفض في اليمن والسودان إلى 0.8 سنوات، وفي كل من موريتانيا، وجيبوتي ينخفض بشكل مذهل إلى 0.3 سنة، أما في حالة الصومال فينخفض إلى 0.2 سنة فقط. واستمر هذا النمط ذاته تقريبا حتى نهاية التسعينيات.

وبالتالي لا غرابة أن نجد أن دليل معدل القراءة والكتابة منخفض في غالبية البلدان العربية، وبخاصة تلك التي تصنف ضمن فئة "البلدان التي حققت تنمية بشرية منخفضة". لكنه مرتفع نسبيا في عدد محدود من البلدان العربية بعضها بلدان نفطية وبعضها بلدان غير نفطية. ففي قطر يرتفع هذا المعدل إلى 0.79 وفي الأردن ولبنان يصل إلى 0.77 في كل منهما. كما يصل في البحرين إلى 0.73 أما في الكويت فيصل إلى 0.68 وفي تونس وسورية يصل إلى 0.58 والى 0.57 على التوالي. أما في المملكة العربية السعودية فيصل إلى 0.55 وفي الإمارات المتحدة ينخفض إلى 0.46 وينخفض في عمان إلى 0.21 وسجلت البلدان العربية الأخرى التي تصنف ضمن فئة "البلدان التي حققت تنمية بشرية متوسطة" معدلات تتراوح بين 0.49 في حالة الجزائر و 0.58 في حالة تونس. لكن هذا الدليل منخفض بشكل ملحوظٍ في البلدان العربية التي تصنف ضمن فئة" البلدان التي حققت تنمية بشرية منخفضة"، إذ إنه يتراوح بين 0.01 في جيبوتي إلى 0.39 في المغرب. ويتضح مدى انخفاض هذا المعدل عند مقارنته بالمعدلات التي وصلت إليها عدد من البلدان العربية وبخاصة قطر، والأردن ولبنان. واستمر هذا النمط ذاته تقريبا حتى نهاية التسعينيات.

جـ- نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي المعدل بحسب القيمة الشرائية للدولار، 1989-1997م

توضح البيانات الإحصائية أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي المعدل بحسب القيمة الشرائية للدولار في عام 1989 في فئات البلدان العربية الثلاثة مرتفع جدا في غالبية البلدان العربية النفطية، سواء تلك التي تصنف ضمن فئة "البلدان التي حققت تنمية بشرية مرتفعة"، أو فئة "البلدان التي حققت تنمية بشرية متوسطة"، لكن هذا النصيب منخفض إلى منخفض جدا في البلدان العربية غير النفطية، وبخاصة تلك البلدان التي لم تحقق سوى تنمية بشرية منخفضة.

ففي الإمارات العربية المتحدة وصل نصيب الفرد من الناتج الإجمالي الحقيقي إلى رقم خيالي هو 22.798 دولارا. ولم يحصل فرد على مثل هذا الدخل حتى في البلدان الصناعية المتقدمة. ويصل نصيب الفرد السنوي من الدخل في الكويت إلى 15.948 دولارا، وفي قطر إلى 11.800 دولارا. أما الفرد في البلدان النفطية الأخرى فكان أقل حظا، إذ تراوح نصيبه السنوي من الدخل بين 3088 دولارا في الجزائر إلى 10.573 دولارا في عمان. ويرتبط ذلك بعوامل متعددة منها إيرادات النفط السنوية، وحجم السكان، وعدالة التوزيع.

ولم يحقق الفرد في البلدان العربية غير النفطية التي تصنف ضمن فئة "البلدان التي حققت تنمية بشرية متوسطة" سوى دخل سنوي متواضع يتراوح بين 2250 دولارا في لبنان و 4348 دولارا في سوريا. لكن الفرد في البلدان العربية التي تصنف ضمن فئة "البلدان التي حققت تنمية بشرية منخفضة"، لا يحصل إلا على الفتات فهو يتراوح بين 730 دولارا في جيبوتي و 2298 دولارا في المغرب.

لكن البيانات الإحصائية الأكثر حداثة والتي تغطي النصف الثاني من التسعينيات توضح أن هناك تراجعا كبيرا في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في جميع الدول العربية بلا استثناء، راجع الجدول رقم (16).

مستوى التنمية البشرية في بعض البلدان الصناعية والبلدان النامية

يبدو مستوى التنمية البشرية -حتى في البلدان العربية النفطية التي صنفت ضمن فئة "البلدان التي حققت تنمية بشرية مرتفعة"- متواضعا عند مقارنته بمستوى التنمية البشرية في البلدان الصناعية، وفي عدد من البلدان النامية، كما اتضح من البيانات المعروضة في الفصل الثاني من الكتاب. ففي الدول الصناعية يتراوح العمر المتوقع للفرد عند الولادة بين 75.7 سنة في بريطانيا إلى 78.6 سنة في اليابان، مقابل 73 سنة للفرد في الكويت، وهو أعلى عمر متوقع سجلته دولة عربية، كما يوضح الجدول رقم (16).

أما معدل القراءة والكتابة بين الكبار فيصل إلى 99 بالمائة في كل بلد من هذه البلدان الصناعية، مقابل 82.0 بالمائة في قطر، والأردن، وهو أعلى معدل سجلته البلدان العربية. ويتراوح متوسط عدد سنوات الدراسة بين 10.7 سنوات في اليابان إلى 12.3 سنة في الولايات المتحدة الأمريكية، مقابل 5.6 سنة في قطر، وهو أعلى متوسط سجلته دولة عربية. ويصل دليل معدل القراءة والكتابة إلى 1.00 في كل دولة من هذه الدول الصناعية، مقابل 0.79 في قطر، وهو أعلى معدل سجلته دولة عربية.

لكن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يكاد يتشابه بين البلدان الصناعية وعدد من البلدان العربية النفطية، إذ وصل أعلى دخل للفرد في عام 1989 إلى 22.798 في الإمارات العربية المتحدة. ولم يحصل فرد في العالم على مثل هذه الدخل حتى في الدول الصناعية المتقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية حيث يصل نصيب الفرد السنوي في نفس العام إلى 20.998 دولارا، أما في كندا فيصل إلى 18635 دولارا. ويصل نصيب الفرد السنوي من الدخل في الكويت في نفس العام إلى 15984 دولارا، وفي المملكة المتحدة إلى 13.732 دولارا.

لكن الأمور في نهاية التسعينيات وبداية الألفية الثالثة تغيرت كثيرا لصالح البلدان الصناعية، فبينما تراجعت قيمة نصيب الفرد من الناتج الإجمالي في جميع البلدان العربية بلا اسثناء نجد أنها ارتفعت كثيرا في جميع البلدان

المتقدمة، وبخاصة اليابان والنرويج، والولايات المتحدة الأميركية، وحافظت على نفس معدلها في بريطانيا، كما يوضح الجدول رقم (17).

كذلك تحسن هذا المعدل كثيرا في عدد من الدول التنمية البشرية المتوسطة، حيث وصل في الاتحاد الروسي الى 8.377 دولارا في السنة، وفي رومانيا الى 6.423، وفي البرازيل الى 7.625، وفي تركيا الى 6.974.

ومستوى التنمية البشرية في البلدان العربية، وبخاصة النفطية منها يكاد أن يتشابه مع هذا المستوى في عدد من البلدان النامية التي حققت درجة ملحوظة من النمو الإقتصادي مثل دول الاتحاد الروسي. وتركيا، وبخاصة بالنسبة للعمر المتوقع عند الولادة. وتتفوق البلدان العربية النفطية على هذه البلدان في مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. لكن هذه البلدان تتفوق على البلدان العربية النفطية وغير النفطية فيما يتعلق بمؤشر معدل القراءة والكتابة بين الكبار الذي يصل إلى 99.6 بالمائة في جمهوريات الاتحاد السوفيتي، والى 85.2 بالمائة في البرازيل، وإلى 85.1 بالمائة في تركيا، والى 84.1 بالمائة في الصين.

جدول رقم 17

دليل التنمية البشرية (دول مختارة) 2002 [1]

	الدولة	الترتيب في العالم بحسب دليل التنمية البشرية لعام 2002	العمر المتوقع عند الولادة	معدل القراءة والكتابة عند الكبار	نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي
تنمية بشرية مرتفعة	النرويج	1	87.5	99.5	29.918
	كندا	3	87.8	99.5	27.840
	الولايات المتحدة	6	77.0	99.5	34.142
	اليابان	9	81.0	99.5	26.755
	فرنسا	12	78.6	99.5	24.223
	بريطانيا	13	77.7	99.5	23.509
تنمية بشرية متوسطة	الاتحاد الروسي	60	66.6	99.6	8.377
	رومانيا	63	69.8	98.1	6.423
	البرازيل	73	67.7	85.2	7.625
	تركيا	85	69.8	85.1	6.974
	الصين	96	70.5	84.1	3.976
	ايران	98	68.9	76.3	5.884
تنمية بشرية منخضة	الباكستان	138	60.0	43.2	1.928
	بنكلادش	145	59.4	41.3	1.602
	اوغندا	150	44.0	67.1	1.208

[1] بتصرف عن: برنامج الامم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2002، جدول رقم 1، ص ص 149 – 152.

تطور مؤشرات التنمية البشرية في البلدان العربية

توضح البيانات الإحصائية أن البلدان العربية جميعها بلا استثناء حققت تطورات ملحوظة في مجال التنمية البشرية في الفترة 1960-1990م، وهي الفترة التي شهدت اندفاع البلدان العربية في مسيرة التنمية الاقتصادية والإجتماعية التي حثت عليها، وباركتها، منظمات الأمم المتحدة إضافة إلى حكومات هذه البلدان العربية. شهدت هذه التنمية بعض التعثر منذ بداية الثمانينيات نتيجة لتراجع مردودات النفط ووقوع غالبية البلدان العربية في شراك المديونية كما شهدت مسيرة التنمية العربية تراجعا آخر إثر أزمة الخليج والحرب التي رافقتها مما زاد من المديونية العربية ومن استفحالها، وأدى إلى هبوط في أسعار النفط وتراجع في النمو الاقتصادي في غالبية البلدان، وتراجع في مستوى المعيشة للأفراد والأسر في عديد من هذه البلدان. وفيما يلي مؤشرات التطور بحسب دليل التنمية البشرية ومقاييسها:

أ- العمر المتوقع عند الولادة

توضح البيانات الإحصائية المعروضة في الجدول رقم (18) أن جميع الدول العربية بلا استثناء حققت تطورا ملموسا في مجال العمر المتوقع لمواطنيها خلال الفترة 1960-1997م، وبخاصة في البلدان العربية النفطية التي حققت درجة مرتفعة من التنمية البشرية. فقد كان العمر المتوقع في الكويت عام 1960 يصل إلى 59.5 سنة ازداد إلى 73.4 سنة في عام 1990، أي بنسبة قدرها 23.4 بالمائة ووصل عام 1997 إلى 75.9 وكان العمر المتوقع للفرد في قطر في عام 1960 يصل إلى 53.0، ازداد في عام 1990 ليصل إلى 69.2 سنة، أي بنسبة زيادة قدرها 30.5 بالمائة؛ ارتفع إلى 71.7 عام97. أما العمر المتوقع للفرد في البحرين فكان 55.5 سنة في عام 1960 أرتفع في عام 1998 ليصل الى 73.9 سنة. وكان العمر المتوقع للفرد في دولة الامارات العربية المتحدة 53.0 سنة عام 1960، وارتفع بشكل كبير ليصل في عام 1998 الى 74.8.

جدول رقم (18)

تطور مؤشرات التنمية البشرية في البلدان العربية 1960-1998م [(1)]

	البلد	العمر المتوقع عند الولادة		معدل الوفيات دون الخامسة لكل ألف مولود		نسبة المقيدين في المدارس الابتدائية		نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي (المعدل بحسب القيمة الشرائية للدولار)	
		1960	1998	1960	1997	89-88	1998	1960	1998
تنمية بشرية مرتفعة	الكويت	59.5	75.9	128	12	73	%95.2	6215 (73)م 6880 (73)م	20200
	قطر	53.0	71.7	239	16	-	%83.3		12000
	البحرين	55.5	73.9	2.8	18	-	%98.2	-	7640
	الإمارات	53.0	74.8	239	9	-	%82.0	8884(73م)	17870
تنمية بشرية متوسط	السعودية	44.4	71.4	292	24	%62	%60.1	3640	6910
	سوريا	49.7	68.9	217	27	%65	%99.9	1230	1040
	ليبيا	46.7	70.1	269	22	%64	%76.7	3384(73)م	4940
	عمان	40.1	70.9	278	15	-	%74.6	2040	
	الاردن	46.9	70.1	217	20	%80	-	1120	1150
	تونس	48.3	69.5	254	27	%65	%99.9	850	2060
	لبنان	59.6	69.9	91	30	%80	%76.1	1154(73)م	3560
	الجزائر	47.0	68.9	270	34	%57	%96.0	1300	1550
تنمية بشرية منخفضة	المغرب	46.7	66.6	265	58	%50	76.7	540	1240
	مصر	46.1	66.3	301	54	%48	95.2	500	1290
	اليمن	36.5	58.0	-	67	%39	-	143(73)م	280
	السودان	38.7	55.0	292	73	%27	-	670	290
	موريتانيا	35.3	53.5	221	120	%23	-	410	410
	جيبوتي	36.03636.	-	-	111	-	%31.9	(21973)621	-
	الصومال	0		294	-	%24	-	480	-

(1) بتصرف عن: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 1992... جدول رقم (11) ص 127-129، وملحق رقم (4)، ص 134-135. وتقرير التنمية البشرية لعام 1999- وجداول رقم 8، 10، 11 .... ص،ص 168-148، وأيضاً: تقرير التنمية البشرية لعام 2000. جدول رقم 13، ص ص 202-205.

وفي البلدان العربية التي حققت تنمية بشرية متوسطة كان التطور في العمر المتوقع للفرد أكثر وضوحا وبخاصة في السعودية حيث ازداد هذا العمر المتوقع من 44.4 سنة عام 1960 إلى 64.5 سنة عام 1990، أي بنسبة زيادة قدرها 45.3 بالمائة وارتفع في عام 1997 إلى 74.8 سنة. وفي عُمان ازداد العمر المتوقع من 40.1 سنة عام 1960 إلى 65.9 سنة عام 1990، أي بنسبة زيادة قدرها 64.3 بالمائة، وارتفع في عام 1997 إلى 70.9 سنة. وفي الجزائر إزداد العمر المتوقع من 47.0 سنة عام 1960 إلى 65.1 سنة عام 1990، أي بنسبة زيادة قدرها 38.5 بالمائة. وفي البلدان العربية غير النفطية التي تصنف ضمن هذه الفئة، وهي فئة "البلدان التي حققت تنمية بشرية متوسطة"، كانت الزيادة في العمر المتوقع للفرد شديدة الوضوح. ففي الأردن ازداد العمر المتوقع من 46.9 سنة عام 1960 إلى 66.9 سنوات عام 1990، أي بنسبة زيادة قدرها 42.6 بالمائة، وارتفع عام 1997 إلى 70.1 سنة. وفي تونس ازداد العمر المتوقع من 48.3 سنة عام 1960 ليصل إلى 66.7 سنة عام 1990، أي بنسبة زيادة قدرها 38.1 بالمائة. ويعود هذا الإنجاز بشكل أساسي إلى ارتفاع مستوى الوعي الصحي بين المواطنين، وإلى توافر الرعاية الصحية الحديثة، وبخاصة في القطاع الخاص الذي يتميز بالكفاية التقنية، إضافة إلى توفر قطاع صحي عام لا بأس به، وبخاصة في مجال رعاية الأمومة والطفولة. لكن الزيادة في هذا العمر المتوقع في لبنان بشكل خاص كانت ضئيلة، إذ ارتفع العمر المتوقع للفرد من 59.6 سنة عام 1960 ليصل إلى 66.1 سنة في عام 1990، أي بنسبة زيادة قدرها 10.9 بالمائة فقط، لكنه عاد فارتفع قليلا في عام 97 ليصل إلى 69.9 سنة. وقد يعود ذلك إلى تراجع مستوى الخدمات الصحية وتباطؤ عمليات النمو الاقتصادي نتيجة للحرب الأهلية التي بدأت في عام 1975 واستمرت حتى بداية التسعينيات.

وفي البلدان العربية التي حققت تنمية بشرية منخفضة كانت الزيادة في العمر المتوقع للفرد شديدة الوضوح أيضا . ففي اليمن ازداد العمر المتوقع من 36.5 سنة عام 1960 ليصل إلى 51.5 سنة عام 1990، أي بنسبة زيادة قدرها 41.1 بالمائة، وازداد في عام 97 ليصل إلى 58.0 سنة. لكن الملاحظ أن العمر

المتوقع للفرد منخفض في هذه البلدان ويعود ذلك إلى تدني مستوى الخدمات الصحية فيها، وإلى مستوى التنمية الذي بلغته. ففي كل من جيبوتي، والصومال، وموريتانيا لا يزال هذا العمر المتوقع في عام 1990 يقل عن 50 سنة، ازداد قليلا عن ذلك في عام 1997 ليصل إلى 53.0 سنة في جيبوتي وإلى 55.0 سنة في موريتانيا.

ودرجة التطور التي تحققت في العديد من البلدان العربية فيما يتعلق بالعمر المتوقع للفرد عند الولادة، تقترب كثيرا، أو تزيد أحيانا، عن درجة التطور التي تحققت في جمهورية كوريا وهي إحدى الرأسماليات الآسيوية المزدهرة التي تصنف ضمن فئة "البلدان التي حققت تنمية بشرية مرتفعة"، حيث ازداد العمر المتوقع للفرد فيها من 53.9 سنة عام 1960 إلى 70.1 سنة عام 1990، أي بنسبة زيادة قدرها 30.1 بالمائة، وإلى 72.4 سنة عام 1997. كما تزيد درجة التطور في هذا المجال، أي مجال العمر المتوقع للفرد عن مثيلتها في الأرجنتين أو في البرازيل وهما بلدان يصنفا ضمن فئة "البلدان التي حققت تنمية بشرية متوسطة". ففي البرازيل ازداد هذا العمر المتوقع للفرد من 54.7 سنة عام 1960 إلى 65.6 سنة عام 1990، أي بزيادة قدرها 19.9 بالمائة فقط، وازداد إلى 66.8 سنة عام 1997. وفي الأرجنتين ازداد هذا العمر المتوقع من 64.9 سنة عام 1960 إلى 71.0 سنة عام 1990، أي بنسبة زيادة قدرها 9.3 بالمائة فقط، وازداد إلى 72.9 سنة في عام 1997.

ب- معدل القراءة والكتابة

توضح البيانات الإحصائية حول هذا المؤشر من مؤشرات التنمية الاجتماعية أن التنمية التي تحققت في البلدان العربية خلال العقدين الماضيين واضحة وملحوظة بالنسبة لغالبية البلدان العربية. لكنها أقل وضوحا في مجال العمر المتوقع عند الولادة. وتوضح البيانات الإحصائية أن الكويت حققت تنمية بشرية مرتفعة شهدت تطورا ملحوظا في معدل القراءة والكتابة بين الكبار، فقد ازداد هذا المعدل من 54 بالمائة عام 1970 إلى 73 بالمائة عام 1990، وازداد عام 1997 ليصل إلى 80.4 بالمائة كما توضح بيانات تقرير التنمية البشرية لعام 1999م.

وفي البلدان العربية التي حققت تنمية بشرية متوسطة كانت الزيادة في هذا المعدل خلال العقدين الأخيرين كبيرة وملحوظة مما يعكس الجهود التي بذلتها الحكومات العربية في مجال التعليم الأساسي، ومحو الأمية، ومجالات التعليم الأخرى. ففي السعودية ازداد هذا المعدل من 9 بالمائة فقط عـام 1970 إلى 62 بالمائة 1990، وازداد عام 1997 ليصل إلى 73.4 بالمائة. وفي ليبيا ازداد هذا المعدل من 37 بالمائة عام 1970 إلى 64 بالمائة عام 1990، وازداد عام 1997 ليصل إلى 76.5 بالمائة. وفي الجزائر ازداد هذا المعدل من 25 بالمائة عام 1970 إلى 57 بالمائة عام 1990، وازداد عام 1997 ليصل إلى 60.3 بالمائة. وفي الأردن ازداد هذا المعدل من 47 بالمائة عام 1970 إلى 80 بالمائة عام 1990، وازداد عام 1997 ليصل إلى 87.2 بالمائة وفي لبنان ازداد هذا المعدل من 69 بالمائة عام 1970 إلى 80 بالمائة عام 1990.

وفي البلدان العربية التي تصنف ضمن فئة "التنمية البشرية المنخفضة" كان النمو في معدل القراءة والكتابة بين الكبار ملحوظا. ففي المغرب ازداد هذا المعدل من 22 بالمائة عام 1970 إلى 50 بالمائة عام 1990، لكنه تراجع قليلا عام 1997 ليصل إلى 45.9 بالمائة. وفي مصر ازداد هذا المعدل من 35 بالمائة عام 1970 إلى 48 بالمائة عام 1990، وازداد قليلا عام 97 ليصل إلى 52.7 بالمائة. وفي السودان ازداد هذا المعدل من 17 بالمائة عام 1960 إلى 27 بالمائة عام 1990، وازداد عام 97 ليصل إلى 53.3 بالمائة. وفي الصومال ازداد هذا المعدل من 3 بالمائة فقط عام 1970 إلى 14 بالمائة عام 1990؛ ولتم تتوفر بيانات اكثر حداثة.

وبالرغم من هذا النمو في معدل القراءة والكتابة بين الكبار في العديد من البلدان العربية، إلا أن البلدان العربية جميعها لم تستطع أن تصل إلى مستوى جمهورية كوريا أو الأرجنتين. ولم يستطع سوى بلدان عربيان هما الأردن ولبنان أن يصلا إلى مستوى البرازيل في مجال معدل القراءة والكتابة بين الكبار. إذ توضح البيانات أن معدل القراءة والكتابة وصل عام 1997 في جمهورية كوريا إلى 97 بالمائة، وفي الأرجنتين إلى 99.9 بالمائة، وفي البرازيل إلى 84.0 بالمائة. ويعود ذلك بشكل أساسي إلى انطلاق البلدان العربية في عام 1970 من معدل متواضع جدا مقارنة مع البلدان غير العربية، فمثلا بينما كان معدل القراءة في السعودية عام 1970 لا يزيد عن 9 بالمائة فقط، وفي الجزائر 25 بالمائة فقط، وفي جيبوتي، والصومال، وموريتانيا، والسودان أقل من 20 بالمائة. كان هذا المعدل في نفس العام في جمهورية كوريا يصل إلى 88 بالمائة، وفي الأرجنتين إلى 93 بالمائة، وفي البرازيل إلى 66 بالمائة. (انظر جدول رقم 19).

جدول رقم (19)
تطور مؤشرات التنمية البشرية في بلدان نامية مختارة 1960-1998م [1]

	البلد	العمر المتوقع عند الولادة		معدل الوفيات دون الخامسة لكل ألف مولود		معدل القراءة والكتابة بين الكبار (%)		نسبة المقيدين في المدارس الابتدائية (%)		نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي (المعدل بحسب القيمة الشرائية للدولار)	
		1960	1997	1960	1997	1970	1997	1970	1997	1960	1998
تنمية بشرية مرتفعة	جمهورية كوريا	53.9	72.4	120	6	%88	%97.2	%76	%99.9	690	8600
	الأرجنتين	64.9	72.9	75	21	%93	%96.5	%81	%99.9	2090	8030
تنمية بشرية متوسطة	البرازيل	54.7	66.8	159	37	%66	%84.0	%65	%97.1	990	6910

(1) بتصرف عن: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 1922... جدول رقم (11) ص 127-129. وملحق رقم (4). ص134-135.وتقرير التنمية البشرية لعام 1999... جداول رقم 8، 10، 11، ص ص 168 – 183: وتقرير التنمية البشرية لعام 2000، جدول رقم 13، ص ص 202-205.

جـ- التطور في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

توضح البيانات الإحصائية المقارنة التي يعتمد عليها هذا البحث أن جميع الدول العربية بلا استثناء حققت درجات من التطور بالنسبة لمؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، ففي جميع هذه البلدان نما هذا النصيب الفردي نموا ملحوظا خلال الفترة 1960-1990، أما في البلدان النفطية فقد نما نموا مذهلا، لكن قيمة هذا المؤشر تراجعت في جميع البلدان العربية بعد هذه الفترة، وبالتحديد بعد حرب الخليج الثانية وتداعياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وأدت إيرادات النفط الهائلة وبخاصة في فترة الطفرة النفطية "Oil Boom" التي تلت حرب تشرين عام 1973 وامتدت حتى بداية الثمانينيات إلى نمو مذهل في الدخل القومي في البلدان النفطية، ودعمت هذه الإيرادات بشكل غير مباشر النمو في الدخل القومي في البلدان العربية غير النفطية. وقد بلغ الناتج المحلي الإجمالي للبلدان العربية النفطية عام 1980م 355 مليار دولار بالأسعار الجارية، وبالنسبة للبلدان العربية غير النفطية فقد بلغ 85 مليار دولار بالأسعار الجارية، لكن هذا الدخل تراجع طوال الثمانينيات نتيجة لتراجع أسعار النفط ومعاناة الاقتصاديات العربية بدرجة كبيرة من عدم الاستقرار المصحوب بالركود. فتراجع الناتج المحلي الإجمالي إلى 289 مليار دولار في عام 1985 للبلدان العربية النفطية، وإلى 281 مليار دولار في عام 1989. أما البلدان العربية غير النفطية التي تعتمد على قاعدة إنتاجية أكثر تنوعا فقد حققت نموا بسيطا في دخلها القومي خلال هذا العقد، إذ وصل هذا الدخل إلى 91 مليار دولار عام 1985، وإلى 106 مليار دولار عام 1989[1].

وقد حققت غالبية البلدان العربية خلال الستينيات وبداية السبعينيات نموا ملحوظا في ناتجها المحلي الإجمالي وصل إلى 5 بالمائة سنويا في غالبية البلدان العربية. وزاد معدل النمو في الفترة 1970-1975 ليصل إلى 5.4 بالمائة سنويا في الأردن والى 14.8 بالمائة في سورية، وإلى 6.8 بالمائة في العراق، وإلى

(1) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 1990، جامعة الدول العربية، 1991، ص39.

6.8 بالمائة في المغرب. وفي البلدان العربية النفطية مثل السعودية وصل معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي في هذه الفترة إلى 13.4 بالمائة، ووصل في الجزائر إلى 12.8 بالمائة. واستمر هذا النمو بمعدلات متوسطة إلى مرتفعة أيضا في غالبية البلدان العربية خلال الفترة 1976-1980، لكن معدلات النمو هذه شهدت تراجعا ملحوظا في بداية الثمانينيات. ففي الأردن تراجع معدل النمو هذا إلى 5.3 بالمائة في الفترة 1981-1985 بعد أن كان 13.9 بالمائة في الفترة 1976-1980، وفي سورية تراجع هذا المعدل إلى 6.2 بالمائة في الفترة 1981-1985 بعد أن كان 8.5 بالمائة في الفترة السابقة 1976-1980. وكان التراجع أشد وطأة في البلدان العربية النفطية، ففي السعودية تراجع معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي إلى 5.8 بالمائة في الفترة 1980-1985 بعد أن كان 9.2 بالمائة في الفترة السابقة 1976-1980، وفي الكويت تراجع هذا المعدل إلى 1.4 بالمائة في الفترة 1981-1985 بعد أن كان 2 بالمائة في الفترة السابقة 1976-1980[1].

وتراجعت معدلات هذا النمو مرة أخرى إثر حرب الخليج الثانية وتداعياتها. ففي الأردن قدر هذا المعدل في عام 1997 بـ 1.5 بالمائة؛ وفي سوريا تراجع هذا المعدل إلى 4.6 بالمائة فقط؛ وفي قطر تراجع إلى 1 بالمائة فقط -كما توضح بيانات تقرير التنمية البشرية لعام 1999م.

وبالرغم من اهمية عدد من العوامل التي تؤثر على نمو الناتج المحلي الإجمالي في البلدان العربية التي تشمل: انخفاض سعر صرف العملات الوطنية بالنسبة للدولار، وتراجع العائدات النفطية، وأعباء المديونية، والاختلالات الهيكلية فقد حققت غالبية البلدان العربية نموا في ناتجها المحلي الإجمالي في النصف الثاني من الثمانينيات نتيجة للسياسات الناجحة التي التزمت بها الحكومات العربية. فقد أعادت أغلب هذه الحكومات النظر في نهجها التنموي واتبعت الحكومات في الدول العربية النفطية سياسات وبرامج إقتصادية تهدف

---

[1] إبراهيم سعد الدين ومحمود عبد الفضيل (محرران)، التنمية العربية، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1989، جدول رقم (1-6)، ص54-56.

إلى التكيف مع التطورات الاقتصادية وتقليص الاختلالات الداخلية والخارجية وذلك عن طريق تقليص حجم الإنفاق العام الجاري والاستثماري، وعن طريق تعزيز انتهاج سياسات تنويع الهياكل الاقتصادية ومصادر الدخل. أما الحكومات في الدول العربية غير النفطية (التي يشكل سكانها أكثر من ثلثي مجموع سكان الوطن العربي) فقد اتبعت سياسات وبرامج اقتصادية للتصحيح والتكيف شملت العمل على تحرير الأسعار، وإزالة التشوهات بين التكلفة والأسعار، وتحرير التجارة الخارجية، وتصحيح أسعار الصرف، وارتبطت معظم تلك البرامج والسياسات بشروط التمويل من المؤسسات الدولية وترتيب إعادة جدولة الديون الخارجية. كما ترتبط بشروط الانضام إلى منظمة التجارة العالمية وعمدت هذه الحكومات إلى تقليص الدور الذي يطلع به القطاع العام وإلى التوسع في الاعتماد على القطاع الخاص عدم تقييد آليات السوق.

ويرتبط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ارتباطا عضويا بالناتج المحلي الإجمالي المتحقق، فكلما زاد هذا الناتج زاد نصيب الفرد منه إذا توافر شرطي عدالة التوزيع، وحرية المشاركة. وحيث أن هذين الشرطين قد لا يتوافران في عديد من البلدان النامية بشكل عام، فان قياس التنمية البشرية يعتمد على البيانات التي توضح الدخل الذي يصل فعلا إلى الفرد والذي قد يعكس أولا حقيقة الناتج المحلي الإجمالي ومدى نموه.

وباعتماد البيانات حول نصيب الفرد الحقيقي من الناتج المحلي الإجمالي، يتضح لنا التطور الكبير الذي حققته جميع البلدان العربية في هذا المجال من مجالات التنمية البشرية. وبالرغم من ذلك فإن علينا أن نأخذ هذا التطور ببعض التحفظ وذلك نتيجة للتطورات المصاحبة في الأسعار وفي عرض السلع والخدمات ونوعيتها. ويمكن القول أن التضخم الذي وصل إلى معدلات كبيرة في غالبية البلدان العربية خلال الثمانينات -إذا ما أخذ بالحسبان- يقلل كثيرا من قيمة النمو الذي حصل في دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وبخاصة في الثمانينيات. ويقلل بالتالي من درجة الرفاه التي يوفرها هذا الدخل. وتوضح البيانات أن النمو الذي حصل في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الثمانينيات في البلدان العربية النفطية -سواء تلك التي حققت تنمية

بشرية مرتفعة أو تلك التي حققت تنمية بشرية متوسطة- هو نمو ملحوظ. لكن النمو الذي حصل في هذا النصيب الفردي من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان العربية غير النفطية وبخاصة تلك التي لم تحقق سوى تنمية بشرية منخفضة نمو متواضع. ففي الكويت نما نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من 6215 دولارا عام 1973 إلى 15984 دولارا عام 1989، أي بنسبة نمو قدرها 157.2 بالمائة. وفي قطر نما هذا الدخل الفردي من 6880 دولارا عام 1973 إلى 11800 دولارا عام 1989، أي بمعدل نمو قدره 71.5 بالمائة. أما في الإمارات العربية المتحدة فقد نما هذا الدخل الفردي من 8884 دولارا عام 1973 إلى 22798 دولارا عام 1989، أي بمعدل نمو قدره 156.6 بالمائة. وهو أعلى دخل حققه الفرد في الدول العربية النفطية بلا استثناء، بل أن هذا الدخل يتجاوز الدخل الفردي في البلدان الصناعية بلا استثناء بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية، وكندا، واليابان، حيث بلغ الدخل الفردي في عام 1989 في هذه البلدان 20998 دولارا، و 18635 دولارا، و 14311 دولارا على التوالي. وفي السعودية نما هذا الدخل من 3640 دولارا عام 1960 إلى 10330 دولارا عام 1989، أي بمعدل نمو قدره 183.8 بالمائة. وفي عُمان نما هذا الدخل من 2040 دولارا عام 1960 إلى 10573 دولارا عام 1989، أي بمعدل نمو قدره 418.3 بالمائة. وفي العراق نما هذا الدخل من 492 دولارا عام 1973 إلى 3510 دولارا في عام 1989، أي بمعدل زيادة قدرها 613.4 بالمائة.

لكن عقد التسعينيات وبالتحديد إثر حرب الخليج الثانية ونتيجة لتداعياتها -فقد تراجع نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي في جميع البلدان العربية- كما اتضح سابقا.

وفي البلدان العربية غير النفطية التي تصنف ضمن الفئة التي حققت تنمية بشرية متوسطة كان النمو في الدخل الفردي متواضعا إذا ما قيس بالنمو في الدخل الفردي في غالبية البلدان النفطية. ففي سوريا نما هذا الدخل الفردي من 1230 دولارا عام 1960 إلى 4348 دولارا في عام 1989، أي بمعدل نمو قدره 253.5 بالمائة. وفي الأردن نما هذا الدخل من 1120 دولارا عام 1960 إلى 2415 دولارا عام 1989، أي بمعدل نمو قدره 115.6 بالمائة. لكن نصيب

الفرد من الناتج المحلي الإجمالي تراجع في الأردن خلال عامـي 1991-1992 إثر أزمة الخليج وتداعياتها، ويقدر هذا النصيب الفـردي الآن بـ 1650 دولارا فقط. وفي تونس نما هذا الدخل الفردي من 850 دولارا عام 1960 إلى 3329دولارا، أي بنسبة نمو قدرها 291.6 بالمائة. لكن النمو في نصيب الفرد من الدخل السنوي في لبنان كان سالبا خلال هذه الفترة ويعود ذلك إلى آثار الحرب الأهلية التي عصفت بلبنان واستمرت طوال خمسة عشر عاما متوالية. فقد كان نصيب الفرد من الدخل يصل في لبنان عام 1973 إلى 1154 دولارا لكنه انخفض في عام 1985 إلى 637 دولارا فقط، أي بمعدل تراجع يصل إلى 44.8 بالمائة.

وفي البلدان العربية التي تصنف ضمن الفئة التي حققت تنمية بشرية منخفضة، نما هذا الدخل الفردي السنوي نموا ملحوظا في غالبية هذه البلدان. ففي المغرب نما هذا الدخل الفردي من 540 دولارا عام 1960 إلى 2298 دولارا عام 1989، أي بنسبة نمو قدرها 325.5 بالمائة. وفي مصر نما هذا الدخل من 500 دولار عام 1960 إلى 1934 دولارا عام 1989، أي بنسبة نمو قدرها 286.8 بالمائة.

وفي اليمن نما هذا الدخل الفردي بشكل كبير من 143 دولارا عام 1973 إلى 1560 دولارا عام 1989، أي بمعدل نمو قدره 990.9 بالمائة، وهي أعلى نسبة نمو حققتها دولة عربية. وفي السودان نما هذا الدخل الفردي من 670 دولارا عام 1960 إلى 1042 دولارا عام 1989، أي بمعدل زيادة قدرها 55.5 بالمائة. وفي موريتانيا نما هذا الدخل الفردي من 410 دولارا عام 1960 إلى 1092 دولارا عام 1989، أي بنسبة زيادة قدرها 403.2 بالمائة. وفي الصومال نما هذا الدخل الفردي من 480 دولارا عام 1960 إلى 1092 دولارا عام 1989، أي بنسبة زيادة قدرها 127.5 بالمائة. أما في جيبوتي فقد نما نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي نموا بسيطا من 621 دولارا عام 1973 إلى 730 دولارا عام 1989، أي بنسبة نمو متواضعة جدا لا تزيد عن 17.6 بالمائة، وهي أقل نسبة نمو حققتها دولة عربية.

وبشكل عام توضح هذه البيانات الاحصائية أن النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الثمانينيات. أما في عقد التسعينيات فقد تراجع نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي تراجعا ملحوظا في جميع البلدان العربية.في غالبية البلدان العربية وبخاصة غير النفطية منها نمو متواضع، أو متواضع جدا. وهو في البلدان العربية النفطية لا يعكس تنمية حقيقية تقوم على قاعدة إنتاجية مادية متجددة، إنما يعود إلى النمو في الناتج القومي الإجمالي المتأتي عن الإيرادات النفطية، وهو نمو يخضع لتقلبات هذه الإيرادات. ويتضح تواضع هذا النمو في الدخل الفردي في عقد الثمانينيات في غالبية البلدان العربية عند مقارنته بمثيله في بعض البلدان النامية. فقد استطاعت كوريا أن تحقق تنمية حقيقية تقوم على قاعدة إنتاجية مادية متجددة أدت إلى نمو في الدخل الفردي من 690 دولارا عام 1960 إلى 6117 دولارا عام 1989، أي بمعدل نمو قدره 786.5 بالمائة. وهو ما لم تستطع الدول العربية غير النفطية تحقيقه، بل أن بعض البلدان العربية شبه النفطية مثل العراق والجزائر لم تستطع أن تصل إلى مثل هذا النمو في نصيب الفرد من الدخل. لكن النمو في الدخل الفردي في البلدان العربية يبقى مقبولا إذا ما قورن بمثيله في الأرجنتين، والبرازيل. فقد نما الدخل الفردي السنوي في الأرجنتين من 3090 دولارا عام 1960 إلى 4310 دولارا عام 1989، أي بمعدل نمو قدره 39.5 بالمائة. وحققت البرازيل تطورا أكثر وضوحا إذ نما هذا الدخل الفردي من 990 دولارا عام 1960 إلى 4951 دولارا عام 1989، أي بنسبة نمو قدرها 400.1 بالمائة كما يوضح الجدول رقم (17).

د- التطور في مجالات التنمية البشرية الأخرى

وفي مجالات التنمية البشرية الأخرى التي تشمل: معدل الوفيات دون الخامسة لكل ألف مولود، ونسبة السكان الذين يحصلون على مياه مأمونة، وإمدادات السعرات الحرارية يوميا كنسبة مئوية من المتطلبات، ونسبة المقيدين في المدارس الابتدائية والثانوية حققت البلدان العربية جميعها درجات من التطور.

ففي مجال معدل وفيات الأطفال دون الخامسة حققت البلدان العربية التي تصنف ضمن فئة "بلدان التنمية البشرية المرتفعة" تحسنا مذهلا في هذا المعدل

الذي كان في عام، 1990 في الكويت 19 بالألف، وفي قطر 36 بالألف فقط. وفي نهاية التسعينيات -كما توضح بيانات تقرير التنمية البشرية لعام 1999، تحسن هذا المعدل ليصل إلى 12 بالألف في حالة الكويت، وإلى 16 بالألف في حالة قطر.أما في البلدان العربية التي تصنف ضمن فئة "بلدان التنمية البشرية المتوسطة" فقد كان التحسن في هذا المعدل مذهلا أيضا. واستطاعت غالبية البلدان العربية التي تصف ضمن فئة "بلدان التنمية البشرية المنخفضة" أن تحقق تطورا في هذا المجال باستثناء الصومال وموريتانيا إذ أن معدل وفيات الأطفال في هاتين الدولتين لا يزال مرتفع جدا.

وفيما يتعلق بحصول السكان على مياه مأمونة توضح البيانات الإحصائية أن تطورا كبيرا قد حصل في هذا المجال في غالبية البلدان العربية وبخاصة تلك التي حققت تنمية بشرية متوسطة، أما البلدان العربية التي لم تحقق سوى تنمية بشرية منخفضة، باستثناء مصر، فان نسبة السكان الذين يحصلون على مياه مأمونة لا تزال منخفضة جدا.

وحصل تطور ملحوظ أيضا في مجال إمدادات السعرات الحرارية يوميا كنسبة مئوية عن متطلبات الفرد، إذ توضح البيانات الإحصائية أن الفرد في غالبية البلدان العربية وبخاصة تلك التي حققت تنمية بشرية متوسطة يحصل على أكثر من متطلباته اليومية من إمدادات السعرات الحرارية. لكن في عدد من البلدان العربية التي تلم تحقق سوى تنمية بشرية منخفضة مثل الصومال، وموريتانيا، والسودان، واليمن لا يحصل الفرد على جميع متطلباته اليومية من إمدادات السعرات الحرارية.

أما نسبة المقيدين في المدارس الابتدائية والثانوية فقد شهدت تطورا ملحوظا في الفترة 1970-1989 وبخاصة في البلدان العربية التي حققت تنمية بشرية مرتفعة، وتلك التي حققت تنمية بشرية متوسطة. وتتراوح نسبة المقيدين في المدارس الابتدائية والثانوية في الفترة 88-1989م 90 بالمائة في كل من البحرين، والكويت، والسعودية، ولبنان. وهي تتجاوز 70 بالمائة في كل من مصر، وسوريا، وعُمان، وتونس، والجزائر، والعراق. لكن هذه النسبة تصل إلى

50 بالمائة في عديد من البلدان العربية، تشمل: الصومال، وموريتانيا، والسودان. واستمر هذا النمط أيضا في عقد التسعينيات.

ويقترب مستوى التنمية البشرية الذي تحقق في هذه المجالات من ذلك المستوى الذي تحقق في عدد من البلدان النامية التي حققت تنمية بشرية مرتفعة مثل: جمهورية كوريا، والأرجنتين، وتلك التي حققت تنمية بشرية متوسطة مثل البرازيل. وفي مجال معدل الوفيات دون سن الخامسة.

فجوات التنمية البشرية في البلدان العربية

1- الفجوات بين الإناث والذكور

أوضح تحليلنا السابق أن السمة البارزة للتنمية البشرية العربية هي الفجوات بين البلدان العربية نتيجة لاختلاف مستوى التنمية الذي أنجزه كل بلد منها. وقد رأينا كيف أن البلدان العربية قسمت إلى ثلاث فئات تنموية تشمل كل فئة مجموعة من البلدان العربية النفطية وغير النفطية أحيانا التي وصلت إلى مستوى متقارب للتنمية البشرية. أما داخل البلد الواحد فنجد أيضا أن الفجوات بين الفئات الاجتماعية هي السمة البارزة التي تسم التنمية البشرية فيه. وأهم هذه الفجوات داخل البلد الواحد الفجوة بين الذكور والإناث، والفجوة بين الريف والحضر. فالإناث لا يزلن أقل حظا من الذكور في الحصول على حصتهن من التنمية البشرية ولا يزال الريفيون أقل حظا في الحصول على التنمية من أهل الحضر. وتوضح البيانات الإحصائية أن الفجوات بين الإناث والذكور بالنسبة لمؤشرات التنمية البشرية، كبيرة في أغلب المجالات. ففيما يتعلق بمعدل القراءة والكتابة لا يزال هذا المعدل في عام 1990 أقل من ذلك الخاص بالذكور في جميع البلدان العربية، وبخاصة في السودان، والصومال، وموريتانيا، على الرغم من التطور الذي شهده هذا المعدل منذ عام 1970. مما يشير إلى الجهود الكبيرة التي بذلتها البلدان العربية جميعها لتقليص هذه الفجوة بين الذكور والإناث. ويكفي أن نأخذ بعض الأمثلة لتدعيم ذلك. ففي السعودية كان معدل القراءة والكتابة لا يشكل سوى 13 بالمائة فقط من معدل الذكور في عام 1970، ارتفع هذا المعدل في عام 1990 ليصل إلى 66 بالمائة. وفي الأردن كان هذا المعدل يصل في عام 1970 إلى 45 بالمائة فقط، ارتفع في عام 1990 إلى 79 بالمائة.

وفي البلدان العربية التي حققت تنمية بشرية منخفضة كان التطور في تقليص هذه الفجوة بين الذكور والإناث كبيرا أيضا ، وبخاصة في المغرب، واليمن. فبينما كان معدل القراءة والكتابة للإناث في عام 1970 في المغرب يصل إلى 29 بالمائة فقط من معدل الذكور، ارتفع هذا المعدل في عام 1990

ليصل إلى 62 بالمائة. وبينما كان هذا المعدل في اليمن لا يزيد عن 15 بالمائة فقط عام 1970، ارتفع ليصل إلى 49 بالمائة في عام 1990.

ويلاحظ أن جهود بلدان نامية أخرى في تقليص هذه الفجوة بين الذكور والإناث أكثر نجاحا من جهود البلدان العربية حتى تلك التي حققت تنمية بشرية مرتفعة. إذ توضح البيانات أن معدل القراءة والكتابة بين الإناث في الأرجنتين في عام 1990 يعادل تماما ذلك الخاص بالذكور. ولم يكن هذا المعدل في عام 1970 في الأرجنتين يقل كثيرا عن معدل الذكور، إذ وصل في ذلك العام إلى 98 بالمائة. وفي جمهورية كوريا تطور هذا المعدل من 86 بالمائة عام 1970 إلى 94 بالمائة عام 1990. أما في البرازيل فتطور من 91 بالمائة عام 1970 إلى 97 بالمائة عام 1990.

والفجوة بين الإناث والذكور فيما يتعلق بمتوسط سنوات الدراسة واضحة أيضا في البلدان العربية باستثناء الإمارات العربية المتحدة حيث يزيد متوسط سنوات الدراسة للإناث عن ذلك الخاص بالذكور قليلا. أما في البلدان العربية الأخرى فلم يزد متوسط سنوات الدراسة للإناث كنسبة مئوية من متوسط سنوات الدراسة للذكور في عام 1990 على 70 بالمائة إلا في الكويت. ويقل هذا المتوسط عن 50 بالمائة في عديد من البلدان العربية، وبخاصة تلك التي لم تحقق سوى تنمية بشرية منخفضة. ويبدو أن بلدانا أخرى تعاني من وجود مثل هذه الفجوة بين الذكور والإناث وبخاصة جمهورية كوريا والبرازيل.

ويمكن ملاحظة أن الفرق بين الإناث والذكور في مجال المقيدين في المدارس الابتدائية تقلصت كثيرا في عام 1988-1989 عنها في عام 1960 في غالبية البلدان العربية، وبخاصة تلك التي حققت تنمية بشرية مرتفعة، وتلك التي حققت تنمية بشرية متوسطة. كما تقلصت هذه الفجوة بين الإناث والذكور في مجال المقيدين في المدارس الثانوية عام 88-98 أيضا في عديد من البلدان العربية. وقد تجاوز المعدل الخاص بالإناث ذلك الخاص بالذكور في كل من قطر، والإمارات المتحدة. وفي مجال المسجلين في التعليم العالي تقلصت هــذه

الفجوة أيضا في عديد من البلدان العربية في العام 1988-1989م وفقد تجاوز معدل الإناث في التعليم العالي ذلك الخاص بالذكور في الكويت، والبحرين، واليمن. ونجاح البلدان العربية في تقليص الفجوات بين الإناث والذكور في هذه المجالات من مجالات التنمية البشرية يقترب من النجاح الذي حققته بلدان نامية أخرى مثل جمهورية كوريا، والأرجنتين، والبرازيل.

وفي مجال المشاركة في القوى العاملة فلا تزال الفجوة بين الإناث والذكور في الفترة 1988-1990 كبيرة جدا، إذ إن معدل مشاركة الإناث في القوى العاملة يقل عن 10 بالمائة من معدل مشاركة الذكور في كل من قطر، والإمارات المتحدة، والسعودية، العراق والجزائر. ويتراوح بين 15-20 بالمائة في كل من: تونس، وسوريا، واليمن. ويصل هذا المعدل إلى 37 بالمائة في لبنان، والى 26 بالمائة في المغرب. وهو يصل في بلدان عربية زراعية إلى 41 بالمائة في السودان، وإلى 64 بالمائة في الصومال. وتجدر الإشارة إلى أن نجاح البلدان العربية في هذا المجال متواضع جدا إذا ما قورن بنجاح بعض البلدان النامية الأخرى مثل جمهورية كوريا حيث يصل معدل مشاركة الإناث في قوة العمل كنسبة مئوية من معدل الذكور إلى 51 بالمائة، وفي البرازيل إلى 54 بالمائة، وفي الأرجنتين إلى 27 بالمائة.

وفي مجال عضوية المجالس النيابية لا تزال الفجوة بين الإناث والذكور كبيرة جدا في جميع البلدان العربية، وهي تتشابه في ذلك مع غالبية البلدان النامية. إذ لا تزال القوانين في عديد من البلدان العربية تحرم النساء من حق التصويت في الانتخابات العامة كما تحرمهم من حق الترشيح للمجالس النيابية. وفي البلدان العربية التي تسمح قوانينها بذلك مثل الأردن، ومصر، وسوريا لا تزال المرأة غير قادرة على منافسة الرجل نتيجة لتخلفها الكبير عنه في مجالات التعليم والتدريب، والإنتاج الإقتصادي، والقدرة على التنظيم ومواجهة مصاعب العمل السياسي. إضافة إلى تأثير العادات والتقاليد والقيم التي لا تزال تقيد سلوك المرأة ضمن أدوار تقليدية تحد من نشاطاتها خارج المنزل.

وفي النصف الثاني من التسعينيات لا تزال الفجوة بين الذكور والإناث في المشاركة الاقتصادية كبيرة جدا، إذ توضح بيانات تقرير التنمية البشرية لعام 1999 أن معدل مشاركة النساء في النشاطات الاقتصادية في الكويت يصل إلى 49.9 بالمائة من معدل الذكور. أما في قطر فيصل هذا المعدل إلى 30.7 بالمائة من معدل الذكور، ويصل في الإمارات العربية المتحدة إلى 28.1 بالمائة من معدل الذكور. وتصنف هذه البلدان جميعها على أنها من بلدان التنمية البشرية المرتفعة.

أما في البلدان العربية التي تصنف ضمن بلدان التنمية البشرية المتوسطة فإن الفجوات بين الذكور والإناث في المشاركة الاقتصادية تعكس نفس هذا النمط الملاحظ في بلدان التنمية البشرية المرتفعة من البلدان العربية..أي ضعف مشاركة النساء الاقتصادية مقارنة بمشاركة الذكور. ففي ليبيا يصل معدل مشاركة النساء في النشاطات الاقتصادية إلى 30.2 بالمائة من مشاركة الذكور، ويصل في لبنان إلى 38.7 بالمائة، وفي السعودية إلى 21.1 بالمائة، وفي عمان إلى 20.4 بالمائة، وفي الأردن إلى 31.0 بالمائة. أما في تونس، والجزائر، ومصر، والمغرب فيرتفع هذا المعدل عن ذلك بشكل ملحوظ لكنه يبقى أقل كثيرا من المعدل العام لمشاركة الذكور. إذ يصل في تونس إلى 46.1 بالمائة من معدل الذكور، ويصل في الجزائر إلى 36.0 بالمائة، ويصل في مصر إلى 43.2 بالمائة، ويصل في المغرب إلى 53.1 بالمائة.

وفي البلدان العربية التي تصنف على أنها من بلدان التنمية البشرية المنخفضة، تصل مشاركة الإناث في النشاطات الاقتصادية إلى 41.0 بالمائة في السودان، وإلى 39.0 بالمائة في اليمن، وإلى 76.6 بالمائة في موريتانيا[1]. واستمر هذا النمط من عدم المساواة على اساس النوع أو (الجذر) في بدايات القرن الحالي[2].

---

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 1999، جدول رقم 26، ص ص233-236.

[2] برنامج الأمم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2002، جدول رقم 22، ص ص 222 – 225.

أما الفجوات بين الذكور والإناث في المشاركة السياسية فهي أكثر وضوحا، وفداحة في غالبية البلدان العربية. ففي غالبية هذه البلدان لم يتم انتخاب أي امرأة لعضوية مجلس النواب، وفي بعض هذه البلدان مثل سوريا، ومصر، وتونس، فإن عدد النساء في البرلمان محدود جدا، وهو لا يتناسب مع عدد النساء في المجتمع، ولا يمثلهن تمثيلا عادلا. كذلك يوضح تقرير التنمية البشرية لعام 1999 أن نسبة النساء اللاتي يشغلن مناصب وزارية في غالبية البلدان العربية هي 1.0 بالمائة. وفي بعض البلدان العربية التي تصنف على انها بلدان التنمية البشرية المتوسطة تشكل النساء نسبة محدودة جدا من شاغلي المناصب الوزارية. ففي تونس تصل هذه النسبة إلى 2.9 بالمائة فقط، وتصل في سورية إلى 6.8 بالمائة، وتصل في مصر إلى 3.1 بالمائة.

ونفس هذا النمط ذاته يلاحظ في البلدان العربية التي تصنف ضمن بلدان التنمية البشرية المنخفضة، ففي السودان لا تزيد هذه النسبة عن 2.4 بالمائة فقط، وفي موريتانيا لا تزيد عن 3.6 بالمائة فقط[1].

أما نسبة النساء في الوظائف الحكومية في جميع المستويات من مجموع النساء فهي منخفضة جدا في غالبية البلدان العربية.

2- الفجوات بين الريف والحضر

توضح البيانات الإحصائية أن سكان الريف يشكلون نسبة ضئيلة من سكان البلدان العربية النفطية، وبخاصة تلك التي حققت تنمية بشرية مرتفعة. ففي الكويت يشكل سكان الريف 4 بالمائة فقط من مجموع السكان، وفي قطر يشكلون 11 بالمائة فقط، أما في البحرين والإمارات المتحدة والسعودية فيشكلون 17 بالمائة و 22 بالمائة و23 بالمائة على التوالي. أما في عُمان فغالبية السكان ريفيون وتصل نسبتهم إلى 89 بالمائة من مجموع السكان.

وفي البلدان العربية غير النفطية التي حققت تنمية بشرية متوسطة يشكل سكان الريف ما بين ثلث إلى نصف السكان، إذ تصل نسبتهم في سوريا إلى 50 بالمائة، وفي تونس إلى 46 بالمائة، وفي الأردن إلى 32 بالمائة. لكن السكان

---

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 1999... جدول رقم 28، ص ص238-240.

الريفيون يشكلون الأغلبية في البلدان العربية غير النفطية التي لم تحقق سوى تنمية بشرية منخفضة. إذ يشكلون في السودان ما نسبته 78 بالمائة، وفي اليمن 71 بالمائة، وفي كل من المغرب، مصر، وموريتانيا تزيد النسبة قليلا عن 50 بالمائة. مما يعني أن الريفيين يشكلون غالبية السكان في عديد من البلدان العربية، وبخاصة تلك التي لم تحقق سوى تنمية بشرية منخفضة. وبالرغم من ذلك فإننا نجد أن جهود التنمية تتركز في المدن وتوجه لتحسين مستوى معيشة السكان الحضريين مما يوجد فجوات تنموية بين الريف والحضر، وبخاصة في مجالات الخدمات الصحية.

وتوضح البيانات الإحصائية أن ما يقارب من نصف السكان الريفيين في قطر في الفترة 1987-1990 لا يحصلون على خدمات المياه، لكن الذين يحصلون على خدمات الصرف الصحي في نفس الفترة تصل إلى 85 بالمائة. وتوجد فجوات واضحة فيما يتعلق بخدمات المياه والصرف الصحي في غالبية البلدان العربية النفطية وغير النفطية، باستثناء الأردن حيث تصل نسبة السكان الريفيين الذين يحصلون على خدمات المياه 98 بالمائة، وعلى خدمات الصرف الصحي 100 بالمائة. لكن الفجوة بين سكان الريف وسكان الحضر في مجال الخدمات الصحية قليلة الإتساع في عدد كبير من البلدان العربية وبخاصة تلك التي حققت تنمية بشرية متوسطة، أما في البلدان التي حققت تنمية بشرية منخفضة فلا تزال هذه الفجوة شديدة الاتساع، وبخاصة في الصومال[1]. ونفس هذا النمط من الفجوات بين الريف والحضر لا يزال مستمرا في نهاية التسعينيات في عديد من البلدان العربية[2].

ويحصل جميع سكان الحضر حاليا في عديد من البلدان العربية التي حققت تنمية مرتفعة وتلك التي حققت تنمية بشرية متوسطة على الخدمات الصحية، وخدمات المياه، والصرف الصحي. ولكن في الوقت الذي تحصل كل من المغرب ومصر على الخدمات الصحية، وخدمات المياه، والصرف الصحي.

---

(1) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 1992.. جدول رقم (10)، ص ص146-147.

(2) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير ا لتنمية البشرية لعام 1999.. جدول رقم 4، ص ص146-148.

فإن بقية بلدان هذه المجموعة التي حققت تنمية بشرية متوسطة لا تحصل سوى ثلثي السكان الحضريين تقريبا على هذه الخدمات، وبخاصة في الصومال، وموريتانيا.

ويبلغ التباين بين الريف والحضر في الحصول على الخدمات الصحية، وخدمات المياه، والصرف الصحي أشده في تونس والسعودية من بلدان التنمية البشرية المتوسطة، وفي المغرب، والسودان، وجيبوتي من بلدان التنمية البشرية المنخفضة.

ومثل هذه الفجوات بين الريف والحضر ليست قصرا على البلدان العربية إذ أن بعض البلدان النامية غير العربية لا تزال تعاني من وجود هذه الفجوات. ففي كوريا حيث يشكل الريفيون 28 بالمائة من السكان يحصل 86 بالمائة منهم على خدمات الصحة، ويحصل جميع سكان الحضر تقريبا على هذه الخدمات في كوريا. ويكاد التباين بين الريف والحضر في الحصول على هذه الخدمات أن يختفي باستثناء خدمات المياه. وفي البرازيل حيث يشكل الريفيون 25 بالمائة من مجموع السكان تصل نسبة من يحصلون منهم على خدمات المياه إلى 86 بالمائة، لكن نسبة من يحصلون منهم على خدمات الصرف الصحي تنخفض إلى 41 بالمائة. أما سكان الحضر فيحصلون جميعهم تقريبا على خدمات المياه، والصرف الصحي. ويقل التباين كثيرا بين الريف والحضر في البرازيل في مجالي الحصول على خدمات المياه، وتغذية الأطفال. أما في مجال الصرف الصحي فلا يزال التباين واضحا بين الريف والحضر.

خاتمة واستنتاجات عامة

تشمل مجالات التنمية البشرية العربية التي يركز عليها هذا الفصل العمر المتوقع للفرد عند الولادة، والتعليم، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. ويرتبط المجالان الأوليان بوجود الخدمات وتطورها في المجتمع، لكن التنمية البشرية لا تقتصر على تقديم الخدمات فقط إنما تتعدى ذلك إلى توسيع اختيارات الأفراد، وزيادة فرصهم، وتوسيع مشاركتهم في التنمية الاقتصادية، وتوسيع مشاركتهم في السلطة السياسية. ويؤكد ميدان التنمية البشرية –على حداثته- الاعتراف المتزايد بدور العنصر البشري في التنمية الاقتصادية ودور هذه التنمية في زيادة رفاهية الناس الذين هم وسيلة التنمية وغايتها.

وقد صنفت البلدان العربية –التي يقدر أن يصل عدد سكانها عام 2005 ميلادية إلى 315 مليون نسمة- بالاستعانة بمقاييس التنمية البشرية الكمية إلى ثلاث فئات تنموية، هي: فئة "البلدان التي حققت تنمية بشرية مرتفعة"، وتزيد قيم دليل التنمية البشرية الدولي لهذه البلدان على 0.800 وتشمل هذه الفئة البحرين، والكويت والامارات العربية وقطر فقط، وفئة "البلدان التي حققت تنمية بشرية متوسطة"، وتتراوح القيم التي حصلت عليها هذه الدول على دليل التنمية البشرية بين 0.522 إلى 0.790 وتشمل بلدانا عربية نفطية مثل والسعودية، وليبيا، وعُمان؛ ودولا عربية شبة نفطية مثل الجزائر؛ ودولا عربية غير نفطية مثل سوريا، والأردن، وتونس، ولبنان. وفئة "البلدان عربية غير نفطية" هي: المغرب، ومصر، واليمن، والسودان، وموريتانيا، والصومال.

وتغطي البيانات الإحصائية الثانوية التي قدمت في هذا الفصل مؤشرات التنمية البشرية الأساسية، وهي: العمر المتوقع للفرد عند الولادة، ومعدل القراءة والكتابة، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. وقد تم التعرض لها أيضا في الفصل الثاني عند توضيح خصائص القاعدة البشرية العربية،، إضافة إلى بعض المؤشرات الأخرى التي تشمل: معدل الوفيات دون الخامسة لكل ألف مولود، ونسبة السكان الذين يحصلون على مياه مأمونة، وإمدادات السعرات الحرارية يوميا كنسبة مئوية من المتطلبات، ونسبة المقيدين في المدارس

الابتدائية والثانوية. ويتضح من هذه البيانات ومن التحليلات التي يقدمها الفصل أن غالبية البلدان العربية (بما في ذلك عديد من البلدان العربية النفطية) لم تحقق وحتى نهاية الثمانينيات من هذا القرن سوى تنمية بشرية منخفضة إلى متوسطة –وهو مستوى قريب من المستوى الذي حققته تركيا-، وبعض بلدان أمريكا اللاتينية الأقل تطورا مثل الأكوادور، وبوليفيا. ولم يتم تقديم بيانات حول مجالي الحرية السياسية، وحقوق الإنسان اللذين يعدان من مجالات التنمية البشرية أيضا لعدم توفر البيانات المناسبة عن كل منهما.

ويتضح من الفصل أن هناك فجوات في التنمية البشرية العربية أهمها: الفجوات بين الإناث والذكور، والفجوات بين الريف والحضر. فلا تزال الإناث في البلدان العربية اقل حظا في الحصول على حصتهن في التنمية البشرية من الذكور باستثناء ما يتعلق بالعمر المتوقع عند الولادة حيث يزيد متوسط هذا العمر لدى الإناث عنه لدى الذكور. ولا يزال الريفيون أقل حظا في الحصول على حصتهم في التنمية البشرية من الحضريين.

والبيانات الإحصائية المقدمة في هذا الفصل حول مؤشرات التنمية البشرية العربية وتطورها تغطي الفترة 1960-1998م. وتوضح البيانات الأكثر حداثة والتي تغطي الفترة التي تلت أزمة الخليج وتداعياتها. حدوث تراجع في قيم غالبية هذه المؤشرات في في الفترة 1991-1998، وهو تراجع مرشح للاستمرار خلال العقد الحالي من القرن الواحد والعشرين في ضوء الانقسامات السياسية في النظام العربي الحالي، وفي ضوء تزايد المديونية وشمولها بلدانا عربية نفطية مثل الكويت والسعودية، إضافة إلى البلدان العربية غير النفطية.

والنتائج التي تم التوصل إليها باستخدام مقاييس نوعية الحياة تقدم أدلة تدعم النتائج التي خلص إليها هذا الفصل وبخاصة تلك التي تؤكد تواضع مستوى التنمية البشرية في غالبية البلدان العربية، واتسامها بالفجوات، وإمكانية تراجع مستواها في العقد الحالي. فالمقياس المقارن لنوعية الحياة في البلدان العربية الذي أشرنا إلى مؤشراته في حينه، يتضمن مؤشرات يتشابه بعضها مع مقاييس التنمية البشرية التي اشتمل عليها هذا الفصل. وهذه المؤشرات هي: التحسن النسبي في متوسط نصيب الفرد من البروتين والسعرات الحرارية، ومستوى

الخدمات الطبية والرعاية الصحية، ودرجة انتشار التعليم والعملية التعليمية، ودرجة اقتناء السلع المعمرة. وأوضحت بيانات المؤشر الأول أن البلدان العربية التي كانت في عام 1970 تتمتع بدرجة أكبر من التوازن في النمط الغذائي (سعرات حرارية وبروتين) هي البلدان غير النفطية، وبخاصة مصر، وسوريا، ولبنان، والمغرب. لكن مع نهاية التسعينيات اختلفت الصورة بعض الشيء، إذ نجد أن بلدانا نفطية كالسعودية، وليبيا تقفز إلى المقدمة، بينما تحافظ مصر، وسوريا على مراكزها النسبية، وتحقق تونس تقدما واضحا، ويتدهور وضع المغرب، ولبنان.

وأوضحت البيانات التي قدمت فيما يتعلق بالمؤشر الثاني أن درجة الرعاية الصحية بما لها من انعكاس على نوعية الحياة وتوقع الحياة عند الولادة قد تحسنت بشكل ملموس في معظم البلدان العربية النفطية وغير النفطية باستثناء المغرب. وانعكس هذا التحسن على انخفاض معدل وفيات الأطفال في معظم البلدان العربية خلال حقبة السبعينيات، والتسعينيات. وفيما يتعلق بالمؤشر الثالث أوضحت البيانات أن بلدانا مثل الكويت، والبحرين، ولبنان احتلت المقدمة في السبعينيات من حيث تسجيلها لأعلى نسب قيد في المدارس الإلزامية والثانوية على السواء، تليها المجموعة التي تصم سوريا، ومصر، والأردن، والعراق. وتجيء بعدها مباشرة مجموعة البلدان التي تضم اليمن العربية، والسعودية، والسودان، والمغرب حيث تنخفض فيها معدلات القيد في المرحلتين الإلزامية والثانوية. حققت غالبية البلدان العربية تطورات واضحة في مجال التعليم سواء الإلزامي منه أم الثانوي، وبخاصة في بلدان نفطية مثل ليبيا، وقطر، والإمارات المتحدة. وظلت تونس، والجزائر تعانيان من انخفاض معدلات القيد في التعليم الإلزامي والثانوي.

وفيما يتعلق بالمؤشر الرابع، وهو المؤشر الذي يقيس درجة الرفاه الفردي من خلال اقتناء السلع المعمرة مثل السيارات الخاصة، وأجهزة التلفاز، توضح البيانات التي قدمها إبراهيم سعد الدين ومحمود عبد الفضيل أن الكويت كانت في بداية السبعينيات في المقدمة دون منافس من حيث اقتناء الأفراد فيها لهذه السلع المعمرة، يليها في ذلك لبنان، والبحرين. بينما تتمركز بقية البلدان

العربية في منطقة متوسطة تكاد تضمها جميعها. وفي نهاية التسعينيات واصلت الكويت تقدمها وجاءت البحرين في المرتبة الثانية، وبخاصة فيما يتعلق بملكية الأفراد للسيارات الخاصة. واقتصر التقدم في معظم البلدان الأخرى (نفطية وغير نفطية) في مجال اقتناء أجهزة التلفاز في الدرجة الأولى وأجهزة الستايلات، والكمبيوتر المنزلي، وحدث نمو ملحوظ في اقتناء السيارات الخاصة في كل من مصر، والجزائر، والمغرب، والأردن نتيجة تخفيف القيود على استيراد السيارات ونتيجة لتزايد الحاجة المحلية لاقتنائها.

وتشير بعض الأدلة إلى أن هذه التطورات الكمية في مؤشرات نوعية الحياة في البلدان العربية هي ظاهرة عابرة، وأن هناك دلائل تشير إلى عدم استمرارها أو إلى ضعفها بسبب تراجع الإيرادات النفطية والأزمات المالية التي تلت حرب الخليج الثانية.

وبعد، فان ميدان التنمية البشرية ميدان حديث بدأ الاهتمام به مؤخرا من قبل خبراء الأمم المتحدة، ومن قبل بعض الباحثين الغربيين، وعدد قليل من الباحثين العرب. ويأخذ هذا الميدان بعضا من التركيز التقليدي على الجوانب المادية في التنمية لينقلها إلى العنصر البشري الذي ينتج هذه الجوانب المادية ويوجهها -بكفاءة أو عدم كفاءة- نحو التنمية. ولا يزال من الصعب تحديد الأثر المستقل لمؤشرات التنمية البشرية على التنمية الإقتصادية في المجتمع، إذ إن ذلك بحاجة إلى مزيد من التحليلات التي قد تستدعي تطوير إستراتيجية منهجية مناسبة تمكننا من قياس مثل هذا الأثر المستقل.

لكن العامل الرئيسي الذي يؤثر على التنمية العربية هو العامل السياسي ويشمل هذا التأثير الحاضر والمستقبل، إذ أن استشراف المستقبل القريب بالاستناد إلى ما قدم من بيانات وتحليلات يشير إلى ارتباط هذا المستقبل بالشروط الموضوعية المتحققة في الأقطار العربية -وهي شروط ارتبطت بأزمة التنمية العربية وأدت إليها. واستمرار هذه الشروط يعني استمرار الأزمة، وربما تعمقها مما يؤكد الحاجة إلى اختيار سياسي حازم مستند إلى فكر تنموي عربي لتعديل هذه الشروط، أو تغييرها، حتى يمكن التحكم بالنتائج المستقبلة. ومثل هذا الاختيار السياسي جزء من عملية مجتمعية متكاملة تشمل السلطة السياسية

ودورها في التوسط بين قوى العولمة وبين عمليات التنمية الوطنية والقومية، كما تشمل الجماهير وتنظيماتها المدنية التي تحقق المشاركة الشعبية في جهود السلطة السياسية التنموية.

وستتم مناقشة دور المتغير السياسي في تجاوز أزمة التنمية العربية، في الفصل التالي، كما سيتم تحليل العناصر التي تشكل مفهوما عربيا للتنمية، والتي يمكن بالاستناد إليها تطوير نموذج تنموي عربي يساهم في توجيه القرارات التنموية العربية لتحقيق النمو المتجدد ذاتيا في القاعدة الإنتاجية العربية، ويساهم في تطوير قدرات الجماهير العربية وإمكاناتها للتنافس في السوق العالمي وللمشاركة بفاعلية في جهود التنمية مما يؤدي إلى تقليص الفجوات في التنمية البشرية العربية، كما يؤدي إلى تقليل التبعية للمراكز الرأسمالية وزيادة الاعتماد على الذات على المستويين القطري والقومي في ظل تزايد ملحوظ لقوى العولمة وشروطها، ومؤسساتها.

الفـصل السادس
الدولة في المجتمع العربي
وتجاوز أزمة التنمية العربية
في إطار العولمة

- المتغير السياسي والتنمية: تمهيد تاريخي
- الدولة والاقتصاد في البلدان النامية
- الدولة والاقتصاد في البلدان العربية
- الدولة والعولمة في البلدان العربية
- المجتمع المدني وتنظيماته في البلدان العربية
- القطرية والقومية والتنمية العربية
- المتغير السياسي: المبدأ المنظم
- خاتمة واستنتاجات عامة

المتغير السياسي والتنمية: تمهيد تاريخي

أبرزت مناقشاتنا في عديد من الفصول السابقة أهمية المتغير السياسي في رسم السياسات التنموية في المجتمع العربي وتنفيذها، وفي العمل على توجيه العلاقة مع المراكز الرأسمالية بشكل يؤدي إلى تقليل التبعية لهذه المراكز والتقليل من النتائج الايجابية للعولمة وآلياتها في المجتمعات العربية. ويشير المتغير السياسي إلى السلطة السياسية وأداتها التنفيذية وهي الحكومة. وينتج عن عدم اهتمام المنضوين تحت لواء نظرية التنمية والتحديث بهذا المتغير السياسي ثغرات في هذه النظرية تجعلها غير قادرة على تحليل حركة المجتمع العربي ذلك أن التحليل الحقيقي لحركة هذا المجتمع تحتاج إلى نظرية عربية تأخذ بعين الاعتبار التجربة التاريخية الخاصة بالمجتمع العربي، وبخاصة الدور الأساسي الذي أداه النظام السياسي في هذه المجتمعات وما زال[1].

وقد تميزت البدايات الأولى المبكرة للتنمية والتحديث في المجتمعات العربية والإسلامية (التنظيمات في الدولة العثمانية، ثم تجربة محمد علي في مصر) بوجود نظام للسلطة يضع الدولة فوق الاقتصاد، ويقوم على فرض السيطرة على الاقتصاد من خلال القوة العسكرية للهيمنة على الفائض الاقتصادي والسيطرة عليه لخدمة أغراض الدولة في الدرجة الأولى. مما أدى -في هذا التاريخ المبكر- إلى تعاظم أهمية البنيان السياسي كعامل محدد لاتجاهات النمو الاقتصادي في المجتمع العربي، وإلى تزايد اتجاهات العلاقة مع المراكز الرأسمالية، حيث هيمن هذا العامل السياسي تماما على مسار العملية الاقتصادية

---

[1] راجع: غسان سنو وعلي الطراح، العولمة والدولة – الوطن والمجتمع العالمي، بيروت دار النضة العربية، 2002. أيضا: إبراهيم سعد الدين عبد اللـه، "دور الدولة في النشاط الاقتصادي بالوطن العربي"، مجلة المستقبل العربي، السنة 12، العدد 127: 4-36، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1989، وأيضا:

Majduddin K.O; Jordan and the World System: Development in the Middle East, 1984.

وأيضا: أحمد صادق سعد، تاريخ العرب الاجتماعي: تحول التكوين المصري من النمط الآسيوي إلى النمط الرأسمالي، بيروت: دار الحداثة، 1981.

في ذلك الوقت. وبعد فشل تجربة محمد علي في مصر عسكريا خضعت المنطقة للسيطرة الاستعمارية التي لم تقلل سيطرة الدولة على الاقتصاد الذي وجه في تلك المرحلة لخدمة المصالح الاستعمارية مما أدى إلى إدماج المنطقة بالنظام العالمي الحديث بوصفها منطقة أطراف، أو تخوم هامشية، تضطلع بتقديم المواد الأولية الزراعية مثل القطن، ثم المواد الأولية البترولية لدول المركز.

ولا شك أن هيمنة العامل السياسي على الاقتصاد التي ميزت الخبرة التاريخية للمجتمع العربي لم يوجد لها مثيلا في المجتمع الغربي، إذ أدى تطور الرأسمالية في المجتمع الأوربي الغربي إلى الفصل بين الدولة والاقتصاد بحيث أصبح الاقتصاد هو النسق المهيمن في المجتمع الغربي وسخرت الدولة كأداة لخدمة المصالح الرأسمالية وتعظيم فرص نمو هذه المصالح وتطورها. وقد رسم آدم سميث حدود العلاقة بين الدولة والاقتصاد في المجتمع الغربي مؤكدا على ضرورة تقليص تدخل الدولة في الاقتصاد إلى أقصى حد. وبموجب هذه العلاقة تقوم الدولة بتوفير الجوانب فوق اقتصادية مثل التشريعات، والقوانين المناسبة لتحقيق الربح، إضافة إلى توفير البنية التحتية اللازمة للنشاطات الإنتاجية. أما النواحي الأخرى المتعلقة بالاقتصاد كحرية الاستثمار، وتحديد الأسعار فقد طالب سميث بشدة، بضرورة ابتعاد الدولة عنها[1]. ومع ذلك فان دور الدولة في الاقتصاد وفي المجتمع من الصعب حصره إذ أنه قد يشمل أمورا عديدة أخرى تختلف من مرحلة لأخرى، ومن بلد إلى آخر.

ويعمل هذا الفصل كما أشير من قبل إلى توضيح دور الدولة في الاقتصاد في المجتمعات المعاصرة وتأثير هذا الدور حديثا بقوى العولمة ومؤسساتها، كما يهدف إلى تقديم إطار نظري لتفسير العلاقة بين التنمية القطرية والتنمية القومية ودور الدولة في التأثير على هذه العلاقة من خلال توجيه العلاقة مع مراكز النظام العالمي أو مع منظمة التجارة العالمية، ومؤسسات العولمة الأخرى، (آخذين بعين الإعتبار صعوبة حصر هذا الدور)، والتأثير في نمط

---

(1) Adam Smith, The Wealth of Nations, Vol.11, London, J.M. Dent and Sons LTD, 1958, pp.182-211.

تخطيط الاستثمارات، وزيادة جهود التكامل العربي لتحقيق التنمية قطريا وقوميا. مع الأخذ بعين الإعتبار الدور المهم الذي تؤديه السوق التنافسية وآليات العولمة المختلفة والمنظمات الأهلية في التأثير على دور الدولة وعلى العلاقة بين التنمية القطرية والتنمية القومية التي تشكل التنمية القطرية أحد شروطها المسبقة. وسيتم ذلك من خلال تحليل الأدبيات الحديثة إضافة إلى البيانات التي تقدمها منشورات جامعة الدول العربية، والأمم المتحدة، والبنك الدولي. وفهم هذا الدور متعدد الأوجه للدولة على درجة كبيرة من الأهمية في هذه المرحلة من تطور النظام الإقليمي العربي الذي لا يزال يواجه إشكالية التنمية داخليا، وإشكالية الوصول إلى صورة مناسبة للعلاقة مع مراكز النظام العالمي بعد تزايد الانقسامات السياسية العربية إثر حرب الخليج الثانية، وبعد تزايد قوى العولمة وشروطها. وستتضح بعض الاستجابات العربية لهذه الإشكالية ودور الدولة في ذلك في صفحات الفصل القادمة. وسأبدأ فيما يلي بتحليل دور الدولة في الإقتصاد في البلدان النامية ثم أنتقل إلى توضيح هذا الدور في البلدان العربية، وبعد ذلك أعمل على عرض عناصر الإطار النظري الذي يقترحه هذا الفصل والذي يؤكد أهمية المتغير السياسي وهيمنته بصفته المبدأ المنظم الذي يوجه الارتباطات بين هذه العناصر بالرغم من التأثيرات المتعددة للعولمة ومؤسساتها على البلدان العربية متعرضا أثناء ذلك لعدد من المداخل التي اقترحت لتحقيق التكامل العربي في ظل الترتيبات الجديدة داخل النظام العالمي التي أعقبت انهيار المعسكر الاشتراكي والأيدلوجيا التي استند إليها، وفي ظل تراجع واضح للأيديولوجيا القومية العربية التي سادت المجتمع العربي في الخمسينيات والستينيات من هذا القرن، وفي ظل تراجع دور جامعة الدول العربية ومنظماتها في تحقيق مثل هذا التكامل.

الدولة والإقتصاد في البلدان النامية

تبتعد التحليلات المعاصرة للعلاقة بين الدولة والاقتصاد، وبخاصة في المجتمعات النامية كثيرا عن تحليلات سميث، إذ إنها لا تزال تؤكد النمط الذي ميز هذه العلاقة في المجتمع العربي والإسلامي منذ البدايات الأولى للتنمية والتحديث –وهو النمط الذي يؤكد هيمنة الدولة على الاقتصاد-. إذ يلخص سمير

أمين دور الدولة المعاصرة في تحقيق التنمية في البلدان النامية عموما من خلال عملية "السيطرة على التراكم" التي تتم من خلال سيطرة الدولة والبرجوازية التي تمثلها على الشروط الخمسة التالية[1]:

1. الهيمنة على إعادة تكوين قوى العمل، ويتطلب هذا في المرحلة الأولى سياسات تسمح بتنمية زراعية قادرة على تموين السوق بفائض كاف من حيث الكم، وبأسعار تحقق ربحية معقولة للمزارع. كي توفر في مرحلة تالية إنتاجا واسعا للسلع الإستهلاكية لتواجه توسع رأس المال والزيادة في مجموع الأجور.

2. الهيمنة على تمركز الفائض المالي، الأمر الذي يتطلب وجود أشكال مؤسسية وطنية في الميادين المالية، واستقلالية نسبية إزاء الشركات متعددة الجنسيات ورأسمالها الضخم، وذلك من أجل توجيه استخدام الأموال في الاستثمار المطلوب لدفع قوى الإنتاج.

3. الهيمنة على السوق المحلية التي تخصص للإنتاج الوطني حتى في ظل غياب قوانين الحماية الجمركية الصعبة، والقدرة على الدخول في المنافسة الدولية، وفي قطاعات محددة.

4. الهيمنة على الموارد الطبيعية، ويتطلب ذلك أكثر من مجرد الملكية الوطنية الشكلية، إذ يتطلب سياسة دولة قادرة على استغلال هذه الموارد أو الاحتفاظ بها للمستقبل.

5. الهيمنة على التكنولوجيا، ولا يعني ذلك عدم استيرادها، بل يعني قدرة القوى المحلية على إعادة تكوينها دون استمرار الحاجة إلى استيراد جميع عناصرها من الآلات والمعونة الفنية.

---

[1] سمير أمين: "حول التبعية والتوسع العالمي للرأسمالية"، ص149-190 في نادر فرجاني (محرر)، التنمية المستقلة في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية في عمان من 26-29 نيسان 1986، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987، ص159.

والدولة البرجوازية التي تسيطر على الشروط الخمسة السابقة في رأي سمير أمين دولة وطنية تستطيع أن تحقق التنمية الذاتية. ويضرب مثلا لهذه الدولة بكوريا الجنوبية، وتايوان، أما غالبية الدول العربية وبخاصة البترولية منها، فهي لا تستطيع في المرحلة الراهنة السيطرة على هذه الشروط.

ويلاحظ خبراء البنك الدولي تزايد مصروفات الحكومات في البلدان النامية والبلدان الصناعية على السواء فقد ازدادت المصروفات الحكومية في البلدان منخفضة الدخل من 19 بالمئة من الناتج القومي الإجمالي عام 1972 إلى 23 بالمئة عام 1986، أما الاستهلاك الحكومي فقد ازداد من 12 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي عام 1972 إلى 13 بالمئة عام 1986م. وفي البلدان الصناعية ازدادت المصروفات الحكومية من 28 بالمئة من الناتج القومي الإجمالي عام 1972 إلى 40 بالمئة عام 1986م، أما الاستهلاك الحكومي في هذه البلدان فقد ازداد من 14 بالمئة عام 1972 إلى 19 بالمئة عام 1986، أما الاستهلاك الحكومي في هذه البلدان فوصل في هذا العام إلى 14 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي[1]. وتتركز برامج الإنفاق في هذه البلدان النامية –كما اتضح في الفصل الثاني- في بناء البنية التحتية، وصيانتها، وفي برامج التنمية الإجتماعية مما يؤدي إلى بطء العائدات وانخفاضها. أما في البلدان الصناعية فتتركز برامج الإنفاق العام على التنمية الاجتماعية، وعلى تطوير التكنولوجيا الحديثة اللازمة للصناعات المدنية والعسكرية مما يؤدي إلى إرتفاع العائدات.

ولا يزال نفس هذا النمط من الإنفاق الحكومي مستمرا في نهاية التسعينيات. وبداية القرن الحالي الجديد.

---

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية في العالم لعام 1992، جدول رقم 7-5، ص147.

على الرغم من هذا الدور المتعاظم الذي تقوم به الحكومات في البلدان الصناعية والبلدان النامية على السواء، يطالب خبراء البنك الدولي بإعادة النظر في دور الحكومات في التنمية وخاصة في البلدان النامية في ضوء متغيرات السوق الجمركية وإزالة الحواجز وانفتاح الأسواق ويقترحون نموذجا يقلل من تدخل الدولة في تلك الميادين التي تعمل فيها السوق، أو التي يستطاع حملها على أن تعمل فيها بصورة جيدة. ويساعد على ذلك في بلدان كثيرة نقل ملكية كثير من مشروعات القطاع العام المملوكة للدولة إلى الملكية الخاصة. ويعطي هذا النموذج دورا كبيرا للتدخل الحكومي في المجالات التي لا يستطاع التعويل فيها على الأسواق وحدها، ويشمل ذلك بشكل خاص: الاستثمار في التعليم، والصحة، والتغذية، وتنظيم الأسرة، والتخفيف من وطأة الفقر، إضافة إلى توفير وتحسين البنية الأساسية الإجتماعية، والمادية، والإدارية، والتنظيمية، والقانونية، وتعبئة الموارد لتمويل الإنفاق الحكومي وتهيئة أساس مستقر على صعيد الاقتصاد الكلي. كما يعطي هذا النموذج للحكومات دورا أكبر في حماية البيئة، ويتضمن التقليل من التلوث وتسعير الموارد تسعيرا سليما، وتوضيح حقوق الملكية وملكية الموارد بصورة أكبر. ويتضمن هذا النموذج أيضا اهتماما بالمشاركة الشعبية التي تتعاظم وتزداد في ظل الدولة الديموقراطية لتساهم في توفير التأييد الشعبي لجهود الدولة التنموية، وفي توفير الدافعية للأفراد للمساهمة في النمو الإقتصادي، وفي تحقيق الشروط اللازمة لعدالة التوزيع.

ويحذر هؤلاء الخبراء من أن تزايد الإنفاق العام في البلدان النامية قد يترافق مع انتشار الفساد والرشوة، وسوء التوزيع مما يؤدي إلى تبديد الثروات وعدم الحصول على عائدات مناسبة للاستثمار. كما أن أوجه الدعم والتحويلات والإنفاق العسكري، إضافة إلى فواتير الأجور والرواتب التي تستهلك أكثر من 60 بالمئة من المصروفات الحكومية في هذه البلدان تؤدي في الغالب إلى عرقلة دور الحكومات في التنمية. أضف إلى ذلك فإن عددا من الحكومات في البلدان النامية تعاني من العجز المؤسسي الناتج عن ضعف القدرات الإدارية والتنظيمية لأجهزة الدولة مما يؤدي إلى عدم كفاية السياسات الحكومية وإلى التعثر في تنفيذها. وبسبب هذه الثغرات انتقد البعض تدخل الحكومة في الاقتصاد في البلدان

النامية وفضلوا عليه إطلاق حرية الأسواق بالرغم من بعض المحاذير التي قد تنجم عنها، كسوء التوزيع، وتفاوت العدالة الاجتماعية. وقد بدأت العديد من البلدان العربية سياسات جديدة للخصصة، ودعم حرية الأسواق، وبخاصة بعد انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية في النصف الثاني من التسعينات.

الدولة والإقتصاد في البلدان العربية

فيما يتعلق بالمجتمعات العربية يلاحظ إبراهيم سعد الدين عبد اللـه أن هناك ثلاثة نماذج للدولة في هذه المجتمعات[1]. وهي: **أولا**، المجتمعات التي استمرت السلطة السياسية فيها في أيدي الفئات نفسها التي كانت تعاون الاستعمار في فترة ما قبل الإستقلال. ويرى أن السلطة السياسية في هذه المجتمعات قد ارتضت الاستمرار في الدور التقليدي للمستعمرات وأشباه المستعمرات في إنتاج المواد الأولية والاعتماد شبه الكامل على رأس المال الدولي لتنمية قطاعات التصدير فيها في إطار ارتباط وثيق بالسوق الرأسمالي العالمي والاندماج فيه من موقع تابع. **وثانيا**، المجتمعات التي انتقلت السلطة السياسية فيها إلى الرأسمالية المحلية وحلفائها الذين هدفوا إلى قدر من الاستقلال بسوقهم الداخلي وإتاحة الظروف لنمو رأسمالية محلية مع الارتباط بالسوق الدولي والاندماج فيه، واستمرار التعاون مع القوى الرأسمالية الدولية والإرتباط بها. **وثالثا**، المجتمعات التي تولت السلطة السياسية فيها، أو التي حكمتها قوى شعبية ثورية، أو قيادات وطنية سعت إلى استعادة الثروة الوطنية من ربقة الهيمنة الاستعمارية وتعبئة الموارد وتوجيهها لبناء اقتصاد وطني مستقل.

ويؤكد إبراهيم سعد الدين عبد اللـه على الدور الأساسي الذي تطّلع به الدولة في توجيه حركة الاقتصاد المعاصرة في الوطن العربي في ظل صغر حجم الأسواق وضعف إمكاناتها، وفي ظل غياب واضح لطبقة المنظمين والرواد في كل من النماذج الثلاثة التي أشير إليها، ويقول موضحا ذلك:

---

[1] إبراهيم سعد الدين عبد اللـه، "دور الدولة في النشاط الإقتصادي"، ص13.

"إن تحقيق النمو الاقتصادي في الوطن العربي كان يتطلب في كل الأحوال تطوير الهياكل الأساسية للاقتصاد وتحقيق حد أدنى من الخدمات الضرورية للسكان، لم يكن من الممكن في ظروف البلاد النامية أن توفرها إلا الحكومات التي تحملت أعباء استثمارية كبيرة من أجل ذلك. ومن ناحية أخرى فان غياب وجود طبقة من المنظمين القادرين على تحمل المخاطر اللازمة لإقامة أنشطة إنتاجية جديدة ذات حجوم كبيرة، قد اضطر الحكومات -حتى في المجتمعات التي تتبنى نموذج التنمية الرأسمالية- إلى تحمل بعض هذه المخاطر خاصة في مجال الصناعة. كما تطلبت التنمية في كل الأحوال توسعا في التعليم والتدريب لتوفير القوى العاملة المناسبة، ودعما لجهود نقل الثقافة وتطويرها، وتوفير قدر من الحماية للأسواق الداخلية، ودعم وتشجيع الصادرات وغير ذلك[1]".

وقيام الدولة بهذه الأدوار –في رأيه- يؤدي إلى الوصول للتنمية المستقلة التي تقوم على إيجاد قاعدة إنتاجية مادية قابلة للاستمرار، وتوفير الاستثمارات لإنتاج السلع الضرورية للمواطنين محليا. ويحدد سعد الدين الخطوات التالية لتحقيق ذلك:

1- السيطرة على الموارد المنجمية واستغلالها.

2- تعبئة الموارد وتخصيصها.

3- تنمية الموارد البشرية.

4- المساهمة في بناء القاعدة العلمية والتقنية، ودعم التطور التقني.

5- تطوير البنية الأساسية.

6- إعادة التوزيع وتقليل الفروق الطبقية.

7- إدارة الاقتصاد القومي وضبط النشاط الإقتصادي من خلال التشريعات وتحقيق الاستقرار النقدي والسياسي.

---

[1] إبراهيم سعد الدين عبد اللـه: "دور الدولة في النشاط الإقتصادي"، ص13.

وتتفق ناديا رمسيس مع إبراهيم سعد الدين عبد اللـه في أن دور الدولة التنمية في البلدان العربية والبلدان النامية بشكل عام شديد الاتساع (أكثر اتساعا مما صوره سميث)، وقد اتخذ هذا الدور أشكالا متعددة بالمقارنة بحالة المراكز الصناعية المتقدمة، إذ يطَّلع هذا الدور بوظيفة تاريخية في التطور الرأسمالي للتشكيلات الإقتصادية السائدة في المجتمعات النامية. وتميز ناديا رمسيس بين ثلاثة أنماط محددة يمكن أن يأخذها هذا الدور وهي[1]:

1. إحلال الدولة محل الرأسمالية التقليدية أو القطاع الخاص، والسيطرة شبه الكاملة على أدوات الإنتاج في القطاع الرأسمالي الحديث (نموذج الاشتراكية).
2. تغذية الطبقات الرأسمالية الوليدة بصورة نشطة، وفي بعض الحالات يمتد هذا الدور إلى خلق هذه الطبقات من العدم من خلال إطَّلاع الدولة بمهام التراكم الرأسمالي لصالح عناصر خاصة (توفير القروض، والائتمان، وعقود الإنشاء والتوريد والخدمات...الخ)، وبإتاحة أشكال مؤسسية مساعدة مثل المؤسسات التعاونية.
3. مساعدة الدولة للقطاع الخاص عن طريق استخدام هياكلها المالية والنقدية في صياغة السياسة الإقتصادية بصورة عامة، إلى جانب الاستثمار في البنية التحتية، وفي حالة قيام قطاع عام يقوم هذا القطاع بمساندة فعالة للقطاع الخاص.

وبطبيعة الحال يختلف تبني نموذج أو آخر على طبيعة الخريطة الاجتماعية، والقوة النسبية للقوى الإجتماعية المختلة ومدى سيطرتها واختراقها لأجهزة الدولة القائمة، وعلى مستوى النمو الاقتصادي ودرجة الانفتاح على السوق الرأسمالية العالمية ومستوى الخضوع السياسي لدول المركز.

---

[1] ناديا رمسيس: "مدخل التشكيلات الاجتماعية لتوصيف النظم الاجتماعية العربية"، مجلة المستقبل العربي، السنة9، العدد91، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1986، ص41-60.

ويركز محمد صادق على أهمية تطوير البنية التحتية في البلدان العربية كمتطلب رئيس لإحداث التنمية[1]، وفي معرض استعراضه لدور القطاع العام في التنمية في هذه البلدان يؤكد صادق أن استثمارات القطاع العام التنموية تفوق استثمارات القطاع الخاص في أكثر من 13 دولة عربية. وتتركز هذه الاستثمارات في توفير البنية التحتية، إضافة إلى مشاريع إنتاجية وشركات حكومية. وقد نجحت غالبية البلدان العربية، بغض النظر عن أنظمتها السياسية، في تطوير البنية التحتية خلال السبعينيات والثمانينيات. وتوضح البيانات الإحصائية أن قطاع البنى التحتية العربية قد حظي بنحو 25% من جملة الإستثمارات الكلية خلال الفترة (1975-1985)، وكان نصيب الغاز والكهرباء منها نحو 8% وخص قطاع النقل والمواصلات والتخزين نحو 17% من الإستثمارات العربية الكلية. وقد استأثرت مجموعة البلدان النفطية بحوالي نصف الاستثمارات المستهدفة في قطاع البنى الأساسية خلال حقبة السبعينيات. بينما بلغ نصيب الأقطار شبه النفطية 14.1 بالمئة، وبلغ نصيب مجموعة الأقطار النامية نحو 33% بالمئة، أما الأقطار العربية الأقل نموا فقد نالها 5.4% فقط من إجمالي الاستثمارات المخصصة لتطوير البنى التحتية.

وإضافة إلى ذلك حدث تطور واضح في حجم الأسطول البحري العربي، وتوسعت الموانئ البحرية العربية توسعات مهمة، وازداد الاهتمام بحركات النقل الجوي، واستطاعت معظم البلدان العربية تحقيق معدلات متوسطة أو مرتفعة في توفير خدمات الهاتف والتلكس والبرقيات. ويتفاوت انتشار تلك الخدمات بشكل واضح فيما بين الأقطار العربية، فهي تصل إلى أعلى مستوياتها لدى مجموعة البلدان النفطية حيث بلغت معدلات النمو السنوي لخدمات الهاتف 41% في السعودية، و 37% في دولة الإمارات، و 25% في قطر، و 22% في ليبيا

---

[1] Mohammad Sadek, "The Role of Public Sector in Development in the Arab World", in Fuad Khuri (ed), Leadership and Development in Arab Society, Beirut: AUB, 1981,pp.169-171; also see:

Paul Show, Mobilizing Human Resources in the Arab World, London: Kegan Paul International, 1983;pp.25-50.

خلال الفترة 1976-1981. كما استثمرت الدول العربية أموالا طائلة خلال الستينيات في مرافق المياه بدءا بالمشاريع الكبرى كالسد العالي في مصر، وخزاني الروصيرس وخشم القربة في السودان، وسدود نهري دجلة والفرات في العراق، وسد الفرات في سورية وعشرات السدود الصغيرة في السعودية والأردن وتونس والجزائر والمغرب.

وفي نهاية الثمانينيات بلغت الاستثمارات المستهدفة في قطاعات البنى الأساسية في الجزائر 17.1 مليار دولار، تمثل 12.7% من الاستثمارات العربية الكلية، بينما بلغت هذه الاستثمارات في السعودية وحدها 50.1 مليار دولار، تمثل 37.1% من الاستثمارات الكلية للوطن العربي. وفي البلدان العربية غير النفطية كالأردن، وسورية ومصر، بلغت الإستثمارات المستهدفة أرقاما عالية جدا أيضا. فقد بلغت في الأردن 4.1% مليار دولار، تمثل ما نسبته 40.5% من إجمالي الاسثمارات، أما في سورية فقد بلغت 5.8 مليار دولار، تمثل ما نسبته 22.4% من إجمالي الاستثمارات، وفي مصر بلغت 10.4 مليار دولار، تمثل ما نسبته 36.4% من إجمالي الاستثمارات[1].

ويلاحظ أن الحكومة في غالبية البلدان العربية تقوم بدورها التنموي بحماس مما يؤدي إلى توفير رأس المال للاستثمار في مجال الخدمات والتصنيع، وتوفير البنية التحتية، وتوفير بعض الأيديولوجيات لحشد الطاقات البشرية وتسخيرها لخدمة أهداف التنمية. وتوضح التجربة التنموية لعدد كبير من البلدان العربية، وبخاصة الأردن ومصر وسورية أهمية هذا الحماس الحكومي في حشد الطاقات لتحقيق التنمية مما يدفع العديد من المحللين إلى المطالبة بتدعيم سلطة الدولة في المجتمع العربي.

---

[1] إبراهيم سعد الدين ومحمود عبد الفضيل (محرران)، التنمية العربية...جدول رقم 2-4، ص72-75.

العولمة: من اتفاقية الجات وحتى جولة الأوروغواي

عندما بدأ تيار العولمة الجديد في أوائل السبعينيات، وبزغ نجم الشركات متعدية الجنسيات تأثرت الدولة القومية في البلدان النامية بشكل عام، وفي البلدان العربية بشكل خاص فوجدت نفسها تخضع بالتدريج وعلى مدى سنوات تحت ضغوط قوية لتوقف تدخلها في المجتمع وفي الاقتصاد. شمل هذا التأثر سياسات الحماية-الجمركية، والتخطيط المركزي، ودعم السلع والخدمات، والإنفاق العسكري، والتخلي عن ملكية المؤسسات العامة أو ما يعرف بالتخاصية، أو الخصخصة. وقد شاركت عديد من الدول العربية في التوقيع على اتفاقية الجات (GAAT) في هافانا عام 1947م. وتعني كلمة الجات (GAAT) الاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة، والهدف النهائي منها النفاذ إلى الأسواق، ووضعت هذه الاتفاقية المبادئ الأساسية للنظام الاقتصادي العالمي الجديد. أما جولة الاوروغواي عام 1994م فقد انتهت إلى مجموعة من الاتفاقات التجارية متعددة الأطراف التي تحكم التجارة الدولية في المجالات التالية:

1. التجارة في السلع.
2. التجارة في الخدمات.
3. التجارة في الجوانب المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية.

وأدت هذه الاتفاقية إلى نشوء منظمة التجارة العالمية في عام 1995م لتكون الإطار التنظيمي والمؤسس لتطبيق تلك الاتفاقات. وقد شاركت ثماني دول عربية من بين 100 دولة من دول العالم في إنشاء منظمة التجارة العالمية (WTO) بحكم عضويتها في اتفاقية الجات، وبحكم مشاركتها تبعا لذلك في جولة الاوروغواي. وهذه الدول هي: الكويت، مصر، تونس، المغرب، موريتانيا،

الإمارات العربية المتحدة، قطر، والبحرين،وانضمت فيما بعد الجزائر، والأردن، والمملكة العربية السعودية لهذه المنظمة وكذلك عُمان ولبنان.

ووفقا لأسس ومبادئ عضوية منظمة التجارة العالمية فإن أهم الالتزامات هي قواعد السلوك التجاري الدولي الواردة في حزمة الاتفاقات التي تم التواصل إليها. ويتلخص الالتزام المحدد في مجال السلع في تثبيت بنود التعرفة الجمركية عند حد معين، لا يتم تعديله بالزيادة إلا بعد التشاور والاتفاق مع باقي الشركاء التجاريين أعضاء المنظمة، وذلك وفقا لإجراءات تضمنها المواد الخاصة بتعديل الالتزامات في نصوص الاتفاقات. وفيما يتعلق بالخدمات، فإنه على رغم تطبيق التجارة في السلع على قطاع الخدمات فهناك اختلافات جوهرية نتيجة لطبيعة انتقال الخدمات من دولة إلى أخرى، حيث حددت بأربع وسائل نص عليها الاتفاق وهي:

1. عبر الحدود.
2. انتقال المستهلك.
3. حق التأسيس.
4. انتقال الأشخاص الطبيعيين[1].

ويترتب على عضوية الدولة في منظمة التجارة العالمية مجموعة من الحقوق، في مقابل ما تقدمه من التزامات وتوجز الندوة هذه الحقوق في خمس مجموعات على النحو التالي[2]:

---

[1] راجع: ندوة القدرة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية العربية، مجلة المستقبل العربي، السنة 22 العدد254، ص ص 74-111، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، 2000م.

[2] ندوة القدرة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية العربية، ص82.

1. التزام الأطراف الأخرى أعضاء منظمة التجارة العالمية بتطبيق القواعد العامة للسلوك التجاري عند التعامل مع الدولة العضو في كافة المجالات التي تشملها الاتفاقية.
2. حق نفاذ السلع والخدمات الوطنية إلى أسواق الدول الأخرى، وذلك وفقا لحدود التثبيت الجمركي الواردة في جدول الدول الاعضاء، وكذلك بالنسبة لجدول الالتزامات في قطاع الخدمات.
3. تكفل عضوية منظمة التجارة العالمية الاطلاع على السياسات التجارية للدول الأخرى، وما تنظمه من إجراءات من شأنها التأثير في النفاذ إلى الأسواق، ومدى اتساقها مع الاتفاقات الدولية. وكذلك أجهزة المنظمة التي تعتبر منبرا للمشاركة في المفاوضات التجارية في المستقبل.
4. تعتبر آلية تسوية المنازعات التجارية الدولية أحد الإنجازات المهمة لاتفاق الجات العام 1947م. وتم تطوير هذه الآلية من ناحيتي الإجراءات والمضمون بحيث يتمكن الأعضاء من الدفاع عن حقوقهم ومصالحهم.
5. المشاركة في المفاوضات المستقبلية بما يكفل الدفاع عن المصالح التجارية التي تهم تلك الدولة، وصياغة الاتفاقات الجديدة التي تقرها الاجتماعات الوزارية.

العولمة والدولة في البلدان العربية

كانت الدولة في البلدان العربية ولا تزال إلى حد كبير تسيطر من خلال التخطيط المركزي على التوجيهات العامة للاستثمار والنمو في الاقتصاد والمجتمع. وكانت بعض هذه الدول تتبنى المبادئ الاشتراكية مثل سوريا والجزائر ومصر، وبعضها يتبنى المبادئ الليبرالية الرأسمالية مثل تونس

ومراكش، ودول الخليج العربي، والأردن ومصر في مراحل الانفتاح. ومع ذلك كانت الدول العربية جميعها تمارس حماية الجمركية لصناعاتها، وتقدم سلعا وخدمات مجانية، أو مدعومة في مجالات التعليم، والصحة، والرعاية الاجتماعية.

مهما يكن من أمر فقد أدركت الدول العربية أن العولمة بوصفها ظاهرة كونية تمثل مرحلة من مراحل تطور النظام الرأسمالي في العالم ككل قوة لا يمكن تجاهلها وإنما يجب التكيف الإيجابي معها بتسهيل اندماج الأسواق العربية في السوق العالمي. واستدعى ذلك ما يزيد على عقدين من الزمن حيث بدأت البلدان العربية وبخاصة تلك التي شاركت في جولة الأوروغواي عام 1994م ووقعت اتفاقية الجات وانضمت إثر ذلك إلى منظمة التجارة العالمية منذ عام 1995م في خصخصة المؤسسات العامة التي كانت مملوكة للدولة، وفي التخلي عن اسلوب التخطيط المركزي، وفي رفع الحماية الجمركية عن الصناعات المحلية ورفع الدعم عن السلع والخدمات. ويرى البعض أن مثل هذه التطورات تشكل إضعافا للدولة في البلدان العربية بعد أن فقدت عديدا من الوظائف التي كانت تقوم بها فتحولت كما يؤكد جلال أمين إلى دولة رخوة[1]، فمنذ أن بدأ تيار العولمة الجديد كان على الدولة في البلدان العربية أن ترخي قبضتها شيئا فشيئا على الاقتصاد وعلى المجتمع تحقيقا لمصالح السوق العالمي. فالأسوار الجمركية ونظام التخطيط يتم إلغاءه، والاشتراكية تصبح مضغة في الأفواه، وإعادة توزيع الدخل وما يعطي من دعم للسلع الضرورية يقال إنه يتعارض تعارضا صريحا مع إعتبارات الكفاءة ومضر بالتنمية. وقد زاد هذا الإتجاه تسارعا بعد سقوط الكتلة الشرقية وانتهاء الحرب الباردة، فأصبح من الضروري أيضا تسريح الجيوش، أو على الأقل تخفيض الإنفاق عليها. وهذا التحول التام من سياسة إلى نقيضها يجب أن تقوم به الدولة التي تجد أن عليها أن تسلم عديدا من مهامها القديمة إلى شركات خاصة.

---

[1] جلال أمين: "العولمة والدولة" ص ص 153-170 في كتاب العرب والعولمة بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية ط2 بيروت مركز دراسات الوحدة العربية 1998م.

لكن موقف جلال أمين يجد معارضة شديدة من عديد من المفكرين العرب، إذ ينتقد هذا الموقف على أنه يتميز بالتحيز والتهويل. فالدولة في العالم العربي لم تختف أو تضعف وإنما تخلت عن بعض وظائفها الإنتاجية للقطاع الخاص، أما وظائف الدفاع والأمن وتجميع الموارد وتوجيهها ودعم الفقراء وبرامج الرعاية الاجتماعية والسياسة الخارجية فلا تزال بيد الدولة.

ففي كتاب حديث حول مستقبل المجتمع والدولة[1] يرى المؤلفان أن العولمة ظاهرة اقتصادية من الدرجة الأولى وليست سياسية، فهي تجد مصادرها في قوى وعوامل اقتصادية ثلاثة وهي:

1. التكنولوجيا وبخاصة المعلوماتية.
2. رأس المال.
3. الادارة عابرة للقارات.

وهي قوى تقلل من تدخل الدولة في الاقتصاد لكنها لا تضعف سيطرة الدولة على مجالها الحيوي، وإنما توجد وظائف جديدة للدولة وتغير بعض الوظائف القديمة وبخاصة التخطيط والانفاق العسكري، والحماية الجمركية وأشكال التدخل الحكومي الأخرى في الاقتصاد ومن الوظائف الجديدة التي توجه إليها الدولة بسبب العولمة تسهيل اندماج الأسواق في سوق عالمية موحدة، وتحسين الإنتاجية، وزيادة الرفاه الشخصي للمواطنين بتخفيض الضرائب ورفع الحواجز الجمركية أمام السلع والخدمات.

ويؤكد المؤلفان بالتالي على ضرورة رفض الهجوم المبالغ فيه الذي يوجه إلى العولمة وبخاصة في الكتابات اليسارية، ذلك أن للعولمة إيجابيات

---

[1] John Mick lithwait and Wooldridge, A Future perfect! The Challenge and Hidden Promise of globalization, London, William Heinmann Inc. 1999.

وايضا

David Held, et al., Global Transformation, Politics, Economics, and Culture, Stanford, Stanford Univ. Press, 1999.

عديدة أهمها كشف الفساد المالي والإداري في البلدان النامية، وتدعيم الديمقراطية وحقوق الإنسان، وتطوير مهارات العمل وتحقيق الرفاه الشخصي.

وفي مقالة حديثة لمحمد الأطرش منشورة في (مجلة المستقبل العربي) يناقش فيها بعض التحديات التي يفرضها الاتجاه نحو العولمة الاقتصادية ويرى أن هذه التحديات لا تهدد دور الدولة ووظائفها في المجتمع، ذلك أن الدولة لم تضعف، وإن دورها لم ينحسر، فما تزال الدولة قادرة على التدخل بهدف التأثير في الحياة الاقتصادية، وبهدف تسويق منتجات بعض شركاتها، وبهدف انقاذ بعض منشآتها الاقتصادية من بعض قراراتها الخاطئة[1].

وهو يرى أن تحول العولمة يفرض على البلدان النامية مواجهة هذا التحدي من خلال الدولة ومؤسساتها. وبالتحديد، يمكن للدولة في البلدان النامية مواجهة هذه التحدي من خلال إعطاء القطاع العام الدور الأكبر والرائد في عملية التنمية مع ضمان دور التخطيط، والأسواق في ادارة الاقتصاد. ويلاحظ محمد الأطرش أن من مبررات اعطاء القطاع العام الدور الأكبر في عملية التنمية هو أنه أقدر على تحقيق ما يلي:

أ- تأمين جزء أكبر من الفائض الاقتصادي لغرض التنمية والحيلولة دون نزوحه إلى الخارج، مما يؤدي الى استفحال التبعية.

ب- تأمين درجة أعلى من التشغيل لوسائل الإنتاج، ومنها قوة العمل البشري.

ج- تحقيق توزيع أفضل في الثروات والدخول.

د- القيام بمشاريع انتاجية، وبخاصة في مجال الصناعات الثقيلة التي لا تعطي أكلها الا على المدى المتوسط أو الطويل.

هـ -تأمين بعض الحاجات الأساسية للمواطنين بأسعار مدعومة، أو مجانا، وتمويل ذلك عبر الفائض الاقتصادي، كالتعليم المجاني، والرعاية الصحية شبه المجانية، والمساكن رخيصة الثمن.

و- القيام بمشاريع ذات ربح خاص منخفض، وعائد اجتماعي مرتفع كالاستثمار في تحسين البيئة وتجميل المدن وشواطئ البحار والأنهار.

---

[1] محمد الأطرش، "حول تحديات الاتجاه نحو العولمة الاقتصادية" مجلة المستقبل العربي، السنة23، العدد 260، ص ص8-323، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2000.

ز- القيام ببناء البنية الاقتصادية التحتية[1].

وإعطاء الدور الأكبر والرائد للقطاع العام في عملية التنمية لا يحول دون إعطاء دور معتبر للقطاع الخاص، وبخاصة في مجال الزراعة، ومجالات المعلوماتية، وهي مجالات تتصف بدرجة كبيرة من المنافسة. ويلاحظ محمد الأطرش أن قيام القطاع العام بدوره الرائد في عملية التنمية يستدعي شروطا مسبقة أهمها تخليصه من الفساد والترهل والمحسوبية، وإحلال معايير الكفاءة، والإنجاز مكان هذه المعايير والمسلكيات السلبية التي قد تحول القطاع العام الى عبء وطني بدلا من تحوله على رائد للتنمية، ومواجهة لتحدي العولمة، ومتطلباتها.

وحيث أن الدولة لا تزال هي المؤسسة الأقوى في المجتمع العربي يرى بعض المفكرين ضرورة استمرار الاعتماد عليها للخروج من مأزق اللاتنمية، أو أزمة التنمية. ففي تعقيب لموضي الحمود على محاضرة جلال أمين وتحليلاته لدور الدولة العربية والمنشورة في كتاب (العرب والعولمة) يتم التأكيد على ضرورة تقبل العولمة، والتعامل الايجابي معها، وضرورة الاعتماد على الدولة في العالم العربي للخروج من أزمة اللاتنمية، أو "مأزق اللاتنمية" التي عاشها الوطن العربي في ظل مفاهيم ايديلوجية متعددة لم تفرز إلا واقعا صعبا، فالدولة في البلدان العربية لم تختف أو تضعف، وإنما طرأ تغير مهم على الوظائف التي كانت تقوم بها وبخاصة في الاقتصاد. ويمكن القول أن دور الدولة الاقتصادي قد تقلص إذ بدأت تتخلى عن وظائفها الاقتصادية تماما كما كان ينادي آدم سميث وريكاردو. وبدأت الدولة في سن التشريعات التي تيسر حرية التجارة، وانتقال رؤوس الأموال كما تتطلب اتفاقية الجات ومنظمات التجارة العالمية. وتقترح موضى الحمود المجالات والاجراءات التالية المتعلقة بدور الدولة لتحقيق التحول المطلوب في ظل العولمة[2]:

---

[1] محمد الأطرش، "حول تحديات الاتجاه نحو العولمة الاقتصادية" ص ص30-31.

[2] موضى الحمود، "تعقيب على محاضرة جلال أمين"، منشور في كتاب العرب والعولمة، ط2، ص ص179-180.

1- تخفيض قيود التخطيط المركزي وتدعيم آليات السوق الحرة، لعل ذلك يعيد قدرا من التوازن بين القطاعين العام والخاص، ويعيد الاعتبار لمفاهيم الكفاية في المجالات الاقتصادية والإدارية في استثمار الموارد، وتشجيع القطاع الخاص الوطني بالمشاركة مع رأس المال الأجنبي ليقوم بدور نشط ومرن في ظل تشريعات قانونية جديدة.

2- الاستفادة الحقيقية من التقانة الحديثة لمضاعفة طاقات العمل، وتدعيم الجهود الانتاجية وقد يتطلب ذلك إعادة النظر في التعليم وتوجيهه نحو العلوم الأساسية، والتقانة، والمعلوماتية، والاستفادة مما تتجه التقانة الاليكترونية الحديثة وبخاصة الانترنت من أفكار ومعلومات ووسائل اتصال سريعة.

3- عدم المبالغة والتهويل في الخوف على الثقافة العربية والاسلامية وإمكانية تراجعها وضعهفا امام تيار العولمة. وإنما يمكن الاستفادة من امتزاج الثقافات وتفاعلها لتأكيد فضيلة الحوار وتأكيد المصالح. ولعل الحوار الدائر بين الثقافتين الأميركية والأوروبية والذي انعكس في مداولات ما يؤكد استقلالية كل ثقافة وعدم خضوعها للثقافة الأخرى.

4- على الرغم من احتمالات إعراض الشركات العالمية عن العمالة العربية وهي منخفضة الإنتاجية بسبب ضعف التدريب وقلة سنوات التعليم، وبالتالي تأثر جزء من هذه القوى العاملة، الا ان ضغوط العولمة على الدولة وعلى السوق المحلي هي السبيل القوي لحفز الدولة في الوطن العربي لزيادة الكفاية الإنتاجية للقوى العاملة العربية.

5- ولا شك أن معظم الاقتصادات العربية اقتصادات صغيرة بطبيعتها ولكنها مع ذلك ستستفيد من تخفيض حدود انتقال رؤوس الأموال إليها وتخفيف الضرائب على منتجاتها على الأقل في نطاق السوق العربي.

الدولة والتكيف مع شروط العولمة ومتطلباتها

بدأت معظم الدول العربية وبخاصة تلك التي وقعَت على اتفاقية الجات وانضمت إلى منظمة التجارة العالمية في اعتماد عدد من الاجراءات لتسهيل اندماجها في السوق العالمية كما بدأت هذه الدولة في تدعيم قدرات السوق المحلية والغربية وبخاصة بعد انشاء منطقة التجارة العربية الحرة وتزايد الانضمام اليها من اعداد كبيرة من الدول العربية، وقد طور محمد الأطرش مشروعا سياسيا- اقتصاديا لزيادة تدعيم القدرات العربية وزيادة استفادة العرب من العولمة. ويتضمن هذا المشروع العناصر التالية[1]:

1- إقامة منظومة أمنية عربية يكون هدفها الأساسي تأمين أمن الوطن العربي، وتأمين أمن اقطاره من داخل النظام العربي.

2- إنشاء سوق عربية مشتركة بما يحقق عددا من المنافع التي تربط الأقطار العربية سويا. ومن هذه المنافع:

- سيدعم توسيع حجم السوق العربية التنمية العربية ويمكن من إنشاء الصناعات الثقيلة.
- تحقيق درجة مناسبة من التكامل الاقتصادي، والتخفيف من حدة التبعية للخارج.
- دعم المركز التفاوضي العربي في الاقتصاد العالمي الراهن والمؤلف حاليا من تكتلات اقتصادية كبرى.
- تحسين المركز العربي التفاوضي بوصف العرب كتلة تجاه (الجات)، وتمكين الأقطار العربية المنظمة إلى السوق من اعطاء بعضها لبعضها الآخر معاملة تفضيلية لا تسرى على الدول غير الأعضاء. فمن المعلوم أن المادة (24) من اتفاقية الجات تسمح للدول الأعضاء في تكتل اقتصادي الا تمنح الدول غير الأعضاء معاملة الدول الأكثر رعاية.

---

[1] محمد الأطرش، العرب والعولمة: ما العمل؟ "...ص ص111-112.

وقد سارعت عديد من البلـدان الناميـة إلى تحريـر القطـاع المـالي عـن طريـق إلغـاء القيـود والضوابط المفروضة على رؤوس الاموال، كما انها اعطت السوق الحرية في عمليات ضمان الموارد الماليـة وتوزيعها، وتحديد اسعارها طبقا لموازين العرض والطلب. وهذه الدول النامية وهي تعمل على تحريـر القطاع المالي إنما تحاول التكيف مع قوى العولمة، وشروطها، ومؤسساتها. لكن رمزي زكي يحذر في كتابـه الجديد (العولمة المالية) من مثل هذه الاستراتيجيات، فالاعتماد على الاستثمارات المالية –في نظره- جـزء من العولمة المالية التي تتضمن تدفقات كبيرة لرؤوس الأموال من الخارج، وهـي تحـدث آثـارا ضـارة في الاقتصاد الوطني على المدى الطويل[1].

لكن الدول العربية تطور أساليب وآليات اخرى للتكيف الايجابي مع قوى العولمة، وشروطهـا، ومؤسساتها. لعل أبرزها في نهاية التسعينيات إنشاء منطقة التجارة الحـرة العربيـة والتـي تجمـع حتـى نهاية عام 1999 عددا كبيرا من الدول العربية يصل إلى 14 دولة. ارتفـع هـذا العـدد عـام 2001 الى 19 دولة عربية. وتمثل هذه المنطقة الحرة تكتلا اقليميا عربيا يحفظ للدول العربيـة مصـالحها الاقتصـادية، ويمكنها من التعامل مع التغيرات في نظام التجارة العالمية بايجابية وفاعلية.

وتهدف هذه المنطقة الحرة الى الوصول إلى التحرير الكامل لتجارة السلع العربية ذات المنشأ الوطني بين الدول العربية وبدعم سياسي قوي خلال فـترة زمنيـة تبلـغ 10 سـنوات، عـن طريـق آليتـين أساسيتين هما:

1. التخفيض المتدرج للرسوم الجمركية (بواقع 10 بالمائة سنويا) والضراب المماثلة.
2. الغاء كافة القيود الجمركية وغير الجمركية التي تحد من تدفق السلع العربية بين الدول الأطـراف في هذه المنطقة الحرة.

والتزمت غالبية الدول العربية بهذه الآليات –كما يوضح الجدول رقم (20)

[1] رمزي زكي، العولمة المالية: الاقتصاد السياسي لرأس المال المالي الدولي، القاهرة، دار المستقبل العربي 1999.

جدول رقم (20)

مدى التزام الدول العربية تجاه تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى للسنة الثالثة 2000[1]

الدولة	التبليغ	اتخاذ قرار من قبل الجهات الرسمية	إبلاغ المنافذ الجمركية	ايداع هياكل تعرفة	رسوم وضرائب ذات أثر مماثل	تطبيق قواعد المنشأ العامة	الرزنامة الزراعية	الاستثناءات
الأردن	لا تحتاج	"	2000/1/4	"	"	"	"	"
الامارات	لا تحتاج	"	1998/3/14	"	لا يوجد	"	لا يوجد	لايوجد
البحرين	تحتاج	"	2000/1/30	"	لا يوجد	"	لا يوجد	لايوجد
تونس	تحتاج	"	1998/2/6	"		"	"	"
السعودية	لا تحتاج	"	1999/12/15		(*)	"	"	لايوجد
السودان	-	"					(*)	
سوريا	لا تحتاج	"	1998/9/1			"	"	"
العراق	لا تحتاج	"	2000/1/31		"	"	"	"
سلطنة ُعمان	لا تحتاج	"	1998/5/9			"	"	لايوجد
فلسطين	-						(*)	
قطر	لا تحتاج	"	1999/8/19		لا يوجد	"	"	لايوجد
الكويت	لا تحتاج	"	2000/1/24		لا يوجد	"	لا يوجد	لايوجد
لبنان	لا تحتاج	"	2000/1/13		"	"	"	"
ليبيا	تحتاج	+"	1999/3/16		"	"	"	"
مصر	لا تحتاج	"	1998/2/11			"	"	"
المغرب	لا تحتاج	"	2000/1/30			"	"	"
موريتانيا								
اليمن							(*)	

* تعني أن الدولة لم تنفذ بعد التخفيض بنسبة 10% من الرسوم الجمركية والضرائب المماثلة.
* تعني أن الدولة قامت باتخاذ الإجراء.

وتوضح مقالة حديثة منشورة في مجلة (شؤون عربية) أن قيمة الصادرات البينية للدول الأعضاء تقدر بحوالي 13.2 مليار دولار اميركي في عام 1999، مقارنة مع حوالي 15 مليار دولار أميركي في 1997 –وهو العام الذي أنشأت فيه هذه المنطقة. ويعود هذا الانخفاض لأسباب تتعلق بتراجع اسعار النفط في عام 1998[1].

كما يتضح من المقالة أيضا أن تطبيق التخفيض بنسبة 10 بالمائة سنويا التزمت به كافة الدول الأعضاء، وتم تنفيذه كاملا، بينما لم تحظ نسبة التخفيض على الضرائب والرسوم الجمركية ذات الأثر المماثل بنفس الاهتمام، حيث ان نسبة تنفيذها كان في حدود 58 بالمائة فقط. وتعود هذه النسبة الضعيفة في التنفيذ الى عدم معرفة الاجراءات المطلوبة بشكل دقيق، وعدم المتابعة المكثفة من قبل الجهات المعنية في الدول العربية، ووجود قوانين سابقة تقيد حركة هذه الدول[2].

ويتوقع أن تؤدي قرارات مؤتمر القمة العربي الدوري الذي عقد في عمان في الفترة من 26-29 آذار 2001م إلى تنشيط وتوسيع حجم التجارة البينية العربية (حاليا في حدود 8بالمائة من إجمالي حجم التجارة الخارجية العربية) وإلى تهيئة البيئة المناسبة لزيارة حجم الاستثمارات العربية البينية، بالإضافة إلى الربط بين الأسواق المالية العربية، وتهيئة البنية التحتية المناسبة لدعم التعاون الاقتصادي العربي في مجالات مختلفة أخرى، ويتوقع أن يؤدي ذلك إلى تدعيم منطقة التجارة الحرة العربي الكبرى بحيث تكون هذه المنطقة قادرة على مواجهة تحديات العولمة، والتقليل من آثارها السلبية وتوضح البيانات أن الخطوات الخاصة بمنطقة التجارة الحرة العربية حققت نجاحات كبيرة وصلت إلى تخفيض جمركي بمعدل 40 بالمئة.

ومن جهة اخرى تعمل عديد من البلدان العربية، ومن ضمنهاالبدان الخليجية، على تبني مجموعة من السياسات للتكيف مع العولمة، واهمها: تدعيم

---

[1] معتصم رشيد سليمان "منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، عامان من التطبيق: بحث تقويمي لمدى التنفيذ من قبل الدول العربية"، مجلة شؤون عربية، العدد 100، ص ص119-140، القاهرة، جامعة الدول العربية، 1999.

[2] معتصم رشيد سليمان، "منطقة التجارة الحرة العربية..." ص ص135-138.

القطاعات الانتاجية التي تتمتع بها هذه الـدول بميـزات نسـبية، والتوجـه نحـو التخاصـية في المشروعات الخدمية بشكل خاص، واقامة مشروعات استثمارية مشتركة مع الشركات العالميـة لاكسـاب الشركات المحلية مزيد من الخبرات، اضـافة الى تـوطين التقنيـة والاسـاليب الاداريـة الحديثـة. وتشـجيع التعديلات التشريعية المناسبة لجذب الاستثمارات الخارجية، كما تعمل دول مجلس التعـاون الخليجـي بشكل خاص على تدعيم الوصول الى مراحل في التكامل الاقتصادي الخليجي.

المجتمع المدني وتنظيماته في البلدان العربية

على الرغم من أهمية دور الدولة في التنمية في البلدان العربية ومحوريته، فإن تنظيمات المجتمع المدني التي تشمل الأحزاب السياسية، والنقابات المهنية، والأندية الشبابية، والجمعيات التطوعية لا تقف موقف المتفرج، أو موقف المقاد من الأعلى. فتجربة محمد علي في مصر –على اتساعها وشمولها- انهارت سريعا عند تعرضها للعدوان الخارجي بسبب افتقارها إلى قدر مناسب من التفهم والحماس الجماهيري والمشاركة الشعبية. فمثل هذه التنظيمات تسند الدور المتعدد الأوجه للدولة، وتوفر آليات مناسبة للمشاركة الشعبية في جهود الدولة التنموية، كما توفر آليات مريحة لانتقال الفئات المختلفة في المجتمع العربي وبخاصة الريفيين، والمرأة، والعمال، إلى نمط اجتماعي جديد، موفرة بذلك التدعيم النفسي والراحة المعنوية لأفراد هذه الفئات وهم يودعون ترتيباتهم الاجتماعية القديمة التي اعتادوا عليها جيلا بعد جيل. ومن جهة أخرى، فان مثل هذه التنظيمات تعمل من خلال بنياتها، ومن خلال تفاعلاتها الداخلية، على خلق الدافعية نحو الإنجاز في نفوس الأفراد وتدعيم الانتماء المخلص للدولة ومشاريعها التنموية والتحديثية. والدافعية والانتماء لا غنى عنهما إذا ما أريد للتنمية أن ترسخ، وتتوطن في البيئة العربية، ليس كسياسات حكومية فقط، وإنما كواقع يومي معاش للمواطن العادي أيضا.

وتقوم تنظيمات المجتمع المدني بدور مهم في التوسط بين الأفراد والجماعات وبين الدولة محققة من خلال ذلك درجة من الانتماء للدولة، ودرجة من المشاركة في السياسات الحكومية التنموية.

فجماعات المجتمع المدني تساهم في أن تتحول مؤشرات النمو الكمي إلى معدلات تنمية حقيقية. وهي الكفيلة بأن تعمل على تقليص الاستغلال، ولو من خلال آليات توازن المصالح. وهي الضامنة لتعظيم مشاركة الأفراد في كل جماعة من جماعات المجتمع المدني في رسم السياسات المناسبة لهم.

وتوضح التجربة العملية للبلدان العربية أن السياسات الحكومية لوحدها لا تخلق تنمية حقيقية، كما توضح هذه التجربة أن عدم الحصول على التأييد الشعبي يؤدي إلى فشل هذه السياسات. إذ مما لا شك فيه أن العديد من السلطات السياسية العربية تجد طريقها إلى قلوب شعوبها من خلال نجاحها في المحافظة على حد معقول من النمو يوفر ما تحتاج له هذه الشعوب من فرص عمل وإشباع للحاجات الأساسية. مما لا شك فيه أيضا أن نجاحها في ذلك يدعم قوة هذه السلطات واستمرار شرعيتها التي ستعتمد في المستقبل القريب على تحقيق مزيد من المشاركة الشعبية في إدارة حركة المجتمع.

القطرية والقومية والتنمية العربية

اتضح مما سبق أن العوامل الأساسية التي تؤثر في التنمية وتوجه مساراتها في المجتمعات النامية بشكل عام وفي المجتمع العربي بشكل خاص هي: الدولة، والعلاقة مع النظام العالمي، والسوق التنافسية، والمجتمع المدني وتنظيماته. لكن إلى جانب هذه العوامل هناك عامل إضافي بدأ الآن يطَّلع بدور فعال في التأثير على التنمية العربية، وهو ترسخ القطرية الذي جاء نتيجة لسياسات الدولة القطرية، وقلل من فاعلية سياسات التكامل العربي. وسيتضح في هذا الفصل أن العلاقة بين القطرية والقومية في تفاعلهما مع التنمية العربية أكثر تعقيدا مما كان يطرح في الأدبيات القومية، كما سيتضح أن القطرية قد لا تشكل عائقا حقيقيا في وجه تحقيق التنمية العربية المستقلة.

برزت القطرية العربية منذ استغلال الأقطار العربية عن الدولة العثمانية بعيد الحرب العالمية الأولى، وازدادت وضوحا بعيد الاستقلال عن الدول الاستعمارية الغربية، وتعاظمت حاليا نتيجة لعوامل عديدة بعضها يتعلق بالتطورات داخل النظام العربي وبعضها يتعلق بالسياسات الحكومية داخل كل دولة عربية على حدة. وبرزت القطرية منذ البداية جنبا إلى جنب مع القومية التي أدت عام 1916 دورا فعالا في الاستقلال عن الدولة العثمانية، وأدت عام 1945 إلى إنشاء جامعة الدول العربية وإلى بدء مرحلة جديدة من مراحل النظام الإقليمي العربي. وتميزت العلاقة بين القطرية والقومية في ميثاق الجامعة وفي مواثيق عدد من منظماتها المتخصصة بأنها تعبير عن جدلية بين تيارين واسعين يوجدان ويتفاعلان في محيط العمل العربي. تيار قومي توحيدي يسعى إلى مزيد من التكامل والتنسيق بين الأقطار العربية وصولا لأي شكل من أشكال الوحدة؛ وتيار قطري يكرس التجزئة في كل قطر عربي، ويسعى -كما يؤكد مجدي حماد- إلى أن تكون العلاقات بين الأقطار العربية على أساس من القانون الدولي بين دول ذات سيادة. "ويوجد هذان التياران في كل نشاط عربي وفي كل منظمة عربية، يظهران بشكل سافر في بعض الأحيان، وبأشكال مستترة خفية في كثير من الأحيان، وينتصر أحدهما أحيانا، ويوارى أحدهما أحيانا أخرى. ولكنهما في كل الأحيان يوجدان ويتفاعلان ويتصارعان، بحيث أصبح ذلك أحد سمات النظام العربي"[1].

ويوضح مجدي حماد أن القطرية تجد مصادر قوتها في منابع متعددة، منها: مواريث المرحلة التاريخية السابقة على الاستقلال، فضلا عن الرغبة في الاستمتاع بالاستقلال الحديث، والاستئثار بسلطة الدولة، وما فرضته الحقبة النفطية على العلاقات العربية العربية، والتنافس بين بعض الزعامات والحكام على النفوذ والسيطرة، ودور القوى الخارجية التي غرست بذور الخلاف بين بعض هذه الأقطار وأوجدت مصادر للنزاع لسنوات طويلة تالية. أما القومية فتجد مصادر قوتها في وجود الأمة العربية الواحدة بمقوماتها المختلفة في

---

[1] مجدي حماد: "منهج تعديل ميثاق الجامعة العربية"، ص67-93، في السيد يسين (محرر)، آفاق التعاون العربي في التسعينيات، عمان: منتدى الفكر العربي، 1992، ص73.

الماضي والحاضر والمستقبل، وفي تحديات التغير الداخلي والتنمية العربية المستقلة، وضرورة التكامل الإقتصادي لتحقيق ذلك، وفي التحدي الإسرائيلي، إضافة إلى مقتضيات العالم المعاصر الذي لا يوفر الأمن والاستقلال الحقيقيين للكيانات الصغيرة التي لا تملك مقومات التطور المستقل. ومن ثم، فإن التكامل والوحدة هما طريق الأمن العربي والتنمية العربية الشاملة.

ويلاحظ مجدي حماد غياب الحلقة، أو الحلقات الوسيطة التي تتوسط العلاقة بين "القطرية" و "القومية" والتي تؤدى إلى تغليب الإتجاه نحو واحدة منهما على حساب الأخرى. فقد شكلت "**الثورة العربية**" في الخمسينيات المحرك الأساسي في تجاوز "القطرية" إلى "القومية"، بينما شكلت التبعية العربية المتزايدة التي ترافقت مع الثورة النفطية في السبعينيات المحرك الأساسي في تدعيم "القطرية" على حساب "القومية". وأدت التطورات الأخيرة في النظام العربي إلى إضعاف تيار القومية والوحدة والى تكريس القطرية والتجزئة. ويؤكد مجدي حماد ذلك بقوله:

"لكن هذه التطورات جاءت في الواقع باتجاه تكريس القطرية وبالتالي تضييق الهامش المتاح لحركة الجامعة (العربية)، وخاصة لآمانتها العامة، ذلك الهامش الذي يعكس تغليب المصلحة القومية والذي تحكمه عوامل المرحلة السياسية السائدة من وقت لآخر. فأقطار الجامعة لم تتطور باتجاه القبول بالتخلي عن جزء من سيادتها، وبالعكس تطورت باتجاه نوع من التزمت السياسي، وباتجاه الإبقاء على المنطلق الذي حكم إنشاء الجامعة وصاغ ميثاقها. وهذا المنطلق عبر عن نفسه في كل جوانب عمل الجامعة، فكانت كل دولة تقيس أي عمل سياسي أو اقتصادي أو ثقافي صادر عن الجامعة بمقياس قطري يتلخص في مصالحها وأهدافها وتوجهاتها[1]".

ويقترح محمد السيد سعيد قيام المجتمع المدني بدور الوسيط بين القطرية والقومية بعد أن يطور بشكل ديموقراطي ويقوى تنظيميا وسياسيا ليقوم بغرض الرقابة على الدولة القطرية، وتوجيهها نحو الأهداف فوق القطرية التي تشمل

---

[1] مجدي حماد: "منهج تعديل ميثاق الجامعة..."، ص75.

التنسيق والتكامل العربيين بما يؤدي إلى الوحدة القومية. ويشرح محمد السيد سعيد:

"ويعني ذلك إنشاء نمط مختلف من التوجه حيال النظام العربي، مماثل للتوجه الديمقراطي نحو الدولة التسلطية أو شبه التسلطية، في الظروف الدولية والإقليمية لا إدعاء بروابط قومية، وأن تنشأ هذه الروابط الأخيرة فيما بين المجتمعات المدنية العربية، بل يمكنها من فرض الرقابة على النظام الرسمي العربي، وتفويضه بتلك الوظائف "القومية" لا فقط بالقدر الذي يستطيع الوفاء به فعلا، وإنما أيضا بقدر ما يستطيع المجتمع فوق القطري البازغ والقابل للإتساع والتطور بفرض الرقابة عليه. ويشتمل هذا التعيين لمدخل الإصلاح على اعتبار الغاية النهائية للوحدة القومية مسؤولية المجتمع المدني أو المجتمعات المدنية العربية، لا مسؤولية النظام الرسمي العربي، أو الدول العربية[1]".

ويقدم محمد السيد سعيد عددا محدودا من الأدلة الميدانية لتدعيم مقولته حول بزوغ مجتمع عربي عابر للقطرية. ومن هذه الأدلة تعريب المشاركة في إعادة بناء الثقافة العربية المعاصرة، بما في ذلك الإنتاج الجمالي والتعبيري والفني، وتعريب قطاع هام من العمالة العربية، ونشأة مؤسسات عابرة للقطرية كمؤسسة الصحافة. كما يلاحظ أن هذا المجتمع عابر القطرية لا يزال موضوعا للنزاع بين النزعة القطرية والنزعة القومية. على أن ذلك يعتبر خطوة طويلة بالمقارنة بالعزلة النسبية للمجتمعات العربية لردح طويل من الزمان.

وعلى الرغم من جاذبية هذا التحليل الذي يقدمه محمد السيد سعيد إلا أنه يبقى محصورا بعالم الفكر والأيديولوجيا والرجاء دون النجاح في تقديم، أو اقتراح، آليات اقتصادية، أو سياسية، لتحقيق مثل هذا المجتمع العربي فوق القطري، أو "العابر للقطرية" كما يسميه.

وكان عبد المنعم سعيد في كتابه المهم (العرب ومستقبل النظام العالمي) قد أشار إلى تراجع دور الأيديولوجيا القومية في تحقيق التضامن العربي فقد أوضح أن المنطلق الأيديولوجي القومي للعمل الجماعي العربي استعمل لإقامة

---

[1] محمد السيد سعيد: "الاختلالات البنائية في النظام العربي..."، ص50.

التنسيق والوحدة بين الأقطار العربية وأدى إلى سلبيات عديدة -كما اتضح من قبل-. فالانطلاق من وحدة التاريخ، والثقافة، واللغة، والمصالح المشتركة بين الشعوب العربية، لم يكن حساسا بالقدر الكافي للظروف الخاصة بكل قطر عربي على حدة سواء أكانت داخلية أم خارجية. ولذلك فالمطلوب خلال هذه المرحلة التاريخية الاعتراف بوجود هذه المصالح، وبناء استراتيجيات التعاون العربي على أساسها، وخاصة إذا ما تم تطوير تقسيم للعمل يؤدي إلى توطين التكنولوجيا. ويقترح عبد المنعم سعيد الانتقال "من نقل التكنولوجيا إلى خلقها" بوصفها الآلية المناسبة للتوسط بين القطرية والقومية. فتقسيم العمل داخل كل قطر عربي وبين الأقطار العربية حتى يتعمق ويتجذر داخل المجتمع العربي بحاجة إلى تطوير أصيل في قوى وعناصر الإنتاج المرتبطة بخلق التكنولوجيا، فتبعية الوطن العربي التكنولوجية لا يمكن أن تقلل من تبعية المجتمع العربي، وتطور هذا المجتمع الداخلي لا يمكن أن يتحقق بدون الوصول إلى مستوى من التقدم العلمي الذي يؤدي إلى إنتاج وسائل الإنتاج التكنولوجية محليا. وهذا المستوى يمكن الوصول إليه بتطوير سياسات تكنولوجية واقعية وممكنة. ويمكن الوصول إلى مثل هذه السياسات بالاهتداء بعدد من الشروط الضرورية[1]، وهي:

- أن تكون التكنولوجيا مرتبطة باستغلال الموارد الضخمة للوطن العربي وأهم هذه الموارد بالطبع هي الطاقة سواء النفطية منها أم الشمسية.
- بما أن أزمة الغذاء والتبعية الغذائية هما من التحديات المهمة التي تواجه المجتمع العربي، فإن الهندسة الوراثية وبخاصة في مجالات الزراعة والطب تعبر مناسبة في هذا المجال.
- أن تكون الفجوة بين الوطن العربي والتكنولوجيا العالمية قابلة للعبور في زمن معقول. فمن الصعب اللحاق بتكنولوجيا الفضاء أو الطيران حيث أن هناك فجوة تزيد عن خمسين عاما بين الطرفين فيها.
- تقسيم العمل في مجال خلق التكنولوجيا بحيث يتم توطين البحوث والتنمية في كل مجموعة من الأقطار العربية حسب مميزاتها الإجتماعية، فبينما تركز الأقطار النفطية على بحوث الطاقة فإن البلدان الزراعية تركز على الهندسة

[1] عبد المنعم سعيد: "العرب ومستقبل النظام العالمي،...ص260-264.

الوراثية، بينما تتخصص الأقطار صغيرة الحجم فقيرة الموارد في الإلكترونيات مثلا.

هذه الشروط الضرورية التي تشكل المبادئ الأساسية التي توجه السياسات العربية في مجال التكنولوجيا تمثل الطريق الحقيقي لتحقيق تضامن عربي قائم على تقسيم للعمل الذي ينتج شروطه وعلاقاته الخاصة لتؤدي إلى توطين التكنولوجيا وإلى تدعيم التضامن العربي. ويؤكد سعيد قائلا:

"إن الإنتقال من نقل التكنولوجيا إلى خلقها سوف يكون خطوة هائلة على طريق تقسيم العمل العربي، وتمهيد الطريق أمام تكامله والولوج المؤثر في مستقبل النظام العالمي وتوازناته...إن الثورة الصناعية الثالثة والموقف منها هي المؤثر الهام في تحديد حركة النظام خلال العقود الثلاثة المقبلة. وبالمثل فإن الوطن العربي سوف يظل أسير واقعه الحالي ما لم يدرك هذه الحقيقة أولا ثم يشترك فيها ثانيا...وإذا كان الوطن العربي يمر منذ منتصف الثمانينات بتحولات ضخمة وأزمات عميقة فان الخلاص منها سوف يكون رهنا باتباع هذه المبادئ جميعها عن طريق تطبيق استراتيجية واقعية للتوازن والاعتماد على الذات. ولكن ذلك سوف يستغرق عملية تاريخية كاملة وكل ما سبق هو محاولة في اتجاه هذه العملية[1]".

ويقترح عبد الحسين وادي العطية زيادة الإنتاج وتنويعه في الأقطار العربية كمدخل لزيادة نسب التبادل التجاري بين الأقطار العربية وذلك بإعلان وترسيخ المفاهيم التكاملية التالية[2]:

1. نشر وتعميق الفكرة التي من مقتضاها أنه في ظل التخلف الاقتصادي الذي يميز الأقطار العربية جميعها، ثريها وفقيرها على السواء، لا يمكن أن يتحقق تكامل حقيقي إلا من خلال إحداث تنمية تكاملية بين هذه الأقطار.

2. إن التنمية المطلوب تحقيقها التي يجب أن تكون قائمة على التكامل ومرتبطة به، لها مفهوم آخر غير المفهوم الذي ينظر إلى التنمية على أنها مجرد

---

[1] عبد المنعم سعيد: "العرب ومستقبل النظام العالمي..."، ص264-265.

[2] عبد الحسين وادي العطية: "التكامل الإقتصادي العربي ودور مدخل الإنتاج في تحقيقه"، مجلة الوحدة الاقتصادية العربية، ص35-74، 1989، ص42.

تحقيق تزايد في الناتج المحلي الإجمالي وفي متوسط نصيب الفرد منه، فهي تعني زيادة الطاقات الانتاجية للاقتصاديات العربية وتنويعها، مستهدفة أساسا في ذلك إشباع الحاجات الأساسية المتطورة للأفراد في الوطن العربي بما يجعل التنمية تعتمد أساسا على السوق المحلية المتسعة لأقطار هذا الوطن، ومستهدفة أيضا تخليص هذه الإقتصاديات من قيود التبعية العديدة للخارج، وعلى أن يتم ذلك من خلال الاعتماد الجماعي على الذات، وأن يكون مقترنا بإطلاق الطاقات الخلاقة للإنسان العربي حتى تدفع التطوير والتقدم.

3. انه بدون هذه التنمية لا يمكن إحداث تكامل اقتصادي حقيقي بين الدول العربية -كما إنه بدون هذا التكامل لا يمكن إحداث تنمية حقيقية بهذا المفهوم-. ومن الواجب أيضا نشر هذه الفكرة الأساسية وتعميقها كي ترسخ في عقل جيل الشباب العربي ووعيه ووجدانه.

ويحذر عبد الحسين العطية من أن هذه المفاهيم المتكاملة لا تكفي لوحدها للانتقال من القطرية إلى القومية، وإنما يجب أيضا الاهتمام بتخطيط العملية التكاملية وتنسيقها طبقا لأسس معينة، منها اختيار المشروعات الإنمائية وتوزيعها في القطاعات المختلفة بما يحقق الترابط الإنتاجي والتوزيعي بين هذه القطاعات وبين البلدان العربية. فكما يؤكد العطية، فلو افترضنا أن الفكر الاقتصادي والسياسي العربي قد توصل إلى إيجاد الفلسفة العامة التي تحكم تدفقات رؤوس الأموال الخاصة والحكومية، فإن هذا المدخل التكاملي بمفرده، أو بجانب مداخل تحرير التجارة وتحرير انتقال اليد العاملة لا يعتبر كافيا لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي وذلك لأن الاقتصاديات العربية اقتصاديات متخلفة تكمن مشكلتها الحقيقية في تحقيق التنمية التي تتطلب مداخل عديدة مترابطة لتحقيق التكامل بينها، ولا يكفي فيها مجرد تحرير التجارة وعوامل الإنتاج[1].

التنمية القومية في إطار العولمة: مشروع حضاري عربي

تفهم التنمية من خلال هذا الطرح النظري الذي يربط بين القطرية والقومية والعلاقة مع النظام العالمي وبين جهود الدولة ومقدرات السوق وتنظيمات المجتمع المدني، بأنها تشير إلى مشروع حضاري عربي لتحقيق نمو

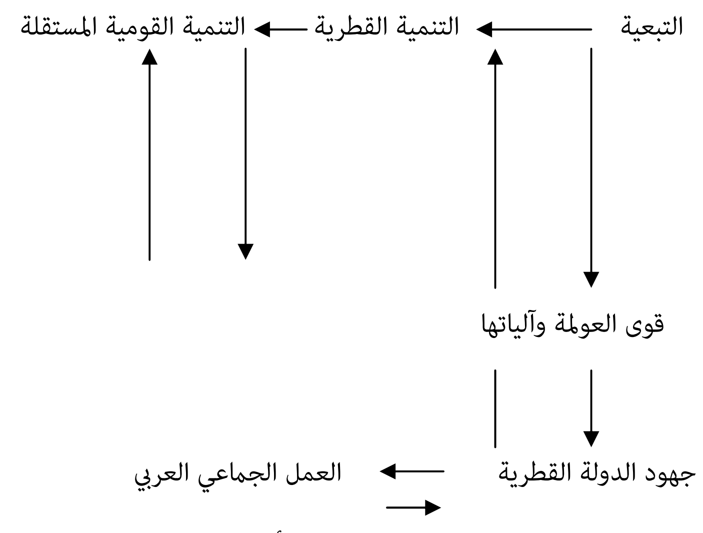
---

[1] عبد الحسين وادي العطية: "التكامل الاقتصادي العربي..."، ص74.

اقتصادي مستمر يؤدي إلى الاستقلال التدريجي عن سيطرة المراكز الرأسمالية، ويستهدف الوفاء بالحاجات الأساسية للمواطنين العرب ماديا وروحيا، وإلى تحسين في نوعية الحياة للمواطن العربي، وتحقيق العدالة الاجتماعية في إطار من الديموقراطية والمشاركة الشعبية الواسعة، والتكامل الحقيقي بين الدول العربية. وتؤدي الدول القطرية في المجتمع العربي دورا أساسيا في تحقيق هذه التنمية القومية كما يوضح النموذج النظري رقم (5)، إذ إن طبيعة الدولة القطرية العربية وحدود نموها يؤديان إلى مزيد من التقارب والتكامل بين الأقطار العربية.

نموذج نظري رقم (5)

العلاقة بين التنمية القطرية والتنمية القومية وقوى العولمة وآلياتها



والتطورات المعاصرة في النظام العالمي –أو ما يعرف بالعولمة- على الرغم من عمقها وشمولها قد لا تؤدي إلى مزيد من العقبات التي تواجهها البلدان العربية لتحقيق مشروعها الحضاري القومي. إذ يؤكد إبراهيم سعد الدين عبد اللـه أن التنمية العربية المستقلة في إطار تقل فيه حدة الصراعات الأيديولوجية بعد انهيار المعسكر الاشتراكي وتفرد الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة النظام العالمي الجديد، لن تحسب في حال نجاحها على معسكر دون الآخر، وبالتالي فإنها لن تقاوم من قبل أي من المعسكرين. كذلك فإن التنافس بين الكتل الرأسمالية مع غياب الحرب الباردة قد يتيح فرصا أفضل لانتقال المعارف إلى دول العالم الثالث، والى تحقيق قدر أكبر من التعاون التقاني بين هذه الدول ذاتها، أو بينها وبين بعض المراكز الرأسمالية، بعد أن يتم التحكم بالصراعات بين دول

العالم الثالث بعضها مع بعض، وبين بعض دول هذا العالم الثالث وبعض المراكز الرأسمالية[1].

ويستنتج محمد السيد سعيد من خلال قراءته لمجموعة المعطيات الكبرى في البيئة الدولية السائدة أن هناك قيودا تستطيع هذه البيئة فرضها على العرب. وهو يلاحظ أن هذه القيود لا تصل بالضرورة إلى حد إجبار العرب على التسليم الجماعي أمام المشروع التوسعي الصهيوني. وسوف تتوقف حال التوازن والقدرة على مقاومة هذا المشروع إلى حد كبير على التطور الديمقراطي للمجتمعات العربية، وعلى إمكانية التراضي –عبر صيغ تتمتع بذكاء سياسي وتاريخي- حول أسس مقاومة هذا المشروع فيما بين الدول العربية" ويستنتج سعيد كذلك أن البيئة الدولية الراهنة قد تشكل فرصة أكبر لتحقيق الاستقرار النسبي في البيئة الإقليمية، عبر إيجاد إمكانية أكبر لميكانيزمات الحل السلمي للمنازعات بين الدول العربية.

وعلى مستوى الأهداف الاقتصادية –يرى سعيد- أن البيئة الدولية تشهد ظروفا بعضها موات وبعضها الآخر مضاد للمصالح العربية الجماعية والقطرية وهنا يتوقف الأمر أيضا على إمكانية التوصل إلى تراض فيما بين الدول العربية حول صياغات تتمتع بذكاء تاريخي وسياسي لإدارة العلاقات الاقتصادية العربية في البيئة الدولية الراهنة. ومن المحتمل أن محنة أزمة الخليج قد عززت الميل نحو الحل السلمي للمنازعات العربية، وضمان التطور السلمي للمجتمعات العربية وطبيعة الدولة القطرية وحدود نموها وتطورها، قد يؤديان إلى مزيد من التقارب والتكامل، وربما الوحدة بين الأقطار العربية على المدى البعيد، خاصة وان المعسكر الاشتراكي قد انهار، كما انتهت أزمة الخليج إلى تأكيد هيمنة الولايات المتحدة على النظام العالمي الذي يطّلع النفط العربي فيه بدور محرك فاعل يجر معه علاقات وثيقة بين العرب وبين هذا النظام. سيما وأن عملية المفاوضات المباشرة بين العرب وإسرائيل قد بدأت تحت إشراف النظام العالمي الجديد وبتوجيه منه[2].

---

[1] إبراهيم سعد الدين عبد اللـه: "التنمية المستقلة والتغيرات الدولية المعاصرة"، مجلة المستقبل العربي، العدد 157، ص17-27، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992، ص17-25.

[2] محمد السيد سعيد: "الاختلالات البنائية في النظام العربي..."، ص52.

وإنطلاقا من هذه المعطيات التي يرى محمد عابد الجابري أنها تبلورت وتركزت في الوطن العربي بفعل العامل الخارجي أساسا متحدية الأماني القومية والطموحات التحررية التي عاشت عليها الأمة العربية منذ فجر يقظتها الحديثة، فإن هذا لا يعني –يؤكد الجابري- أن المستقبل العربي أصبح خارج مجال الإرادة العربية، وبخاصة إذا ما انطلق العمل العربي من فهم موضوعي لهذه المعطيات، وبشكل خاص الاعتراف بالقطرية التي حلت محل الوطنية والقومية، والتركيز على المصالح الاقتصادية المتبادلة التي تقرب بين الدول العربية لخلق تضامن عربي جدي يقايض الاعتراف بإسرائيل، واتساع السوق الاستهلاكية العربية بالاعتراف بحق الفلسطينيين في إقامة دولتهم الوطنية، وبحق العرب في تعديل مكانتهم داخل النظام العالمي. ويشرح الجابري قائلا:

"وواضح أن هذا التضامن العربي الجدي لا يمكن أن يقوم إلا في إطار علاقات جديدة عربية-عربية يسودها أكبر قدر من الطمأنينة والثقة...إن الدولة القطرية العربية قد أصبحت الآن في نظر أهلها على الأقل دولة وطنية فضلا عن كونها حقيقة دولية. وإذن فلا بد من تعامل العرب بعضهم مع بعض على هذا الأساس. إن القومية الأيديولوجية قد أدت دورها، ولا نعتقد أن هناك الآن مجالا لعملها. فلا بد، إذن، من بناء القومية القطرية واستفحال مشاكلها الأمنية والغذائية والاجتماعية. وقومية المنفعة تقتضي قيام جميع الأطراف العربية بتنازلات سلمية في إطار توازنات تحفظ لكل دولة قطرية ما ترغب فيه من استقلال داخل نظام عربي مبني على المصلحة المشتركة الضرورية لبقاء الدولة القطرية نفسها. وهذا يقتضي قيام أوضاع ديمقراطية سليمة داخل القطر الواحد وداخل النظام العربي ككل[1]".

وتقوم جامعة الدول العربية بدور أساس في دعم استقلال الدول القطرية العربية وفي التنسيق بينها في إطار العمل الجماعي العربي المشترك. وما جهود التطوير والأصلاح لميثاق الجامعة الا تأكيدا لهذا الدور. وقد انتهى مؤتمر القمة العربي الذي انعقد في تونس في مايو 2004 الى التركيز على ضرورة تطوير واصلاح ميثاق جامعة الدول العربية كبداية لاصلاح وتطوير العمل العربي المشترك.

---

[1] محمد عابد الجابري: "آفاق المستقبل العربي"، مجلة المستقبل العربي، السنة 14، العدد 156، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992، ص14.

وأهم ملامح هذا التطوير أن تؤخذ القرارات بالاغلبية بدل الاجماع، وأن يتفق على آلية لمتابعة تنفيذ القرارات التي تم الاتفاق عليها. وكانت اغلبية هذه المقترحات قد قدمت في عديد من الدراسات الاجتماعية والسياسية، لعل احدثها مؤلف مجدي حماد الحديث المعنون (جامعة الدول العربية) والصادر عام 2004 عن سلسلة عالم المعرفة في الكويت حيث يؤكد في مؤلفه هذا على ضرورة ان ينطلق تطوير الجامعة من الاعتراف بالدولة القطرية بوصفها ركيزة النظام العربي المعاصر، فالدولة القطرية حقيقة عربية في العصر الحاضرلا يمكن التفكير أو العمل خارجها، لكن حدود نموها الاقتصادي سيفرض عليها مزيدا من التنسيق والتعاون مع الدول القطرية المجاورة[1]. ويشرح مجدي حماد ذلك قائلا:

" من هنا يبدو واضحا ان الدولة القطرية العربية مضطرة، وستضطر قريبا اكثر واكثر، الى البحث عن حل مشكلة الرغيف في التكامل والتعاون بين البلدان العربية، الأمر الذي يفرض نوعا جديا وضروريا من التنسيق والتعاون في الميدان الزراعي والصناعي والتجاري، مما سيفتح المجال لانبعاث مشروع نهضوي قومي وحدودي عربي نابع من الواقع وحاجاته، وليس مفروضا عليه، أو غريبا عنه[2]"

ويوضح مجدي حماد ان الأزمة التي تواجه الجامعة هي بالتأكيد أزمة أداء... لا أزمة وجود لأن اسباب وجود الجامعة لا تزال قائمة، والاحتياج العربي الى دورها قائما ومتزايدا. لكن الجامعة تعاني من المزايدات السياسية ويتعين على ادارة الجامعة الوقوف في وجه هذه المزايدات. وفيما يتعلق بهيكل الأمانة العامة يرى حماد ضرورة إعادة النظر في الهيكل القائم في ضوء التجربة على مدى عقدين من الزمان.... بما يقلل من السلبيات ويعظم الفعالية. وبما يؤدي أيضا الى معالجة أوضاع الموظفين التي لا يمكن ان تعالج بمعزل عن الوظائف والمهام المطلوبة.

---

[1] مجدي حماد، جامعة الدول العربية: مدخل الى المستقبل، سلسلة عالم المعرفة، 2004، ص309.

[2] مجدي حماد، جامعة الدول العربية، ص 309.

ويرى حماد ايضا ضرورة تنظيم موازنة الجامعة المالية وضمان ايراداتها المالية بشكل مستدام مما يستدعي ضرورة التزام الدول العربية الاعضاء بدفع مساهماتها المالية في ميزانية الجامعة في اوقاتها المحددة. ويمكن ان يتم ذلك – كما يوضح حماد – إما من خلال تسديد الحصص من خلال صندوق النقد العربي، أو تسديد هذه الحصص من خلال وديعة، أو تسديدها من خلال رسوم عامة. وفيما يتعلق باليات عمل مجلس الجامعة يرى حماد ضرورة وضع رؤية جديدة لأسلوب عرض الموضوعات على مجلس الجامعة وتغيير الأساليب القديمة التي درج عليها المجلس في مناقشاته على الموضوعات المختلفة[1].

ويقف حماد مطولا عند نص المادة 12-7 من النظام الداخلي للجامعة والتي تتضمن ما يلي:

" لا يجوز إعلان أو نشر نصوص القرارات التي يتخذها المجلس أو لجانه الابموافقة اغلبية الدول الاعضاء. ويرى ان هذا النص غريب وغير مناسب في هذا العصر الذي يركز على الشفافية وتعميم المعلومات. ويقترح حماد ان تكون القاعدة هي اعلان القرارات، والاستثناء هو السرية، إذا توافرت مقتضياتها مما يحقق عنصري الشفافية من ناحية ورقابة الرأي العام من ناحية أخرى[2]. "

وغالبا ما تستخدم السلطة السياسية القطرية التخطيط التنموي لتوجيه الاستثمارات سواء أجاءت من مصادر خارجية أم داخلية إلى الميادين التي تؤدي إلى معدلات نمو متزايدة في الدخل القومي، والى إشباع متزايد للحاجات الأساسية للمواطنين، سواء أكانت هذه الميادين صناعية أم زراعية. كما وتعمل هذه السلطة على توفير المناخ الاستثماري المناسب للأسواق لتعمل بحرية وبدرجة مناسبة من التنافس الذي يؤدي إلى توفير الاحتياجات المختلفة للمواطنين مدعمة بذلت توجهات نمط توجيه الاستثمار ومكملة له، مما يؤدي إلى تحسن مستمر في نوعية وجودة السلع المنتجة. وتعمل الأسواق التنافسية أيضا على تدعيم الروح الإنجازية للأفراد من خلال حوافز السوق ومؤسساته (أنظر

---

[1] مجدي حماد، جامعة الدول العربية، ص ص 343 – 352.

[2] مجدي حماد، جامعة الدول العربية، ص 351.

النموذج النظري رقم (6). كما تعمل تنظيمات المجتمع المدني على التوسط بين الأفراد والجماعات والدولة موفرة بذلك الآليات المناسبة للمشاركة الشعبية في جهود الدولة التنموية، وانتقال الفئات المختلفة في المجتمع من التقليدية إلى التحديث. كما تعمل هذه التنظيمات من خلال بنيانها ومن خلال تفاعلاتها الداخلية على خلق الدافعية نحو الإنجاز في نفوس الأفراد باستثمار القوى الدافعة للقيم الدينية الأصلية، إضافة إلى الحاجات والطموحات الفردية. وتعمل السلطات القطرية العربية أحيانا، أو يمكن أن تعمل، على توفير الشروط المناسبة لتعظيم جهود التكامل العربي من خلال مشروعات وسياسات جماعية. ويتم ذلك بين عدد محدود من البلدان مثل دول المغرب العربي، ودول مجلس التعاون الخليجي، ويؤمل أن يتسع نطاق هذا العمل الجماعي بعد تجاوز تداعيات أزمة الخليج والوصول إلى ترتيبات مناسبة مع مراكز النظام العالمي الجديد. في ظل قوى العولمة، وشروطها، ومؤسساتها.

تنبع الأهمية الخاصة لهذا الإطار النظري المقترح من خلال التركيز على دور الدولة في التوسط بين القوى الخارجية، وبخاصة مراكز النظام العالمي الجديد ومؤسسات العولمة، والجهود التكاملية العربية، والقوى الداخلية وبخاصة نمط توزيع الاستثمارات، والأسواق، والمنظمات الأهلية. ذلك أن هذا المتغير السياسي يعمل عمل المبدأ المنظم الذي يحدد ويوجه العلاقات بين مختلف عناصر هذا الإطار، كما اتضح سابقا.

المتغير السياسي العربي: المبدأ المنظم

يمكن القول أن الدول العربية، أو على الأصح الدول القطرية العربية، تواجه ضغوطا متنامية توفر الشروط الضرورية للتنمية القطرية. ذلك أن حصول الدولة القطرية على الدعم والتأييد من مواطنيها مرهون غالبا باستمرارية النمو الاقتصادي، وبتزايد المشاركة الشعبية في العمل على تحقيق هذا النمو وتعضيمه، والاستفادة من نتائجه، ومن جهة أخرى، فإن السلطة السياسية في البلدان العربية تتعرض لضغط خارجي من السلطات السياسية المجاورة التي تعمل احيانا على زيادة نفوذها، أو حل مشكلاتها الداخلية، على حساب جيرانها كما تتعرض ايضا لضغوط من قبل دول المركز، وتتمثل هذه الضغوط بشكل اساسي في ربط المساعدات المالية أو القروض المقدمة لبعض البلدان العربية بتحقيق مستويات معينة من النمو الاقتصادي والاجتماعي. كما تتمثل بضرورة الاسراع في منح الأسواق العربية امام التجارة العالمية. وقد تؤدي هذه المساعدات والقروض الى مزيد من الاتباط بالمركز، إذ إن الاحتكارات الاجنبية غالبا ما تنفذ الى الدولة القطرية من خلال مثل هذه المساعدات والقروض مما يؤدي الى مزيد من العرقلة للنمو الطبيعي للدولة القطرية، وربما الى زعزعة هيبة السلطة السياسية ومكانتها ذاتها. وهذا يعني أن علي السلطة السياسية في الدول العربية مراقبة علاقاتها مع المركز بحرص ومسؤولية وطنية حتى لا تتسلل الاحتكارات الاجنبية الى أسواقها. وحتى لا يؤدي فتح أسواقها أمام التجارة العالمية إلى تأثير قدراتها الإنتاجية المحلية.

يتضح مما تقدم أن هناك دورا متعدد الأوجه، مترابط العناصر، تقوم به السلطة السياسية في الدولة القطرية العربية فيما يتعلق بالتنمية، فمن جهة، تعمل هذه السلطة على التحكم بالعلاقة مع قوى العولمة ومؤسساتها وآلياتها، لتوفير الأموال، أو التكنولوجيا، أو كليهما لاستعمالها في عمليات التطوير الداخلية دون تقديم تنازلات كبيرة فيما يتعلق باستقلالها السياسي أو الاقتصادي. ومن جهة أخرى، تقوم هذه السلطة السياسية بالتخطيط لتوجيه الإستثمارات سواء أجاءت من مصادر داخلية كالنفط مثلا (كما في حالة البلدان النفطية)، أم من مصادر خارجية كالمساعدات والقروض (في حالة البلدان غير النفطية) نحو ميادين تضمن المحافظة على النمو المستمر في الدخل القومي، وتضمن بناء قاعدة

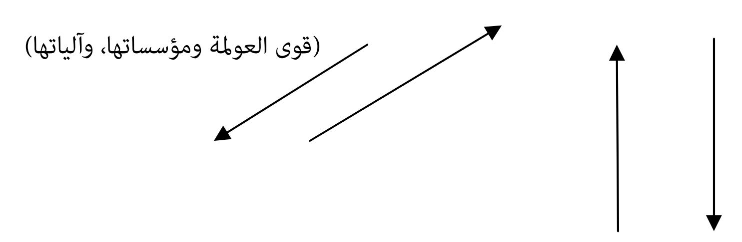
إنتاجية مادية لتوفير الحاجات الأساسية للمواطنين، ومفهوم الحاجات الأساسية هذا مستمد من نص المادة 25 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسام، التي تؤكد على إنه "لكل إنسان الحق في مستوى من المعيشة كاف للحفاظ على صحته ورفاهيته، هو وأسرته، ويشمل ذلك الغذاء، والملبس والمسكن، والرعاية الطبية".

نموذج رقم (6)

دور الدولة القطرية في التنمية في المجتمع العربي في إطار العولمة

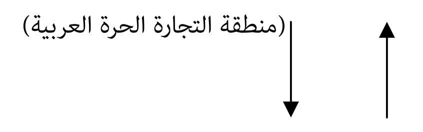
مراكز النظام العالمي (تمويل، وتقنية حديثة وعلاقات تجارية، وعلاقات سياسية)

(قوى العولمة ومؤسساتها، وآلياتها)



العمل الجماعي العربي (التنسيق السياسي، والتكامل الاقتصادي)

(منطقة التجارة الحرة العربية)

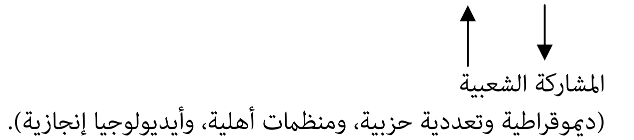


السلطة السياسية في الدولة القطرية العربية



الاندماج في السوق العالمي ⇄ الخصخصة، القدرات التنافسية للمؤسسات والأفراد

(إشباع الحاجات الأساسية للسكان وتعظيم الاستثمارات والإدخارات، والصناعات المتوسطة والصغيرة، والزراعة، والخدمات، والارتفاع بمستوى الدخل القومي والفردي)



المشاركة الشعبية

(ديموقراطية وتعددية حزبية، ومنظمات أهلية، وأيديولوجيا إنجازية).

ويقوم هذا الإطار النظري المعروض أعلاه – كما تبين من خلال التحليلات السابقة على المبادئ والمقولات النظرية التالية:

1- التنمية والتحديث ليست عملية داخلية بحتة، بل هي عملية متشابكة الجوانب تلعب فيها القوى الداخلية، إضافة إلى القوى الخارجية أدوارا متفاعلة، وتخضع حاليا لمتطلبات العولمة، وشروطها، ومؤسساتها، وبخاصة منظمة التجارة العالمية، والالتزام بمقاييس الجودة العالمية.

2- نمط توجيه الاستثمارات المخطط من قبل السلطة السياسية هو الأداة الرئيسية التي يمكن أن تحدث النقلة النوعية من نمط زراعي بسيط إلى نمط صناعي كثيف. ولا يعني هذا تقييد الأسواق وحركتها التنافسية في المجالات التي تبدع فيها، بما يؤدي إلى توفير السلع والخدمات للمواطنين، وتدعيم الدوافع الإنجازية لدى الأفراد وتعظيمها، وزيادة معدلات الإندماج في السوق العالمية

3- المشاركة الشعبية في التنمية تحقق الإنتماء والتماسك في المجتمع، وتحقق درجة مناسبة من عدالة التوزيع. ويمكن لهذه المشاركة أن تتم من خلال ترتيبات مؤسسية مناسبة تأخذ شكل تعددية حزبية ومنظمات تطوعية أهلية يتمكن الأفراد من خلالها من المشاركة في القرارات المجتمعة، والعمليات التنموية. ويتمكنون أيضا من الإنتقال المريح من التقليدية إلى التحديث.

ويركز هذا الإطار المقترح على دور المتغير السياسي في التنمية في البلدان العربية مما يشكل إسهاما جديدا يضاف إلى الإسهامات الأخرى في ميدان التنمية والتحديث. فقد أوضحت تحليلاتنا السابقة أن نظرية التحديث اعتبرت التنمية عملية داخلية صرفة تؤدي بالمجتمع التقليدي إلى أن يصبح صورة عن الغرب الرأسمالي بحيث أهملت هذه النظرية دور القوى الخارجية، وبخاصة دول المركز، في التأثير على التنمية في البلدان النامية. وأوضحت تحليلاتنا أيضا أن نظرية التبعية قدمت رؤية تشاؤمية سوداء، إذ إن أغلب أتباع هذه النظرية بشروا البلدان النامية باستمرار التخلف وتزايده، أما نظرية التقسيم الدولي للإنتاج، أو نظرية النظام العالمي الحديث فقد أغفلت تحديد الآليات التي يمكن أن تحدث الإنتقال من نمط إنتاجي زراعي بسيط إلى نمط إنتاجي صناعي كثيف. وتكريسا لدور المتغير السياسي في التنمية في البلدان النامية بشكل عام، وتوضيحا له فقد أخذت التحليلات الحديثة في مجال علم اجتماع التنمية والتحديث تنحو إلى التركيز على توجيه النمو الإقتصادي ودور الدولة في ذلك في البلدان العربية،

وفي عديد من البلدان النامية الأخرى في ظل علاقات تعاون إيجابية مع مراكز النظام العالمي. فهناك الدراسة الرائدة لتاسوكو هوري حول السياسات الحكومية ودورها في تحديث اليابان[1] وهي توضح انه خلال تحديث اليابان في عهد حكومة المييجي (1888-1912م) أصبح هدف الحكومة الأهم بعد حركة الانبعاث الميجية (1868م) بناء دولة الأمة الجديدة بتطبيق سياسات اليوكوكو كويشي (الازدهار الإقتصادي والقوة العسكرية)، وكذلك شوكوسان كوجويو (تشجيع الصناعة)، وبنمي كياكا أي (التحضير والتنوير) لمواجهة ضغوط الدول الغربية. لهذا شرع في استيراد المعرفة، والتكنولوجيا، والمؤسسات الغربية، وقد أوجدت هذه السياسات حاجة كبيرة إلى أعداد متزايدة من الطاقات البشرية من الطراز الأعلى الذين تم توفيرهم من خلال المؤسسات العلمية اليابانية، ومن خلال البعثات إلى الدول الأوروبية. وأدى النظام التعليمي الياباني الرسمي في هذه الفترة دورا جوهريا في توفير الطاقة البشرية من الطراز الأعلى اللازمة للتصنيع والإدارة الحديثة، والتبشير بالتحديث، وتوفير المناخ المناسب له.

وهناك الدراسة الرائدة لبيتر ايفانز عن البرازيل التي توضح كيف أن التحالف بين الدولة، والشركات متعددة الجنسيات، ورأس المال المحلي قاد إلى نمو اقتصادي في البرازيل[2]. كما أن هناك دراسة أكثر حداثة عن الأردن توضح أيضا الدور الفعال للسلطة السياسية في توجيه العلاقات مع المراكز الرأسمالية، ومع البلدان العربية النفطية وغير النفطية لتوفير الأموال وتوجيهها من خلال خطط التنمية نحو استثمارات مناسبة تحقق درجة من النمو الاقتصادي والاجتماعي[3]. وفي دراسة عن دول مجلس التعاون الخليجي أوضح محمد صادق نمو أدوار الدولة من خلال تحليله للمؤشرات التالية:

1- نسبة الإيراد العام إلى إيراد الدولة.

2- نسبة الإنفاق العام إلى إجمالي الناتج المحلي.

---

[1] تاسوكو هوري: "طاقة بشرية من الطراز الأعلى في يابان الميجي"، ص103-116، في السيد يسن (محرر)، العرب واليابان، عمان: منتدى الفكر العربي، 1992.

[2] Peter Evans, Dependent Development: The Balance of Multinational, State and Local Captial in Brazil, New Jersey: Princeton University Press, 1973.

[3] Majduddin Khairy Khamesh , Jordan and the World System.

3- نسبة العمالة في الحكومة إلى نسبة العمالة العامة.

وقد أوضح تحليله وجود درجة من النمو في هذه المجتمعات، وتلعب عائدات النفط دورا واضحا في هذا النمو. لكن التنمية التي تؤدي إلى تطور عميق في جوانب المجتمع لم تزل في مراحلها الأولية مما يستدعي بذل المزيد من الجهود الرسمية في هذا الاتجاه[1]. أما دراسة خلدون حسن النقيب[2] عن كيفية تطور الدولة في الخليج والجزيرة العربية فتبين كيف أدى النفط وإيراداته الكبيرة إلى ظهور الدولة الريعية في مجتمعات الجزيرة العربية، وأدت هيمنة هذه الدولة على ريع النفط إلى تمكنها من تطوير نمط إنتاجي رأسمالي، لكنه مع ذلك لا يملك دينامية للنمو خاصة به فهو مثله في ذلك مثل النمط الرأسمالي الذي يطور في أمريكا اللاتينية نمطا تابعا للمراكز الرأسمالية.

ويركز غسان سلامة على أهمية المشاركة الأهلية في البلدان العربية ذلك أن سلطة الدولة في هذه البلدان وبناها السياسية معرضة للتصدع ما لم تتزايد هذه المشاركة الأهلية. ومثل هذا النموذج يمثل له "عقد جديد" في المجتمعات العربية بين الدولة والمجتمع المدني، أو الأهلي، لتحقيق المشاركة، والعدالة، والتطوير في هذه المجتمعات في هذه المرحلة التي تشهد ترتيبات دولية[3].

والتحليلات الأكثر حداثة لدور الدولة العربية في الاقتصاد في ظل العولمة ومؤسساتها توضح على أن الدولة في العالم العربي وفي العالم ككل ما تزال تقوم بدور كبير في الاقتصادات القومية -عدا أدوارها الأخرى في مختلف المجالات- والمؤشر الأساس على ذلك -كما اتضح سابقا- ما تنفقه الدولة على هذه المجالات مما يزيد من سيطرتها وأهميتها في هذه المجالات وغيرها من مجالات مرتبطة بها. ولا يقلل ذلك من الدور المهم الذي يقوم به القطاع الخاص في المجالات التي تتطلب درجة كبيرة من التنافسية مثل الاتصالات، والمعلوماتية، والزراعة.

---

[1] محمد توفيق صادق: التنمية في دول مجلس التعاون: دروس السبعينيات وآفاق المستقبل. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1986.

[2] خلدون حسن النقيب: المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1986.

[3] غسان سلامة: نحو عقد اجتماعي عربي جديد: بحث في الشرعية الدستورية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987، ص80-88.

خاتمة واستنتاجات عامة

يبرز هذا الفصل أهمية المتغير السياسي في فهم حركة التنمية في المجتمع العربي في ظل صغر حجم السوق وضعف امكاناتها، وغياب طبقة متماسكة من المنظمين، أو الرأسماليين، في أغلب أجزاء هذا المجتمع، وفي ظل تزايد قوى العولمة ومؤسساتها وشروطها. وعمل هذا المتغير –ومنذ البدايات الأولى للتنمية العربية الحديثة- على جعل الاقتصاد وحركته خاضعين للسلطة السياسية، بحيث هيمنت هذه السلطة على الفائض الاقتصادي، ووجهته لخدمة أهداف الدولة في الدرجة الأولى على حساب أهداف المجتمع المدني ومؤسساته التي لم تصل بعد في غالبية المجتمعات العربية إلى مرحلة من المؤسسية الراسخة تستطيع معها أن تشارك بفاعلية في القرار المجتمعي العام، وأن تتوسط بفاعلية بين الفرد والدولة بما يضمن للفرد العربي حقوقه كمواطن، وبما يؤدي إلى توجيه طاقاته في اتجاه الإنجاز اللازم لاستمرارية التنمية وتوطينها. هذه المؤسسية الراسخة ضرورية إذا ما أريد لجهود التنمية العربية أن تنجح. وهيمنة العامل السياسي على مسار العملية الاقتصادية أدى أيضا دورا في ربط الاقتصاديات العربية بالنظام العالمي الحديث، وإدماجها فيه، كمنطقة أطراف، أو تخوم هامشية، تطَّلع بتصدير المواد الأولية مثل القطن في مصر في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، ومثل النفط في بلدان الجزيرة العربية منذ منتصف القرن الحالي وحتى الآن.

واتضح من تحليلات الفصل أن الدولة في المجتمع العربي المعاصر لا زالت تهيمن على الاقتصاد على الرغم من تزايد حجم الأسواق وحركتها وتزايد التوجه نحو التخاصية في إطار التكيف لمتطلبات العولمة والانضمام لمنظمة التجارة العالمية. كما أوضح النموذج النظري الذي يقدمه هذا الفصل أن الدولة، وبالتحديد الدولة القطرية العربية، تؤدي دورا متعدد الأوجه، مترابط العناصر، فيما يتعلق بالتنمية. فمن جهة، تعمل الدولة على التحكم بالعلاقة مع دول المركز لتوفير الأموال، أو التكنولوجيا، أو كليهما لاستعمالهما في عمليات التطوير الداخلية دون تقديم تنازلات كبيرة فيما يتعلق باستقلالها السياسي عن دول المركز، ومن جهة أخرى، تقوم هذه السلطة السياسية بالتخطيط لتوجيه

الاستثمارات سواء أجاءت من إيرادات النفط (في حالة البلدان النفطية)، أم من المساعدات والقروض الخارجية (في حالة البلدان غير النفطية) نحو ميادين تضمن المحافظة على النمو المستمر في الدخل القومي، وتضمن بناء قاعدة إنتاجية مادية لتوفير الحاجات الأساسية للمواطنين. وغالبا ما تستخدم السلطة القطرية العربية التخطيط التنموي إضافة إلى الأسواق، لتوجيه الاستثمارات سواء أكانت من مصادر نفطية أم غير نفطية إلى الميادين التي تؤدي إلى معدلات نمو متزايد في الدخل القومي، والى إشباع متزايد للحاجات الأساسية للمواطنين. وتعمل هذه السلطة -كما يوضح الإطار النظري- على توفير المناخ الاستثماري المناسب للأسواق لتعمل بحرية وبدرجة مناسبة من التنافس الذي يؤدي إلى تدعيم نمط توجيه الاستثمارات الذي تتبناه الدولة، وإلى تدعيم الروح الإنجازية للأفراد من خلال حوافز السوق ومؤسساته.

ويمكن لهذه السلطات القطرية أن تعمل على توفير الشروط المناسبة لتعظيم جهود التكامل العربي التي أصبحت تعتمد الآن أكثر من أي وقت مضى على الانطلاق من تقبل واحترام سيادة الدولة القطرية، والتعامل معها بوصفها حقيقة ثابتة راسخة. فالتطورات الأخيرة التي رافقت أزمة الخليج وتداعياتها أدت إلى تضييق حركة جامعة الدول العربية -وهي الحركة التي تعكس تغليب المصلحة القومية على المصلحة القطرية-. فأقطار الجامعة لم تتطور في اتجاه القبول بالتخلي عن جزء من سيادتها، بل العكس تطورت باتجاه تأكيد هذه السيادة. بحيث أصبحت كل دولة عربية تقيس أي عمل سياسي، أو اقتصادي، أو ثقافي، صادر عن الجامعة بمقياس هذه السيادة القطرية، من خلال معايير تؤكد مصالحها، وأهدافها، وتوجهاتها، مما يجعل من الضروري النظر إلى التضامن العربي في إطار علاقات جديدة عربية-عربية تسودها الثقة وتقويها الطمأنينة، والعمل على بناء هذا التضامن القومي على المصلحة الاقتصادية إضافة إلى الأيديولوجيا القومية التي أدت دورها في مرحلة سابقة. ولعل إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية في عام 1997، والتي تشكل تكتلا اقتصاديا إقليميا عربيا تيسر الوصول إلى اقامة سوق عربية مشتركة تزيد هذا التكتل قوة، وتعطي للتضامن القومي العربي ابعادا جديدة. فقومية المنفعة -كما يؤكد محمد عابد

الجابري ومحمد السيد سعيد وإبراهيم سعد الدين عبد الـلـه- تقتضي قيام الأطراف العربية جميعها بالإعتراف بثبات الدولة القطرية وسيادتها، والوصول إلى توازنات تحفظ لكل دولة قطرية عربية درجة مناسبة من الإستقلال داخل نظام عربي جديد مبني على المصلحة الاقتصادية المشتركة. كي تدعم جهود التضامن والتكامل العربيين كما تضمن بقاء الدولة القطرية ونموها داخل هذا النظام، مما قد يمكن معه الوصول إلى تعديل لمكانة العرب داخل النظام العالمي الجديد. بالرغم من قوى العولمة، وشروطها، ومؤسساتها الطاغية.

المصــادر والمــراجع

المصادر والمراجع باللغة العربية

- الإتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، دراسات اقتصادية: مجموعة الدراسات المقدمة إلى الدورة الثلاثين لمؤتمر غرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، دمشق: الأمانة العامة للإتحاد، 1988.
- الأطرش، محمد، "حول تحديات الاتجاه نحو العولمة الاقتصادية"، مجلة المستقبل العربي، السنة23، العدد260، ص ص8-33، بيروت، مركز دراسات الوحدة، 2000.
- ....، "العرب والعولمة: ما العمل؟" في العرب والعولمة: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1998.
- الأفغاني، جمال الدين: الأعمال الكاملة، القاهرة: المؤسسة المصرية العامة للنشر والتوزيع، 1968.
- الإمام، محمد محمود: "دور العمل العربي المشترك في تحقيق التنمية المستقلة"، ص825-844 في التنمية المستقلة في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية في عمان من 26-29 نيسان 1986، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987.
- الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام2002، نيويورك، مطبعة جامعة اكسفورد، 2002م.

- الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام2000، نيويورك، مطبعة جامعة اكسفورد، 2000م.
- ....، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 1999، نيويورك، مطبعة جامعة اكسفورد، 1999م.
- ....، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 1992، نيويورك: مطبعة جامعة أكسفورد، 1992.
- ....، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 1991، نيويورك: مطبعة جامعة أكسفورد، 1991.
- التير، مصطفى عمر: "ملاحظات حول التنمية الإجتماعية في الريف الليبي"، دراسة قدمت لمؤتمر التنمية الاجتماعية في العالم العربي، عمان 16-19 كانون أول 1985، عمان: منتدى الفكر العربي والجامعة الأردنية، 1985.
- الحمود، موضي، "تعقيب على محاضرة جلال أمين"، في كتاب العرب والعولمة، ط2، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1998،ص ص197-180.
- الجابري، محمد عابد، قضايا في الفكر المعاصر؛ العولمة صراع الحضارات، العودة إلى الأخلاق، التسامح الديمقراطية ونظام القيم، الفلسفة والمدنية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1997.
- ....، "آفاق المستقبل العربي"، مجلة المستقبل العربي"، السنة 14، العدد 156: 4-14، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992.
- ....، تكوين العقل العربي، ط4، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1989.
- ....، الخطاب العربي المعاصر، بيروت: دار الطليعة، 1982.
- ....، نحن والتراث، قراءات معاصرة في تراثنا الفلسفي، بيروت: دار الطليعة، 1980.

- الزرقا، أنس: "صياغة اسلامية لجوانب من دالة المصلحة الإجتماعية ونظرية سلوك المستهلك"، مجلة الإقتصاد الإسلامي، جدة: مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي في جامعة الملك عبد العزيز، 1980.
- الشكيري، عبد الحق: التنمية الاقتصادية في المنهج الإسلامي، قطر: رئاسة المحاكم الشيعة، 1408م.
- العطية، عبد الحسين وادي: "التكامل الإقتصادي العربي ودور مدخل الإنتاج في تحقيقه"، مجلة الوحدة الإقتصادية العربية، العدد2، 1989.
- الصقور، محمد، وعمر الشيخ، وعيسى ابراهيم، وخالد الشريدة، وفتحي النسور: دراسة جيوب الفقر في المملكة الأردنية الهاشمية، ط1، عمان: وزارة التنمية الاجتماعية، 1989.
- العيسوي، ابراهيم: قياس التبعية في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1989.
- الطراونة، صالح، "التعريف بمشكلة البطالة في الأردن: حجمها، خصائصها، أسبابها، آثارها، أنواعها، توزيعها الجغرافي والمهني"، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الوطني للتشغيل ومكافحة البطالة، عمان 20-1998/9/22، عمان، وزارة العمل، 1998.
- العيسى، جهينة سلطان: "تأثير صناعة النفط على تحديث اتجاهات وقيم العمال: دراسة ميدانية"، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، السنة6، العدد22: 53-70، الكويت، جامعة الكويت، 1980.
- أمين، جلال، العولمة والتنمية العربية: من حملة نابليون إلى جولة الأوروغواي 1898-1998، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1999.
- ....، المشرق العربي والغرب: بحث في دور المؤثرات الخارجية في تطور النظام الاقتصادي العربي والعلاقات الاقتصادية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، 1979.

- ....، التطور اللامتكافئ: دراسة في التشكيلات الاجتماعية للرأسمالية المحيطية، ترجمة برهان غليون، بيروت، دار الطليعة، 1974.
- أميـن، سميـر، "حــول التبعيـة والتوســع العــالمي للــرأسماليـــة"، ص ص129-190 في التنمية المستقلة في الوطن العربي، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية في عمان 26-29 نيسان 1986، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1987.
- النقيب، خلدون حسن: المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1986.
- بركات، حليم، المجتمع العربي المعاصر؛ بحث استطلاعي اجتماعي، ط2، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1985.
- بكر، عبد الوهاب، "ملاحظات على الحياة الاقتصادية في ولاية مصر خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر"، ص ص301-330 في تاريخ مصر ومصادر وثائقها في العهد العثماني، ج1،ج2، تونس، مركز الدراسات والبحوث عن الولايات العربية في العهد العثماني، 1986.
- تيزيني، الطيب: الفكر العربي في بواكيره وآفاقه الأولى، دمشق: دار دمشق للطبع والنشر، 1982.
- من التراث إلى الثورة: حول نظرية مقترحة في قضية التراث العربي، ط3، دمشق، دار دمشق للطبع والنشر، 1979.
- جامعة الدول العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام2002، نيويورك، مطبعة جامعة اكسفورد، 2000م.
- جامعة الدول العربية، الامانة العامة، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2002، جامعة الدول العربية، 2002.

- جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 1999، جامعة الدول العربية، 1999.
- ....، الأمانة العامة، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 1997، جامعة الدول العربية، 1998.
- ....، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 1988، جامعة الدول العربية، 1981.
- ....، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 1988، جامعة الدول العربية، 1981.
- جدعان، فهمي، الطريق الى المستقبل: أفكار قوى للأزمنة العربية المنظورة، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1996.
- ....، جدلية الديني والسياسي في الاسلام، عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع، 1989.
- حجازي، مصطفى، التخلف الاجتماعي: سيكولوجية الإنسان المقهور، بيروت، معهد الإنماء العربي، 1986.
- حماد، مجدي، جامعة الدول العربية: مدخل الى المستقبل، الكويت، سلسلة عالم المعرفة، 2004.
- حماد، مجدي، "منهج تعديل ميثاق الجامعة العربية"، ص67-93 في السيد يسين (محرر)، آفاق التعاون العربي في التسعينيات، عمان، منتدى الفكر العربي، 1992.
- حنفي، حسن: التراث والتجديد، موقفنا من التراث القديم، ج1، القاهرة، المركز العربي للبحث والنشر، 1981.
- رمسيس، ناديا: "مدخل التشكيلات الاجتماعية لتوصيف النظم الاجتماعية العربية"، مجلة المستقبل العربي، السنة 9، العدد 91، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1986.

- روزناو، جيمس، ديناميكية العولمة، نحو صياغة عملية، قراءات استراتيجية، (مترجم)، 1999.
- زحلان، أنطوان، العرب وتحديات العلم والتقانة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1999.
- زكي، رمزي، العولمة المالية: الاقتصاد السياسي لرأس المال المالي الدولي، القاهرة، دار المستقبل العربي، 1999.
- ....، الاقتصاد العربي تحت الحصار: دراسات في الأزمة الاقتصادية العالمية وتأثيرها في الاقتصاد العربي مع اشارة خاصة عن الدائنية والمديونية العربية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1989.
- ....، "الأزمة الراهنة في الفكر التنموي"، مجلة العلوم الاجتماعية، السنة الثالثة، العدد2، ص ص10-69، الكويت، جامعة الكويت، 1980.
- زريق، هدى، وسوزان حلبي: "قياس نوعية الحياة للطفل العربي"، مجلة المستقبل العربي، العدد 100: 128-136، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1987.
- سلامة، غسان: نحو عقد اجتماعي عربي جديد: بحث في الشرعية الدستورية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1987.
- سعد، احمد صادق: تاريخ العرب الاجتماعي: تحول التكوين المصري من النمط الآسيوي إلى النمط الرأسمالي، بيروت، دار الحداثة، 1981.
- سعد الدين، ابراهيم: "التنمية المستقلة والتغيرات الدولية المعاصرة"، مجلة المستقبل العربي، السنة 10، العدد 157: 17-27، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1992.
- ....، "دور الدولة في النشاط الاقتصادي بالوطن العربي"، مجلة المستقبل العربي، السنة 12، العدد 177: 4-36، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1989.

- ومحمود عبد الفضيل (محرران): التنمية العربية، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1989.
- "النظام الدولي وآليات التبعية: آليات التبعية في إطار الرأسمالية المتعددة الجنسيات"، ص93-120، في التنمية المستقلة في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1987.
- سعيد، محمد السيد: "الاختلالات البنائية في النظام العربي: قراءة من منظور تجاوز أزمة المجتمعات السياسية العربية"، الفصل الأول ص25-55 في السيد يسن (محرر)، آفاق التعاون العربي في التسعينيات، عمان، منتدى الفكر العربي، 1987.
- سعيد، عبد المنعم: العرب ومستقبل النظام العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1987.
- سليمان، معتصم رشيد، "منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، عامان من التطبيق: بحث تقويمي لمدى التنفيذ من قبل الدول العربية الأعضاء في المنطقة"، مجلة شؤون عربية، العدد100، ص ص119-140، القاهرة، جامعة الدول العربية، 1999.
- سنو، غسان، وعلي الطراح، العولمة والدولة – الوطن العربي والمجتمع العالمي، بيروت، دار النهضة العربية، 2002.
- شرابي، هشام، النظام الأبوي واشكالية تخلف المجتمع العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1992.
- ....، مقدمات لدراسة المجتمع العربي، بيروت، دار الطليعة، 1972.
- شقير، محمد لبيب: "مفهوم التنمية العربية ومتطلباتها"، في التخطيط لتنمية عربية: آفاقه وحدوده، الكويت، المعهد العربي للتخطيط، 1981.
- شنايدر، برتران: ثورة حفاة الأقدام، تقرير إلى نادي روما، عمان، منتدى الفكر العربي، 1987.

- صادق، محمد توفيق: التنمية في مجلس التعاون: دروس السبعينيات وآفاق المستقبل، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1986.
- صايغ، يوسف: التنمية العصية، من التبعية إلى الاعتماد على النفس في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1992.
- عبد الدايم، عبد اللـه، "مستقبل الثقافة العربية والتحديات التي تواجهها"، مجلة المستقبل العربي، السنة 23، العدد 260، ص ص34-82، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2000.
- ....، مقررات التنمية الاقتصادية، ج3، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1985.
- عبد الفضيل، محمود: الفكر الاقتصادي العربي وقضايا التحرر والتنمية والوحدة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1982.
- عبد اللـه، عبد الخالق: "التبعية والتبعية الثقافية"، مجلة المستقبل العربي، السنة الثامنة، العدد 83: 15-24، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1986.
- عبد الملك، أنور: الفكر العربي في معركة النهضة، بيروت، دار الآداب، 1974.
- علي، سعيد اسماعيل، فلسفات تربوية معاصرة، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1995.
- عمار، حامد، "العوامل الاجتماعية في التنمية البشرية:، في تنمية الموارد البشرية في الوطن العربي"، ص ص107-167، بيروت، دار الرازي، 1989.
- فرجاني، نادر: "غياب التنمية عن الوطن العربي"، مجلة المستقبل العربي، العدد 60، ص6-34، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1984.

- ....، هدر الإمكانية، بحث في مدى تقدم الشعب العربي نحو غاياته، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1980.
- قرم، جورج: التبعية الاقتصادية: مأزق الاستدانة في العالم الثالث في المنظار التاريخي، بيروت، دار الطليعة، 1980.
- قطب، سيد: معالم في الطريق، بيروت، دار الشروق، 1983.
- كوزنتس، سيمون: النمو الإقتصادي (مترجم)، بيروت، دار الآفاق الجديدة، 1966.
- ماكليلاند، دافيد: مجتمع الانجاز: الدوافع الإنسانية للتنمية الاقتصادية (مترجم)، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 1975، (الطبعة الأصلية 1961).
- مرسي، فؤاد: الرأسمالية تجدد نفسها، الكويت، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، 1990.
- مسعود، مجيد هادي: "نحو منهجية تخطيط للتقدم الإقتصادي والاجتماعي ملائمة لتعددية الأنماط الإنتاجية في الوطن العربي"، مجلة المستقبل العربي، السنة 4، العدد 156: 69-89، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1992.
- ندوة "القدرة التنافسية للمؤسات الاقتصادية العربية"، ص ص74-111، في مجلة المستقبل العربي، السنة22، العدد 254، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2000م.
- نوفل، محمد نبيل، ومروان راسم كمال: "التعليم العالي في الوطن العربي: نظرة مستقبلية"، المجلة العربية للتربية، المجلد 10، العددان 102: 10-50، جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ديسمبر 1990.

- نيريري، جوليوس، رئيس لجنة الجنوب، تقرير لجنة الجنوب: تحديات أمام الجنوب، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1990.
- هاجن، افيرت، اقتصاديات التنمية (مترجم)، عمان، مركز الكتاب الأردني، 1988 (الطبعة الأصلية 1968).
- هوري، تاسوكو: "طاقة بشرية من الطراز الأعالى في يابان المييجي"، ص 103-116، في السيد يسن (محرر)، العرب واليابان، عمان، منتدى الفكر العربي، 1992.
- وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، ملخص الدراسة متعددة الأهداف عن الطفل الأردني في مرحلة ما قبل المدرسة 0-6 سنوات، عمان، 1987.
- يسين، السيد (محرر): "التراث وتحديات العصر في الوطن العربي: الأصالة والمعاصرة"، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية في القاهرة 24-27 أيلول/ديسمبر 1984، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1985.

المصادر والمراجع باللغة الانجليزية

- Angelos, Angelopoulos, The Third World and The Rich Countries: Prospects for the year 2000, New York: Praeger Publishers, 1972.
- Baldwin, Robert E., Economic Development: Theory, History and Policy, New York: John Wiley, 1963.
- Department of Statistics, Statistical Year-Book 1990, Amman Department of Statistics, 1990.
- ---------, The Labor Force Census 1975, Amman: Department of Statistics, 1975.
- ---------, The First Census of Population and Houses, Amman: Department of Statistics, 1961.
- Goode, William, World Revolution and Family Patterns, New York: Free Press, 1963.
- Evans, Peter, Dependent Development: The Balance of Multinational, State, and Local Capital in Brazil, New Jersey: Princeton University Press, 1973.
- Dodwell, H., The Founder of Modern Egypt: A Study of Muhammed Ali, Cambridge, Univ. Press, 1931.
- Drewnowski, Jan, On Measuring and Planning The Quality of Life Indexes, The Hgue, Mouton, 1974.

- Gusfield, Joseph, “Tradition and Modernity: Misplaced Polarities in the Study of Social Change”, Am.J. of Sociology, No. 72, 1968.
- Held, David, et al., Global Transormations: Politics, Economics, and Culture, Stanford CA, Stanford Univ. Press, 1999.
- Horsman, Mathew and Andrew Marshall, After the Nation State, Citizens, Tribalism, and the New World Order, London, Harper Collins, 1994.
- Hoselitz, B.F., Sociological Aspects of Economic Growth, New york: Free Press, 1960.
- Inkeles, Alex and David Smith, Becoming Modern: Individual Change in Six Developing Countries, Cambridge: Harvard University Press, 1974.
- Khamesh, Majduddin, Jordan and the World System: Development in the Middle East, Frakfurt: Verlag Peter Lang, 1984.
- Lithwait, John mick and Adrian Wooldridge, A Future Perfect: the Challenge and Hidden Promise Of Globaliztion, London, William Heinemann, Inc., 1999.
- Meir, M. and Robert E. Baldwin, Economic Development: Theory, History, and Policy, New York: John Wiely, 1963.

- Moris, D. Mearsuring the Conditions of the World's Poor: The Physical Quality of Life Index, New York: Pergamon Press, 1979.
- Myrdal G., Asian Drama, Vol.2, New York: Pantheon Books, 1968.
- Nurkse, R., "Some International Aspects of the Problem of Economic Development, "American Economic Review, No. 42,PP.571-83, 1952.
- Parsons, Talcott, "Comparative Studies and Evolutionary Change", PP.97-139 In Ivan Vallier(ed.), Comparative Methods in Sociology, 2nd ed., Berkely, Univ. of California Press, 1973.
- Perroux, F., A New Concept of Development: Basic Tenets, UNESCO, 1983.
- Rostow, W.W., The Stages of Economic Growth: A Non-Communist Manifesto, 15th Printing, Cambridge: University Press, 1967.
- Rudolph, Loyd I., and Susanne Hoeber Rudolph, The Modernity of Tradition: Political Development in India, Chicago, Univ. of Chicago Press, 1967.
- Sadek, Mohammed, "The Role of the Public Sector in Development in the Arab World", in Fuad Khuri (ed.), Leadership and Development in Arab Society, Beirut, OUB, 1981.

- Shaw, Paul, Mobilizing Human Resources in the Arab Worl, London: Lgan Paul Internation, 1983.
- Sayigh, Ysuif A., past Performance and Future Prospect, Oxford: Oxford University Press, 1982.
- Shils, Edward, Political Development in the New States, Englewood Cliffs: Prentice-Hall Inc., 1965.
- Smith, Adam, The Wealth of Nations, Vol. II., London, J.M. Dent and Sone Ltd., 1958.
- Spengler, J., "Theorise of Socio-Economic Growth", in National Bureau of Economic Research, Problem in the Study of Economic Growth, New York: Free Press, 1959.
- Theodore, Dos Santos, "The Structure of Dependence", American Economic Review, Vol. IX, No. 2, 1963.
- UNESCO, Statistical Year-Book, Paris, Unesco, 1990.
- UNESCO, Development of Education, Paris: Unesco, 1987.
- United Nations, Economic Development in Selected Countries: Plans, Progress, and Agencies, New York: UN, 1947.
- Wallerstein, Immanuel, "The Modern World System: Capitalist Agriculture and the Origins of European World Economy in the Sixteenth Century, N.Y: Academic Press, 1974.

كشاف الموضوعات

كشاف الأعلام

هذا الكتاب

يقدم هذا الكتاب للقارىء العربي تحليلات مستفيضة مدعمة بالأدلة الإحصائيه الحـديثة لعناصر الفكر التنموي المعاصر من مفاهيم ونظريات تبين دور السلطة السياسية في التنمية، وفي أزمة التنمية، والمشاريع القومية لتجاوزها. ويتضح أن أزمة التنمية العربـيـة الراهنة تتلخص في حدوث نمو في الناتج القومي الإجمالي بدون أن يصحـب ذلك تطور في القـاعدة الانتاجية المادية، بحيث يصبح النمو في هذه القاعدة ذا طبيعة متجددة ذاتياً. كما يبين الكتاب أن المصادر التي اضطلعت بدور في حـدوث واسـتمرارية هذه الأزمة، هي: مفهوم التنمية التقليدي والنموذج المرتبط به، ومسـار المتغير النفطي، والعلاقـة غير المتكافئة مع مراكز النظام العالمي، وضعف خصائص القاعدة البشـرية العربـية. وتقـوم هذه المصادر فرادى ومجتمعة -كما يوضح الكتاب- بأدوار متداخلة في هذه الأزمة وفي استعصائها على الحل.

ويقترح الكتاب إطاراً نظريا لتجاوز هذه الأزمة يقوم على مفهوم شـمولي للتنمية، على أنها تشير الى مشروع حضاري عربي يحقق نمواً اقتصاديا مسـتمراً يؤدي الى تزايد فرص التضامن العربـــي، ويؤدي الى تعديل تدريجي في مكانة العرب داخل النظام العالمي الجديد. ويستهدف هذا المشروع اساسا، الوفاء الحاجات الاساسـية للمواطنين العرب مادياً ومعنوياً بحيث يؤدي ذلك الى تحسن مستمر في نوعية الحياة لهؤلاء المواطنين، والى تحقيق العداله الاجتماعية في اطار من الديمقراطية، والمشاركة الشعبية الحقيقية. ويقـوم هذا الاطار ايضا على افتراض ان العوامل الأساسية التي تؤثر في التنمية العربـية وتوجه مسـاراتها، هي: الدولة الوطنية وأجهزتها، والعلاقة مع النظام العالمي، والسوق التنافسية، والمجتمع المدني العربي وتنظيماته العشبية. اضافة الى عامل آخر هو ترسخ القطرية الذي جاء نتيجة لتراجع الأيديولوجيا القومية التقليدية، وسياسات الدولة القـطرية، والتطورات الحـديثة في النظام العالمي، او ما يصطلح على تسميته بـ (العولمة).

دار مجدلاوي للنشر والتوزيع
عمان - الرمز البريدي : ١١١١٨ - الاردن
ص.ب :١٨٤٢٥٧ - تلفاكس ٤٦١١٦٠٦ - ٤٦٢٢٨٨٤



Dar Majdalawi Pub.& Dis.
Amman 11118 - Jordan
P.O.Box : 184257
Tel & Fax : 4611606 - 4622884

www.majdalawibooks.com
e-mail: customer@majdalawibooks.com

ISBN 9957-02-155-9 (ردمك)